



نظريّة العامل في النحو العربي

"دراسة تأصيليّة وتركيبية"

د. مصطفى بن حمزة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا البحث أنه كان عملاً علمياً تقدم به صاحبه إلى كلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط لنيل دبلوم الدراسات العليا، باقتراح من الدكتور تمام حسان.

وقد أشرف عليه الدكتور محمد بنشريفية إثر ارتحال الدكتور تمام حسان عن المغرب. وناقشته لجنة مكونة من السادة الأساتذة:

- د. محمد بنشريفية مشرفاً.

- د. عبد الله الطيب عضواً.

- د. أحمد العلوي عضواً.

المقدمة

إنني لست أنكر أنني قد رمت مراما صعبا باختياري نظرية العامل موضوعا لبحثي، وصعوبة هذا الاختيار ناشئة عن شمولية النظرية التي حاولت فحصها فهي أوسع نظرية في النحو العربي، إذ أنها لا تتناول بابا نحويا بعينه، ولا تقف عند قضية بالذات، وإنما تستغرق النحو وتواكبه في كل قضاياها وأبحاثه، ولحضورها القوي فإن معاملتها لا بد أن تكون معاملة للنحو العربي بتمامه، ومعاملة النحو محاولة تكتنفها صعوبات وتقف دونها عوائق وحواجز، خصوصا بعد أن وصل النحو درجة من التعقيد والالتواء لا تشجع على درسه ولا تحفز على الاحتكاك به.

ولست أشكو هنا مجرد تعقيد المصنف النحوي والتوائه، وقد نجد للنحاة القدماء بعض العذر في صياغتهم النحو تلك الصياغة المعقدة؛ فلعل ذلك أن يكون مستساغا بعدما روضت الأذواق على تقبل ذلك النمط من التفكير والتصنيف، ولا أحسب أن مصنفات العلوم الأخرى، كالبلاغة، وأصول الفقه، كانت أحسن حالا ولا أقل عويضا وشائكا. ليست صعوبة العرض كل ما أشكو منه، وإنما أشكو أيضا من واقعنا ضعف التأهيل الذي أصبح العصر يفرضه بفعل التخصص؛ إن ضعف التأهيل لا يتيح تعمق آراء القدماء بعيدا عن الإسقاط وحمل النصوص القديمة على غير محلها ومقاصدها عند أصحابها.

إن النظرة الأصلية غير المزيفة للنحو، أو لغيره، تستلزم أن يكون الباحث على اقتراب بل وتماس مع جميع العناصر العلمية التي صاغت الثقافة

القديمة، وشكلتها، ويخطئ كل الخطأ من يتوهم أن دراسة النحو مثلا لا تستدعي أكثر من مجرد الإلمام بالمادة اللغوية قديما وحديثا، إن النحو العربي لم يكن إلا تخصصا في تيار الثقافة الإسلامية العربية، ولم يكن إلا أحد الفنون التي عبرت بها تلك الثقافة عن نفسها.

فبذوب مفاهيم تلك الثقافة ومزاجها كتب النحو العربي، وداخل إطار تلك الثقافة تحرك النحو العربي، وللمتقهمين لتلك الثقافة كتب النحو العربي، بل قلما نستطيع أن نجد لنحوي اقتصارا على ميدان النحو دون أن تكون له مشاركة في مختلف التخصصات التي أفرزتها تلك الثقافة، لهذا فإنني آمنت بأن دراسة واعية داخلية تنطلق من ذات النحو تتطلب ولا شك الإلمام بالنحو ذاته، وبالكثير مما حوله من العلوم التي شكلت عقلية المجتمع من علوم قرآن، وفقه، وأصول، ومنطق... إلخ.

إنه ليس في مقدور أحد أن يجد بصمة المنطق والأصول على النحو العربي في صياغة الحد والتعريف، وفي التحصيل والإسقاط، وفي الحجاج والاستدلال، وليس بمقدور أحد أن يكون رأيا عن هذا النحو بمنأى عن جميع تلك العلوم.

ومن أجل تجاوز الخطأ المنهجي المتمثل في الإشراف على النحو من بعيد، ومن أجل إنجاز درس داخلي للنحو، فإن الأمر يستدعي تحصيل تلك المعارف التي كانت في فترة ما أسسا فكرية للنحو.

وإذا كان الدارسون يأخذون على النحو العربي تأثره بغيره من العلوم، وذلك قد يكون مغمزا فيه، خصوصا حين يعتمد غير وسائله الطبيعية ويتوخى غير هدفه الحق، فإن هذا لا يعفي، مع ذلك، من ضرورة النظر إلى النحو من زاوية الإلمام بمعطيات تلك العلوم.

والأمر يختلف بين أن يدرس النحو على ما هو عليه، ليُقدّم له وصف موضوعي، وبين أن يُقدّم مشروع لتقديم نحو بعيد عن جميع المؤثرات غير النحوية، وإذا كان الإلمام بالعلوم الأخرى لا سبيل إلى إهماله، فإن المؤنة لابد أن تكون شاقة ومرهقة، وهذه هي أعظم التحديات والصعوبات التي تواجه باحث النحو.

ومن الصعوبات التي ليس منها بد، ما أضافه الدرس اللغوي الحديث من وفرة في المعطيات، وتعدد في المناهج، فلقد أصبح من هم المشتغل بالدراسات النحوية أن يتابع ما يكتبه الآخرون، وإن كان أكثره يخاطب بغير العربية، ويتخذ الأنحاء غير العربية موضوعاً له، والكثير مما يقدم يعرض على أنه مشروع لدرس متن اللغة بقبل الانتقاء والتعديل، ومن الأكيد أن اعتبار اللغة العربية كان ضئيلاً أو منعماً في أذهان واضعيه، ومع ذلك فإنه لابد من نظر في ما يقدمه الدرس الحديث، لا من أجل إثبات المواكبة والحضور، فإن ذلك قد يكون لهثاً ضائعاً، وإنما من أجل توقع أن يكون في الحديث ما يفيد في خدمة النحو العربي وتطويره.

فكما لا يمكن الغياب عن عناصر الثقافة الإسلامية قديماً، فإنه لا يستساغ الانسلاخ عن معطيات الحاضر.

إن طابع الدراسة اللغوية أنها أثيلة متجدرة في القديم، وللتقديم منها حظ غير يسير من الوجاهة والحق. ولها أيضاً امتداد وتجدد وإضافات، والدارس مدعو إلى التجذر في عمله بالقديم، وإلى التجدد في معرفته بما يجد وهذا ليس بالأمر اليسير.

وأستشعر أنه بمضي الأيام، وانقطاع الناس عن دراسة القديم يتأكد الاتجاه المتفوق على الجديد، المغفل للقديم، والتفوق يستوي فيه أن يكون

نقوفا على الحديث أو على القديم، فكلاهما ينذر بضيق الأفق ويؤدي إلى تحجر غير حميد.

لذا فإن الجمع بين معطيات القديم والحديث هي أكبر مشاق الدرس النحوي، ومن أجل هذا كنت فعلا قد رمت مراما صعبا حين أقدمت على ما لا يتيسر بسهولة، وأقنعت نفسي بضرورة السير في هذا الطريق مزاجا بين القديم وروافده من جهة، وبين الحديث الذي تأتي لي الاطلاع عليه من جهة أخرى.

وأود أن أفيد منذ الآن، أنني لا أقصد بالحديث مدرسة معينة أنا أجتهد في إسقاط معطياتها على النحو العربي. وذلك أمر قد حاوله الكثير، وإنما أقصد مجموع التيار اللغوي، والفهم الذي يوشك أن يكون قاسما مشتركا وثقافة مسلمة، في الدراسات اللغويات الحديثة.

الدافع إلى البحث

إن دراسة نظرية العامل - كما هي عند النحاة - وفحص أوجه الخطأ والصواب فيها من قبيل السهل الممتنع، فقلما نجد باحثا من باحثي النحو المعاصر لا يتحدث عن نظرية العامل ودورها في تعقيد النحو العربي، ومسؤوليتها عن تحريفه عن مساره⁽¹⁾ وقد استهلك هذا الحكم فصار لعنة النحو الكبرى التي قد لا تساق إلا من أجل تبرير القعود عن دراسة النحو، فقد لا يعي أحد الطلبة المبتدئين من هذا النحو إلا أن فيه نظرية مشؤومة، هي

(1) تصح صيغة مسار ومسير يقول ابن عنترة: (إذا كان عين الفعل ياء أو واوا فالمصدر منه مفتوح والزمان والمكان مكسوران مثل المقال والمقال والمخيف والمسار والمسير والمغاب والمغيب) الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية ليوسف بن محمد بن عنترة، تحقيق د. مصطفى بن حمزة، ص 58.

نظرية العامل.

وعلى كثرة ما يكتب ويقال، وأغلبه تطبعه الإشاعة، فإن المكتبة النحوية العربية تفتقر إلى دراسات رصينة جادة في مستوى هذه النظرية التي لها حضور في النحو العربي.

إن المكتبة النحوية تفتقد دراسات لهذه النظرية، تتناولها تحليلاً ودرسا لتقدم تصورا موضوعيا للعامل، ولتقترح بعد ذلك اعتماده أو إقصاءه لتؤسس بناء نحويا متكاملا لا يقوم على العامل، إن تطلب الأمر ذلك.

فالإلى حد الآن، فليس في متناول أيدي الناس، من الدراسات ما يمكن أن يكون المصدر المستقرى الإضافي الذي يقتنع الناس بأن صاحبه أولى النظرية حقها، وبذل لها من الجهد والمكابدة ما تتطلبه.

ومن أجل هذا كانت نظرية العامل باسمها معروفة عند كل الناس، ولكنها بفحواها ومدلولها قلما تتضح لأكثر الناس.

لقد كان تفهم نظرية العامل وتقريبها لغيري، أملا حفزني على النهوض بهذا البحث، وحداني في مسيرتي مع العامل، وكان في اعتباري ما سبق أن ذكرته من وجوب ملاحقة النظرية في روافدها الثقافية القديمة، فلذا وجدتني مرة مع الأصوليين، وأخرى مع المناطقة والمتكلمين والفقهاء، ومع كل الأصول التي قدرت أن تكون مصدر رأي أو مصطلح نحوي، وقصدي من ذلك نبش الأرض التي ضربت فيها جذور هذه النظرية.

منهج البحث

لقد أخذت على نفسي أن ألم بنظرية العامل انطلاقا من تحديد النحاة لها، فلذا كان علي أن أتابع إلى حد بعيد أقوالهم وآرائهم، وأصنفها لاستخلاص

الاتجاهات النحوية في كل قضية، وقد كان طبيعياً أن يحدد هذا الالتزام النهج الذي كان علي أن أنتهجه.

فإذا لوحظ بعض التقصي والمتابعة لبعض الآراء ومحاولة الكشف عن جذورها، فإن ذلك مما اعتبره من لوازم البحث وضرورياته، ومن شأن هذا الاهتمام أن يفرض علي اعتماد المنهج اللغوي التاريخي الذي لا يقنع بالوقوف عند عصر ما، وإنما يسير مع النظرية مسارها التاريخي، ويوضح إسهامات الأجيال في مدلولها.

ومع أني قد أرخت في بعض الأحيان لبعض الآراء، فإن هذا لم يكن إلا بالقدر الذي يتطلبه المقام، وإن ذهابي مع التاريخ لقضية ما، لم يكن ليصرفني عن اعتماد الوصف ثم التحليل أسلوباً لفحص الآراء.

وسيلمس الناظر أني قد أعمد إلى المقارنة أسلوباً، على نحو ما فعلت حين قارنت بين تعاريف النحويين في العامل، وقد تكون المقارنة بين رأي قديم وآخر حديث، على نحو ما فعلت حين قارنت بين آراء إبراهيم مصطفى وتمام حسان وآراء القدماء، وحين قارنت ما أشيع عن ثورة الفراء وابن جني بما هو موجود في كتبهما.

وقد عمدت كذلك إلى الإحصاء والتصنيف، وقد يتجلى هذا في استجماعي لأصول وقواعد الأعمال، وهي أصول لم يسبق أن جمعت في كتاب، وإنما استقطبتها من المصادر النحوية ثم ناقشتها، وقد جاءت تلك الأصول مصنفة إلى ما يتناول العامل من حيث طبيعته، وإلى ما يتناوله من حيث القوة والضعف ومن حيث التقديم والتأخير، ومن الحذف والذكر.

هذا أسلوب بحثي، وهو متنوع يتراوح بين التاريخ، والوصف،

والتحليل، والتصنيف، والمقارنة، وكلها طرق معروفة مسروعة في الدرس اللغوي. وقد كان لزاما علي ألا أنتهج نهجا واحدا وألا ألتزم طريقة مفردة، ولو سمحت بأن يستبدني أسلوب واحد في البحث لكان ذلك على حساب جزئيات أخرى لا سبيل إلى درسها إلا بآنتهج بهج آخر. فلو أني وقفت عند الوصف، ثم التحليل، لصاع كثير مما يجب قوله عن روافد النظرية وجذورها. وهذا طبعاً يقتضي منهجاً تاريخياً ولو أني وقفت عند حدود التاريخ لصاعت مني فرصة تحليل كثير من الآراء ونفدها. إن موضوعاً كموضوع العامل، من غير تفيد بزمان أو شخص أو مدرسة يتطلب فعلاً تعدد هذه المنهج والأساليب.

المصادر

إن الأسلوب الذي اخترته منهجاً في البحث، وما تعهدت به من مزاج بين القديم والحديث، كان يقتضي مني أن أتقصى النظرية في كل ما يمكن أن تقع عليه يدي من المصادر القديمة. وأن أتابع الموضوع في ما أمكنني الاطلاع عليه في الدراسات القديمة.

فبخصوص الدراسات القديمة، فإنني لم أحصر نفسي داخل مصادر مدرسة معينة، وإن كان الواقع المكتبي يوفر المظان البصرية أكثر من غيرها. ومع ذلك فقد تتبعت بعض الآراء الكوفية عن طريق معاني القرآن للفرأء، وما نقل عن الكوفيين في كتب الخلاف، وفي الموسوعات المتأخرة كـ"الأشباه والنظائر" و"معجم الهوامع" وغيرها.

ولقد أوليت الكتب النحوية المغربية حظها من لعناية، وقد ضمن لي الاتصال بها أن بعضها قد نشر مؤخر كـ"شرح الكافية الشافية"، وكـ"عمدة الحافظ"، وكـ"المساعد شرح التسهيل" وكـ"المقرب" وقد عدت إلى بعضها في

طبعته الحجرية كالمهمة المفيدة لأن زكري، وإلى بعضها في سخته
لخطية كرسالة الإفصح لأن الضراوة، في سحة مصورة عن مخطوط
الأسكوريال، هذا إلى جانب الكتب المؤلفة.

وقد تحصل لي من حنككي بالمصادر المعربية شيء غير يسر من
النظر النحوي المعبر عن نزعة تجديدية ليس ابن مصاء والسهبلى إلا حلفتين
في سلسلتها.

وأما عن المراجع الحديثة، فإن فهرست المراجع ستعطي صورة عنها،
وكل ما بالإمكان قوله هو أنني قد جهدت في التعرف على الآراء المتصلة
بموضوعي، وقد عملت على ستقطاب كل مرجع تناول قصبة العامل قبولاً أو
رفضاً، ولقد كان استخدامي تلك المراجع أكثر ما يكون عندما كنت بصد
المقارنة بين الآراء القديمة في قضية ما، وطالما اعتمدت إيراد نصوص من
تلك المراجع لأعتقادي أن صاحب النص هو 'صدق من يعبر عن رأيه، على
أني لم أتجاوز حدود ما يستدعيه الاستشهاد.

وإذا كان من ملحظ يمكن أن يقف عليه الناظر إلى هذا البحث، فهو أن
ثبت لمراجع تحتل فيه الكتب غير النحوية حيز غير صيق، وأن هذه
المصادر قد تكون أكثر مما يستدعيه المقام.

وسارع فأقول بأن تنوع المصدر أملاه أي اعتمدت إرجاع كل فصية
نحوية إلى أصولها غير النحوية، فلذا كان طبعياً أن أعود حيث تعود الأقوال،
وقد شجبت في صلب البحث ما لاحظته من أن أكثر الباحثين يربطون الآراء
بمصادر متوهمة، ولا يدكرون على ذلك شاهداً، فكان ضرورياً أن أنفادي ما
انتقده على الآخرين.

أما عن تعدد المصادر والمراجع، فإن الذي استدعاه هو أنى لم أقف
بالنظرية عند عصر معين، وإنما درسناها في امتداد تاريخي طويل، فكان
ضروريا أن أنظر في أقدم المصادر ولا أغفل حديثها.

وبما أنى أيضا لم أقف بالنظرية عند نحوي معين أو مدرسة بذاتها،
فإن ذلك استدعى النظر في كل ما يمكن تحصيله من المظان.

هذه محاولة، ولا تخرج عن كونها محاولة يسفح لها أنها توحت مقاصد
حسنة، فإن حالفها التوفيق فبض من الله، وإن جبهه الصواب فهي محاولة
مبتدى.

ولن يفوت إجزاء لشكر لأستاذي المشرف الدكتور محمد بنشريعة على
حسن العون وجميع الصبح، فقد أفادني بالمصدر وبالتوجه، ورافق هذا العمل،
فله ولجميع من أعنني من قريب أو بعيد، جزيل الشكر وعطر الثناء.

الفصل الأول

موقع نظرية العامل من النحو العربي

مدخل

- 1 - توجيه النظرية للدرس النحوي.
- 2 - استعمالها في الحجاج.
- 3 - اعتمادها منها في التبويب والتأليف.
- 4 - تدخلها في صياغة التعاريف والحدود.
- 5 - إسهامها في صياغة المصطلحات النحوية.
- 6 - تحكمها في الأسلوب العربي.

أن هذه لنظرية مكينة في بحوث لقديم، وأن إدراكها لابد أن يكون مفتاح السر الذي لابد أن يمتلكه لناظر في هذا النحو.

وبم أن بحثي يتناول هذه انفسية في من أغراضه وأسسه أن يصل إلى تحديد موقع هذه النظرية من النحو العربي. ولقد اخترت أن أعتد إلى هذا الهدف من خلال دراسة قضايا معينة نعطي فكرة عن حضور العمل وسلطته على النحو العربي وهذه القضايا هي:

- 1 توجيه نظرية العامل للنحو لنحوي.
- 2 استعمالها في الحجاج لإثبات الحقائق.
- 3 اعتمادها منها في التوبب والتأليف.
- 4 تدخلها في تحديد التعريف والحدود.
- 5 إسهامها في صباغة المصطلحات النحوية.
- 6 تحكمها في لأسلوب العربي زيادة فيه أو نقصا منه.

1 - توجيه نظرية العامل للدرس النحوي

إن الاهتمام بأمر الأعمال والعناية بشمس ناره في كل باب نحوي قد وجه البحث النحوي وسيره في مسارات ما كان له أن يسيرها إلا في ضوء الاهتمام بالأعمال⁽²⁾.

لقد أخذ على النحو العربي كثرة لاختلاف في قضايا، وهو اختلاف

(2) مدخل في علم اللغة، للكتور محمود فهمي حجازي، مصر بدء بحمه، ص 67.

لا يسوغه أن يقال: إن طبيعة البحث اللغوي تفرسه وتقصي إليه، أو يقال: إن ذلك الخلاف أثر منطقي لاخلاف الأصول والمطلقات التي انطلقت منها كل مدرسة بحوبة فبايئت بها مطنقات غيرها من اندارس، لأن هذا لخلاف كان بالإمكان تعاديه لو أن النحه ننهجو طريق أخرى في البحث والنظر، وهذا الخلاف فقد سنروعيه ما يعقب به لئحة غالبا بعد عرض كثير من لخلافات المضمية فيقولون: وهذا خلاف لفظي لا طائل تحته⁽³⁾.

ولو حاولت استقصاء الفضاء الخلاقية في النحو العربي لوجدنا أن معظمها يتعلق بالإعمال ويرتد إليه، فهي إما متناولة البحث عن عامل في معمول معين: كخلافهم في رافع المنداء والخبر، والاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور أو بعد لولا إلخ، وإما متناولة موقع معمول بالنسبة لعامله، وذلك كخلافهم في جوز تقدم خبر مزال عليها، وتقدم معمول ما النافية عليها، وتقدم معمول اسم المفعول عليه.

لقد طبع النحو العربي بطبع الخلاف الذي قد يكون فلسفيا في بعض الأحيان حتى صار ذلك سمة من سمات هذا النحو، وقد احتلت قضايا الأعمال موضعا بارزا من ذلك الخلاف، بل وصارت تلك الخلافات الإعمالية معالم بارزة في النظر النحوي، فأثنى على النحاة ومن قاسوا فيه استيعاب بعضهم بمقدار مايلمون به من متكلات الأعمال.

فقد امتحن الكسائي سيبويه بمسألة الرنبور" وهي مسألة إعمالية قبل أن تكون مسألة اختبار لأحد الصميرين إياها" أو هي لأن أحد الصميرين لا

(3) ينظر على سبيل المثال شرح الأشموسي (منهج انساك على اللغة ابن مالك)، ج 1، ص 90، تحقيق محمد محي الدين على احمد، دار كتاب العربي، بيروت، 1955، وشرح ابن عقيل على الألفية، ج 1، ص 120، تحقيق عبد المعص حصى وطه الزسي، ط. صبيح، 1960، القاهرة.

يتحدد إلا على ضوء ما يوجبه الأعمال من نصب أو رفع ولفظها كما عرضه لكسائي ويعرضه الكوفيون: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها⁽⁴⁾ عنى اعتبار أن إذا فجائية تؤول بوجد فت نصب، وهذا يقتضي استعمال أيا النى تصلح للنصب، بينما يرى سيبويه ومعه البصريون أن الموضع موضع رفع، لأن الضمير "هو" يتطلب الخبر، وليس لهذا الخبر أن يكون ضمير نصب لوجوب الارتفاع في الخبر، فمن تم لا يستحق هذا الموقع إلا ضمير الرفع "هي".

وليس في وسع هذا البحث أن يلم بمعظم الخلافات القائمة على أساس إجمالي، فذلك أمر يستغرق النحو كله، وقد يخيل إلى باحث وهو يقرأ مصدرا نحويا خصوصا باب الاشتغال و"التنازع أن الأمر لا يتعلق بدرس لعوي، وإنما يتعلق بمشكلة شغل ومشتغلين نكثر فيها الأيدي العاملة حتى يكون منها الفائض، وينشأ التنازع وتقل الأيدي العاملة حتى تعطل بعض الأعمال بسبب الاشتغال بغيرها⁽⁵⁾.

ومن أجل إعطاء تصور عن شساعة الخلاف الذي جلبته نظرية العامل فسأكتفي بعرض نموذجين من القضايا لخلافية وهم يمثلان القضايا التي شهدت أكثر ضروب الاختلاف.

(4) الإحصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد مزحم الأسدي بشر محيي الدين عند الحميد، مسألة 99، ص 702. مطبعة السعادة ط. 4، ولمعي لأبرهشام، تحقيق مارن لمبرك ومحمد علي حمد الله، حرف "إذا"، ط. 2، -ل- الفكر، 1963، وطفقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الرندي، تحقيق محمد أي لفصل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 973.

(5) من مقال الأستاذ محمد بن ناوي، مجلة دعوة الحق، ص 88، العدد 2، لسنة 13، يناير 1979.

أ. الخلاف في رافع المبتدأ والخبر

وهو خلاف مشهور بين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة من جهة، وبين أفراد مدرسة البصرة من جهة أخرى، فهو خلاف خارجي بالنسبة لكلا المذهبين وهو خلاف داخلي بالنسبة للمذهب الواحد، أو هو خلاف عال وبازل كما يدعوه الخلافيون.

ومذهب الكوفيين المحفوظ عنهم في المصادر التي بين أيدينا أن المبتدأ والخبر يترافعان، لأن كل واحد منهما لا يستقل بنفسه⁽⁶⁾، ولا يمنعهم من هذا الرأي أن يكون الشيء الواحد عاملاً ومعمولاً، لأن هذا لا يمنع كما لم يمنع في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا تَدْعُوهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء 109).⁽⁷⁾

وقد أخذ السيوطي بهذا الرأي ودافع عنه، وذهب إلى حد ادعاء أنه رأي ابن جني في الموضوع. والحققة أن عزو السيوطي في "الفرائد الجديدة"⁽⁸⁾ القول بكون المبتدأ والخبر يترافعان إلى ابن جني هو من أوهام السيوطي؛ فقد نتبعت ابن جني في الخصائص فوجدت أنه يقول برفع الابتداء والمبتدأ للخبر، قال في الخصائص في المبحث الذي عنوانه باب في شجاعة العربية: وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنما

(6) يطر في عرض أدلة كوفيين وفي الرد عليها، الإنصاف، ج 1، ص 44 48، وشرح مفصّل، لابن معين، ج 1، ص 84، ط. 1 المنيرية.

(7) يملأ ما من به الرخص من وحوه الإعراب وقرائن من القرآن، لأبي الفداء العكبري، ج 2، ص 98، دار الكتب العلمية، بيروت 1979.

(8) لفرند الجديدة وشرحها المطلاع السعيدة للسيوطي مع المذاهب الحميدة، لعبد الكريم المنير، ج 1، ص 207، مطبعة الإرشاد، عكا 1977.

لرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً، فلم يتقدم الخبر عليهما مع⁽⁹⁾، هذا رأي ابن جني كما سجله بنفسه، وبذلك يظل قول لسيوطي وهم أو دعوى لا برهان لها.

أما البصريون فيرون أن لمبتدأ مرفوع بالابتداء، ثم هم على خلاف في معنى 'الابتداء': فقد رآه بعضهم عبارة عن التجرد من العوامل⁽¹⁰⁾ يقول المبرد 'ومعنى الابتداء، التنبيه والتعريّة عن العوامل'⁽¹¹⁾.

وبراه بعضهم عبارة عن التجرد والإسناد إليه، يقول الرمخشري: "وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهم (المبتدأ والخبر)، لو جردا لا للإسناد نكتة في حكم الأصوات التي حفها أن ينبثق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد السعد والتركيب"⁽¹²⁾.

أما الخبر فيختلف أفراد لمدرسة البصرية في رفعه:

فقد رأوا أنه مرفوع بالابتداء وهو رأي الرمخشري⁽¹³⁾.

ورأوا أنه مرفوع بالمبتدأ الذي هو أيضاً مرفوع بالابتداء، فهو معمول المعمول، وهذا رأي سيبويه⁽¹⁴⁾ تبناه ابن مالك وعبر عنه بقوله:

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدأ⁽¹⁵⁾

(9) الحصن، ج 2، ص 385، تحقيق محمد علي النحر، دار الهدى، بيروت، ط. 2.

(10) التصريح على التوضيح، لحالد الأهرلي، ج 1، ص 158، دار الفكر، بيروت.

(11) المقتضب، لأبي عناس المبرد، ج 4، ص 164، تحقيق عبد الحاق عزيمة، عالم الكتب بيروت.

(12) المفصل في علم العربية، محمود بن عمر الرمخشري، ص 24، دار الجزير بيروت.

(13) المصدر نفسه، ص 12.

(14) كتاب عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، 128/2، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

(15) شرح بدر الدين علي أفيّة ولده (شرح ابن ابطم)، ص 41، منشورات باصر حبرو بيروت.

ورأوا أن الابتداء رفع للمبتدأ، وهم مع رافعان للخبر، وهو رأي يجمع بين عاملين لفظي ومعنوي على معمول واحد، وهو مخالف لأصليين من أصول الأعمال، هما أن اجتماع عاملين لفظي ومعنوي لا يعهد في النحو⁽¹⁶⁾، وأن العوامل لا تتزاحم على معمول واحد كما لا يجتمع مؤثران على أثر واحد، وهو الأصل الذي دعا إلى إيجاد باب لتازع الذي يستهدف تفادي التقاء عوامل على معمول واحد.

و لرأي الأخير قد قال به ابن جني⁽¹⁷⁾ والمبرد⁽¹⁸⁾ وانتقد عليهما.

هذه حصيلة الآراء التي بلغت ستة في موضوع واحد، هو رافع المبتدأ والخبر، أولها رأي الكوفيين في الرفع، والثاني والثالث رأي البصريين في الابتداء، والرابع والخامس والسادس آراء لبصريين في رافع الخبر.

وما كان لهذا لخلاف أن ينشأ أو ينفزع لو أن النحاة لم يوجهوهمهم إلى بحث العامل.

وهذا الخلاف لم يفتصر على أن يكون تبايناً طبيعياً بين مدرستين تعتمد الواحدة منهما ما لا تعتمد الأخرى من الأصول، وإنما يلاحظ أنه امتد ليبرز التباين بين أعضاء لمدرسة الواحدة رغم اتفاق الأصول التي يستندون إليها في تكوين الرأي النحوي.

شرح الأسموني، ج 1، ص 120، تسهيل لغوئد وتكميل المقاصد، لمحمد بن مالك، ص 16، ط لمبرية 1319هـ.

(16) التصريح على التوضيح، نبال الأهرى، ج 1، ص 159.

(17) الحصن، لعثمان بن حني، ج 2، ص 385.

(18) المقتضب، لأبي العباس المراد، ج 4، ص 126.

ب - الخلاف في رافع الفعل المضارع

لخلاف في رافع الفعل لمضارع من الموضوعات التي تضاربت فيها آراء لنحاة تضاربا شديدا، فبالإضافة إلى الاختلاف التقليدي بين المدارس، فإنه يلاحظ أن الكوفي قد يصير صاحب رأي خاص، وأن البصري قد يصير كوفيا، لأنه قد بدا له من وجهة رأي غيره ما صده عن مذهبه.

وتتلخص الآراء في أن لمضارع مرفوع بأحد الموجبات التالية:

1 - التجرد: وهو عبارة عند عدم معاقبة المضارع لأداة ناصبة أو جازمة تمنحه جزمها أو نصبها، والمضارع بهذا متأصل في ارتفاعه أم الجزم والنصب فإنه عرض طارئة تجلبها لعوامل.

وقد انتقد هذا الرأي معارضوه لأنه ينتهي إلى تحويل العوامل إلى عدم، وهم لا يقتنعون بهذا لأنهم يتصورون العوامل مؤثرات حسية لا بد لها من حضور تستطيع به التأثير⁽¹⁹⁾.

وقد نسب القول بالتجرد إلى حذاق الكوفيين⁽²⁰⁾ فقد قال به الفراء⁽²¹⁾ واختاره ابن هشام⁽²²⁾ ودفع عنه.

وهو رأي بن مالك في الموضوع وإذا كان قد اكتفى بعرض الخلاف

(19) شرح لمفصل، لابن يعش، ج 7، ص 12

(20) شرح لكافية الشافية، لابن مالك، ج 3، ص 1919، تحقيق عبد المعيم هريدي، ط. جامعة أم القرى، مكة لمكرمه 1982 - شرح لأسموي علي ألفة ابن مالك، ج 3، ص 547

(21) شرح لمفصل، ج 7، ص 12، - والإصباح، ج 2 ص 550، وفيه نسبة للمذهب إلى كل كوفيين وهو تعميم لا يصادق عليه، والأصوب ما فيه بن مالك من نسبة لرأي إلى حذاق الكوفيين.

(22) النحاة البصرية في علم اللغة العربية، لابن هشام، ج 2، ص 268، تحقيق الدكتور هادي بهر، لجامعة المستنصرية، بغداد 1977.

دون اتخاذ موقف في كتابه عمدة الحفاظ⁽²³⁾ وقال: لم أذكر عامل الرفع في الفعل لأنه مختلف فيه⁽²⁴⁾، فيه قد أعرب عن موقفه التأييد للفائزين بالتجرد حين قال في ألفيته:

ارفع مضرعا إذا بحرد من ناصب و جازم كتسعد⁽²⁵⁾

وقد كان أكثر وضوحا في شرح الكافية الشافية حين قال بعد عرض لآراء: وإما تجرده من الجازم والناصب وهو قول حذاق الكوفيين وبه أقول⁽²⁶⁾.

ومما مضى يتبين أن القول بالتجرد وأنه لبعض الكوفيين لا يعارض بأنه أيضا قول جماعه من البصريين⁽²⁷⁾ لأن القول بالتجرد، قد استهوى عددا من النحاة بين بصري وكوفي.

2 - الوقوع موقع الاسم: وأصحاب هذا الرأي يرون أن داعي ارتفاع الفعل المضارع أنه يقع موقع الاسم ويحل محله بالتعويض، وذلك كما في مثال يضرب زيد التي يمكن أن يعوض فيها الفعل باسم فيقال: "أخوك زيد"⁽²⁸⁾.

ولا يغير من هذا الرفع أن يقع الفعل موقع اسم مجرور، أو منصوب،

(23) شرح عمدة الحفاظ وعده اللافط، لاس مارك، ص 222، تحقيق عبد المعص هريسي، مطبعة الأمانة، 975.

(24) المصدر السابق، ص 19.

(25) شرح بحر الدين، ص 260 - شرح الأشموني، ج 3، ص 547 - شرح ابن عقيل، ج 3، ص 75.

(26) شرح لكافية الشافية، ج 3، ص 1519.

(27) شرح المفصل، لابن يعثر، ج 7، ص 121.

(28) شرح المفصل، ج 7، ص 121.

كما في ظننت زيدا يضرب، وفي مررت بزيد يضرب، فهو لا يتأثر بما يمكن أن يتأثر به اسم لو عوض به، لأن للفعل عوامله الخاصة التي تؤثر فيه ويتأثر بها⁽²⁹⁾.

وأظن أن هذا الاستبدال الذي سوغه النحاة بين المضارع والاسم لا يخلو من شبه بالتوزيع الذي تلحاً إليه مدرسة بلومفيلد حين تحلل الوحدات اللغوية داخل التركيب لتنتهي إلى تصنيفها، فالمضارع عند النحاة العرب ينتمي الخانة التي ينتمي إليها الاسم، وهما يتبادلان الموقع رغم اختلاف البناء والدلالة⁽³⁰⁾.

لقد اختار سيبويه القول بالموقع الجانب لرفع ونصر عليه فقال عن الأفعال المضارعة: "وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ"⁽³¹⁾.

ولقد انتصر لهذا الرأي الزمخشري⁽³²⁾ وابن يعش⁽³³⁾ ودافعا عنه.

3 - المضارعة: وهي ذلك التماثل القائم بين الفعل المضارع والاسم، وهو الذي أوحى بتسمية هذا الفعل مضارعة، لأنه ضارع الاسم في أوجه منها الاشتراك القائم بينهما في الدلالة على زمن الحدث؛ فإذا كان المضارع دالا على الحال والاستقبال على حد سواء⁽³⁴⁾، ولا يتمحض

(29) كتاب سيبويه، ج 3، ص 9، شرح المفصل، لابن يعش، ج 7، ص 121

(30) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر للعوي الحديث، للدكتور بهد الموسي، ص 36، المؤسسة العربية للنشر، بيروت 1980.

(31) كتاب سيبويه، ج 3، ص 10.

(32) المفصل، 245.

(33) شرح المفصل، ج 7، ص 12

(34) ملحوظة: للنحاة بحث في كون المصدر دالا على الحال والاستقبال حقة أو مجازا ولا يرى داع

للاستعمال إلا بعريضة أداة كالسين وسوف، فإن اسم الفاعل بوضعه دال على الحال والاستعمال، بل هو فعل دائم كما يدعو الكوفيون، فذلك كان عملهما في ما بعدهما واحدا، ومن أوجه المضارعة والتناوب بينهما أن يقدر المضارع لام الانتداء كما يغلبها الاسم فيقال: إن زيدا يحس كذا يقال إن زيد لمحسن⁽³⁵⁾ و لقول بالمضارعة رأي معروف ثعلب (أحمد بن يحيى 291هـ) الذي يجعل رفع المضارع أثر للمشابهة، فهي في مقابل لرأي الكوفي الذي يجعله أصيلا في المضارع سبعا عن النجرد لذي هو وصف ذاتي في المضارع غير مكتسب.

وقد أخذ بهذا الرأي ابن الحاجب وظهره عليه الاسترابادي في شرح الكافية⁽³⁶⁾ وهجس به العكبري⁽³⁷⁾.

وقد أثر عن ثعلب ادعاءه أن المضارعة رأي نسبويه وهو لا شك ادعاء مخطئ لأن رأي سيبويه قد فصح عنه نفسه⁽³⁸⁾ حين قال بالموقع، وتصحيحا لهذا الادعاء حرص ابن يعيش على لفت النظر إلى أن سيبويه كان يرى أن المضارعة موحبة للإعراب فقط. أم الرفع فإن موحدة الوقوع موقع الاسم⁽³⁹⁾.

4 حروف المضارعة: من الآراء التي علل بها رفع المضارع ما

إلى أن يكون يفضيه كفاء بأن المضارع دال عليهما فعلا، شرح الكافية، الأسراني، ج 2، ص 276

(35) شرح الكافية، ج 2، ص 226، ذكر بك العلميه

(36) لمصدر نفسه.

(37) مسائل خلافية في نحو، أبي النعمان العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، ص 39، مكتب نشرها حلب

(38) الكتب، ج 3، ص 10

(39) شرح المفصل، ابن يعيش، ج 7، ص 12

قله الكسائي الكوفي من أن المضارع مرفوع بنفس أحرف المصارعة التي يبدأ بها،⁽⁴⁰⁾ وهو رأي لم يتدبر عليه. وقد دحضه معارضوه بفوائد إعمالية اتفاقية منها أن أحرف لمصارعة قد صارت بمثابة الجزء من الفعل، وقد تقرر أن جزء الشيء لا يعمل فيه. ومنها أن تلك الأحرف لو كان لها دور في الرفع لما اقتحمتها عوامل النصب والحزم. فأثرت في المضارع نصبا وجزما مع وجود تلك الأحرف التي لو كان لها دور في الإعمال لكانت هي الجديرة به لقربها من الفعل⁽⁴¹⁾.

وإذا لم يكن بالإمكان أن يعطي النموذجان السابقان لمتناولان نرافع المبتدأ والخبر، والفعل المضارع إلا صورة عن طريقة تناول الخلاف الإعمالية. فإني سأورد بعض عناوين القضايا الخلافية⁽⁴²⁾ وقد يعطي ذلك صورة عن حجم الخلاف في النحو العربي بعد أن تبين طبيعته.

عناوين بعض القضايا الإعمالية من خلال كتاب الإنصاف.

الخلاف رافع المبتدأ والخبر	ج 1 ص 4	الإنصاف
الخلاف في رافع الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور	ح 1 ص 51	الإنصاف
الخلاف في تقديم الخبر معمول على المبتدأ عامل	ج 1 ص 65	الإنصاف
الخلاف في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا	ج 1 ص 70	الإنصاف
الخلاف في عامل النصب في المفعول	ج 1 ص 78	الإنصاف

(40) ربه في إنصاف، للاندري، ج 2، ص 591.

(41) الإنصاف، ج 2، ص 553، شرح المفصل، ج 7، ص 12.

(42) لقد حصرت الاستقصاء في مصدر واحد هو كتاب إنصاف

الإنصاف	ج 1 ص 82	الخلاف في ناصب الاسم لمشغول عنه
الإنصاف	ج 1 ص 83	الخلاف في أولى العاملين بالعمل في لتنازع
الإنصاف	ج 1 ص 155	الخلاف في تقديم خبر مازال عليها
الإنصاف	ج 1 ص 160	الخلاف في تقديم خبر ليس عليها
الإنصاف	ج 1 ص 165	الخلاف في لعامل في الخبر بعد ما النافية
الإنصاف	ج 1 ص 172	الخلاف في تقديم معمول خبر ما النافية
الإنصاف	ج 1 ص 173	الخلاف في تقديم معمول الفعل المفصور عليه
الإنصاف	ج 1 ص 176	الخلاف في رافع الخبر بعد إن المؤكدة
الإنصاف	ج 1 ص 195	الخلاف في إعمال أن المخففة
الإنصاف	ج 1 ص 228	الخلاف في تقديم معمول اسم الفعل عليه
الإنصاف	ج 1 ص 230	الخلاف في حذف عامل المصدر
الإنصاف	ج 1 ص 245	الخلاف في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً
الإنصاف	ج 1 ص 248	الخلاف في عامل النصب في المفعول معه
الإنصاف	ج 1 ص 250	الخلاف في تقديم الحال على العامل عليها
الإنصاف	ج 1 ص 260	الخلاف في عامل النصب في المستثنى
الإنصاف	ج 1 ص 276	الخلاف في عمل رب للجر
الإنصاف	ج 1 ص 386	الخلاف في الاسم المرفوع بعد مذ، ومنذ
الإنصاف	ج 1 ص 396	الخلاف في حرف القسم وعمله محذوفاً
الإنصاف	ج 2 ص 473	الخلاف في العطف على معمولي عامل واحد
الإنصاف	ج 2 ص 550	الخلاف في رافع الفعل المضارع
الإنصاف	ج 2 ص 555	الخلاف في عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

الإنصاف	ج 2 ص 557	الخلاف في عمل النصب بعد فاء السببية
الإنصاف	ج 2 ص 559	الخلاف في عمل ن المصدرية محذوفة
الإنصاف	ج 2 ص 575	لخلاف في ناصب المضارع بعد لام التعليل
الإنصاف	ج 2 ص 593	الخلاف في نصب لام الجحود للفعل
الإنصاف	ج 2 ص 596	الخلاف في نصب المضارع بعد حتى
الإنصاف	ج 2 ص 602	الخلاف في عمل الجزم في جواب لشرط
الإنصاف	ج 2 ص 615	الخلاف في عمل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن انشراطية
الإنصاف	ج 2 ص 623	الخلاف في تقدم المنصوب بجواب ان شرط على الأداة
الإنصاف	ج 2 ص 828	الخلاف في تقدم لتميز على عامله

هذه بعض القضايا التي عالجها صاحب الإنصاف، وهي ليست كل القضايا لأن تحت كل عنوان منها فروعاً من الخلاف أوردها في معرض الاحتجاج ودعم آراء ومعارضة أخرى.

ويجدر التنبيه إلى أن الخلافات التي حظيت باهتمام النحاة فردوا عنها، إنما هي خلاف من يعتبر خلافهم خلافاً بأن يكون المخالف على تعمق وتطلع في علم النحو، أما ألقاف النحاة ومن لم يتأهل كل التأهل فقلما ينظر إلى ما أبدوه من الخلاف استغناء بالإهمال عن الرد.

2- استعمال نظرية العامل في الحجاج لإثبات الحقائق:

إن المتتبع للأساليب والصيغ العربية المقبولة، يلاحظ أنها قد اكتسبت مشروعيتها، وعدم سُميها بالشذوذ أو النقلة أو الندرة⁽⁴³⁾ من مطابقتها لمقتضيات الإعراب وضوابطه، وأن أكثر الأساليب التي جع الاعتراف بصحتها لا تكتسب هذا لحكم لمجرد كونها من المسموع عن العرب، وإنما تكتسبه من خضوعها للإعمال، ولقد قال النحاة عن صيغ عربية مسموعة بأنها لغة رديئة أو فبيحة⁽⁴⁴⁾، ومن أجل ذلك فلقد كان على كل نحوي يريد إقرار فصاحة أسلوب معين أن يدمغه بحجج من الإعمال، ليواجه كل ما يمكن أن يثار ضد ذلك الأسلوب من لقو دح.

وما قيل عن الأسلوب العربي وضرورة عرضه على الإعمال، يصح قوله عن قصايا لغوية خص، كالحكم باسمية كلمة أو حرفيتها أو بساطتها أو تركيبها.

فمن صور لاحتكم إلى الإعمال مثلاً أن الخليل والكسائي كانا يريان أن الأداة "لن" الناصبة مركبة من لا و أن ثم حذفت الهمزة تخفياً، وحذفت الألف للالتقاء الساكنين فتحولتا إلى لن⁽⁴⁵⁾.

ولقد كان سيبويه وبعده معظم النحاة لا يشايعون هذا الرأي، إذ كانوا يرون أن "لن" بسيطة غير مركبة. والقضية لا يمكن الاستشهاد عليها برصد

(43) يرجع في تحديد الشذوذ والندرة والنقلة إلى طاهرة لشدود في النحو العربي، لشكور عبد الفتاح لدحي، ص 16، وكله المطبوعات لكويت، ط 1، 974..

(44) فخر عن سبل المار كب سيبويه، ح 2، ص 31.

(45) رأي الخليل معروض في لكتاب سيبويه، ح 3، ص 5. وفي المعني، لابن هشام، ح 1، ص 314. وفي شرح اللوحة لندرية، لابن هشام، ح 2، ص 271. وشرح الأسموني، ح 3، ص 5-18.

المراحل الناريخية التي يفترض أن تكون الأداة قد مرت بها، ولكن ذلك لم يفعد النحاة عن طلب الدليل فالتمسوه في حقائق الإعراب، فقد لاحظوا أن معمولها يتقدم عليها فيقال زيدا لن أضربه⁽⁴⁶⁾، وهذا معناه أن لن غير "لا" أن لأنها لو كانت تتضمن أن "لا تمتنع أن يتقدم عليها معمول معمولها، كما هو معروف عن الأداة أن فلما صح أن تقدم معمول معمولها عندها أفاد ذلك خلوه من أن"، قال سيبويه: "ولو كان على ما يقول الخليل لما قلت أما زيدا فلن أضرب"⁽⁴⁷⁾ وكان النحاة قد اقتنعوا برأي سيبويه وقوة حجته، فلا تكاد تجد منهم إلا منصفاً سيبويه ومنصفاً من الخليل والكسائي لنصاعة لحجة وقوة الدليل⁽⁴⁸⁾.

ومن خلال هذا التقليل لرأي سيبويه يبين أن الإعراب كان حجة قوية من ظفر بها أثبت رأيه وضمن له المشروعية.

وأحسب أن لإعراب قد صار أصلاً من أصول التلقي كالسمع والقياس، بل وأزعم أنه الأصل الإجماعي لذي لا تكاد نجد من يعترض عليه؛ فلئن كان لبعض المدرس رأي منحفظ في متابعة السماع ولو قل، فإن الأصل الإعرابي لا يخالف فيه مدرسة، ولا ينازع في إلزاميته أي اتجاه من اتجاهات النحاة.

لقد أعددت هذا البحث من مصادر منها الكوفي والبصري والملفّق بينهما، ومنها لنهج نهج لموصلين السائرين على خطى ابن جني. ومنها

(46) مثال المعنى، ح 1، ص 314.

(47) لكاتب، ح 3، ص 5.

(48) الحى الدنى في حروف المعنى، للحسن بن دسم المردي، ص 211، تحقيق فخر الدين قدوة ومحمد نديم قاصر، مكتبة عربية، حلب، 1973. والمعنى، ح 1، ص 314، ومعاني الحروف، معنى بن عيسى الرماني، ص 100، تحقيق د. عبد اسماعيل تلي، دار النهضة مصر، طنطع والشر.

المغربي. فتبين لى أن الأعمال عند جميع هذه المدارس أصل يلاذ به، وحجة دامغة تقدم بين يدي الحقائق المراد إقرارها.

ومن صور الاحتكام إلى نظرية العامل أن الآراء تضاربت في تحديد المعرف في الـ "هل اللام هي المعرفة وحدها أم هو الألف واللام معا كما يرى ذلك الخليل.

فلقد ذهب سيبويه إلى أن اللام وحدها هي المعرفة وأن الهمزة وصل لها، يقول سيبويه وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بها حرف واحد كـفـد وإن، وليست واحدة منها منفصلة من الأخرى كأنفصال ألف الاستفهام في قوله "ريد، ولكن الألف كألف أيم في أيم الله⁽⁴⁹⁾، ويقول عن الهمزة "وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء"⁽⁵⁰⁾.

وهنا لا بد من تسجيل استغرابي من عزو الأشموني⁽⁵¹⁾ وابن هشام⁽⁵²⁾ القول بأن المعرف هو الـ "برمتها إلى سيبويه، ونص سيبويه وأصح في أن الهمزة وصل فلقد أورد الأشموني أن ابن مالك حكى القول بتعدد المعرف عن سيبويه، وقد وجدت أن ابن مالك نص على أن سيبويه كان يقول بأن اللام هي المعرفة⁽⁵³⁾ وعلى العموم، فإن رأي سيبويه وأصح في اعتبار اللام وحدها معرفة يقول السيوطي في أن حرف تعريف وسيبويه اللام فقط وكلهم

(49) لكتاب، ح 3، ص 324.

(50) المصدر السابق، ح 4، ص 147.

(51) شرح لأشموي، 1 ح، ص 82.

(52) أوضح المسالك إلى لغة ابن مالك، ح 1، ص 127، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 6،

1980، دار حباء التراث العربي.

(53) شرح الكافية لسافية، ح 1، ص 164.

عليه⁽⁵⁴⁾ وقد صحح محمد ابن زكري في شرحه لفريدة العزو إلى سيبويه⁽⁵⁵⁾

ولقد صار النحاة في معظمهم في ركاب سيبويه، ورفضوا رأي الخليل⁽⁵⁶⁾ من أجل أن هذا لغو لا يتقدم بشاهد إعمالى يتمثل في أن "أل" يتخطاها لعمل الضعيف، فيعمل في ما بعدها، ولو كان هناك حرفان لما تخطاهما لعامل الضعيف على ضعفه⁽⁵⁷⁾.

يعوز رصي الدين ولليل على أن اللام هي المعرفة فقط، تخطي العامل الضعيف إياها، نحو بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حرفين لكن نه نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف⁽⁵⁸⁾.

فالإعمال هو معيار الصوب ودليله، وحسبه أهمية في لدرس النحوي أن يعتبر مرجعا في الخلاف يلاذ به، وحسه أن يحكم في الأسلوب العربي الذي قيل قبل أن يكون هناك نحو أو نحاة، وأفهم من عرضه دليلا أن المحتج به كان يراه أصلا معتمدا، وحجة مقطوعا بها لدى الطرف الآخر وإلا لما قدمه دليلا.

وفي لبحوث لنحوية الخلافة صور من لاستناد إلى الإعمال، يمكن للبحث أن يطنع عليها في مظانها.

(54) لغرد الحذيفة، ج ٠ ص 174

(55) لمهمات المعبد، لابن زكري ج ٠ ص 140

(56) لغرد الحذيفة، لمسيوطي، ج 1، ص 127

(57) بضر المهمات نفيدة في شرح الفريدة، محمد بن زكري عاسي، ج 1، ص 47، تصحيح محمد

ابن سري ومحمد الأعراوي، ط حريفة، 1319، وبضر سر صافية لاعر، لابن حي، ج ٠ ص 335

درسة ونحقيق د حسن هدي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1405 1985

(58) تشرح لكيفة، الاستراناوي، ج 2، ص 130

3- اعتماد نظرية العامل منها في التبويب والتأليف.

نقد أصبح واضحا عند كل من تناول بالدرس منهج النحاة لعرب في التصنيف والتبويب، أن هذا المنهج قد قام على رعاية الأعمال ومفتضياته.

لقد سار لنحاة العرب خطاهم على هدي نظرية العمل وبيعاء منها كانوا يضمون جزئيات الباب الواحد إلى بعضها، ويؤلفون بين الباب وغيره تقديم وتأخيراً على ضوء ما يمنحه كل باب من درس للإعمال.

لقد كان للحدّة وهم بصدد التصنيف والتبويب، أن يعتمدوا منهج استقراء الأساليب العربية، فدرسوا في مباحث مستقلة أساليب النفي، والتوكيد^(5٧)، والاستثناء بجميع أشكاله، فيجمعوا في الباب الواحد ما تفرق من مسائله.

ولو أنه فعلوا لوحب عليهم أن يدرسوا في باب النفي مثلاً^(5٨) وقوع المضارع مجزوماً بلم ولما، وجملته ليس مع اسمها وخبرها، وما وإن النافيتين ولا الناهية والنافية، وكل وسائل التعبير لمفيدة للنفي المجرد أو النفي المؤكد وتلجّد، فيفيدون من ذلك حصر أساليب التعبير ويظهرون مستويات الأداء داخل لأسلوب الواحد.

لكنهم لما لم يختاروا هذا لاختيار ضموا ليس إلى كان مع ما بينهما

(5٧) يرى اسمه أن لأساليب المحصلة للتوكيد تتجاوز ثلاثين أسلوباً منها التقديم والحصر وتقسّم والتكرير والتوكيد من ورود البناء في حر ليس واسمها لأم لجحد، وباب التوكيد في كتب النحو لا يعبر عن هذا.

(60) قرر بإدعاء النحو، إبراهيم مصطفى، ص 4، تحفة التأليف والترجمة والشرح، القاهرة 1951، وكتب في النحو العربي. نقد وتوجيه، د مهدي محزومي، بتداء من ص 225... إلخ، مكتبة لعصرية، صيدا، 1964، وكتب النحو العربي نقد وساء، د. إبراهيم لاسمائي، ص 81، دار الصادق،

بيروت 1968

من التباين في المدلول، وهو تدنٍ يصل حد التحاذب والتناقض وضموا ما
و"إن" و"لا" و"لات" إلى بعضها فكانت باباً لا ليفيد النفي، وإنما ليكون ملحفاً
إعمالياً لباب كان.

وعلى ضوء نظرية لعمل وزعت الأداة "لا" على بابين فدرست ملحقة
بكان، ومنحقة بأن، وألحقت إلا وليس وغير بباب الاستثناء.

ووردت لن النافية منضمة إلى إذن' وكي' وأن' ضمن باب عوامل
لنصب، ووردت لم' ولما' إلى جوار لام الأمر' في باب عوامل الجزم.

وبذلك تفرقت وسائل الأداء لأسلوب واحد على عدة أبواب، لأنه قد
نظر إليها من جهة ما تحدثه من الأثر الإعرابي، فضاغ في ذلك ما يمكن أن
تؤديه من المعنى، ولو أن النحاة لم يصرفوا كل عنايتهم إلى خدمة الإعمال
لكان بالإمكان أن يبحثوا في باب واحد أوضاع الفعل المضارع مثلاً،
ويرصدوه مجرداً عن الزوائد ومفترناً بالآلف والياء والواو، مما يسميه النحاة
بالأفعال الخمسة، ومتصلاً بنون النسوة، ونون التوكيد مما قالوا عنه بأنه مبني
على الفتح أو السكون، ولو أنهم فعلوا، إذن لحصلوا من ذلك جدولاً يحصى
حالات المضارع⁽⁶¹⁾.

(61) تنتظر مقدمة شوقي ضيف الرد على النحاة، لأن مضاء القرطبي، ص 51، تحقيق شوقي ضيف،
دار المعارف، 947. وقد أورد د. ضيف اقتراحاً لإعدادة تصريف النحو وإذا كنت قد أطلت عليه، فإن
ذلك لا يعني أنني أبتنى وجهة نظره حملة وتفصيلاً، فلابد من التحوز ما لا أراه مفيداً، وأنه من رأي ما
لا يؤدي إلى خدمة النحو، وذلك كقتراحه إعراب الحذف التي سدت مسد الحذف في جملة (ضربي العبد
مسيئاً) حراً منصوباً ولا مانع عنده أن ينتصب الحرف. ود. ك. د. صيف لا يمنع هذا فإن البيان العربي
يأده ويمسعه، لأن كلمة "مسيئاً" لم تأت طرفاً في الإسناد ولم يقصد فأنله أن يضرب مسيء، وإنما قصد أن
لضرب يتم حالة الإساءة والفرق بين التعبيرين واضح، فلا منوطة إذن عن الإبقاء على الكلمة منصوبة
شعاراً بكونها غير داخلية في الإسناد وصيانة للمدلول الذي قصده صاحبه

إن نشئت مواد الأسلوب الواحد على أبواب كثيرة، ومسؤولية الأعمال عن ذلك قد أصبحت سمة واضحة تطبع الكتابة النحوية، ولعل هذا الانطباع قد زامن نشوء التصنيف في النحو، ثم صاحبه طويلاً عبر كل حياة هذا النحو.

لقد أورد عبد الرحمن الأنباري (توفي 575هـ) في ترجمة أبي الأسود الدؤلي (ت 67هـ) رند التحاد العرب أنه قد استهل عمله بوضع أبواب تعطف، والنعت، والتعجب، والاستفهام إلى أن وصل إلى إن وأخواتها، فجمعها في باب واحد، فلما عرض عمله على علي بن أبي طالب استدرك عليه الأداة لك وأتار عليه يضمها إلى 'إن وأخواتها' (62) اعتباراً لوحدة العمل التي تؤديه كل هذه الأدوات، وأعلم أن هذا الخبر منتقد، فقد قال عنه أحمد أمين بأنه حديث خرافة اعتمداً منه على أن العصر لم يكن عصر عناية بالانقسامات الفلسفية، ولعل القصة أن تكون من ابتداع الشيعة (63) ومع ذلك، فإني أرى في القصة منطقاً أسنأس به، ما دام قيام الكتابة النحوية فيما بعد على الأعمال أمر لا يعوزه دليل ولا يفتر إلى مباحكة في إثبات الحجج.

وليس بالوسع إصدار أحكام عن طبيعة التأليف قبل ظهور كتاب سيبويه، لأن المحاولات الأولى لم تحفظها المكتبة العربية، حتى إننا لا نكاد نسمع إلا بعناوين الجامع والإكمال لعيسى بن عمر (نـ 149هـ) وهما الكتابان اللذان أضاعتهما مكتبة النحو وحفظ ذكرهما الأدب، فلقد روت معظم المصادر البيهقيين المسبوبين تلييل في امتداح الجامع والإكمال وذلك قوله:

(62) برهة الأثناء، محمد بن عبد الرحمن الأنباري، ص 4، ط. جمعية مائر العلماء العرب.

(63) صحى لإسلام، لأحمد أمين، ص 225، ط. 10، دار الكتاب العربي بيروت.

ذهب النحو جمبع كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذلك إكمال وهذا جامع فهما لناس سمر وفمر⁽⁶⁴⁾

وقد تشكك الأستاذ سعيد الأفغاني⁽⁶⁵⁾ في صحة البيتين لأن اس
السيرافي الذي جاء بعد التحليل بمئتي سنة قد قل عن الكتابين لم يقع إلينا ولا
رأينا أحدا رهما، ويعجب الأستاذ الأفغاني من ضياع كتابس على همنهما
في هذا العصر، ولا أرى في ضياعهما غرابة، وإنما أرى أن الكتابين قد
أعطيا أكثر مما يستحقان من الأهمية، ومن هنا جاء العجب من ضياعهما.
ومع ذلك أتساءل، إن كان الجامع وإكمال هما كل ما ضاع من نكتب في
زمن مبكر، ألم نضع كتب لها صلة بالدر، ولناس أحرص ما يكونون عليه،
فأين كنت صحيفة همام بن منه لتي تتصل بعصر النبوة، وقد طلت مفقودة
حتى عثر عليها الأستاذ محمد حميد الله⁽⁶⁶⁾. وأين مسند بقي بن مخلد، وهو
من أهم مصادر الحديث التي انكرت طريقة رائدة في لتصنيف الحديث⁽⁶⁷⁾،
فضياع مثل هذه الكتب لا يدع مجالا للاستغراب من ضياع الجامع والإكمال،
وإذا لم يكن هذان الكتابان قد كتب فعلا، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن سيويوه
لم ينطلق من عدم وإن كتابه بما هو عليه من تسقيق يوحى بسبق حريز على
نحو ما تقتضيه طبيعة الأسياء، ولقد كان سع الأستاذ الأفغاني أن يعف عند

(64) نبعة نوعة في طبقات اللغويين وشعاع، لحلال الدين عبد الرمن السبوسي، ح 2، ص 238.
تحقيق محمد أبو الفضل برهم، لمكتبة بعصره، ص 2، بيروت. والسعة في تاريخ نمة شعاع،
لغوي وراي، ص 80، تحقيق محمد لمصري، دمشق، وزارة سفة، 1972.

(65) من تاريخ النح، سعيد الأفغاني، ص 38، دار الفكر، بيروت.

(66) علوم الحديث ومصنحه، ص 32، ط 10.

(67) تاريخ التراث العربي، لغوي سركين، ح 2، ص 238، بيروت. فهمي أي فصل، الهنء امصره
لعامة لتأليف، بدهرة، 971.

لقصة التي أوردها ابن النديم، فقد ذكر أنه وجد في مكتبة رجل جماعة نكتب يعرف بابن أبي بكرة مجموعة من الكتب على جانب عظيم من الأهمية، منها رسائل بخطوط علي بن أبي طالب، والحسن والحسين، وتوقيعات لنحاة كأبي عمرو بن العلاء، وأبي عمرو الشيباني، وسيبويه، والفراء، ومنها تعليفة أبي الأسود الدؤلي في أربع صفحات على ورق صيني⁽⁶⁸⁾.

وحتى لا أصدر أحكاماً عن فترة يكتنفها الغموض، ويقرر باحثون أنها فترة مجهولة في تاريخ النحو العربي⁽⁶⁹⁾، فإنه يحذر بي أن أنصرف بالبحث إلى أقدم نص موثق لا يتطرق إليه الشك إلى صحة نسبته وعزوه إلى مؤلفه، وذلك هو كتاب سيبويه انذي يعتبر لحد الآن رائد الكتابة النحوية.

إن كتاب سيبويه على تقدمه يرسم المنهج الذي سار عليه فيما بعد كل النحاة، وهو منهج يقوم على رعاية الإعمال، واعتمده أساساً لتصنيف المادة النحوية وتبويبها؛ فلقد اتضح اعتداد سيبويه بالإعمال في جانبي التأليف والتبويب، فقد لوحظ أنه كان يشتت مباحث كتابه فيستطرد حين يكون عليه أن يمضي إلى قصده الأول من الحديث، وقد يؤخر ما حقه أن يذكر في الباب المعفود له.

فمن ذلك أنه عقد باباً للحديث عن الفاعل، وبعده عقد باب الحديث عن المفعول، لكنه لتأثره بالعامل والمعمول، والمؤثر والمتأثر أغفل أن يتناول

(68) الفهرست، لابن النديم، ص 60، دار المعرفة، بيروت.

(69) يطر دريح الأدب العربي، لكارل بروكلمن، ج 2، ص 124، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعرف مصر، والمفصل في دريح النحو، محمد حير الطواشي، ج 1، قل سيبويه، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو، لعبد لعالم سالم مكرم، دار نشر النفقة، القاهرة، 1977، وعرض د. جهاد موسى، في المحلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد 5، مجلد 2، 1982.

موقع الفاعل من الجملة، فلم يتحدث عن وقوعه بعد فعل بئ ولم يعطه تعريفاً ما.

وأبواب الكتاب معلنة عن اهتمام بالغ بالإعمال، وأسوق على هذا مثال باب الفاعل الذي يتوقع القارئ أن يجد فيه أحكام الفاعل معروضة في تناسق.

يقول سيبويه في أطول عنوان في كتابه: 'باب الفاعل الذي لم يتعد فعله، والمفعول ان الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين لتي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل' (70).

فهذا العنوان إلا حديث عن الفعل، وعمله، وما ألحق به في عمله من أسماء الفاعلين والمفعولين مع تأكيد أنها فرع عن الفعل في العمل ولا تقوى قوته.

وفي تفریع العنوان الطویل لذي أورده صاحب الكتاب یورد العناوین

(70) لكتاب، ح 1، ص 33.

النالية:

هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول⁽⁷¹⁾ ويتحدث فيه
سبويه عن الفعل للارم الذي عدّه فعله وعن الفعل المبني للمجهول.

هذا باب لفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول⁽⁷²⁾ ويتحدث فيه عن
الفعل المتعدي لواحد وعن تقديم ذلك المفعول، وعن لمفعول المطلق، وعن
زمن الفعل، وعن سمي لمكن ولزمان، وعن المنصوب على إسقاط
الحافض.

هذا باب لفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين⁽⁷³⁾ ويتحدث فيه عن
لمفعولين في باب ظن، وأعطى وكس وسمي. وكور أحد المنصوبين منصوبا
على إسقاط لحافض.

هذا باب لفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر
على أحد المفعولين دون الآخر⁽⁷⁴⁾، ويتحدث فيه عن مفعولي ظن وحسب.

هذا باب لفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين⁽⁷⁵⁾ ويتحدث فيه
عن مفعيل علم وأرى وأنى.

والصبيح نفسه بجده في باب المفعول الذي ينعدي فعله إلى
مفعول... إلخ.

فظاهر الباب يوهم بتداول أحكام الفاعل كوقوعه مبنيا، أو معربا،

(71) الك. ب. ح. 1، ص 33

(72) المصدر لسبو، ح. 1، ص 34.

(73) المصدر لسبو، ح. 1، ص 37.

(74) المصدر لسبو، ح. 1، ص 39.

(75) المصدر لسبو، ح. 1، ص 41

وكتذكيره. وتأتيته... إلخ إلا أن مضمون الباب يظل مررددا على أحكم العامل، فيصنف الأفعال لمطلنة لمفعول واحد، ولمفعولين، ولثلاثة مواعيل.

ولست أذهب إلى التماس العذر لسيبويه على اعتبار أنه كان رائد الكتابة النحوية، مع ما تتطلبه الربدة من تشويش في التنظيم واضطرب في النهج، وإنما أرى أنه كان على بصيرة مما بفعل، وقد وظف لقصده ذكاءه ومواهبه، فجعل معظم مباحث الكتاب عائدة إلى درس الإعمال.

لقد كان سيبويه شغوفا برصد العوامل، وتجنية أثرها فيما بعدها أفعالا وأدوات كلما تأتي له ذلك، وفضلا عن هذا الإيهام الذي كان يعود إليه فإن في الكتاب عذوين لأبواب تعلن صراحة عن اهتمام بلغ بالإعمال، نجد لذلك شواهد في عناوين أنتقيها من السفر الأول من الكتاب، وقد يكون في إيرادها شاهد لا يتهم على صحة ما أوردت فمن ذلك:

- هذا باب ما يعمل عمل الفعل، وله فجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه⁽⁷⁶⁾ وهو حديث عن أفعال التفضيل وعمله.

هذا باب الأفعال الذي تستعمل وتلغى⁽⁷⁷⁾ ويتحدث فيه عن إعمال وإلغاء ظن وأخواتها.

هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول⁽⁷⁸⁾، ويتحدث فيه عن الإعمال في التبدل.

- هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله

(76) الكتاب، ج 1، ص 72

(77) المصدر السابق، ج 1، ص 118

(78) المصدر السابق، ج 1، ص 150.

ومعناه⁽⁷⁹⁾، ويتحدث فيه عن إعمال المصدر.

- هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه⁽⁸⁰⁾.

- هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره⁽⁸¹⁾ وفيه حديث عن الأدوات التي لا يعمل ما بعدها في ما قبلها كالهزمة واللام... إلخ.

- هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره⁽⁸²⁾.

هذه بعض العناوين التي صرح فيها سيبويه بالإعمال أو الاستعمال، كما كان يحلو له أن يسميه، وهي كلها أبواب منتقاة من السفر الأول، وفيها شاهد على ولوع الرجل بالإعمال.

وإذا تركت سيبويه وقد استبان شيء من عنايته بالإعمال واعتماده له في تقسيم، وتوزيع الأبواب، وهو المنهج الذي طالما قاده إلى الاستطراد وتفريق المباحث التي كان يجب أن تتسلسل، فإنني بعد هذا أنظر في مناهج من جاء بعد سيبويه من النحاة.

ولا يكاد النظر يطول في طرائق النحاة في التصنيف حتى يتبين أن المنهج يعلن عن نفسه، فهو منهج على بعد الزمن من سيبويه يظل واحداً، يولي الإعمال عناية كبرى، ويقسم الأبواب على مقتضاه، وقد يكون هذا

(79) الكتاب، ج 1، ص 189.

(80) المصدر السابق، ج 1، ص 194.

(81) المصدر السابق، ج 1، ص 235.

(82) المصدر السابق، ج 1، ص 311.

المنهج القائم على الأعمال على أكثر ما يكون من الانكشاف و لتجلى حينما نعثر على نحاة يقسمون الكتاب النحوي إلى مباحث إعمالية صريحة، فالسكاكي قد وزع كتاب النحو من مفتاح العلوم إلى ثلاثة أبواب: نيباب لأول للقابل⁽⁸³⁾؛ ويقصد به المعرب انقابل للإعراب.

الباب الثاني تفاعل⁽⁸⁴⁾، ويفصد به انعمل الذي أحدث العلامة الإعرابية في غيره، وهو أعم من الفاعل الاصطلاحي الذي يتحدث عنه النحاة في باب خاص على سبيل إسند الفعل إليه أو قبامه به. الباب الثالث للأثر الذي هو الإعراب⁽⁸⁵⁾.

وقريب من هذا أن يفسم المؤلف كتابه إلى أقسام على ضوء حركات الإعراب، التي هي أثر للعامل. ومعظم الكتب النحوية جارية على هذا النحو. فعلى هذا الأساس قسم الزمخشري (محمود بن عمر 538هـ) أنموذجه، وابن هشام (عبد الله بن يوسف 708-761هـ) اللحة البدرية، وابن ابروم (محمد بن محمد ت 723هـ) فقد قسم هؤلاء كتبهم إلى مباحث هي مبحث المرفوعات و المنصوبات و المحرورات ثم التوابع⁽⁸⁶⁾.

وقد يعمد بعض النحاة إلى عقد أبواب تتناول جانباً من جوانب

(83) مفتاح لعلوم، لأبي يعقوب يوسف السكاكي، ص 37، ط. الحنية، 1937

(84) مصدر السابق، ص 42.

(85) مصدر السابق، ص 65.

(86) ببطر الأنموذج في النحو صفحات، 84-85-88، وهو تصنيف محمود بن عمر الزمخشري،

ط. الأفاق الحديثة، 1981، واللحة البدرية، لابن هشام، ح 1، ص 333، وح 2، ص 47 185-216.

والأجرومية مع الحقائق النحوية والمنطقية، تصحيح أحمد اليعرب، مكتبة التدقية، بيروت.

الإعمال، فـ'كتاب العوامل من "الفرائد الجديدة"⁽⁸⁷⁾. قد تحدث فيه السيوطي عن عمل الفعّل، وكل ما يعمل عمله من مصدر⁽⁸⁸⁾ واسم فاعل⁽⁸⁹⁾، وصيغ مدالغة⁽⁹⁰⁾، واسم مفعول⁽⁹¹⁾ وصفة متببهة⁽⁹²⁾ وأفعل تفضيل⁽⁹³⁾، وبثّر ذلك نحدث عن التنازع والاشتغال باعتبارهما مشكلتين إعماليتين.

وباب الفاعل عند ابن عصفور (علي بن مؤمن ت 669هـ) هو باب التنازع عند غيره⁽⁹⁴⁾.

وباب العوامل عند صاحب الحقائق النحوية هو باب النواسخ⁽⁹⁵⁾.

وإذا لم نقف عند حدود تلمس عناوين الصريحة، فإننا نجد أن المظان النحوية تتضمن أبواباً تعالج قضايا إعمالية تحت عناوين موهمة، فباب الاشتغال والتنازع يعالجان أزمة العوامل والمعمولات، وورود الدائين متقاربين في كتب النحو، ومجاورتها باب التعدي واللزوم ليس أمراً اعتباطياً⁽⁹⁶⁾، وإنما هو وضع يكشف عن رعاية الإعمال في تلك المباحث.

(87) الفرائد الجديدة، ج 2، ص 265

(88) لمصدر السابق، ج 2، ص 664.

(89) لمصدر السابق، ج 2، ص 668.

(90) المصدر السابق، ج 2، ص 672.

(91) لمصدر السابق، ج 2، ص 675.

(92) لمصدر السابق، ج 2، ص 677.

(93) المصدر السابق، ج 2، ص 682.

(94) المقرب، لابن عصفور، ج 1، ص 250، حقق عند التناسر الحواري وعبد الله الحواري، ط. العاني، بغداد، 1971.

(95) الحقائق النحوية، لأحمد السمر، ص 34، المكتبة الثقافية، بيروت.

(96) ينظر في هذا الوضع احلاصة الألفية لابن مالك، وشرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 296، 308، 315. وفي الفرائد الجديدة اقتراح التنازع والإعمال مع خلاف يسير، 698، 704.

فباب الاشتغال بعالج وفرة في المعمولات، وفقر في العوامل، مما لا يتأتى معه أن يكون لكل معمول عامل، وبب التنازع يعالج عكس الظاهرة، إذ فيه وفرة في العوامل ونقص في لمعمولات، فلبابان وجهان مختلفان ظاهرة واحدة، هي ظاهرة عدم تساوي العوامل و لمعمولات، وورود ذلك كنه عقب تناول التعدي واللزوم مسعر أن الأعمال قضية كبرى كان المطلوب تناولها من جميع وجوهها، فجاء لبابان كائتكممة لما سبق.

وإني جانب هذه الشواهد على قيام المنهج التصنيفي على الأعمال، وهي شواهد مرتكزة على العنونة وضم القضايا المتعددة إلى الباب الواحد، فإن من السهل أن ندرك بعض سمات هذا المنهج القائم على الأعمال من خلال التركيب والتنسيق بين الأبواب.

فبالإضافة إلى توزيع المبحث إلى مجموعات: مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، وتوابع، فإن هناك تناسبا داخل تلك المجموعات، وهو يحرص على التنسيق بين لعمول، ويحرص على بلاء كل باب ما يحب أن يفضي إليه عماليا.

فليس من قبيل لاتفاق أن يرد الحديث عن كاد وأخواتها التي دعيت أفعال مقاربة، إيهاما بوحدة مدلولها مع أن منها ما يدل على الشروع، وما يدل على الرجاء، بعد الحديث عن كان وأخواتها لو لم تراع وحدة العمل، وما كان لـ"لا" الدفوية للجنس أن تتفرد بباب يأتي بعد باب "إن لو لم يكن الأعمال يستوجب هذا الترتيب، وتعاقب باب ظن وأخواتها، وأعلم وأرى، وسبق الأول وتأخر الثاني منظور فيه إلى تعدد المعمولات. فالأول ببصب مفعولين، والثاني يعمل في ثلاثة مفاعيل، وذلك ما يقتضيه الترتيب لتصاعدي للمعمولات.

لقد توقف الأستاذ عباس حسن عند ذلك لتشويش الذي وقع لابن مالك في ألفيته حين تناول إعمال المصدر، وأعقبه بباب إعمال اسم الفاعل، وذيل اللب نفسه بالحديث عن إعمال اسم المفعول، حتى إذا انتهى من ذلك كله، عاد من جديد ليبحث نية المصادر وليبين طرق صياغة أسماء الفاعلين، والمفعولين والصفات المشبهات.

فقد رأى الأستاذ عباس حسن أنه كان على ابن مالك أن يستوفي الحديث عن كل موضوع أثاره، فيتناول المصدر صياغة وعملا، ثم اسم الفاعل صياغة وعملا، ثم اسم لمفعول كذلك، لكنه عدل عن هذه الطريقة لأنه كان مشغولا بجمع أطراف قضية كان يرها جذبرة بأن لا تمزق، وهي قضية الإعمال، حتى إذا أنهاها وأشبعها بحثا عاد إلى الأبنية، وطرق صياغتها، وقد أدى ذلك فعلا إلى تشتيت أجزاء كل موضوع تناوله، وكل ذلك لا بأس به عند ابن مالك مادام يصل به إلى استقرار مسائل الإعمال⁽⁹⁷⁾.

(97) النحو الوافي، عدس حسن، ج 3، ص 275، الطبعة الخامسة، دار المعارف، مصر، وألاحظ أن ابن مالك قد نهج في لتسهيل غير سهج في الخلاصة الألفية، فقد تحدث عن صياغة اسم الفاعل ثم أعقب ذلك بالحديث عن عمله وتناول الحديث عن ساء الصفة المنسوبة وعملها ثم تحدث عن إعمال المصدر، بنظر تسهيل نفوائد ونكميل المقاصد، لمحمد بن مالك، ص 41، ط. لميرية، 1319هـ.

4 - تدخل نظرية العامل في تحديد التعاريف والحدود.

لقد تصافرت الدراسات على إفدة تأثر النحو العربي في فترة ما بمعطيات المنطق الأرسطي⁽⁹⁸⁾، وإن كان باحث كالدكتور علي سامي النشار يجنح إلى تأكيد لزوم المنطق العربي عن أرسطو للأخذ عن غيره، وإلى تأكيد خصوصيات المنطق العربي اعتماداً على مجموع القضايا الجديدة التي تناولها لمنطق العربي من غير أن يكون المنطق الأرسطي قد لامسها، وعلى الإضافات المهمة التي أضافها هذا المنطق⁽⁹⁹⁾، وكل ذلك يجعل التمايز بين المنطقيين أمراً ماثلاً لا يخطئ نظر الباحث أن يقع عليه بأدنى نظر، فإن في ما ذهب إليه النشار ما يعطي الدليل على وجود حد أدنى من الاقتباس، لكن لمفكرين العرب لم يفقوا عند حد ترديده واجتراره، وإنما أضافوا إليه وأدعوا فيه، ويطل مبحث التصورات وما يتبعها من أحوال شارحة، من أهم الأوجه التي تمثل الارتباط بالمنطق لأرسطي.

لقد صار لمنطق في فترة ما، ثقافة العصر المشتركة بين المفكرين المسلمين، وذهب بعضهم بعيداً في استحثاث الناس على تعلمه⁽¹⁰⁰⁾ فجعله

(98) ينظر على وجه الاستئناس تقوم فكر لحوي، فصل أدلة الفكر الحوي، ص 65 78، د. علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، وسرعة لمطقيه في نحو عربي، د فحي الدحي، ص 39، وكالة لمطبوعات، الكويت، 1982.

(99) مناهج بحث عند مفكري الإسلام، صفحات 47-49 54، د. علي سامي النشار، دار المعارف، مصر، 1977، وفيه من إضافة المسلمين التعريف بالتميمات إلى جانب الحد والرسم التاميين ولدقسين، ص 59، واستحدث ثلاثة أضرب في الشكل برابع من أشكال لغات

(100) من هؤلاء في الدب إلى علم المصطق ما قلله اعزالي. من لا معرفة له بالمصطق لا يتوق بعلمه" مقدمة لمصطفى في صور الفقه، ص 10، ط. لاميرنة، 1322، وينظر شرح ركربا الأندري على متن إيسعوي، للأبهرى، ص 16، لمطبعة الميمية، 1907، وقال أبو علي الماكري: "هذا فن لا يعطيه الله بكماله إلا لمن أحب من أوليائه" شرح السدي على السلم، للأحصري، ص 22، مطبعة الأميرية، 1318.

فرض كفاية لا نعذر 'الأمة بجهله لأنه به يهتدى إلى الصواب'(101).

ولقد كان حامل لواء هذه الدعوة علماء بارزون، كآبي حامد الغزالي (ت 505هـ)، ومحمد بن عرفة النورغمي (ت 803هـ)، ومحمد بن يوسف السنوسي (ت 890هـ)⁽¹⁰²⁾.

وإذا وجد من حذر من الاشتغال بالمنطق كالتنوي (يحيى بن شرف ت 631هـ)، وابن إصلاح الشهرزوري (ت 643هـ)، فإن ذلك متناول لعلم المنطق الممزوج بالأراء لفلسفية المتحررة. كالقول بالعنصر الأول، والتعلل الفعال، والعقول العشرة⁽¹⁰³⁾. مما لا يهتدي إليه عقل، ولا يحسم فيه دليل. يقول الحنفي في حاشيته على شرح الأنصاري لإيساغوجي: واعلم أن المنطق على قسمين قسم حلا عن لفسفة، كالمذكور في هذه الرسالة، وقسم لم يحل والثاني هو محل لحلاف، وأما لأول فلا خلاف في جوار الاشتغال به، بل هو فرض كفاية⁽¹⁰⁴⁾ ونظير هذا لقول بجده عند محمد الطيب بنكيران في عقائده⁽¹⁰⁵⁾.

فمثل هذا التحفظ والاحتياط من أجل أن يتحول المنطق إلى فلسفة لا

(101) من نظم الاحصري في مضمير استعراض حكم تعلم لمطق ومنها قوله.

والقوة لمسهورية الصحيحة حوره تكامل الفريضة

ممارس السه ونكس يهتدي به إلى صواب

(102) حريال انعم شرح اسلم، احمد ارهوى، ص 10، مطبعة تمهيديه، نطوان، 1354هـ.

(103) المثل و محل فصل الحكماء لسبعه من ص 61، ح 2، محمد عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق

محمد سعد كيلاني، اطبعة لدنسه، 1967

(104) حسه يوسف الحنفي على شرح ركرد الأنصاري لمنن إيساغوجي، تاليفي، ص 8، ط.

لنمسه، 1907

(105) شرح محمد لصلب بنكيران على عقائد من عشر، ص 30، مطبعة التوفيق 1276.

يستدعي أن يقال إن الدرس المنطقي كان محظورا⁽¹⁰⁶⁾، لأن وقع الكتب الأقرب صلة بالدين يشهد بعناية المؤلفين بالمنطق، وتأثرهم به تعريفاً وتقسماً واصطلاحاً.

في هذا الحو الذي يرى أن المنطق علم العلوم كتبت معظم المصنفات والشروح، والحواشي، والتقارير النحوية، وعلى ضوء معطيات هذه الأحواء يجب أن أتناول التعريف لنحوي الذي يعتبر وجها بارزا من أوجه التأثير بالمنطق⁽¹⁰⁷⁾، وأرى أنه لا بد أن يستعجم هذا النحو العربي، وتعريفه خاصة، ما لم ندرس انطلاقاً من مفاهيم المنطق ومعطياته. ولو أن المناهج الحديثة لا تقرر لنظر إلا من زاوية لغوية صرف، وفي تصوري أنه لا بد من التفريق بين أن يكتب في اللغة من جديد، وهذا يستدعي صفاء المنهج، وبين أن يدرس النحو القديم، وهذا يتطلب الإلمام بالمعطيات المنطقية التي كانت مختصرة في أذهان النحاة.

تقسم التعاريف عند المناطق لمسمين إلى تعاريف حديثة، وتعاريف رسمية، وتعاريف لفظية، يضاف إليها التعريف بالتقسيم، والتقسيم الأخير ابتداءً عربي في التعريف.

فالحد عندهم: قول دال على الماهية⁽¹⁰⁸⁾.

أو هو تعريف لشيء بالدائيات⁽¹⁰⁹⁾.

(106) مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص 44، وما بعدها، ط 4، دار المعارف، 1978.

(107) تقويم الفكر النحوي، لد. علي أبو لمكارم، ص 128.

(108) السراج لمير علي متن يماغوجي، عثمان بن نمكي التوسني، ص 17، لمطبعة التوسنية،

1341هـ، والتعريفات، بحر حادي، ص 45، دار التوسنية للنشر.

(109) قصارة على شرح البناي في منطق، ص 102، المطبعة الأميرية، بولاق، 1318هـ، وحدود

ابن عرفة بشرح الرصد، المقدمة، ص 18، المكتبة العلمية، تونس، ط 1.

و هو قول وجبزل دل على طبيعة الموضوع مميز له من غيره⁽¹¹⁰⁾.

و هو التعريف الجامع المصع⁽¹¹¹⁾.

أما الرسم فهو عبارة عن:

تمييز الموضوع من غيره⁽¹¹²⁾.

وذلك يتم بذكر لاره الماهية وأعراصها.

ويتوصل إلى أحد الدّم بذكر الجنس القريب والفصل، وإلى الحد الناقص بالجنس البعيد والفصل.

ويتوصل إلى الرسم التام بذكر الجنس والخاصة، وإلى الناقص بذكر الخاصة فقط، أو بذكر الخاصة مع جنس بعيد⁽¹¹³⁾.

ومقتضى هذا أن التعريف التام بإيراد الجنس القريب⁽¹¹⁴⁾ مع الفصل، كأن يورد في تعريف الإنسان جنسه القريب (حيوان) وفصله (ناطق) فيقال:
الإنسان = حيوان + ناطق.

وكلا الوصفين داخل في حقيقة الإنسان ومكون لها.

ويتم التعريف بالرسم بإيراد الجنس القريب مع الخاصة التي هي

(110) لغريب لد شمنطق والمداخل إليه بالألفاظ العامة والأمتلة الفقهية، لابن حزم، تحقيق د. إحسان عباس، ص 18، - ر مكه حياه، سروت

(111) حدود في الأصول، لابي الوليد الباجي، ص 23، تحقيق د نزيه جمال، مؤسسه الزعي، سروت، 1973

(112) لغريب لد المنطق، لاس حرم، ص 18.

(113) شرح السنائي على السلف، ص 102

(114) لجنس والفصل سبيان، فموجود حس أعلى نحوه فصول وكل فصل يصح أن يصير جنسا لما

الضاحك، أو الكاتب، أو الحاضر إلخ... الإنسان حيوان ضاحك.

وواضح أن الخاصة عرض خاص لا يدخل في ماهية الإنسان.

وعند المنطقة أن التعريف بالحد أدق، وأشرف وأجدر بالتقديم، أما تعريف الرسم، فهو دون ذلك أهمية ومكانة، ولهم في التعريف بأنواعه مواصفات وصواب منهجية، لا سبيل إلى الحديث عنها في هذا البحث.

هذه هي معطيات علم المنطق، كما عرضها المنطقة، وأمن بها المفكرون المسلمون بمن فيهم النحاة، فالتزموها وحرصوا على أن يقدموا بحوثهم مدموغة بها لتكون لها صفة العلم المضبوط القار. وإذا كان هناك مفكرون كأحمد بن تيمية (ت 728هـ) الذي يرى أن التعريف الحدي لا يرتفع عن تمييز الشيء عن غيره، من دون أن يتوصل إلى تشخيص الماهية أو تحديدها، كما يتوهم ذلك أتباع أرسطو⁽¹¹⁵⁾ فإن مثل هذا القول لم يحد من الاعتماد على الحدود المنطقية لدى الكتاب المسلمين، كما لم يحد القول بعقم القياس الأرسطي من اعتماده إلى حد الآن.

لقد ظل النحاة - وهم فئة من الباحثين المسلمين - ينتهجون طريقة التحصيل والإسقاط في تحديداتهم، ولطالما عقب الواحد منهم على غيره بأن تعريفه جامع غير مانع، أو أنه مانع غير جامع، أو أنه غير جامع ولا مانع، أو أنه يطرّد ولا ينعكس، وهي تعبيرات عن مقاييس منطقية؛ فلقد تعقب ابن يعيش على الزمخشري تعريفه لنعته، حين عرفه بأنه الاسم الدال على بعض أحوال الذات⁽¹¹⁶⁾، فقال عن تعريف النعته بأنه اسم: بأن ذلك تقريب وليس

(115) مجموع فتاوى أحمد بن تيمية، جمع عدد الرحمن بن محمد بن قاسم، ج 9، ص 48-49 مكتبة المعارف، الرياض.

(116) المفصل، لزمخشري، ص 114.

حدد على الحقيقة لأن الاسم ليس بجنس لها، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة، والظرف⁽¹¹⁷⁾، فالتعريف مردود عند ابن يعيش لأنه غير جامع فهو ضيق من المعرف، وقد عاب ابن يعيش على الزمخشري مرة أخرى قوله عن الصفة (النت) بأنها دالة على بعض أحوال الذات، فقال: لا يكفي فصلاً. ألا ترى أن لخبر دال على بعض أحوال الذات⁽¹¹⁸⁾، وعلى هذا فالتعريف مردود مرة أخرى لأنه غير مانع، إذ هو أوسع من المعرف، وعقب الانتقادين السابقين يقول ابن يعيش: فإن أضاف إليه الجاري عليه في إعرابه، أو التابع له في إعرابه، استقام حداً وفصله من الخبر⁽¹¹⁹⁾.

فهذه المأخذ على قلتها، قد تضمنت مصطلحات الحد والفصل. وهي معطيات منطقية ولاشك.

ولقد كان الأشموني يتوقع أن يبدأ ابن مالك ببالإشارة بتعريفها. فلما لم يجد ذلك اعتذر للناظم فقال: "ونترك الناظم تعريف الحد اكتفاءً بحصر أفراد بالعدد⁽¹²⁰⁾، وهذا يؤخذ منه أن الأشموني كان ينتظر من ابن مالك تعريف على مستوى الحد، وأن الاستعاضة عن التعريف بالتقسيم خلاف الأصل، وإن كان التقسيم هو أيضاً أحد أنواع التعريف التي ابتدعها العرب. وبعد النموذجين السابقين، لا إخالني مدعوا إلى مزيد تأكيد للالتزام النحاة العرب بالحد المنطقي وانضباطهم له.

وبالعودة إلى كثير من المصطلحات والأبواب النحوية المعروفة، يتبين

(117) شرح المفصل، لابن يعيش، ج 3، ص 47.

(118) المصدر السابق.

(119) المصدر السابق.

(120) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 63.

أن معظمها يتضمن لحديث عن الأعمال ويحرص أيما حرص على الإبانة عن كون المعرف عاملاً أو معمولاً لغيره، وأخذاً مما سبق، فإنه يتأكد أن مُر الأعمال مسألة جوهرية، لا يمكن أن يكون التعريف حدياً دقيقاً إلا بذكرها⁽¹²⁾، وكفى دليلاً على أهمية الأعمال أن يسوقه النحاة جزءاً من الحقائق، وهم أحرص ما يكونون على ألا يسوقوا في التعاريف إلا ما كان ذاتياً جوهرياً.

(121) لمزيد من الاستفادة يرجع إلى شرح الكافية، لإصفي الدين اللاستر بادي، ج 1، ص 12-13.

بماذح من تعاريف النحاة المشتملة على الإعمال:

الإعراب: ما جاء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون⁽¹²²⁾.

أو هو: ما جلبته العوامل في آخر الاسم الذي لا يشبه الحرف⁽¹²³⁾

أو هو: تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً، أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى⁽¹²⁴⁾.

أو هو: تغير أحوال أو آخر الكلم حقيقة أو حكماً لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقدير⁽¹²⁵⁾

المعرب: ما تغير آخره بسبب العوامل⁽¹²⁶⁾.

الابتداء: هو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإنسان⁽¹²⁷⁾.

المبتدأ: هو المجرد من العوامل اللفظية مخبراً عنه أو وصفاً مسنداً إلى نال يقوم مقام خبره⁽¹²⁸⁾

(122) تسهيل القوائد ونكميل المقاصد، لابن مالك، ص 7، تحقيق محمد كامل بركات دار الكاتبة العربي لطباعة والنشر

(123) عمدة الحافظ وعدة اللاطف، لحمال الدين ابن مالك، ج 1 ص 107 تحقيق عدنان الرحمن النوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397-1977.

(124) المغرب، لابن عصفور ج 1، ص 47، والتعريفات للحرثاني، ص 18.

(125) الحقائق النحوية، علي الشوفي، ص 31

(126) المصدر السابق، ص 31.

(127) التعريفات، للجرجاني، ص 7.

(128) عمدة الحافظ، لحمال الدين ابن مالك، ج 1، ص 156.

- أو هو: الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها، مخبرا عنه أو وصفا زافعا لمكتفى به⁽¹²⁹⁾
- المبنى: هو الذي يكون آخره وحركته لا يعامل⁽¹³⁰⁾.
- الاسم المتمكن: ما تغير آخره بتغير العوامل في أوله ولم يشابه الحرف⁽¹³¹⁾.
- المصدر: هو الاسم الذي يشتق منه الفعل، ويعمل عمل فعله⁽¹³²⁾.
- اسم الفعل: ما ناب عن الفعل معنى وعملا غير متأثر بالعوامل وليس فضلة⁽¹³³⁾
- اسم الفاعل: يعمل عمل فعله إذا كان بمعنى الحال⁽¹³⁴⁾.
- اسم المفعول: يعمل عمل يُفَعَّلُ⁽¹³⁵⁾.
- أفعل التفضيل: لا يعمل في الظاهر⁽¹³⁶⁾.
- المفعول معه: المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا⁽¹³⁷⁾.
- المفعول المطلق: هو المصدر المؤكد لعامله والمبين لنوعه⁽¹³⁸⁾.

(129) التعريف بأكمله لصاحب الحقائق النحوية، ص 26 والجزء الأول منه لاسن الأجرود، وانظر الأشموني، ج 1، ص 88.

(130) لأنمودح، لرمحشري، ص 89.

(131) تعريفات الحرجاني، ص 15.

(132) الأنمودح في النحو، للزمخشري، ص 95

(133) الحقائق لنحوية، لعلي الشنوقي، ص 26.

(134) الأنمودح في النحو، للزمخشري، ص 95

(135) المصدر السابق.

(136) المصدر السابق، ص 96

(137) التعريفات، للحرجاني ص 118

(138) متممة الأجرودية للحطاب وشرحها انكوتك النرية، لمحمد الأهل ج 2، ص 11، ط مكتبة البهان، أدوبيسيا.

أو هو : ما ليس خبراً عن مصدر مفيد تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده⁽¹³⁹⁾.

أو هو : الاسم الفضية المؤكد لعامله أو لمبين لنوعه أو عدده⁽¹⁴⁰⁾.

لحل : الوصف الفضية 'المسوق' لبيان هيئة صاحبه أو لتأكيد عامله⁽¹⁴¹⁾.

الظرف النوع : هو ما كان العامل فيه مذكوراً⁽¹⁴²⁾.

هذه نماذج من التعريف التي يشكّل الأعمال في صياغتها ركناً مكيناً، وهي بعض ما يمكن عرضه في هذا المجال، وقد ائترت الإقتصار على بعض التعاريف التي جاء لفظ الأعمال صريحاً فيها، أما إذا توخينا استقراء التعريف المومنة إلى 'لعمل' بألفاظ غير مباشرة، فبئذا نكاد ننتهي إلى أن جل التعاريف لم تخل من إشارة إلى الأعمال بوجه من أوجهه.

لقد كان بإمكان النحاة في التعاريف السابقة أن يستعوضوا بالأعمال خواص أخرى في المعارف، كان يعرفوا 'المبتدأ' من خلال موقعه، فيعرفوه بأنه الاسم الصريح أو المؤور الذي يبتدأ به، وفي تسميته مبتدأ ما يساعد على هذا التعريف، لكن النحاة كانوا 'أحرص' ما يكونون على بين صلة المبتدأ بالعوامل ولو أنها صلة تجرد وخلو.

وهذا الحرص من 'النحاة' على إيراد الأعمال بالتعريف إذا ما قورن

(139) شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 268.

(140) الحقائق النحوية، ص 38.

(141) المصدر السابق، ص 38.

(142) اشعار، للحرشي، ص 76.

بشدة التزام النحاة للحد النحوي الصارم في تقديم الذاتيات في التعريف، فإن ذلك يفيد أن النحاة كانوا يتصورون أن لإعمال حقيقة جوهرية ذاتية، لا يمكن أن يصاغ تعريف حدي في غيابها.

وإنني أستبعد أن يكون حديث النحاة عن الحركات الإعرابية لتي هي اثار للإعمال من باب ذكر الأحكام فيما يعرفون، وقد تأصل عندهم أن من عيوب التعريف أن تتضمن الأحكام حتى قال صاحب السلم:

وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود⁽¹⁴³⁾

فإن هم عرفوا الفاعل بأنه اسم مرفوع وعرفوا المفعول بأنه اسم منصوب، وعرفوا الحار بأنها فصلة منتصبة، فليس ذلك من باب ذكر الأحكام، وإنما تلك الحركات خواص تلك المعارف، ونتج الإعمال فيها.

وأظن أنني بعد الذي بُردت، قد توصلت إلى تجلية لحقيقتين للتين وددت إيضاحهما، وأولاهما أن النحاة العرب قد اعتمدوا لحد لمنطقي بمواصفاته وضوابطه، يقول الدكتور علي أبو المكارم: دراسة التعريفات النحوية في ضوء هذه التفرقة تكشف عن تأثير النحاة في هذه المرحلة بالتعريفات المنطقية غاية وأسلوباً⁽¹⁴⁴⁾.

وثاني الحقيقتين أن النحاة اعتمدوا الإعمال عنصراً مهماً في التعريف لأنهم كانوا يرونه صفة نفسية⁽¹⁴⁵⁾. وخصيصة ذاتية في المعرف.

(143) سلم، للأحضرى المعرف

(144) تقوم الفكر الحوي، ص 128.

(145) الوصف النفسي مصطلح كلامي قصد به الصفة التي لا تحمل الذات انعكاساً عنها. ولا تتصور الماهية باتعدامها.

لقد رأى بعض الدارسين المعاصرين، وهو يعرض لظاهرة الاهتمام
بالعامل عنصرًا في تصنيف الكلمات وتعريفها، أن هذا المنهج كان تطبيقًا لما
يعرف بمبدأ "المُعَلَّم وغير المُعَلَّم" الذي يؤكد عليه البنيويون في مجال التحليل
إلى المؤلفات المباشرة، يقول د بهاد الموسى: "ولعل نظام الإعراب الذي
فسروه على أساس القول بالعامل إنما يقوم في بعض وجوهه على هذا المبدأ
"المُعَلَّم وغير المُعَلَّم" (146).

وبعد التنبيه إلى أن النحاة العرب لم يقف اهتمامهم عند حد رعاية
الحركات الإعرابية، وإنما اهتموا بالجالب لها، فإني لا أرى ما يمنع من تبني
مبدأ المعلم وغير المعلم والمعلم في مجال التصنيف والتمييز لعناصر الجملة، وقد
سبق النحاة إلى اعتبار مرافقة العامل أو التجرد عنه من أهم الأسس التي
يستند إليها في بيان طبيعة الكلمة المعرفة.

(146) نظرية النحو العربي في ضوء منهج الطر اللغوي الحديث، ص 47، المؤسسة العربية للدراسات
والنشر، 1980.

5- إسهام نظرية العامل في صياغة المصطلحات النحوية:

لقد كان ضروريا أن يستخدم لنحاة مصطلحات خاصة بفنهم، ينقلونها عن اللغة لتكتسب بعد ذلك في علم النحو دلالات أخص، وهي غالبا ما تكون أضيق من دلالاتها، حين تكون مجرد ألفاظ لعوية غير ذات تخصص علمي⁽¹⁴⁷⁾.

وسمة المصطلح لنحوي الغالبة عليه، بعد كونه جاريا على طريقة الكلمات الاصطلاحية في تخصصها وفقدها الكثير من معانيها اللغوية، أنه يتصل بالإعمال بصلة تقوى وتضعف، بل قد يكون الإعمال هو الباعث عليه والداعي إلى إيجاده واستعماله.

فإذا كان في النحو العربي مصطلحات أوجدتها ضرورة التقسيم والتمييز، وذلك كمصطلحات الفعل، والحرف، والظرف، والعطف، والضمير، والعلم، إلخ... فإن هنالك مصطلحات عذة نتين بالنشوء للإعمال، وقد كان ضروريا أن تغيب من الكتابة النحوية، لو أن النحاة لم يأخذوا بالإعمال، وأول تلك المصطلحات القائمة على أساس العامل ألقاب حركات الإعراب.

ألقاب حركات الإعراب:

يستعمل النحاة في تسمية حركات أواخر الكلمات ألقاباً، تميز تلك الحركات، فيتداولون مصطلحات الرفع، والنصب، والجر، والجزم، كما يتداولون مصطلحات الضم، والفتح، والكسر، والوقف.

(147) المصطلح السحوي شأنه ويطوره حتى القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوري، ص 21، ط. جامعة الرياض، 1981.

وقد كان سيويوه يرى تخصيص كل حالة إعرابية بلقب خاص، بأن تكون تلك الحالة ناتجة عن عامل سابق أو تكون بناء في الكلمة.

فقد كان يميز بين الحركة المجلوقة بعامل لا يمنع مانع من ظهور أثره على الكلمة معموله، وبين أن تكون الحركة بناء في الكلمة، فلا تتجاوب مع أي عامل سابق.

فقد كان يستعمل لقب الرفع للحركة المجلوقة بعامل، في مقابل الضم الذي هو بناء في الكلمة⁽¹⁴⁸⁾.

وكان يستعمل لقب النصب للحركة المجلوقة بعامل في مقابل الفتح الذي هو بناء في الكلمة⁽¹⁴⁹⁾.

وكان يستعمل لقب الجر للحركة المجلوقة بعامل في مقابل الكسر الذي هو بناء في الكلمة⁽¹⁵⁰⁾.

وكان يستعمل الجزم للحركة المجلوقة بعامل، في مقابل الوقف الذي هو بناء في الكلمة⁽¹⁵¹⁾.

فمصطلحات الرفع، والنصب، والجر، والجزم، والفتح، والكسر، والوقف، ذات دلالة مزدوجة تعبر عن نوع الحركة، كما تبين إن كانت أثر بناء أو مجلوقة بعامل، يقول ابن يعيش مقررا لهذه الحقيقة: "فإذا قيل هذا الاسم مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، علم بهذه الألقاب أن عاملا عمل فيه.

(148) الكتاب، لسيويوه ج 2، ص 204.

(149) المصدر السابق.

(150) لمصدر سابق، ج 3، ص 9.

(151) المصدر سبق.

فيجوز زواله ودخول عامل عليه، يحدث عمله، ووقعت الكافية في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقول: صمة حدثت بعامل، أو فتحة حدثت بعامل، أو كسرة حدثت بعامل⁽¹⁵²⁾.

فدلالة هذه الألفاظ على الإعمال دلالة تضمنية لا يجوز إقصاؤها من الفهم.

و على رأي سيبويه، كان ابن مالك حين قال في الكافية الشافية:

رفعا ونصبا أعرب النوعان و لجر ما للاسم فيه تان
والحزم للفعل وكز محتلب بعمل يأتي به فهو لسبب⁽¹⁵³⁾

قصد به أن الرفع والنصب يشتركان فيهما النوعان اللذان هما الاسم، والفعل، ويختص الاسم بقابلية الحر، كما يختص الفعل بقابلية الجزم، وكل ذلك أثر لعامل.

وإذا كان لكوفيون قد خالفوا في اصطلاح سيبويه، فسمو ضمة البناء رفعا، وكسرة البناء جرا، وفتحته نصبا⁽¹⁵⁴⁾، فإن ذلك لا يلغي القول بأن اعتبار لإعمال في تسمية حركات الإعراب، كان قائما عند بعض النحاة على الأقل.

وإذا كان صحيحا أن أبا الأسود قد اختار أسماء تلك الحركات انطلاقا من حركة لقم والتفتتين، ومن أوضاعهما، وهما يؤيدان تلك الحركات، من

(152) شرح المفصل، لاس يعيش، ج 1، ص 72.

(153) شرح الكافية الشافية، ج 1، ص 177، ويقرن بعمدة الحافظ، ص 20، وشرح ابن عقيل على

ألفية ابن مالك، ج 1، ص 25.

(154) شرح المفصل، ج 1، ص 72.

فتح وضم لهم⁽¹⁵⁵⁾، فإن ذلك لا عتبار قد تنويسي إذ داهمته فكرة الإعمال
ففرضت مفاهيمها عليه.

وقد يلاحظ الدرس أن أوائل النحاة قد كنوا يستعملون ألقاباً أخرى في
الدلالة على الحركات، راعوا فيها موقع الحركة من الكلمة، وموقع النكبة من
غيرها، فتختلف الألفاظ بين أن تكون الحركة في أول الكلمة، أو في وسطها،
أو في آخرها، وبين أن تكون على حرف سالم، أو مهموز، وبين أن تأتي
مرفقة بتتوين أو عارية عنه.

لقد ذكر محمد بن أحمد الخو رزمي (ت387هـ) في مفاتيح العلوم⁽¹⁵⁶⁾
أن الخليل بن أحمد كان يستعمل مصطلحات انطلق في وضعها من موقع
الحركة من الكلمة، وموقع النكبة من غيرها من الكلمات فكان يستعمل:

الضم : ما ارتفع في أعجاز الكلم غير منون (يفعل).

الرفع : ما وقع في أعجاز الكلم منونا (زيد).

التوجيه : ما وقع في صدر الكلم نحو عين عمر وقاف قثم.

الحشو : ما وقع في أوساط الكلم نحو جيم رجل.

النجر : ما وقع في أعجاز الكلم غير منون (هذا الجبل).

الإشمام : ما وقع في صدور الكلم المنقوص (قاف قيل).

التصيب : ما وقع في أعجاز الكلم المنون (زيدا).

(155) أحبر النحويين البصريين، للحسن بن عبد الله السيرافي، ص 12، تحقيقه محمد أنريني ومحمد

عبد الصمغ حقاقي، ط. لطبية، 1955. ومراتب النحويين، لأبي الطيب اللعوي، ص 29، تحقيق محمد

أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر

(156) مفاتيح العلوم، للخوارزمي، ص 30، دار الكتب العلمية، بيروت.

التقعر : ما وقع في صدور الكلم (صاد ضرب).
 التقعيم : ما وقع في أوساط الكلم المهموزة (سأل).
 الإرسال : ما وقع في أواخر الكلم المهموزة (قرأ).
 التيسير : لفات مستخرجة من أعجاز الكلم ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾
 (الأحزب ب 67).

انخفض : ما وقع في أواخر الكلم المنون (زيد)
 الكسر : ما وقع في أواخر الكلم غير منون (الجميل)
 الإضجاع : ما وقع في أوساط الكلم نحو (باء الإبل)
 الجر : ما وقع في أعجاز الأفعال لمجزومة عند استقبال ألف
 وصل (لم يذهب الرجل).

الجزم : ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة (باء اضرب).
 التسكين : ما وقع في أوساط الأفعال نحو (فاء يفعل).
 التوقيف : ما وقع في أعجاز الأدوات (ميم نعم).
 الإرسال : ما وقع للحروف التي قبل الياءات (عيسى، موسى).

وإذا كان هذا الاستقراء يجمع بين إحصاء أجزاء الكلمات، وعرض
 ألقاب الحركات الواقعة على تلك الكلمات، فإنه من اللائق تقسيم ذلك كله إلى
 مجموعتين: مجموعة تميز فيها الألقاب الخاصة بأواخر الكلمات لأنها هي
 التي يعينها النحاة حين يتحدثون عن الحركات، ومجموعة تميز فيها الألقاب
 الخاصة بتلك الأجزاء.

المحموعة الأولى التى تتناول ألعاب الحركات على أواخر الكلمات.

هذا لا بد أن يشمل الفعل والاسم	}	الضم على الكلمة غير المنونة مثله بيفعل
المعرف الرجل.		
والممنوع من الصرف أحمد والمبني على الضم حيث.		

الرفع ما وقع في أعجاز الكلمة منونا زيدا:

النصب ما وقع في أعجاز الكلمة منونا منصوبا زيدا:

بإقصاء الاسم المضاف والمعرف وجمع	}	الحفظ ما وقع في أعجاز الكلمة منونا زيدا
المؤنث السالم والممنوع من الصرف		

ويدخل فيه المعرف والمبني على الكسر	}	الكسر ما وقع في آخر الكلمة غير منون الجمل
والمضاف إليه والمضاف في حالة بداع		
سابق.		

الجر على أواخر الأفعال المجزومة لتي التفت بساكن

الجزم: الفعل الساكن اصرب ويدخل فيه المضارع المجزوم.

المجموعة الثانية التي ساول سان أسامي الحركات مع رعاية أجراء الحمله.

التوجيه	: عمر	} الصدر :
القعر	: صرب.	
الإشمام	: قيل في لفعل المعتل الوسط.	

الحشو	: جيم الرجل	} الوسط :
الإضجاع	: ناء الإبل	
التسكين	: لسكون في وسط الفعل (يفعل)	
التفخيم	: الهمة في الوسط (سأل)	

النجر ما وقع في الآخر غير منون الرجل	} في الآخر :
لتفخيم أيضا ما وقع في الآخر مهموزا (قرأ)	
التيسير ألفات الإطلاق (السبية)	
لتوقيف ما وقع في أعجاز لأدوات ميم (نعم)	

وإلى جنب ما ذكر، فإن في كتب النحو عدة مصطلحات أوجدها القول
بالعامل، منها مصطلحا الإلغاء والتعليق اللذان يردان في باب ظن وأخواتها،
وكلاهما مصطلح إعمالي ويتحلى مدلوله من خلال تعرفه في موضعه من
كتب النحو.

فقد يتوسط أحد تلك الأفعال الأحد عشر⁽¹⁵⁷⁾ بين المفعولين اللذين يرحعان في أصلهما إلى المبتدأ والخبر، فيكون الناطق في خيار بين أن يعمل ذلك الفعل فينصب به مفعوله المتقدم والمتأخر، وبين أن ينغيه ويهمله اعتباراً للموقع المتوسط الذي يقع فيه، ويستوى ذلك في مثل قول الشاعر:

شجاك أظن ربع الظاعنين فلم تعباً بعذل العاذنين⁽¹⁵⁸⁾

فقد روى البيت بنصب ربع على أنه مفعول أول لظن لتكون جملة شجاك مفعولاً تائباً له، وقرئ بالرفع أيضاً على أن ظن ملغاة.

وقد تتأخر أفعال ظن عن المفعولين فبترجح الإلغاء كما في قول لشاعر:

ات الموت تعلمون فلا ير هبكم من لظى الحرب اضطرام⁽¹⁵⁹⁾

وقد يتقدم لفعل القلب مفعوليه، لكنه يكون مسبوقاً بما يجيز إلغاءه نحو متى ظننت زيدا قائماً، والإعمال في هذه الصورة أرجح.

أم التعليق فهو حالة واجبة، لهذه الأفعال القلبية إذا أعقبتها من الأدوات ما يحول دون تسرب أثرها إلى ما بعدها كـ"ما" و"لا" و"إن" المفيدة للنفي ﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾ (الإسراء 52)، وكالاستفهام.

(157) شرح الأسموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 155.

(158) لبث مجهول الغائل كم نص على ذلك شرح لأبيات، ينظر شرح أبيات المعني لعبد القادر العديسي، ج 6، ص 182، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دفاق، دار المأمون لثقافة دمشق 1975، وشرح شوهد لمعني، النبطي، ج 2، ص 806، مع دبل محمد بن تلاميذ استيفي، مكتبة الحداثة، بيروت.

(159) البيت مجهول الغائل شرح سواد الأسموني، للمعني، ج 2، ص 28.

ووضع هذه الأفعال في حالة التعليق أن تكون عاملة في محل دون
اللفظ فهي عاملة لا عاملة⁽¹⁶⁰⁾.

فمصطلحا الإلغاء و لتعليق يعبران عن وجهين من أوجه الأعمال، وما
كان ليتصور وجودهما في النحو العربي، لو لم تكن فيه نظرية العامل.

ومن آثار الأخذ بالعامل القول بالنسخ، وهو مصطلح يعبر عن نسخ
عمل بعمل، فالأفعال والأحرف الناسخة قد ألغت عمل الابتداء في المبتدأ،
والمبتدأ في الخبر - على ما هنالك من خلاف في لعامل - وعوضت ذلك كله
بعملها لخاص، ولو أن لنحاة نظروا إلى النواسخ من زاوية المعاني المؤداة
بواسطتها لاختراروا لها ولا شك أسماء أخرى تنبئ عن معانيها.

وفي النحو العربي مصطلحات أخرى، لا تقصر دلالة عن الاهتمام
بالإعمال عما سبق ومنها مصطلح التنازع والاشتغال، والتعدي وال لزوم، إلخ
...، وهي كلها تؤكد عناية فائقة بالإعمال. وما اصطباغ المصطلح بالإعمال
إلا وجه من أوجه تلك العناية الفائقة.

(160) شرح الأشموي، ج 1، ص 162

6- تحكم نظرية العامل في الأسلوب العربي:

من أخطر آثار الإعمال وانعكاسه أنه قد أدى إلى استحداث أساليب جديدة نسبت إلى عربية من غير أن تكون مستمدة من نصوص اللغة العربية المحفوظة عن العرب، كما أنه قد أدى إلى وصم كثير من أجزاء الجملة العربية بالزيادة ولفضول.

وهذان التصوران يعينان أن قواعد الإعمال قد تحولت إلى مصادر لاستحداث صيغ وإقصاء أخرى⁽¹⁶¹⁾، والمفروض أن تكون تلك الصيغ لمحسوبة على العربية قد سمعت عن العرب، ووصلت موثقة عنهم، لأن الأحكام المتوصل إليها بعد استقراء تلك الصيغ ودراستها ستكون أحكاما على النطق العربي، وليست أحكاما على ما يمكن أن تنتهجه القسمة العقلية، أو إمكانات التقديم والتأخير أو الإضمار والإظهار في اللغة.

وإذا كان لنحاة الرواة قد انتهجوا منهجا صارما في تحديد القبائل التي يؤخذ منها النص اللغوي لصفاء سلتقها درءا للافتيات على اللغة بإقحام المهجين⁽¹⁶²⁾، فإنه قد كان عليهم أن يطلوا بمنأى عن إنتاج أساليب لم تكن يوما من كلام العرب، وعن إقصاء صيغ وأساليب ثبت بالدليل أنها عربية.

وتفصيلا لما أجملت فسأتناول هذا المبحث من خلال معالجة محورين

هما:

1 - دراسة نموذج مما قال فيه النحاة بالنقص، فأحوجهم ذلك إلى

(161) ثلثة والنحو، عباس حسن، ص 205-209، ان المعرف، مصر، ص. 2

(162) لاقرح في علم أصول النحو، نلسيوطي، ص 56، تحقيق أحمد محمد قاسم، ط. السعادة، 1976،
و لمرهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، ج 1، ص 128، مكتبة صبيح، القاهرة.

2 - دراسة بمدح من صور اسجد له رثاه لغو في كلام العرب.

1- دراسة بمدح من الحمل التي قبل فيها بالنقص:

[1-1]: لقد حثف لحد كعنتهم في حوز تلاح خبر من عليها، وهل يصح أن يقل: فتم ليس ريد، فتمع ذلك نمرود، ومن السرح، والرحج، وحرجاتي⁽¹⁶³⁾.

نكر، بيويه، وأن على فارسي، ونقرا، من الكوفيس، وبرمديري، ومن عصفور، ومن برهن، حازو ذلك⁽¹⁶⁴⁾، وقد كان سطر أن يستألو، على ذلك نسق نعر بني لنطق هذا الأسلوب، لكنهم توجهوا إلى قاعدة إعملية⁽¹⁶⁵⁾ فقالوا: لقد ورد قول الله تعالى ﴿وَالأَنبِيَاءُ بِهِمْ مُّصَوِّفَاتٌ عَلَيْهِمْ﴾ (هود 8) وفيه نادر حر ليس عليها، نكر معمول ذلك بحر، نوم، تقدم على ليس، وقد تأسس أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل⁽¹⁶⁶⁾، فوقع معمول الخير متقدما على ليس مرتداً إلى صحة نظام بحر عليها لأن موقع أي معمول هو موقع العامل.

(163). سرح مقصود، دار جيس، ج 4، ص 4، وسرح الإيم، ج 1، ص 114.

(164). سرح المقدر، ج 7، ص 114، الاسموي، ج 4، ص 14، سقيا، ج 6، ص 1، ص 93.

(165). سرح بكفه، بلاستر، ج 7، ص 227، سرح مقصود، ج 4، ص 4، ص 1، سرح على القوص، ج 1، ص 186.

(166). لوه في سرح مقصود، ج 7، ص 14، ودرج من غير على بكفه من مدح، ج 1، ص 164، وهي مع مفسنها في سرح بكفه، بلاستر، ج 2، ص 20.

وإذا كان هذا هو منطق المجيزين، فإن منطق المانعين لم يكن هو أيضا بعيدا عن الأعمال، وقد كان يغنيهم أن يقولوا إن هذا التركيب لم تنطقه العرب، لكنهم لاذوا بمقررات الأعمال يستدلون بها؛ فقد نظروا إلى أن "ليس على أن جانب الحرفية غالب عليها، فألحقوها بـ"ما" النافية وعندهم أن ما النافية من الأدوات التي لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، فلا يجوز أن يكون الخبر وهو معمول اسمها متقدما عليها، لأن ليس حاجز للأعمال فلا يتسرب أثر ما بعدها إلى ما قبلها⁽¹⁶⁷⁾.

وبهذه الطريقة من الاستدلال الإجمالي انتهى النحاة إلى إقرار جواز تقدم خبر ليس عليها وإلى منعه فصار الأعمال رافدا يمد اللغة بأساليب لم تكن يوما ما منها.

ولن أغلو إذا قلت إن ابتداع صيغ وتراكيب غريبة، كتركيب "قائما ليس زيد" من أشنع أخطاء الأعمال، ومن أسوء ما جلبته هذه النظرية من النتائج.

1-2: سيرا مع أحد مقتضيات العمل الذي يقرر أن المعمول لا بد له من عامل، أطال النحاة في التنقيب عن عوامل لمعمولات كثيرة وردت صيغا جاهزة على ظاهرها علائم التأثير بالعامل، وليست مقترنة بما يمكن أن يعزى إليه التأثير من العوامل المعهودة.

فمن ذلك ورود مصادر منصوبة أصالة، كما هو الأمر في لبيك وسعديك، والنحاة يقدرّون لكل منصوب فعلا يرجعون إليه العمل في تلك المصادر كخير مقدّم، وغضب الخيل على اللجم، وأوفرقا خيرا من حب،

(167) شرح المفصل، لابن يعيش، ج 7، ص 114.

والفعل في ذلك كله يجوز إظهاره، ويقدر من نفس مادة المصدر، كقدمت في خير مقدم وغضبت في غصب الخيل على اللجم إلخ...

وهم يردون على الفعل في خيبة وجدعا وعقرا وبؤسا وبعدا وسحقا إلى فعل يقدر ولا يظهر⁽¹⁶⁸⁾.

أما المصدران السابقان وهما لبيك وسعديك، فإنهم قد أجروا عليهما ما أجروه على بقية المصادر⁽¹⁶⁹⁾، لكنهم قد اصطدموا بأن العربية لا تحفظ لهما فعلا من مادتهما، وقد أتيا صيغة مثناة، وفي التمثل لعامل هذين المصدرين يقول ابن يعيش: فهما اسمان منصوبان على المصدر بفعل مضمر من غير لفظه بل من معناه، كأنك قلت في لبيك داومت وأقمت وفي سعديك تابعت وطاوعت، إذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبها⁽¹⁷⁰⁾، وعلى هذا تعوض جملة لبيك بداومت وجملة سعديك بتابعت، والتعويض في الجملتين جاء محوا شاملا لم يبق من الجملتين الأصل أثرًا.

1-3: ونظير هذا في الابتداع وتشقيق الأساليب عن المسموع ما قرره النحاة في باب الاشتغال في مثال زيدا مررت به⁽¹⁷¹⁾

فمعلوم أن زيدا قد شغل عنه عامله بصميره، فوجب تقدير فعل يعمل في المشغول عنه، فيكون الفعل المقدر من مادة الفعل المشغول فتصير الجملة مررت زيدا مررت به.

(168) المفصل، للزمخشري، ص 32، وشرح المفصل، ج 1، ص 117-118-119.

(169) كتاب سيبويه، ج 1، ص 241 وما بعدها.

(170) شرح المفصل، ج 1، ص 118.

(171) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 138.

وبما أن الفعل "مر" لا يعدى بنفسه يُنصب مفعوله الذي ينتظره⁽¹⁷²⁾
فقد قدروا فعلاً من معناه فقالوا جاوزت زيدا مررت به.

وبهذا يسلم لإعمال. لكن التركيب غير التركيب. وكل ذلك لا أس به
إذا ضمن الوفاء للإعمال، والأمر نفسه نحده عند النحاة حين يحاولون نصب
عامل المستغول في مثل زيدا ضربت أخاه، أو زيدا هدمت داره.

فإذا قدر الفعل من مادة الفعل المفسر صار التفسير ضربت زيدا
ضربت أباه، فيصير في الجملة مصروبان، والجملة الأصل لا نتحدث إلا عن
مضروب واحد هو أخو زيد، وحين يستشعر النحاة لخرج يفوضون للمتكلم
نيقول أعصبت زيدا ضربت أخاه، أو أهت زيدا ضربت أخاه، وليس يبعد أن
يقدر أفرحت زيد ضربت أخاه، إن كان زيد يسر بضرب أخيه، والمهم لمن
ذلك أن يتكفل المتكلم بتسوية المشكلة.

ولا حديث للنحاة عن مجموعة الأساليب التي نقولوها من غير أن
تكون منطوقاً بها.

وقد كان يسع النحاة ما ندى به الكسائي من إعمال الفعل الموحد في
الجملة في المعمول السابق وإلغاء الضمير .

1-4: وحين يكون لنحاة أمام بحث عامل المنادى فإنهم يرون أن
حرف النداء ينبئ عن فعل مقار هو لنصب للمنادى، فيلتحق بذلك بالمفعول،
بل هو عند البصريين أحد المفاعيل.

(172) قد نصب مر ما عهد لا على المفعول به ولكن على مزرع لحدق ذلك كما في فور جرير بن
عطية.

تمرون الدبار ولم تعوجوا كلامك علي إن حرام

هذا رأي النحاة الذي لا يكاد يعرف لهم غيره، ولقد أتسعت المراجع النحوية أن المبرد يرى غير هذا رأي فقد حكى ابن يعش، ورضي الدين، والأشموني، أن المبرد كان يرى حرف النداء سداً مسد لفعل فهو المنصب للمنادى. قل ابن يعش: وكان أبو عباس يقول لناصب نفس يا لنايتها عن الفعل⁽¹⁷³⁾. وقال رضي الدين وأجر المبرد نصب المندى على حرف النداء لسده مسد. لفعل⁽¹⁷⁴⁾. وقال الأشموني: أجاز المبرد نصه بحرف النداء لسده مسد لفعل⁽¹⁷⁵⁾.

ويقبنى أن ما قيل خطأ ترمى إلى السدة فتأقلوه، وقد أصبح بالإمكان العود إلى المقتضب بعد تحقيقه فعنه يؤخذ رأي المبرد بلا واسطة. يقول المبرد: فإذا قلت يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك⁽¹⁷⁶⁾.

والرأي نفسه نجده لسيبويه وعنه أخذه النحاة، وجميعهم يبدرون قبل حرف النداء فعل أدعو أو أنادي فحمله: يا رجلاً
تقرأ إعمالياً: أدعو رجلاً

ولقد تنبه نحاة قدماء كالسهيلى، وابن مضاء القرطبي،⁽¹⁷⁷⁾ إلى أن التقدير إن كان يرضى الصناعة. فإنه يجوز على المعنى: ذلك أن جملة لنداء الإنشائية تتحول إلى جملة إخبار. وأن الناطق كان يستدعي المنادى للإقبال

(173) شرح لمفصل، ج 1، ص 129.

(174) شرح الكافية، ج 1، ص 131 132

(175) شرح لأشموني على الألفية، ج 2، ص 416.

(176) المنصب، ج 4، ص 182.

(177) لرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، ص 80، تحقيق شوقي صيف، دار المعارف، ط 3.

عليه⁽¹⁷⁸⁾، ولم يكن يقصد أن يحبر عن نفسه.

وجملة: أدعو رجلاً، لا تصح في الحقيقة إلا إذا سبقت بجملة نداء، فإذا نادى مناد جاز له أن يقول كأنمخبر عن نفسه، أدعو رجلاً، وبهذا لا يمكن أن تعوض إحدى الجملتين الأخرى، وإنما تعقب جملة الإخبار جملة النداء.

1-5: من صور القول على العربية والتزيد في أساليبها تقدير النحاة لأفعال تتصدر جملة التحذير والإغراء، فواضح أن جملة الأسد الأسد، جملة تأثرية، هكذا سمعت وليس منظوراً إليها على أنها فرع عن جملة أخرى هي أصلها، فالظرف الاستعجالي المتأثر يملى على الإنسان إصدار جملة التأثر، الأسد الأسد في عجلة مطلقة تفوت عل القائل - ولو كان من النحاة أن يلتفت إلى عامل النصب في الأسد، وفي عجلته في أداء هذه الجملة واختيار النصب ما يعلن عن كون لصيغة الجاهزة أقصى صورة من صور الاستنفار، فهي أقرب ما تكون من الفعل اللاإرادي الذي لا يستشار فيه الجهاز العصبي المركزي، وإنما يصدر التوجيه محلياً من الجهاز "اللامركزي" استجابة للحدث الطارئ؛ لكن النحاة الذين لا يرضون بالإعمال بديلاً بتجاهلون الظرف الذي صدرت فيه جملة التحذير والإغراء، فيزعمون أن الجملة تصدر وفي حساب القائل اهتمام بالعامل والمعمول، ولذا فهم يقدرون احذر الأسد.

وتتولد جملة جديدة ليس لها من آثار الجملة القديمة إلا المفعول الفضلة، أما الفعل والفاعل، وهما ركنا الإسناد فإنهما من ابتداء النحاة.

1 6: لقد امتدت ضوابط الأعمال الصارمة إلى القرآن الكريم، وهو

(178) شرح الكافية، لرصي الدين الاسرإبادي، ج 1، ص 131.

النص الموثق الذي أُجهِد القراء والرواة أنفسهم في نقله إلى الناس سليما.

فلقد عالج النحاة قوله تعالى ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ﴾⁽¹⁷⁹⁾ (الطارق 8 9) فبحثوا عن العامل في ظرفي "يوم" فأوحى إليهم الجوار بتعليقه باسم الفاعل قبله لقادر ، لكن ذلك لا يستقيم معه المعنى إذ يصير المدلول أن الله قادر في ظرف واحد هو يوم يبتلى السرائر. وهذا غير مراد ولا متصور لأن الله قادر بالإطلاق، لا تنحصر قدرته في زمن ما ولما لم يحز هذا التعليق طلبوا العامل في المصدر الذي هو رجعه" فصح أن يربط به لكن ذلك قد أثار مشكلة أخرى هي أن العامل 'رجع' قد فصل عن معموله 'يوم' بأجنبي هو اسم الفاعل "لقادر"، وذلك من محظورات الأعمال. وتخلصا منه قدروا عاملا جديدا يفسره المذكور. ففروا: إنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر⁽¹⁷⁹⁾.

والمصحف بأبى أن يضم بين دفتيه ما ليس من التنزيل، ولو تعلق الأمر بمجرد استبانة المعنى ووضوحه لكن في الآية غناء ووفاء، أما وقد تحول الأمر إلى شريعة الأعمال، فلا غرابة أن تبتكر أساليب مهما يفل عن ملاءمتها لضوابط الأعمال فلن تكون كلاما عربيا، فضلا عن أن تكون منتمة إلى البيان الأعلى.

(179) البرهان في علوم القرآن، لندر الدين الزركشي، ج 1، ص 309، تحقيق محمد تقي الفضل، ط دار إحياء الكتب، 1958، وإهداء م من به الرحمن، للعكبري، ج 2، ص 285.

2 - بوهم الرباده في الجملة العربية:

لقد شاع حكم النحاة على بعض أجزاء الجملة العربية بالزيادة، والأمر يستدعي الوقوف عند هذا الإطلاق من أجل تعرف مواضع الزيادة التي رأوها، ومن أجل تبين المقاييس والمعايير التي استنتجوا بها وجود الفائض في الجملة العربية.

2-1 لقد تحدث المالقي عن مدلول الزيادة عند النحاة في الأحرف فحصرها في ثلاثة معانٍ (180)

أ - يسمى زائداً حرف الربط الفردي الذي ليس حرف مبنى في الكلمة، وإن كان وصفه بالزيادة لا يلغي أهميته، لتعلق سياق الجملة به، وذلك كالباء، واللام، والكاف، الجارة تميزها لها عن باء بكر وكاف كعب ولام لطم.

قال ابن جني في "سر صناعة الإعراب" فأما قول النحويين الباء والكاف واللام زوائد يعنون نحو بزيد وكزيد ولزيد، فإنما قالوا فيهن أنهن زوائد لما أذكره لك؛ وذلك أنهن لما كن على حرف واحد، وقللن غاية القلة، واختلطن بما بعدهن، خشي عليهن لقلتهن وامتزاجهن، بما يدخلن عليه، أن يظن بهن أنهن بعضه وأحد أجزائه فوسموهن بالزيادة. (181).

ب - وتسمى زوائد الأحرف التي لا تؤثر في المعنى كـ ﴿فبما﴾ (النساء 154) و ﴿فبما رحمة﴾ (ال عمران 159).

(180) رصف لمباتي في حروف المعاني، لأحمد بن عبد التور لمالقي، ص 142، تحقيق أحمد حراط مجمع اللغة العربية.

(181) سر صناعة الإعراب، لابن جني، ج 1، ص 135، تحقيق مصطفى اسحق ومحمد الزفزاف.

وسمى زائدا كل حرف تجاوزه العامل قبله إلى معمول بعده، ولم يحل دون تسرب الإعمال. كم في جئت بلا زاد، وفي قوله تعالى: ﴿وَحِسْبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ (المائدة 73) ففعل تكون منصوب بأن وانلام المتوسط مع أنفها لا "المكونة لـ" ألا لم تمنع سريان الإعمال إلى ما بعدها.

وإذا كان هنالك مجال للالتماس العذر للنحاة في تسميتهم أحرف الربط زوائد، لتمييزها عن أحرف المباني، تسليما بأن ذلك اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح، فإنه لابد من إعادة النظر في معنى الزيادة في الأحرف التي قال النحاة إن وجودها كعدمها⁽¹⁸²⁾، إذ لا نستطيع أن نتمثل كيف أن العرب قد حرصت على أداء المعاني بأقل الألفاظ، ومع ذلك دهلت عن أحرف كثيره كان لابد أن يأتي النحاة ليكتشفوا أنها زائدة، وأنه لا يتعلق بها شيء من المعنى.

ومما ينبغى الالتفات إليه تسمية الأحرف المحيدة إعماليا زوائد، فهل يصح مثلا إلغاء لا "الزائدة" في ﴿وَحِسْبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ (المائدة 73)، من غير أن يتأثر المعنى بتولد بناء جديد؟ وهل يمكن تحويل جملة جئت بلا زاد التي أفضت فيها الباء إلى الاسم رغم وجود لا إلى جئت بزاد.

طبعاً، إن ذلك لا يقول به أحد بمن في ذلك النحاة القائلون بالزيادة، وأتوقع أن يجيب البعض عن هذه الإشارات بأن النحاة لا يفصدون بالزيادة إمكان إهمال الحرف لعلمهم بإسهامه في تركيب المعنى العام للجملة، والنحاة أنفسهم لا يتحاملون هذا، وهم يسمون بعض تلك الأحرف بأحرف المعاني،

(182) يقول المألفي عن الكف مثلا الموضع لأول أن يكون سحولها كدروحه. رصف المباني، ص 201.

وقد قالوا عن الحرف بأنه يؤدي معنى بضميمة غيره. فمثل هذا الرد هو مما يحقق أن معنى الريادة غير ملتفت فيه إلى الدلالة وأن الذي أوجده هو استعمال المفائيس الإعملية.

فلقد كن على الحرف "ما" في "فبما رحمة" أن يعمل أو يححر العامل قبله، لكنه لما ظل محديداً أُعتبر زائد، على المسنوى الإعمالي.

وقمين بالذكر عقب عرض المألقي لمعنى الزيادة، أن ألاحظ أن المعنى الثاني من معاني الإعمال الذي قال عنه بأن الجملة لا تتغير لو تخففت من حرفها الزائد، ومثل له بشاهدين ﴿فبما قضهم﴾ (النساء 154) و﴿فبما مرحمة﴾ (ال عمران 159).

ففي رأيي أن أمثلة هذا النوع ترتد إلى المعنى الثالث للزيادة، لأن لأحرف في هذا النوع قد اعتبرت زوائد، لأنها لم تعمل ولم نحل دون عامل. وعلى الإجمال فإن للإعمال ضلعاً كبيراً في استحداث معنى الزيادة في أجزاء من التركيب العربي.

2-2: من ضروب القول بالزيادة في التراكيب العربية⁽¹⁸³⁾: أن يعتبر النحاة الباء حرف جر رائد في ﴿قل كفى بالله شهيداً﴾ (الرعد 43)⁽¹⁸⁴⁾، وتطرد الزيادة عندهم بعد كفى⁽¹⁸⁵⁾.

(183) لمريد إصباح سطر حطى منعترة على طريق تحديد نحو العربي، ص 53، د. عفيف دمشقية، دار العلم للملايين.

(184) شرح الأسموي على ألغة س مالك، ج 1، ص 168، شرح الكافية الشافية، لاس مالك، ج 2، ص 577.

(185) رصف المصاني، المألقي، ص 148.

وبعد الإذعان لقول انحاه بصير الرجوع إلى الأصل ملزما بإزالة الزائد ليتحول الأسلوب إلى كفى الله شهيدا.

وحين يتعلق الأمر بجملة كفى بك شهيدا فإن إزالة حرف الجر الزائد (الباء) تقضى إلى ضرورة اسندال ضمير جديد يناسب الموضع الجديد، الذي هو موضع فاعلية لـكاف الذي هو ضمير حر ونصب ولن يصلح حينذاك إلا أن يقال كفى شهيدا.

وهذه نقلة بعيدة وشوط شاسع من كفى بك إلى كفى، والنقطة وإن كانت هدمًا لتركيب وبناء لآخر، فإنها مع ذلك هينة وضرورية عند النحاة حين يصرون على القول بالرائد.

2 3: ومن أوجه القول بالزيادة المترتبة عن تحكيم قواعد الأعمال، اعتبار انحاة كل عامل فقد عمله بسبب وقوعه موقعا خاصا زائدا؛ فقد قالوا بزيادة كن في بيت أم عقيل: (186)

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليز

فتكون قد فقدت عملها لوقوعها حشا بين متلازمين، هما المبتدأ والخبر. وما كان لهذا الفعل أن يعتبر زائدا لو حظى بعمله.

ولقد حاول بعض الباحثين (187) أن يأتي بجديد حين درس البيت درسا

(186) شرح شواهد الأسموني، للعسبي، ج 1، ص 241، دار الفكر بيروت، وشرح شواهد ابن عقيل، لعبد المنعم الحارثي، ص 52، مطبعة الشرق، القاهرة، 1357هـ، وفتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل، محمد العدوي، ص 52، مطبعة الشرق، 1357هـ.

(187) هو د. مهدي لمحمومي في كتابه: في النحو لعري نقد وتوجيه، ص 32 ط. 1964، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ويظهر مقال د. نعمة رحيم العزلوي، مجلة المورد، ص 111، ابعدان 1981 - 4/3.

تأريخيا، فانتهى إلى أنه شاهد على أن اللغة العربية كانت تستعمل الفعل المساعد في الربط على نحو ما عليه كثير من اللغات، لكنها قد تخففت منه بمرور الوقت.

وبرد هذا الرأي عدي أن البيت معروف القائل، وأن الفترة التي عاشت فيها قائلته لا تضرب في أعماق لتاريخ، فقد خاطبت أم عقيل بهذا البيت طفلها في حدود سنة 584م⁽¹⁸⁸⁾، وقد ظلت تردده فحفظ عنها في جملة ما حفظ من أساليب هدهدة الأطفال، وهذه الهددة تقتضي شيئا من التصابي والتصاعر ومحارة لطفل في تعبيره، فهي لهذا ألصق بأدب الطفل من أن تكون حجة في إثبات قضية لغوية.

2-4: ومن مظاهر توهم الزيادة في الأسلوب العربي ما كتبه الأشموني معلقا به على وقوع ظن بين مفعولها مما أجاز تجريدتها عن العمل فقد درس قول الشاعر⁽¹⁸⁹⁾:

شجك أظن ربح لظاعنينا فلم تعبأ بعذل العاذلينا

فلما وجد أن ظن ملغاة في رواية رفع الربع، قال عنها إنها لغو. فالحيار إذن بين أن تعمل أو لا تعمل، فإن هي عملت كان الأسلوب كلاما مستقيما محترما، وإن هي هملت كانت لغوا وكلاما زائدا. وفي هذا

(188) ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب، ج 3، ص 157، أن عقيل قد ولد قبل أخيه جعفر بعشر سنين كما أن جعفرا قد ولد قبل أخيه علي بن أبي طالب بعشر سنين وعلى من مواليد 604م لأنه قد ولد 7 سنوات قبل السبعة التي كانت 610م، فسنة ولادة جعفر قبل علي بعشر سنين أي 594م وميلاد عقيل قبل ذلك بعشر أي 584م أطر في تحديد "عيون الأثر"، لاس سبب الناس، ج 1، ص 115، المعارف، لاس قنبة لديوري، ص 88، دار إحياء التراث.

(189) لبيب غير معرو لغائل معروف، شرح شواهد الأشموني، ج 2، ص 28

القول من الأشموني وغيره تحكم في الأسلوب العربي، وفيه تعال واصل على لواقع اللغوي، الذي يجب أن ينظر إليه على ما هو عليه.

ولو أن النحاة لم يكتبوا السليفة العربية لأفادتهم أن أسلوب أظنك عائداً الذي تنصب فيه ظن مفعولين، إذا هو أفاد الشك والتوقع، فإن في أسلوب "عائد أظنك" بالإضافة إلى معنى الشك والتوقع معنى جديداً، هو معنى الاستدراك، وأن المتكلم كان مستيقناً من عودة المخاطب حتى إذا انتهى كلامه أدركه الشك، فأعرب عنه بالفعل المتأخر بعد أن سبق الجزء الأول منه مساقاً آخر.

2-5: ومن صور قول النحاة بالزيادة اعتبارهم لها في صدر البيت:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم أُلوم⁽¹⁹⁰⁾

والزيادة متمثلة في اجتماع فاعلين على فعل واحد، وهما معمولان له من نوع واحد، وقد تقرر أن العامل لا يعمل رفيعين من غير إتبع مهما تكن قوته⁽¹⁹¹⁾، وقد أجروا البيت السابق على لغة دعوها تندرا لغة أكلوني البراغيث. وهي لغة تشهد لها نصوص وافرة حفظها القرآن واستعملتها السنة، وكفى بهما حجة فمنها في القرآن: ﴿وَأَسْرُوا التَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء 3)⁽¹⁹²⁾ ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (المائدة 73)⁽¹⁹³⁾.

(190) عزي البيت إلى أمية بن أبي الصلت كم عزي إلى أحبة بن الحلاح يطر شرح أبيات المعني، للعدددي، ج 6، ص 132، شرح شواهد المعني، لسيوطي، 783. ومعني الفرز، للفرز، ج 1، ص 316، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف بحاتي، عالم الكتب، بيروت، ط 2 ص 1980

(191) شرح الأشموني، ج 1، ص 90

(192) معاني القرآن، للأخفش الأوسط، ج 2، ص 410، تحقيق د. فؤاد فارس، الشركة الكويتية 1981، وإملاء ما من به الرحمن، للعكبري، ج 2، ص 130، ومشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق

ومنها في الحديث:

- يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار (194)

"جلسن إحدى عشرة نسوة" (195)

ولوفرة ما جاء عليها من النصوص اختار ابن مالك تسميتها لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، وقال عنها: لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لغوم مخصوصين من العرب، فوجب أن نصدقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره (196) وقد علق ابن حجر على تخريجات حديث يتعاقبون فيكم ملائكة بأنه تعسف (197).

ورغم كثرة النصوص التي اجتمع فيها فعلان وبعضها ينتمي إلى الوحي، فإن النحاة قد ظلموا يعتبرون اجتماع الفاعلين خلافا للأصل، وفاء منهم لقاعدة العمل التي صنعوها، ثم ما لبثوا أن سجنوا أنفسهم داخلها فعميت عليهم اللغة أن يروها في نصاعتها، وعفويتها، فأساءوا إلى أنفسهم بتضييق ما كان متسعا، وأساءوا إلى هذه اللغة باتهامها بالحشو والفضول الزائد الذي لا دليل عليه إلا من دليل قو عد الأعمال المبتدعة.

يسين محمد سوس، دار المأمور، للترت، ح 2، ص 81، معني لقرآن، للقرء، ح 2، ص 198.
(193) مسكل عرب لقرآن، ح 1، ص 240، ومعني لقرآن، للقرء، ح 1، ص 316، وإملاء ما من به ارحص، ح 1، ص 222.

(194) لحديث رواه البخاري أكثر من مرة في كتب الموقيت ب فضل الصلاة، وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى ﴿يَتَرَجَّعْنَ إِلَى اللَّهِ﴾.

(195) بعة الربد لم تصمه حدث أم ررع من القوائد، العصى عدص، ص 20، تحقيق صلاح لادين، لأدني ومن معه ورارة الأوقف، لمعرب.

(196) شرح الكافية الشافقة، ح 2، ص 538.

(197) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ح 2، ص 174، 17 ص 199

هذه ملامح وليست آخر الممكن ذكره في هذا المجال، وهي مجتمعة تعطي رُيا عن توغل الأعمال وتجدره في الدراسات النحوية، حتى ليصح اعتبار الأعمال الفكرة المحورية التي دار عليها النحو العربي، فرافقه في كل اهتماماته وبحوثه، وكان لها حضور في معظم أبوابه، وجهت مسيرته وصممت طريقة عمله ورصدت مجال تحركه.

ولست أرى أن داعي تسوية الصنعة والرغبة في إضفاء الانسجام العقلي على الجملة العربية، هو ما قاد لنحاة إلى التزام الأعمال خطة ومنهجاً، وإنما أرى أنه قد وقر في أذهن النحاة أن الأعمال سنة العرب في صياغة تعابيرهم، وأنه لتصميم الذي سرّوا على هديه، والنحاة بجهودهم المضنية لم يفعلوا أكثر من أنهم كشفوا هذا السر الخفي، وتلك الروح السارية في النحو العربي.

وتؤكد هذه الفكرة عندي من شواهد كثيرة نجدها في أقوال النحاة المعلنة عن توهمهم أن العرب كانت تعرف الأعمال، وتعتنى به وتراعيه وتتصرف في كلامها على مقتضاه.

فمن تلك الشواهد:

أ - ما جاء على لسان الأشموني وهو يشرح قول ابن مالك ورفعوا مبتدأ بالابتداء، فقد أراد الأشموني تفسير مرجع الضمير في رفعوا فقال: 'أي العرب' (198) وكان الصبان أكثر حذقا منه فاستدرك عليه، وقال: 'لو قل سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدأ بالابتداء' (199)

(198) شرح الأشموني على الألفية، ج 1، ص 90.

(199) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 1، ص 202

ب لفد ردد السيوطي في لأشباه والنظائر "التصور نفسه فقال عن
"ما النافية: فمن راعى الشبه العام لم يعملها، وهم بنو تميم ومن راعى الشبه
انخاص أعملها، وهم الحجازيون (200).

وفي متون النحو وشروحه من التعابير والتصريحات الكثيرة ما ينم
عن هذا الفهم ويجليه.

وقصدي من الإشارة إلى توهم النحاة أن العرب تصرفت في كلامها
بوحى من الأعمال، أن أستخلص أن الاعتناء الشديد به كان وليد هذا التصور،
ولعل النحوي كان يرى أنه بقدر ما بنجح في تصوير الانسجام بين العامل
والمعمول وفي إيلاء كل عمل معموله، وفي تقييض العامل لكل معمول،
يكون قد نجح في كشف الناموس الذي يتحكم في هذه اللغة

وعلى هذا، فلا غرابة في حصول الإجماع على المسير في هذا الدرب
ولا غرابة في تلك الاستكانة إلى الأعمال حين يقدم حجة ودليلا.

ولهذا فإن أية دراسة للحوافز و"الميكانيزمات" التي تحكم هذه اللغة لا
يجوز أن تغفل الأعمال في مجال التحليل على أن الروح السارية في النظر
النحوي، يستوي في ذلك أن يكون الباحث مع الأعمال، أو عليه، لأن الأمر لا
يتعلق باقتراح منهج في الدرس، وإنما يتعلق برصد الواقع اللغوي من خلال
الجهد النحوي الذي أفرغ فيه، وهو جهد لم يكن عاريا عن الأعمال، وكل ذلك
مطلب أسس من أجل تمثل حق للنحو العربي، وللغة العربية، وعسى أن يفهم
هذا البحث بوضاءة حوائب من هذه النظرية التي يكتنفها غموض غير قليل.

(200) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي.

الفصل الثاني التعريف بالعامل

- التعريف بالعامل في اللغة، وفي تخصصات غير النحو.
- دلالاته الاصطلاحية.
- تصور النجاه للعامل.
- جذور نظرية العامل.
- تاريخ نظرية العامل.

1- دلالة مادة ع م ل في اللغة:

إن تعريف مصطلح العمل لا يتأتى إلا من خلال العبور على دلالة المادة ع.م.ل في المعجم، لأن المعنى العلمي الاصطلاحي وإن كان من وحي الميدان العلمي ومن إنتاج التخصص، فإن له مع ذلك صلة بالمعنى اللغوي المعجمي. فالكلمة وهي مصطلح علمي، أو فني، لا تفقد كل وشائجها التي تصلها بالمعنى اللغوي المعجمي، ونهذا فإن النظر إلى المصطلح من لزاوية اللغوية ليس تقليدا يتمسك به الناهج مناهج القدماء ويتحلل منه من يتبنى الدرس اللغوي الحديث، وإنما هو ممر منهجي يفضي إلى رؤية واضحة وتمثل جيد للمصطلح المعروف، لأن ذلك المصطلح قد كان يوما ما مادة لغوية متداولة لها شحناتها التعبيرية التي يحافظ عليها المصطلح، ولولا رغبة المصطلح في الإفادة من تلك الطاقة لارتجل لنفسه أسماء جديدة بعيدة كل البعد عن المدلول اللغوي.

وقد أثرت أن تنقضى دلالة المادة ع م ل من خلال عدة معاجم تنتمي إلى أعصر مختلفة، فكانت بدايتي بأول المعاجم، ثم نظرت في المعجم التي خلفتها الأعصر المتوالية انتهاء بعد ذلك إلى نموذج من المعاجم الحديثة.

وقصدي من هذا الاستقراء الذي يراعي لتسلسل التاريخي، أن أرصد المعاني الاجتماعية والدينية والسياسية، التي وردت على هذه المادة⁽²⁰¹⁾.

وفي نظري أن هذه الدراسة الاستقرائية والتتبع التاريخي مما يفيد في

(201) في رصد التطورات التي تؤثر في مدلول الكلمة الوحدة ينظر عوامل التطور اللغوي. للدكتور أحمد بن عبد الرحمن حماد، ص: 167-187-190-196-200، در الأندلس.

هذا الباب.

وتجدر الإشارة إلى أني قد اهتمت من معطيات المادة في المعاجم بما يتصل بموضوعي، وقد تجنبنا كثيرا من التفريعات والاشتقاقات التي لا تتصل بموضوعي من قريب أو من بعيد، وعلى هذا فلن يكون هذا التتبع استقرار لكل ما قيل في المعاجم عن المادة، وإما هو استفادة منها فيما يتعلق بموضوعي.

أما المعاجم التي أفدت منها فهي:

- 1 مفاتيح اللغة لأحمد بن فارس (ت395)⁽²⁰²⁾.
- 2 الصحاح للجوهري (إسماعيل بن حماد النيسابوري ت398)⁽²⁰³⁾.
- 3-أسس البلاغة للزمخشري (محمود بن أحمد الزمخشري ت538)⁽²⁰⁴⁾
- 4- لسان العرب لابن منظور (عبد الله بن محمد ت711)⁽²⁰⁵⁾.
- 5- المصباح المنير للفيومي (أحمد بن محمد ت772)⁽²⁰⁶⁾.
- 6- القاموس المحيط للفيروز أدي (محمد بن يعقوب ت816)⁽²⁰⁷⁾.
- 7- تاج العروس للزبيدي (محمد مرتضى ت1205)⁽²⁰⁸⁾.

(202) مفاتيح اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ج 4.

(203) تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حمد الجوهري، تحقيق عبد لعفور عطار، دار العلم للملايين، ج 5.

(204) أساس البلاغة، محمود بن عمر زمخشري، تحقيق عبد الرحيم حمودة، دار المعرفة، بيروت.

(205) لسان العرب، لابن منظور، ط. دار المعارف، القاهرة، ج 4.

(206) المصباح المنير، للفيومي، تصحيح مصطفى اسعاف، ج 2، دار الفكر.

(207) القاموس المحيط، للفيروز أدي، ج 4، دار العلم للجمع.

(208) تاج العروس، للزبيدي، ج 8، مكتبة حبة بيروت.

8- المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية القاهرة) (209).

وقد أغفلت عن قصد كتاب العين المنسوب للخليل، وقد طبع بعضه سنة 1913م ثم طبع كاملاً بمطبع مكتبة العاني ببغداد 1967 بتحقيق د. عبد الله درويش، وقد صرفني عنه عدم الاستقرار على صحة عزوه. ولقد كان أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت379) وهو الذي تولى اختصار العين في شك من صحة نسبة لكتاب إلى الخليل، وقد أعلن ذلك في مقدمة اختصاره (210).

وقد أغفلت كتاب الجماهر لأن دريد محمد بن الحسن (ت321) لخلوه من المادة الموضوع.

أم معطبات المعجم في مادة عمل، فيمكن عرضها كالتالي:

1- عمل: كل أحرفه صحيحة - مفايس للغة 145/4.

2- وزنه فعل كفرح - ناج العروس 34/8.

المتعدي المفتوح الوسط في المصدر	} 3 عملت، أعمل، عملا
ثاني فعلين في العربية على رنة فعل فعلاً منعدياً	
وأول الفعلين هبل، هبلته أمه هبلاً أي تكلمته	
وباقى أفعال العربية فعل فعلاً	
لسان العرب 3108/4 ناج العروس 34/8	

(209) المعجم الوسيط، د. إبراهيم عبد الحليم مسعر عطية انصوحي محمد خلف الله أحمد، مجمع

لغة عربية، القاهرة، 1961، ص 2، الفكر، ح 2

(210) مقدمة مختصر العين، تحقيق علال الفسي، محمد نتاويب الطنجي، ص 8، دار الوحدة العربية لدار البيضاء.

مقاييس اللغة 4/145.
لسان العرب 4/3108.
القاموس المحيط 4/21
تاج العروس 8/34.
المعجم الوسيط 2/628.

4- العمل مطلق الفعل

مقاييس اللغة 4/145.
أساس البلاغة 4/313.
القاموس المحيط 4/21.
تاج العروس 8/35.

5 العمل المؤدى باليد

تاج العروس 8/34

6- كل عمل غير قول: إذا حلف
لا يعمل ثم تكلم لم يكن حائثا

لسان العرب 4/3107.
القاموس المحيط 4/21.
تاج العروس 8/34.
المعجم الوسيط 2/628.

7- المهنة

لسان العرب 4/3107.
القاموس المحيط 4/21.
تاج العروس 8/35

8- العملة العمل بعد إنجاز هـ

- 9- العملة حالة العمل وقد نقال
عن الطوية السيئة والكسب الخبيث
- لسان العرب 4/ 3108
القاموس المحيط 4/ 21.
تاج العروس 8/ 35
الصحاح 5/ 1775.
- 10- العمالة العملة أجرة العامل
- المصباح المنير 2/ 81.
القاموس 4/ 21.
تاج العروس 8/ 35.
المعجم الوسيط 2/ 628
- 11- من أفعال هذه المادة: اعتمل
عمل الشخص أو لنفسه
- مقاييس اللغة 4/ 145.
لسان العرب 4/ 145.
القاموس المحيط 4/ 21.
تاج العروس 8/ 34.
المعجم الوسيط 2/ 628
- 12- اعتمل اضطرب في العمل
- الصحاح 5/ 1775
المعجم الوسيط 2/ 628
- 13- اعتمل الشيء أصلحه اعتمل
أصلح الأرض زراعة
- لسان العرب 4/ 3108.
تاج العروس 8/ 34.
- 14- تَعَمَّلَ تعنى واجتهد في العمل
- أساس البلاغة 4/ 313.
لسان العرب 3108.
تاج العروس 8/ 36.

- 15- العامل: ما يلي السنان من
الرمح دون الثعلب
- مقاييس اللغة 4/145.
الصحاح 5/1775.
لسان العرب 4/3108.
القاموس 4/22.
- 16- العامل السنان نفسه
- تاج لعروس 8/35.
- 17- عوامل الفرس قوائمها
- لسان العرب 4/3108.
القاموس 4/22.
تاج العروس 8/35.
المعجم الوسيط 2/628.
- 18- العوامل الدواب المستعملة
في الحرث والسقي والدياسة ليس
في العوامل شيء⁽²¹¹⁾
- لسان العرب 4/3108.
القاموس المحيط 4/22.
تاج العروس 8/35.
- 19- العمل، العمول الكسوب
- لسان العرب 4/3108.
- 20- اليعملة من الإبل المطبوعة
على العمل، الفارهة وهو وصف
أكثر ما يرد لإنائها
- مقاييس اللغة 4/145.
لصحاح 5/1775.
أساس البلاغة 4/313.

(211) ليس في العوامل شيء عدول باب في سنن علي بن عمر الدارقطني ت 385 أما في الصلب، فأورد حديث ليس على البقر العوامل شيء، سنن دارقطني، ج 1 ص 103، تحقيق عبد الله هاشم عاني ط. دار المحاسن، القاهرة، 1966.

- 21- الطريق المعمل: اللحب
المسلوك
- 22- العميل البطيء الناقة
الجسيمة الأسد الكبش الأقرن
الأصوف والفرس
- الصاح 1775/5
لسان العرب 3108/4
تاج العروس 36/8
- الصاح 1775/5
لسان العرب 3109/4

وبتطور الحياة لعربية واصطبغها بصبغة الإسلام وبتطور العلوم عند العرب، كان لابد أن تكتسب مادة ع م ل معاني جديدة، فمن الدلالات التي منحها القرآن الكريم هذه المادة.

23 العامل: القائم على جمع الزكاة وفي التنزيل ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ (التوبة 60).

والكتب الفقهية تتضمن بحوثاً مستفيضة عن العامل وشروطه، وقد ورد في الحديث تسميته المصدق⁽²¹²⁾.

24 وقد اكتسبت المادة ع م ل معنى فقها فقد ذكر صاحب لسان العرب⁽²¹³⁾ وتاج العروس⁽²¹⁴⁾ أن العراقيين يدعون المساقاة معاملة وهي عقد على إصطلاح الأرض ورعايتها على أن يكون للعامل الشريك جزء من ناتجها.

(212) جامع الأصول من أحاديث الرسول، لاس الأثير، ج 5، ص 357، ط. إحياء التراث، بيروت.

(213) لسان العرب، 3109/4

(214) تاج العروس، 36/8.

والقوة الحنفي يدعو المساواة معاملة⁽²¹⁵⁾.

25- وقد أفادت القواعد الفقهية من هذه المادة، والإعمال في تلك القواعد يراد به إعطاء مدلولات الألفاظ وتطبيق تلك المدلولات على الأحكام⁽²¹⁶⁾. ومن تلك القواعد قعدنان شهيرتان هما:

أ إعمال الكلام أولى من إهماله. وقد استندت إلى هذه القاعدة محلة الأحكام العدلية العثمانية وأوردتها في مادتها 60⁽²¹⁷⁾.

ومدلول هذه القاعدة أن الكلام يصرف إلى حقيقته، فإن لم يتأت ذلك صرف إلى المجاز، فلو أن رجلاً حبس على أولاده لكنه فقد الأولاد ولم يبق له إلا الأحفاد، فإن التحبيس يكون لهم، وهذا أولى من إهمال الكلام وإلغائه⁽²¹⁸⁾.

ب إذا تعذر إعمال الكلام يهمل وهذه القاعدة هي المادة الثانية والستون من مجلة الأحكام العدلية العثمانية⁽²¹⁹⁾. فلو أوصى أحدهم ببعض ماله لأولاده ولم يكن له أولاد على سبيل الحفيظة، ولا على سبيل المجاز، فإن مقتضى وصيته يهمل حيث لا مجال لإعماله⁽²²⁰⁾.

(215) كتب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاسبي. كتب المعملة منه 185/6، ط. دار الكتاب اللبناني. وحشية ابن عذريس المسماة رد المحذر على الدر المختار، 181/5، نشر دار إحياء التراث العربي. صورة نولاق 1972.

(216) المدخل لفقه العام، مصطفى زورفا، 1002/2، در الفكر، ط. 10.

(217) درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر وزير العدل لعثماني، تعريف فهمي لحبس، 55/1 مكتبة النهضة بيروت.

(218) القواعد الفقهية، عرب عبيد الدعاس، مكتبة عزلي، حماه، ص 48.

(219) درر لحكام شرح مجلة الأحكام، 54/ 1.

(220) القواعد لفقهية، عرب عبيد الدعاس، ص 54، والمدخل الفقه العام، لبررق، 1007/2.

26 وعلى نحو ما أفاد الفقهاء من مادة ع.م.ل وظفها الحيسوبيون بعد أن أعطوها مدلولاً ملائماً لتخصصهم.

فالعامل عندهم ويسمى السمي والضلع والإمام هو العدد الذي يقسم عدداً محلولاً (غير أصم) من غير متبق، فالعدد 20 مثلاً من عوامله 5 و 4 إذ كلاهما يقسم العدد بلا فاضل، وكلاهما صنع إذ لعشرون حاصل ضربهم.

27 وقد نجد لمادة ع.م.ل ولاشتقاقاتها حضوراً في أكثر العلوم، فالعمل في الاقتصاد أحد شروط الإنتاج، وله نظريات، وعامل التماس في الكيمياء هو المادة المنشطة لمجموعة مواد ضعيفة لتفاعل.

والعامل والعمل معاً أخرى علمية وسياسية، يعرفها المتخصصون في كل فن، وجهدي منصب على دلالتها في النحو. وعسى أن أكون قد ألممت بها في غير تخصصي.

بعد هذه المتابعة يتبين للباحث أن المعاجم تمد بمادة غزيرة قد يحدث ضجراً كثرة ما يتوالت من معانيها حقيقة ومجازاً واصطلاحاً.

وقبل أن أرسم تصوراً وانطباعاً عن المعاني المشتركة لتقاليب المادة، أرى مفيداً أن أوضح حقيفة تعمدت تأخيرها لما لها من أهمية في إضاءة حقيقة الأعمال.

فلقد وقع في بعض المعاجم التسوية بين معنى عمل ومعنى فعل وجاء في بعض المعاجم النص على ذلك⁽²²¹⁾.

لكن معجم أخرى لا يفوتها أن تنص على أن بعض اللغويين

(221) لسان العرب، 3109/4، ناه العروس، 34/8، المعجم الوسيط، 628/2.

والأصوليين لم يكونوا مع هذه التسوية؛ إذ كانوا يرون أن العمل نوع خاص من الفعل لأن فيه من معنى الأداء بالقصد، والوعي، والإرادة، والمكسدة ما ليس في مطلق الفعل.

قال في تح العروس: «وزعم بعض من أئمة اللغة ولأصول أن العمل أخص من الفعل لأنه فعل نوع منقاة، وقالوا لا ينسب إلى الله تعالى⁽²²²⁾».

وقد كان الراغب الإصفهاني (الحسين بن مفضل ت 502) يذهب إلى تمييز العمل عن الفعل، ويرى أن العمل صادر عن قصد ووعي، فلذلك لا ينسب إلى الحيوانات إلا في قليل، أما الفعل فلتجرده من معنى القصد والوعي، فإنه ينسب إلى الحيوانات، وإلى الجمادات، وقد يتضمن معنى العمل.

يقول الراغب: الفعل لفظ عام، يقال لما كان بحددة أو غيرها، بعلم، أو غيره، بقصد أو غيره، ولم كان من لإنسان والحيوان والجمادات. أما العمل فيقال لما كان من لحيوان دون ما كان من لجمادات، وبقصد وعلم دون غيره. قال بعض الأدباء العمل مقلوب عن العلم، وإن لعلم فعل القلب والعمل فعل الجارحة، وهو يترر عن فعل القلب الذي هو العلم ويقلب منه... وكل عمل فعل وليس كل فعل عملاً وفارسية هذه الألفاظ تنبئ عن الفرق بينهما، فإنه قيل للفعل كار وللعمل كاردار وللصنع كنش⁽²²³⁾.

ولا أحسب أن النص المورد في حاجة إلى إيضاح، فهو صريح في

(222) ناه العروس، 34/8.

(223) المراجعة إلى مكره سرعة، لراغب الأصعبي، 220، مراجعة وتقديم صه عدد لرووف سعد،

مكتبة الكليات الأزهرية، 1973.

إفادة خصوصية العمل وتميزه عن الفعل بأنه باع عن قصد و علم يتوصل به إلى تحقيق الإجابة والإبداع، وصلة العمل بالعلم مكنة بل إن العمل ليس إلا عنما فثبت حر و ٩٥.

ودليل لراغب على هذا التمايز أن الفارسية تحفظ التقريب بينهما، فنقول عن مصدر فعل كر، وعن مصدر عمل كردار. ومن هذا ينين أن التقريب بين العمل و لفعل، قد قيل به ونودي به، وقد جاء القول من نحاة وأصوليين باررين سماهم الزبيدي أئمة اللغة والأصول (224).

هذا ما اخترت عرضه من المعاني الدائرة على مادة ع.م.ل، وقد بقي أن أرصد الملامح العامة للمادة من خلال استقراء المعاجم.

- تحمل المادة دلالة إحداث فعل وإصداره، وهذه أبسط دلالاتها وأجلها.

تحمل المدة دلالة الإتقان والإجابة والإصلاح، فإذا صدر عمل على غير هذا النحو صبح له فعل جديد. هو اعتمل فتفيد الصيغة الجديدة (افتعل) معنى الاضطراب، والارتباك في الأداء، وكأن الفعل اعتمل غير حار على الأصل في العمل الذي هو الإتقان، فهو إلى معنى الفعل أقرب منه إلى معنى العمل.

- يستشف من صيغ عديدة للمادة أنها تحمل معنى القوة (ناقة عملة ورجل عمل قوي كسوب)، ومفيد في هذا المجال أن أذكر أن الفراء هو أول من أثر عنه ربط العمل بالقوة، إذ سمع منه العميل الأسد والكبش الأقرن وانفوس. فصلة العمل بالقوة ليست غريبة عن النحاة.

(224) نأح لعروس، 34/8.

- إذا أخذنا بعين الاعتبار مفصلة بعض اللغويين بين العمل والفعل.
تبين أن العمل يعني الأداء في تعقل ووعي وإجادة.

فبالاستناد إلى هذه السمات والملاح لمادة ع.م.ل، يمكن الانتهاء إلى أنها إلى جانب إفادتها صدور الحدث، فإنها قد تضمنت معاني الإطراء والإشادة بالفعل الذي يسمى عملاً، وبكل ما يوصف بهذه المدة.

ولا أرى أن النحاة حينما أطلقوا مصطلح الأعمال أو الاستعمال كما كان سيبويه يدعوه، كانوا غافلين عن هذه الشحنة من الامتداح التي تحملها المادة، وليس من قبيل الاعتبار أن يختاروا عمل دون فعل وهم يتحدثون عن تلك العلاقة بين العامل والمعمول.

ويؤكد حضور معاني الإطراء في إطلاق العامل، أنهم اختاروا عمل دون فعل وهم يتحدثون عن تلك العلاقة بين العامل والمعمول.

ويؤكد حضور معاني الإطراء في إطلاق العامل، أنهم اختاروا لما لا يعمل اسم 'الهامل' وهو اسم يحمل من معاني القبح. والزراية نظير ما يحمل اسم العامل من الامتداح والإطراء.

فالإهمال في المعاجم العربية يتضمن معاني الاضطراب، والفوضى، والضعف، والرخاوة، وعدم لإحكام.

فمن دلالة المادة ه.م.ل على الاضطراب والفوضى الإبل الهوامل؛ أي الضوال التائهة.

والإبل الهوامل لا راعي لها نهرا ولا ليلا، فإذا تركت من غير راع لبلا سميت نفشا.

ومن أمثالهم احتلط المرعى بالهمل، يقال في حالة الفوضى

2- ومن دلالتها على الضعف: الهماليل الضعاف من الطير ونفاري الكلاب.

الهمل: لببت الخلق انكسء الرجل الكبير⁽²²⁶⁾.

3- ومن إفادتها رخاوة: الهمال الرخو من كل شيء⁽²²⁷⁾.

4- ومن دلالتها على عدم الإحكام أهمل الشيء لم يحكمه⁽²²⁸⁾.

وإلى جانب هذه الدلالات المنبئة عن انتقاص وحتفار، فقد تحملت المادة معنى قندحيا صريحاً، إذ وصف بها من لا خلاق له من الناس، قال الطغرائي في بيته المشهور:

قد رشحوك لأمر إن فطنت له فارب بنفسك أن ترعى مع الهمل⁽²²⁹⁾

فمن طريق هذه المعادلة بين مضامين مادة ع.م.ل. ومادة ه.م.ل، ينكشف أن النحاة قد أسربوا العوامل النحوية، تلك المضامين وأفرغوها فيها.

وتصورهم لمعنى القوة في العامل لا يخفى، وهو الذي دعاهم إلى أن يتوهموا أن بعض العوامل قوي (العوامل اللفظية)، وبعضها ضعيف (العوامل المعنوية)، فالحكم بالضعف على العوامل المعنوية إقرار لغيرها بالقوة، ومعنى

(225) الصصح، 1854/5، أسس البلاغة، 478/2، لسان العرب، 4702/6 لمصباح المنير، 314/2.

(226) أساس البلاغة، 478/2، لمعجم الوسيط، 895/2.

(227) أساس البلاغة، 476/2، تاج العروس، 174/8.

(228) لمعجم الوسيط، 895/2.

(229) نشر العدد، لمحمد بن محمد بحرق شرح لامية لعجم للطغرائي، ص 92، مطبعة النهضة، فاس

1353هـ.

القوة ليس بعيدا عن الاستمداد اللغوي للمادة.

إن ما أريد الانتهاء إليه، هو أن النحاة قد اخناروا عن وعى تسمية العامل، وأنهم قد أفرغوا تلك المضامين التشريفية على كل عامل، وفي المقابل أسقطوا ما يحمله الإهمل من الزرابة والتفكير على كل ما كان هاملا من الألفاظ.

2- التعرف الإصطلاحي للعامل

نصور النحاة للعامل

لا أعتقد أن في النحو العربي موضوعا يداني موضوع العامل في تعقيده واضطراب مفاهيمه، ذلك لأن تحديد العامل قد تضاربت فيه الآراء وتباينت بين مدرسة نحوية وأخرى، وبين نحوي وآخر، بل قد نجد للنحوي الواحد اضطرابا وتراجعا.

وأكثر ما يتجلى ذلك الاضطراب والتراجع حين يوازن الناظر بين التنظير والتطبيق، فيجد فجوة عميقة يصعب معها الجمع بين لنظرية وتطبيقها. ولقد لاحظ غير واحد من الدارسين هذا التفاوت بين أقوال النحاة وصنيعهم وهم يتناولون لقضايا الإعمالية داخل الأبواب النحوية⁽²³⁰⁾.

وسأحاول أن أجلي مجموع التصورات التي أمكنني رصدها من خلال تصريحات النحاة ونقولهم التي عبروا فيها عن تصورهم للعامل.

وأسجل منذ البدء أنني لا أقصد إلى إعطاء تحديد موحد للعامل ولا إلى

(230) أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، ص 190، ط. جامعة تشرين، سوريا، 1967.

تقديم تصور اتفاقي إجماعي لطبيعة النحاة، فذلك أمر لا تسمح به التشعبات الكثيرة. وإنما أستخدم تقديم تصنيف وتوزيع لمجمل الآراء التي أمكنني الوقوف عليها.

التعاريف:

تعرض مصادر النحو أكثر من تعريف، لتحديد طبيعة العامل ومفهومه، وبالإمكان ملاحظة أن أكثر التعاريف تتجافى عن ملامسة معنى العامل. وتقع بتدوله في مظهره الشكلي، المتمثل في ما يحدثه في معموله من أثر إعرابي. وحين يتوقف التعريف عند هذا الإجراء فإنه لابد أن يعجز عن إعطاء محتوى فكري للعامل.

ومن مجموع التعاريف نُقصر على ما يأتي:

1 العمل: ما يقوم به المعنى المقتضي⁽²³¹⁾.

2- الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب⁽²⁴²⁾.

3- موجب لتغير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعاني⁽²³³⁾.

4- ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص⁽²³⁴⁾.

(231) شرح الكافية، 25/1، لأشده والبطر في النحو، للسيوطي، 253/1 ط حيدر آباد.

(232) شرح الكافية، 25/1.

(233) الحدود، للزماني، مخطوطة ورقة 39 عن كتاب أبي البركات الأندري، د. فاضل صالح السامرائي، ص 242.

(234) تعريفات الحرثني، 78.

وبالإمكان عرض تعاريف أخرى، ومع الاستكثار فإن جملة التعاريف لا تخرج عن طبيعتين: تعاريف تحرص على عرض المحتوى الفكري للعامل، وتعاريف تعرض العامل من حيث إنه محدث لأثر عرسي في معموله.

ولما كانت التعاريف التكوينية لا تقدم جديداً، فإن أثر فحص التعاريف ذات المضمون الفكري.

فتعريف ابن الحنبل (الأول) الذي جاء فيه أن العامل هو ما يقوم به المعنى المقتضى، مثنون بالمضامين التي يجب الوقوف عندها.

فالتقوم وهو أول معطياته، معنى فلسفي وكلامي قال به فلاسفة اليونان ثم استعمله علماء الكلام؛ ومفاده أن لكائن منسطر إلى حقيقتين: حقيقة الجوهر وهو معنى تجريدي للكائن، وحقيقة الأعراض التي هي صفات وأوضاع غير ثابتة ترتبط بالجواهر، فيكتسب منها "حالا" ولهذا الجوهر صفة نفسية لا تقبل انفكاك عنه وتمثل في قبوله الأعراض وهي تتوارد عليه⁽²³⁵⁾.

فيذا أريد التعبير عن حالة ارتباط الأعراض بالجواهر، قيل إنها قائمة به. فقيام العرض بالجواهر، أو تقومه به عبارة استفادها ابن الحاجب من علم الكلام ومدلولها عنده أن العامل جوهر أو مادة يعلق بها المعنى المقتضى، ولو صح نقلت إن العامل بمثابة الجسم والمعنى المقتضى روحه السارية فيه.

ولقد شعر رضي الدين، أن تعريف ابن الحاجب يتطلب إيضاحاً، فأضاف قائلاً ويعني بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجواهر، فإن معنى

(235) مقالات في أصله لمفكر مسلم، ص 29 وما بعدها، د. فوقة حسن محمود، در الفكر العربي،

الفاعلية والمفعولية، والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافة إليها، وهذه كالأعراض القائمة بالعمدة، والفصلة، والمضاف إليه.

وإلى جنب ما سبق فإن في التعريف السابق حديثاً عن المعنى المقتضي. وهو عبارة عن الداب النحوي الذي قد يكون إضافة، أو فاعلية، أو مفعولية، ومن شأن هذه المعاني والأبواب، أن تتطلب حركات إعرابية يتم بها التمييز بين الباب النحوي الذي يحتله العامل وبين غيره من الأبواب.

وهذا المعنى المقتضي يعجز عن إبراز الاختلاف الإعرابي الذي يقتضيه، فلذلك يحل في الركن المادي، الذي هو العامل، وبواسطته يستطيع إحقاق العلامة الإعرابية.

فالعامل وهو الركن المادي ليس إلا واسطة، أو أداة يتوصل بها المعنى المقتضي إلى فرض الحركة الإعرابية.

ويؤكد النحاة أن تسمية الركن المادي عاملاً، لا تخلو من مجاز عقلي، إذ فيها نسبة الفعل إلى الأداة، وهذا على حد قول القائل قطعت السكين اللحم، فإسناد القطع إلى السكين كإسناد العمل إلى العامل، وإلا فإن العامل هو المعنى المقتضي الذي توصل إلى هدفه باستعمال العامل. وحين نريد رد كل أمر إلى نصابه نقول إن العامل الحق هو المتكلم لأنه الذي أحدث المعنى الذي استوجب العامل الذي أحدث الحركة.

ويمكن تصوير سلسلة العمل هكذا:

العامل الحق (المتكلم) = العامل المجازي الأول (لمعنى لمقتضي) -
العامل المجازي الثاني (الذي يسمى عاملاً) - الأثر الإعرابي.

ومن أجل وصل ما ذكرت بأصحابه، وحتى لا يفهم أنني أوردت فهمي

الشخصي، فإنه لا بد من عودة إلى المصادر التي أوردت ما أسلفته.

يقول رضي الدين: ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم إنما هو المتكلم، وكذا محدث علامتها، لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني، فالاسم سمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المتعلم، ففيل العامل في الفاعل هو لفعل لأن به صدر أحد جزأي الكلام⁽²³⁶⁾.

وقال في موضع آخر: 'إن معنى الفاعلية، والمفعولية، والإضافة كون الكلمة عمدة، أو فضلة أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل. فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحطها الاسم. وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلامتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل'⁽²³⁷⁾.

وقال ابن يعيش في معرض حديثه عن العامل في المضاف إليه: "وليس الإضافة هي العاملة للحر، وإنما هي المفتضية له، والمعنى المقتضي هنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتفجع المخالفة ببنه وبين إعراب الفاعل، والمفعول فيتميز عنهم إذ لإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني"⁽²³⁸⁾.

وفي الأتباع والبطر في المسألة لعائشة من باب العامل تأكيد لهذا

(236) شرح الكافية، 2/1.

(237) المصدر لسبق، 25/1.

(238) شرح المفصل، 17/2.

وإدح على ضرورة لفصل بين العامل و لمقتضي (239).

وأخذاً من لنصوص السابقة ينكشف أن لعملية لإعمالية، تستند إلى العناصر التالية:

لمعنى المقتضي لذلك الأثر لإعرابي وهو مستمد من واقع اللغة، فقد اطرء أن لفاعلية تتطلب الرفع، وأن للمفعولية تستدعي النصب وأن الإضافة تقتضي الجبر إلح.

العمل وهو الركن المدي الذي ينبعث منه الأثر إلى معموله. وقد يفيد النظر لسطحي للحمة أنه محدث للأثر، وهو في وقعه ليس إلا أداة توسل بها المعنى إلى إحداث الإعراب.

المتكلم وهو المتصرف الحق في العملية الاعمالية من أصلها، وإن كان في هذا لتصور محكوم بطريق الأداء، وأساليبه في اللغة العربية، فهو كالمصلي يؤدي الصلاة بحرية ولكنه مفيد بضوابط شرعية.

ولقد أجاد صاحب الإنصاف في التعبير عن علاقة الأثر الإعرابي بالعامل، فقال: إن لعمل يفغ عنده لا به، فهو كإندار تسخر الماء لكن الماء يسخن عند وجود القدر لا به فالإبداء بعمل في الخبر عند وجود لمبدأ لا به كما أن النار تسخر الماء بواسطة القدر والحطب، وتسخين إنما حصل بوجودهما (240).

وقول الأنبزي استخدام ذكي لمفهوم أصولي، فالأصوليون يندثون

(239) الأئمة والظاهر . 253/1

(240) الإصاف في مسئل لحلاف بين الحوبس الصرس والكوفين، ج 1، ص 49، دار الفكر لطباعة والنشر والموزع .

عن السبب فيقولون إن الحكم يوجد عنده لا به⁽²⁴¹⁾.

فإذا كان هذا هو البناء النظري للعامل، فلست أدري لم يصير أكثر الدارسين على إبراز هذا الفهم على أنه ثورة من ابن جني على نظرية العامل إذ أخذ عنه بأنه قال إن العمل هو لمتكلم، بقول ابن جني في باب مقاييس العربية: " وإنما قال النحويون عامل لفظي ومعنوي لبروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ مررت بزيد وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ بتعلق به⁽²⁴²⁾ ".

فهذا القول ليس خصيصة ابن جني، ولا هو رأي تفرد به، وإنما هو فهم شائع لدى كثير من النحاة.

وعقب هذا التصور الذي قدمت، فيه لأبد من تقديم بعض التساؤلات.

1- إن القول بتوسط العامل (المادي) بين المعنى المقتضى، وبين الحركة الإعرابية الماثلة على المعمول، يمكن تصوره وقد يحوز قبوله على أنه تفسير لظاهرة العمل لكنه لأبد من السؤال عن مصير هذا الفهم حين يكون العامل نفسه معنويا. هل يتحمل هذا المعنى التجريدي وظيفة الوساطة بين المعنى المقتضى، وبين العلامة الإعرابية؟

إن النحاة لا يقدمون عن هذا جوابا، ولذا يظل لإسكان مطروحا ويظل التفسير النحوي خاصا بجزء من لظاهرة، وحالة واحدة، هي الحالة التي يكون فيها العامل لفظيا.

(241) حاشية للناني على شرح المخلي لجمع الجوامع، ج 1، ص 95، ط حلسة، ونشر لبيد على

مراقي اسعد، عبد الله بن إبراهيم شنيطي، ج 1، ص 43، ورارة الأوقف لمعرب.

(242) الحصائص، 1/109.

إن التحليل السابق لظاهرة العامل يستقيم في ضوء الاقتناع بقضية أصل هي كون العلامة الإعرابية تقوم فعلا بدور التمييز بين الأبواب النحوية، وتقديم لدلالة العامة للجملة. ولا أحسب أن التسليم بدور العلامة الإعرابية مجمع عليه، كما لا أتصور أن من اليسر إقناع جميع الدارسين به. فعلى هذا لن يرتضي التحليل لسابق إلا من يسلم مسبقا بدور العلامة الإعرابية في الجملة.

إن صلة العلامة الإعرابية بالمعنى العم للجملة، ودلالة الموقع الإعرابي على الباب النحوي، قد أصبح مشكلة تحتل موقعا بارزا في الدرس النحوي خصوصا حينما انتصر باحثون للاتجاه الذي يرى أن العلامات الإعرابية لا صلة لها بدلالة الجملة أو بتحصيل المعنى.

ومعلوم أن الرأي قد قال به محمد بن المستنير قطرب (ت 206) فقرر أن العرب أعربت كلامها لأن الاسم في حالة لوقف يلزمه السكون، فلو جعلوا وصله ساكنا أيضا، لكان يلزمهم الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطلون عند الإدراج، فلما وصلوا أمكنهم التحريك، وجعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام⁽²⁴³⁾.

وإذا سئل قطرب لم لم تقتصر العرب إذن على حركة واحدة، تضمن يسر الانتقال وتحقيق الهدف الذي رآه؟ أجاب بأنهم لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وأن لا يحظروا على المتكلم الكلام إلا

(243) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ص 70، تحقيق د. مرسى المدرك، دار النفائس، بيروت، 1973.

ومع ذلك فإن قطريا لم يتعرض للأسس الذي يتم وقفه اختيار حركة دون أخرى، ولو فعل لوقع حتما في القول بالعمل.

وأكرر حجج قطرب أن المعاني قد تلتقي، ولكن الإعراب يختلف وعنده أن أمثلة:

بن زيدا أخوك

لعل زيدا أخوك

كأن زيدا أخوك

مما يتفق إعرابه ويختلف معناه.

و أمثلة: ما رأيته منذ يومين

ما رأيته منذ يومان

لا مال عندك

لا مالٌ عندك

مما يختلف إعرابه ويتحد معناه.

ولو أخذنا من لمحدثين نموذج باحت واحد هو الدكتور إبراهيم أنبس، لوجدنا لديه تحمسا أكبر وتحفزا أعظم لهذه النظرية، فقد دافع عنها بما رآه كافيا لإثباتها. وإن الدارس لا يملك إلا أن يكبر الجهد الذي بذله د. إبراهيم أنيس من أجل توظيف أكثر النصوص والحقائق.

(244) الإيضاح في علل النحو، ص 71.

وعنده أن نظام الجملة وطبيعة الترتيب بين أجزائها مما يغني عن طلب المعاني في العلامات الإعرابية.

فلقد ألفت قبائل عربية الاستغناء عن دلالة الحركة الإعرابية فقبيلة ربيعة تقف بالسكون على الاسم المنون أيا كانت حركته، وقبيلة طيء تقف على جمع المؤنث السالم بحذف التاء، فتقول نَقْنُ النِّنَاءُ من المكروماه أي دفن البنات من المكرومات.

وقريش تقف بالتسكين على الضم والجر وتبقي الفتح، فيقولون هل جاء خالدٌ مررت بخالدٌ، هل رأيت خالدًا⁽²⁴⁵⁾.

وقد كان أبو عمرو بن العلاء (ت 154) يقرأ بالتسكين في مواضع متعددة منها قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْجُوا بَقَرَةً﴾ (البقرة 67)

﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ﴾ (آل عمران 160)

﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ (الجمعة 2)

﴿وَالْهُدَى وَالْقُلُودُ﴾ (المائدة 99)

﴿خِزَانَتَيْنِ مَرْحَمَةٍ بِي﴾ (الإسراء 100)⁽²⁴⁶⁾

وميل أبي عمرو إلى التسكين حقيقة ثابتة عند أصحاب القراءات عبر عنها صاحب لسانطبية:

(245) من أسرار اللغة، د. إبراهيم نيس، ص 226، مكتبة الانطو المصرية، 1972.

(246) المصدر السابق، ص 239.

وإسكان بارئكم ويأمركم له وبأمرهم أيضا وتأمرهم نلا
وينصركم أيضا ويشعركم وكم جلبل عن ندوري مختس جلا⁽²⁴⁷⁾

وبالإمكان إبراد شواهد أخرى على تحصيل المعنى فى عيبة العلامة الإعرابية خصوصا فى الأمثلة التى يكون أحد أركان الجملة فيها أسماء مبنية، أو مقصورة، لا تتيح للحركة الإعرابية فرصة الظهور.

غير أن المناقشة يجب أن تنصب على صحة الاكتفاء بالنظم والترتيب فى استبانة المعنى. وأظن أن الفرق شاسع بين أن يقال نوجد حالات يستغنى فيها عن العلامة الإعرابية، وبين الدعوة إلى إهمال العلامة الإعرابية مطلقا.

وحسبى أن أورد دفوعا غير مستفيضة فى وجه هذا الاتجاه الداعى إلى إغفال العلامة الإعرابية.

1 إن الحملة العرية ليست دائما ذات نظام قار يتقدم الفعل ثم يعقبه الفاعل، ثم ترد المفاعيل ثم الفضلات، ولو كان هذا الترتيب قارا لما كان هناك داع للعدول عنه، والواقع اللغوي يتبث مرونة الجملة العربية. إذ تحذف بعض أجزائها ويتقدم المفعول على الفاعل، وربما تأخر الفعل عن المفعول، والقران الكريم وهو لنموذج السامي للنظم تذكر فيه حرية الحملة فى التقديم والتأخير، ويتأكد فيه الاستغناء عن بعض أركان الجملة، وعلى هذا فلن يتيسر الاطمئنان إلى قدرة لنظم على أداء المعانى فى كل الأوضاع⁽²⁴⁸⁾.

(247) سراح لقارئ لمتدئ وتذكر المفرد المنهي، علي بن عثمان بن الفاصح شرح الشطبية، 150 ط. حلبية، 1954

(248) نظرة فى قربة الإعراب فى الدراسات نحوية القيمة والحديثة، ص 21، د. محمد صلاح الدين بكر حوليت كلية الآداب، الكويت، 1984.

2- لقد تعفب الدكتور مهدي المحزومي رأي الدكتور إبراهيم أنيس ولم يأل جهداً في فحصه ونمحيصه، وقد انتهى إلى أن الدكتور إبراهيم أنيس قد أكثر من اعتماده على الأفعال التي بترخص فيها بالتسكين، والأفعال ليست محتملة لأبواب نحوية، يحتاج في التعبير عنها إلى علامات الإعرابية⁽²⁴⁹⁾.

كما رفض رأي د. إبراهيم أنيس في الأصوات بما ثبت من أن الضمة قد تعفب الكسرة كما في "لواقع" وهذا مما ينقض القانون الصوتي الذي استند إليه.

3 لقد رد الرجاحي رداً ذكياً على تذين يدعو إلى الاستغناء عن الموقع بالعلامة لإعرابية بن هذا منّت في الكلام لجلي الوضوح المؤلف، أما لكلام العلمي، تدقيق فإنه لا يستعني عن استعمال العلامة لإعرابية لربط أجزاء الكلام واستبعاد كل انتباس. يقول الرجاحي: "أما من تكلم من العمّة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه، فإنما ذلك في المعارف المشهور، والمستعمل المؤلف بالذراية، ولو نتجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب، لم يمكنه ذلك وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه⁽²⁵⁰⁾."

والنص يؤخذ منه أن الدعوة إلى همل الإعراب قديمة، وأن الذي خدع الناس عنها هو يسر فهم لكلام تعدّي أنواضح.

لقد أثبت الفقهاء وهم خير من نمرس بالنصوص لاستدراك المعاني

(249) دراسة الكوفة ومهجها في دراسة لغة ولحو، د. مهدي المحزومي، ص 295 و 292 - لا المعرفة، بعدد.

(250)، لإيضاح في علل النحو، لرجاحي، ص 96

والأحكام منها، أن أكثر لخلاف في الأحكام بتوند عن خلاف في العلامات الإعرابية التي تروى بها النصوص.

فعلى وجه التمثيل فلقد ذكر القاضي عياض في "الإلماع" أن الحديث المشهور: ذكاة الجنين ذكاة أمه، قد روي نرفع ذكاة الثانية كما روي بنصبها، فحين نرفع "ذكاة" الثانية يترتب عن ذلك حكم مؤداه أن ذكاة لئساء الأم هي نفسها ذكاة للجنين فلا يجدد له ذبح، وهذه قراءة لئمانية وشفعية للحديث، وإذا قرئت ذكاة الثانية بالنصب كان المعنى أنه يجب أن يسكى الجنين ذكاة أمه، فيجب تجديد الذكاة له، وهذه هي قراءة الأحاف للحديث⁽²⁵¹⁾.

لقد أرجع ابن السيد في كتابه الإيضاح كثيرا من الاختلافات إلى خلاف في العلامات الإعرابية للنصوص المروية⁽²⁵²⁾، وبإمكان متابعة هذا في معظم الكتب التي نظرت إلى بيان قيمة النحو في وضوح لمعنى، ومن أبرز أمثله اختلاف المدلول في لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وفي جملة ما أحسن زيدا! وما أحسن زيدا؟ وما أحسن ريذا إلخ.

إنه لا يستغرب أن يتعلق فهم المعنى بالعلامة الإعرابية، خصوصا وأن العربية تعرف الإعراب الداخلي الذي هو عبارة عن التمييز بين المدلولات عن طريق استعمال الحركة كما في اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان واسم الآلة مفعل مفعل مفعل مفعل.

وقد تكون الحركة علامة على التأنيث والتذكير أنت أنت وقد تكون

(251) الإلماع في معرفة أصول الرواية وتفيد السمع، للعاصي عاص، ص (16)، تحقيق أحمد صقر،

دار التراث، مكتبة العتيقة، بوس، 1970

(252) الإيضاح في لتبسه على الأسباب بني أوجب لاختلاف، لاس السيد لسليوسي، تحقيق محمد

رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، 1974.

حرءاً من بناء الكلمة نار نور⁽²⁵³⁾، ومن الطريف أن أُذيل هذا المبحث بما ذكره د. محمد صلاح لدين بكر من أن جميع الذين كتبوا في انتقاد دور العلامة الإعرابية في الإفصاح عن المعنى، قد كتبوا بحوثهم وفق مقتضيات العلامة لإعرابية حرصاً مههد على أن يفهم كلامهم فهماً جيداً، وفي هذا تأكيد لدور لعلامات الإعرابية⁽²⁵⁴⁾.

إن الأخذ بوظيفة العامل وحدثه الحركة الإعرابية التي يستوجبها الباب النحوي، إنما يتييسر في طن تجوز لحلاف حول أهمية العلامة الإعرابية، أما مع التكرار لدور العلامة الإعرابية في الإفصاح والإبانة، فإن المدلول السابق للعامل يظل معرضاً للإهدار والإهمال.

(253) نُحِثُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، د. دُودُ عَدَاهُ، 112، مَكْتَبَةُ لِبْل، 1977.

(254) نَظَرَةٌ فِي قَرِينَةِ الْإِعْرَابِ، مُحَمَّدٌ صَالِحٌ لَدِينُ بَكْرٍ، ص 20

حصوله الآراء فى طسعة العامل:

الرأى الأول:

ويرى أصحابه أن العامل مفض إلى ما بعده إفضاء سببياً عقلياً، وأن العلاقة بينهما علاقة عليّة، فلذلك تجري عليهما أحكام الترابط العقلي ومقتضياته.

وقد جبح إلى هذا الرأى نحاة كثيرون فصرحوا به أو حاء تطبيقه في بحوثهم من غير أن يعلنوا عن ذلك. ويتلخص موقف هؤلاء في تأكيد الارتباط العلي بين العامل والمعمول مما يترتب عنه جميع المقتضيات الضابطة للعلاقة بين العلة والمعلول. يقول خالد الأزهرى معللاً امتناع نرافع المبتدأ والخبر: " فلأن العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه" (255).

ويعلل ابن يعشر إلغاء ظن وأحواتها في المواضع التي قيل فيها بذلك، بأنه قد جاز إلغاؤها لأنها ليست عاملة مؤثرة حقيقية، لأن فعل القلب غير واقع على المفعول، وإنما هو متعلق به (256).

فعنده أن مسوغ الإلغاء هو أن منصوبى ظن وأحواتها ليسا مفعولين لها وإنما هما مبتدأ وحبر، وردت عليهما ظن فهي لهذا ليست مؤثرة حقيقة لأنها مجرد متعلقة. ومنه يؤخذ أنه لو كان منصوبها مفعولين حقيقتين لعملت فيهما على وجه التأثير.

ومن خلال التطبيقات النحوية نجد أدلة وافرة على اعتبار بعض النحاة العامل مؤثراً حسب. يتجلى ذلك من خلال الأحكام الآتية:

(255) التصريح على التوضيح، 159/1.

(256) شرح المفصل، 84/7.

1-1: لقد ذهب البصريون إلى أن لابتداء رافع تلمبتدا، واختلفوا في معنى الابتداء؛ ففيل: إنه، لتحرد لكن ذلك لم يررض الذين كانوا يفهمون العامل فهما حسياً، فقالوا: إن هذا غير ممكن لأن لتجرد عدم والعدم لا يوجب عملاً. يقول ابن يعيش: إن لتعري لا يصح أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب، وذلك أن العوامل توجب عملاً، والعدم لا يوجب عملاً؛ إذ لابد للموجب من اختصاص يوجد ذلك ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة⁽²⁵⁷⁾.

ويقول بن زكري عن سبب قول السيوطي في انفريدة بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء في بيته:

والابتداء رافع مبتدأ يرى جعلك الاسم أولاً لتخسرا

وكانه تنكب تعريفه بالانجرد عن لعم مل اللفظية للإسناد ثلاً يعترض بأنه عديمي فلا يصلح للتأثير⁽²⁵⁸⁾.

فهذه أقوال رافضة لإعمال التحرد الذي لا يصلح مؤثراً، لأن التأثير من آثار الوجود والعدم لا ينسب إليه شيء⁽²⁵⁹⁾.

1 2: مما يؤكد أن بعض النحاة تصوروا أن العامل مؤثر حقيقة تحديدهم أدوات الشرط والاسنفهم والعرض والحض وما النافية والحروف الناسخة، بأنها أدوات لا يعمل ما بعدها في ما قبلها. فهي حاضرة عن عمل ما بعدها في ما قبلها، بل إن ما بعدها لا يصلح لتفسير عامل يقدر قبلها، لأن الأصل أن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً. فهي إذن حواصر سميكة لا يتسرب

(257) شرح المفصل، 84، 7.

(258) لمهمات لمعية شرح لعملة، لابن زكري، 176/1، ط حربية، فاس، 1317هـ.

(259) شرح الكافية، 87، 1.

منها العمل. ومن النماذج التطبيقية أنهم منعوا النصب في باب الاشتغال في زيد إن أكرمته أكرمك، وزيد هل رأيت زيدا هلا كلمته . يقول الأشموني: "ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها في ما قبلها فلا يفسر عاملا فيه لأنه بدل من اللفظ" (260).

وعبارة لأشموني تؤول أيضا إلى اعتبار هذه الأدوات حواجز مانعة من توصيل العمل. وكأن الأمر يتعلق بتعرف ما يمكن أن يكون عازلا للحرارة أو الكهرباء، وما يمكن أن يكون موصلا جيدا أو رديئا، وكل هذه المفاهيم إنما نشأت في ظل توهم العامل مؤثرا حسب.

1-3: حين رفض البصريون القول بترافع المبتدأ والخبر، عللوا ذلك بأنه يلزم عنه كون الشيء مؤثرا ومتأثرا من نفس مؤثره، وهذا يستحيل عقلا إذ لا بد من تقدم المؤثر على المتأثر. وهذا تعبير عن اعتقاد العامل مؤثرا حسب. يقول صاحب الإنصاف: "إن ما ذكرتموه محال لأن العمل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يتزفعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال" (261).

1-4: ومن الحقائق القائمة على تصور حسية العامل منعهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد، كما لا يجتمع عقلا مؤثران على أثر واحد. يقول الاسترأبادي عن موضوع رفع المبتدأين للخبر الواحد: وإنما الممتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على

(260) شرح الأشموني، 1/189.

(261) الإنصاف، 1/48.

ممتنع حصول أثر من مؤثرين⁽²⁶³⁾.

وقد قد هذا تحريم لاحتجاع عملين على معمول واحد إلى اصطناع
ب السارح في مثل قام ومصى لمحمدون: فمن المحطور أن يعمل الفعلين
فم ومضى في لفاعل الذي هو المحمدون" ومن أجل فك هذا اللغز كان
لبصريين طريقة وكان للكوفيين طريقة أخرى في حل الإشكال. وكأن الأمر
كم يقول الأستاذ محمد بنتاويت بتعلق بمشكته عمل حقيقيه هي مشكلة تضخم
الأيدي لعامة⁽²⁶⁴⁾.

وقد كان للحاه سعة في مثل ري الفراء نذي يذهب إلى صحة عمل
الفعلين في لواعل لو احد لانهما يتطلبا على حد سواء⁽²⁶⁴⁾.

1 5: ومن أحكامهم المنبئة عن تصورهم للعامل. منعهم أن يكون
نشيء عاملا في نفسه لأن ذلك ممتنع في قنور السببية.

فلقد تناولوا الناصب لـ"غير في جملة مثل قام القوم غير زيد. فذكروا
الاحتمالات الممكنة ورودها، ومنها أن تكون غير منصوبة بإلا، فمبعوا ذلك
لأنها لو كانت هي الناصبة لكان التقدير قام القوم إلا غير زيد وغير هي نفس
الا معني. فبستحي أن يكون الشيء عاملا في نفسه. وهذا يرجح النماس
الناصب في الفعل المتقدم وما في معناه.

1 6: واحيرا فن في تقسيم لعامل إلى قوي وضعيف. مؤثر إلى
طبيعة تصور السدة للعامل. فالقوة والضعف من صفات الكم. ترتبط بالذوات.

(263) مزج لافقه. بلاسر دي. 1 260

(264) دعوة لحو. ص 88. سنة 3. عدد 2. 1980

(264) مزج الأسموي. 2. 4. 1

والنحاة يتصورون أن في بعض العوامل شحنة إعمالية وطاقة تأثيرية يتوصل بها العامل المتمسك على المعمولات ليؤثر فيها وإلى جانبها عوامل ضئيلة الطاقة لا تتصرف إعماليا إلا تصرفا محدودا.

هذه ملامح تدل على تصور بعض النحاة للعامل على أنه مؤثر حقيقة. ولا سبيل إلى مكابرة لجحد وجوده هذا أشار اندي يتمثل لعامل تمثلا حسيا.

لكن حضور هذا التبار لا يعني أنه الوحيد في مجال تصور لإعمال ووجوده لا يشفع أبدا لأن تتوقع لمراسات النحوية المعاصرة عليه فتحجب به ما سواه، حتى يتوهم الفارئ أنه لراي لوحد لذي فهمت عليه نظرية العامل، وأظن أن بعض الدارسين مسؤول عن إشاعة وجود هذا الالتحاء دون غيره، ونقد أعانهم على ذلك تعسف في التعامل مع النصوص ونسب لها في بعض الأحيان. ولو شئت لقدمت مثال أحد ناقدتي نظرية الإعمال وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى. فمن بعض تحكمه أنه استلهم من الرضي الاسنزابادي جملة وردت في شرحه، فحملها محملا حاصدا حين جزأها. قول الرضي: و لنحاة يحرون عوامل النحو كالمؤثرات الحفيفية⁽²⁶⁵⁾.

والاقتصار على هذا انجرء بعد أن الرضي كان يذهب إلى أن العامل مؤثر حقيقة، لكن حين يتسع بصره نجده يقول: ويدخل في عموم لفظة ما العامل أيضا لأنه الشيء الذي يختلف احر لمعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو لمنكلم بالة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا

(265) إحياء النحو، اقتبس عن الرضي، ص 32، دد نحاة تأسف و سرحمة والبشر، لوهرة، 1951.

العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا عنة ولهذا سموه عاملاً⁽²⁶⁶⁾.

وللرضي نصوص متعددة مرشدة إلى أنه كان يفسر العامل بأنه مجرد علامة. وقد كان ميسوراً أن يتجلى هذا الفهم لدى الباحثين لو لم يعتمد بعضهم إلى تشويه النصوص بانتسارها وإخفاء مدلولاتها.

الرأي الثاني:

ويرى أن العامل عبارة عن علامة يرشد وجودها إلى تلو حركة إعرابية معينة، ترشد هي أيضاً إلى انتماء المفعول إلى باب نحوي معين مما يستقيم به الفهم وتؤدي به الدلالة. وموقع العامل في هذا الفهم أنه أداة توصل بها المتكلم إلى إحداث الخلاف الإعرابي الذي يصنف الكلمة داخل باب نحوي خاص؛ فالفاعل وهو ينصب مفعوله ليس إلا أداة موظفة لإحلال المفعول ذلك الباب النحوي لمعلن عنه بحركة إعرابية مخصوصة هي النصب. فهو إذن وسيلة يستهدف بها الإعلان عن الأبواب النحوية التي تحتلها الكلمات وصولاً من ذلك إلى دلالة الجملة عموماً.

والذاهبون هذا المذهب في فهم الأعمال من النحاة لا يبالون أن يتخطى الأعمال ضوابط السببية والعلية، لأن الأمر يتعلق بمجرد تعبير عن الأبواب النحوية، واللغة لا تتفقد في هذا بضوابط السببية، وإنما تحرص على درء التباس المعاني.

لقد أعرب الأستاذ محمد عرفة عن رأي هذا الفريق من النحاة في

(266) شرح الكافية، للرضي، 18/1.

معرض رده على الأستاذ إبراهيم مصطفى، فقال: فليست هذه العوامل عوامل في الرفع نفسه، وإنما هي عوامل في وجوب الرفع، فليست هي التي رفعت ونصبت وحررت، وإنما هي التي أوجبت هذه العلامات الرفع والنصب والجر، وهذا الإيجاب أثر لها، ولا يتخلف عنها. وهو أثر لها بالمواضعة والاصطلاح، والمتكلم إن عرف ما تقتضيه هذه العوامل ورعاها، أتى به وإلا أدركه الخطأ. والنحاة قد توسعوا فأطلقوا الرفع وأرادوا به وجوب الرفع، والنصب وأرادوا به وجوب النصب والجر وأرادوا به وجوب الحر. ومثل ذلك مثل قوم تواضعوا على وجوب أن يلبس رجال لدين المسوح، ورجال الجيش شارة على شكل هلال. ورجال الحكم شارة صولجان وكان ذلك قانون (267).

وبعد الإعلان عن كون المتكلم هو العامل في الحقيقة أشار الأستاذ محمد عرفة إلى أن ذلك لا يخول أن ينصرف لمتكلم في العلامات على هواه، لأن اللغة مؤسسة اجتماعية فهو محكوم بقوانين التعبير المتواضع عليها والتي تعتبر ركيزة في التواصل. يقول محمد عرفة: فكما أن المصلي يفعل صلاته على قوانين مخصوصة شرعها الشرع، ولا يصر في نسبة الفعل إليه كذلك ما هنا، وكما أن الموسيقي يوقع على نظام وقواعد ولا يضر تقيدته بالقواعد في نسبة الفعل إليه كذلك ما هنا (268).

إن من آثار هذا التصور أن يتحلل النحاة القائلون به من ضوابط العلية، ولعل الكوفيين يأتون على رأس الأخذين بهذا الفهم (269)، فقد كان

(267) النحو والنحاة، للأحرار والجامعة، محمد عرفة، ص 73، مطبعة السعادة، 1937.

(268) المصدر نفسه، ص 78.

(269) مدرسة كوفة، للمحرومي، ص 263.

الكسائي والفراء من أئمة الكوفيين يقولان بترافع المبتدأ والخبر و عنهما أخذ الكوفيون ذلك، وفي هذا إهدار لقانون لسبب الذي يحيل أن يكون الشيء عاملاً ومعمولاً لمعموله في نفس الوقت. يقولون لا يترابادي معفاً على رأي الفراء والكسائي: "نم نقول لا يلزم الفراء والكسائي ما ألزما من ترافع المبتدأ والخبر من أنه يجب تقدم الشيء على نفسه، لأن المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء، وإن لم يلزمهما ذلك، لأن العامل النحوي ليس مؤثراً في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره، بل هو علامة كما مر" (270).

ونقد قال البصريون بأن عامل المبتدأ هو الابتداء، وفسره بعضهم بأنه التعري فأخذ عليهم أن التعري عدم والعدم لا يعمل، فردوا بما حكاه عنهم صاحب الإنصاف: "قال: إنما قلنا أن لعمل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل للفظية، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للار والإغراق للماء، والقطع للسيف وإنما هي أمارات ودلالات. وإن كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمره ولدالة تكون بعدم شيء كم تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من آخر فصبغت أحدهما، وتركنت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التميز بمنزلة صبغ الآخر كذلك ما هنـ" (271).

إن الرد السابق ليس رد الكوفيين الذين يعرفون بحراءتهم على التصور العقلي للعامل وإنما هو رد بصري بفهم العامل على أنه مجرد علامة، وقد ذهب صاحب الإنصاف إلى عيار هذا الفهم واقعاً في محل

(270) شرح الكافية، للاستدادي، 1، 22.

(271) الإنصاف، 1، 46.

الإجماع لدى النحاة، واعتقد أن الأمر لا يخلو من مبالغة خصوصا ور صاحب الإنصاف قد عهد فيه شيء من نسبة الآراء إلى غير أصحابها⁽²⁷²⁾.

لقد قال كثير من النحاة بآراء تنتهي إلى استبعاد أن يكون العامل مؤثرا حسيا، فقد قالو بأن أدوات الشرط تعمل في أفعالها، وأفعالها تعمل فيها. وقد أخذ أبو حبان والسيوطي بنظرية تبدل العمل بين المبدأ والخبر بحجة أن كلا منهما طالب لنظيره⁽²⁷³⁾.

ولقد قيل أيضا بأن لفعل والفاعل عاملان في مفعول به معاء مع ما في ذلك من مناقضة الأصل لعقلي لذي يمنع أن يجتمع مؤثران على أثر واحد.

ولقد كان للفراء عادة آراء تدعو إلى إهمال التأثير بين العمل والمعمول. وهي قد بلغت من كثرة مبلغا أغرى أحد الباحثين وهو الدكتور أحمد مكي الأنصاري بإطلاق القول بأن لفراء كان مابها لنظرية العامل⁽²⁷⁴⁾. ولا أحسب أن الأمر يخرج عن كون الفراء أحد المنتمين إلى هذا الاتجاه الذي يرى في العمل مؤثرا وعلامة تستوجب حركة إعرابية خاصة.

الرأي الثالث:

وهو يرد التجاوب بين العامل والمعمول إلى ما بينهما من علاقة

(272) ينظر الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب لإنصاف، لمحمد خير الحلو، ص 186 وما بعدها، دار القلم العربي، بيروت

(273) المهمات المعقدة، لاس زكي، 1/176، والمطالع السعيدة، شرح الفريدة لسيوطي، 1/207.

(274) أبو ركريا الفراء ومدبه في النحو والنسخة، د. حمد مكي الأنصاري، ص 430، مجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، 1964

تركيبية تفضي بأن يكون لمعمول حركة معينة يوحي بها التركيب
المحصوص. وحين يوجد لتوافق الموقعي بين الكلمتين، وحين تحتل الكلمة
موضعها الطبيعي الذي يحدده نظام لجملة، ينشأ من ذلك مصاحبة حركة
إعرابية هي دليل وحوود الانسجام والتوافق، وهي برهان صيغة الجملة
صياغة أصولية.

وإذا أراد المتتبع رصد هذا التيار في النحو العربي، فإنه يجد لذلك
شواهد وقرائن متعددة. فلقد أفاد ابن الحاجب وهو بصدد الحديث عن الإعراب
أن المعرب يكتسب العلامة لانتظامه في تركيب معين لا من مجرد كونه اسماً
أو فعلاً⁽²⁷⁵⁾.

ويشرح رضي الدين مفال ابن الحاجب فيقول: المعاني الموجبة
للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط موجب
للإعراب⁽²⁷⁶⁾.

وأصرح من مقالاته ما نجده من قول السيد الجرجاني في حاشيته على
شرح الكافية من أن التركيب هو الذي يقرر العلامة الإعرابية: قيل المبتدأ
ركب مع الخبر وليس أحدهما عاملاً في الآخر على المذهب المختار عند
البصرية. فالمعتبر في الإعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان
العامل أم لا⁽²⁷⁷⁾.

إنه رأي صريح في إرجاع العلامة الإعرابية إلى داعي التركيب أو

(275) شرح الكافية، 17/1.

(276) المصدر نفسه.

(277) المصدر نفسه.

المنظم. وهذا هو ما يفسر حضور الحركة الإعراسية مع انعدام العامل كما في أكثر المعمولات التي أطال النحاة في نمحل عوامل لها.

واعتقد أن خلفا الأحمر قد كن السابق إلى إرجاع العلامة الإعرابية إلى واقع التركيب فلقد قال أن العامل في لفاعل هو الإسناد⁽²⁷⁸⁾. والكتاب المنسوب إليه (مقدمة في النحو) مؤسس على بين الألفاظ وما يعقبها من حركة إعرابية معينة.

ولقد هجر السهيلي من نحاة الأندلس بشيء من هذا⁽²⁷⁹⁾.

ويتدعم هذا الرأي عندي بوجود معمولات بغير عوامل كالمنصوبات بغير نواصب، كما يتدعم بوجود عوامل أهملت لأنها وقعت في تراكيب خاصة ولم تحتل فيها موقعها الطبيعي.

وأتوقع أن يتساءل سائل إن لم يكن هذا الاتجاه الثالث الذي يرد الأعمال إلى التركيب هو عين الاتجاه الثاني لذي يفهم العامل على أنه مجرد علامة؟ لذا أبادر فأوضح بأن الرأي الثاني يختلف عن الثالث في أنه يشرح وجود العامل وصلته بالمعمول على وجه أنه علامة مرشدة إلى وجود حركة إعرابية، والأمر يختلف في لمدى لثالث الذي يرد العلامة لإعرابية إلى الموقعية التي تتحكم في منح اللفظ العلامة المناسبة إفر را بسلامة الموقع. وقد يكون ذلك في غياب العامل أصلا وهو ما يشرح وجود منصوبات لا ناصب لها، ومحرورات لا جار لها، وهو يغنى عن التقدير والإحكام، وبحصر النظر

(278) شرح الكافية 25/1 ويطر كتب مقدمة في النحو لمنسوب لطف لأحمر، تحقيق عر الدين

للتوخي، ط. وزارة الثقافة وإرشاد لغوي، سوريا، 1961.

(279) الأشبه والنظائر، للسيوطي، 1/ 249.

في واقع التركيب. ورأى أن هذا المذهب يؤدي حتماً إلى إلغاء العامل المعنوي اكتفاء بواقع التركيب، فالخلاف بين الاتجاهين إذن ماثل.

وإذا كان لي شيء أعقب به فهو أن تبين هذه الاتجاهات الثلاثة قد التبس على الكثير من الدارسين؛ يتجلى ذلك من كونهم قد حاكموا نظرية الأعمال من خلال الاتجاه الأول ولو أنهم أضافوا إلى رؤيتهم الاتجاهين الآخرين لخلصوا من ذلك إلى تصور شامل للنظرية.

وأحسب أيضاً أن عدم تبين الاتجاهين الثاني والثالث، هو الذي قاد كثيراً من الباحثين إلى القول بأن هذا النحوي أو ذاك قد كان نائراً ضد نظرية العامل، فابن جني الذي اعتبره كثير من الباحثين مناهضاً للأعمال⁽²⁸⁰⁾ قد قال بالإعمال في عدة مواضع، بل إنه قد قرر للنظرية أصولاً واحتج بها، فهو الذي يذهب إلى أن عوامل الأفعال تُضعف من عوامل الأسماء⁽²⁸¹⁾ وهو الذي يحتج لرأيه في أن الـ هي المعرفة بدليل أن العوامل تتخطاها⁽²⁸²⁾.

ولو وقفت مع الذين عزي إليهم رفض العامل، لتبين أن أكثرهم لا يخرج عن كونه منتمياً إلى الاتجاه الثاني أو الثالث.

(280) أصول النحو، د. محمد عيد، 266.

(281) مخطوطة الحسانص، لاس حني، ورقة 49.

(282) المصدر نفسه، الورقة 58.

حدود نظرية العامل:

إن الرغبة في استكمال المعلومات عن القضية تمراد درسها تقود الباحث منهجيا إلى أن يتساءل عن مصدرها، وعن الثقافة التي يحتمل أن تكون منبعها أو رافدها لها.

وبالنسبة لموضوع العامل فإن التفكير يشغله أن يستطلع إن كانت هذه النظرية منبثقة عن درس أصيل للنص العربي، أو هي عارية واقتباس من عطاء علوم أخرى.

وجريا على خطتي في استجماع الآراء في الموضوع قبل إبداء الرأي الخاص، فإنني أشير إلى آراء من سبقني من دارسي نظرية الأعمال ممن تمكنت من الاطلاع على آرائهم.

ومجمل الآراء في أصل النظرية ومنسبها يمكن حصرها على تباينها في مجموعتين:

مجموعة آراء تذهب إلى أن الأعمال في النحو العربي عارية من مصادر أخرى، فهي لهذا بعيدة عن أن تكون من صلب الدرس اللغوي، وبهذا تكون النظرية عضوا غريبا ألصق بجسم النحو العربي، وهذا يستدعي طبعا إقصاءه.

أما المجموعة الثانية فتكونها آراء تقرر انبثاق الأعمال عن واقع الدرس اللغوي. فهي إما أثر للتجاوب الملحوظ بين عناصر التركيب العربي، وإما أن تكون أثرا فاعلا لتفاعلات صوتية اقتضت آثارا إعرابية خاصة.

المجموعة الأولى

تؤلفها آراء تختلف في التحديد الدقيق للمصدر انذي استقيت منه نظرية العامل، ولكنها تتفق في القاسم المشترك الذي هو صدور نظرية العامل عن مصادر غير نحوية. وتحت هذه المجموعة آراء هي:

1 1 رأي يرى أن العامل من معطيات الفلسفة اليونانية.

1-2 رأي يرد العمل إلى النحو السرياني.

1 3 رأي يرد العامل إلى معطيات علم الكلام وحفائق العقيدة.

1 4 رأي يرد العمل إلى معطيات علم الفقه الإسلامي.

المجموعة الثانية

وتتضمن عدة آراء تلتقي في القول بأصالة الأعمال وأنه نابع عن الدرس النحوي الخالص، مستفاد من ملاحظة التركيب، وتؤلف هذه المجموعة آراء منها:

2 1 رأي يتجه إلى نفي التأثير وإقرار الأصالة من غير تحديد لمرجع

خاص.

2-2 رأي يرجع الأعمال إلى ملاحظة التركيب واستفرائه.

2-3 رأي يرى الأعمال امتدادا لمعطيات الأصوات الجالبة للتأثر.

تحليل الآراء

المجموعة الأولى

1-1: الرأي الذي يربط شأه العامل بالفلسفة:

لقد ذهب باحثون إلى أن النحو العربي قد أخذ فكرة العامل عن الفلسفة اليونانية. ولقي هذا الرأي حظا غير يسير من العناية، في وقت ساد فيه القول بتبعية النحو العربي للفلسفة اليونانية.

وقد أجهد باحثون من المستشرقين خاصة أنفسهم في تقرير هذه الحقيقة.

والقول بالتأثر في الأخذ بالعامل لا يستقل عن الأصل الأعم الذي هو تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية، ولهذا فلن تكون نظرية العامل إلا لونا من هذا التأثير، ونموذجا له، ومطهرا تطبيقيا من مظاهره.

وأصحاب هذا الرأي على اتفاقهم يختلفون في تحديد الجهة التي تم منها هذا الاقتباس والتأثر.

فمن الباحثين من اكتفى بإطلاق القول اعتمادا منه على أن النحو كله قد عرف الاقتباس والأخذ عن اليونان.

يقول الدكتور فاضل صالح السمرائي في عمومية متناهية: قالقول بالعمل قديم، والنحاة يرون الإعراب إنما يحدث بسبب العامل، وكل تغير إعرابي لا يقع إلا بعامل أحدثه، وهذا من تأثير الفلسفة في النحو. (283)

(283) أبو البركات لأباري ودراساته النحوية، د. فاضل صالح السمرائي، ص 243، ط. اليرموك،

بغداد، 1975

والناظر في هذا النص تسترعى انتباهه حقيقتان: حقيقة أن القول بالعمل قديم، وقد سجل الباحث هذا في موضع آخر من كتابه حين ذكر أن أبا الأسود الدؤلي كان أول من قال بالعمل⁽²⁸⁴⁾. ثم حقيقة أن العمل أثر فلسفي في النحو العربي.

وبالبداهة يتضح أن أبا الأسود قد كان على علم بثقافة اليونان وفلسفتهم، وهو ما أهله لأن يأخذ عنهم نظرية العامل، وهذا ليس استنتاجاً منطقياً فحسب، وإنما هو حقيقة تلزم عن تجمع بين حقيقتين للتين أوردتهما الباحث، ولا سبيل إلى مدافعة هذا الاستنتاج ولا أحسب أن الباحث قد كان يذهب إلى هذا الاستنتاج لأن الواقع التاريخي لا يساعده فبفي إذن أن إحدى الحقيقتين داحضة، حقيقة انقول بقدم العامل أو حقيقة التأثير.

وعلى هذا المستوى نفسه من التعميم نجد د. مهدي المخزومي وهو يرد القول بلعامل إلى تأثير الفلسفة في النحو وانحادة.

يقول د. المخزومي: وذلك لأن منهج الفلسفة كان المنهج الذي استأنسوا به في دراسة اللغة والنحو، وقد سيطر هذا المنهج على أذهانهم، بحيث جعلوا كل حركة في أي موضوع أثراً لعامل، و نزلوا لعامل النحوي المزعوم منزلة العلة والسبب⁽²⁸⁵⁾.

وعلى هذا النمط من الإحالة العامة على الفلسفة اليونانية نجد الأستاذ عبد المجيد عابدين في دراسته المقارنة للنحو العربي بالألحاء السامية، قد انتهى إلى القول بالاقتراب عن اليونان⁽²⁸⁶⁾.

(284) أبو البركات الاسدي ورسائله النحوية، ص 243 صالح السمراني، ص 243.

(285) في النحو العربي لغة ونحوه، د. مهدي مخزومي، ص 32، المكتبة العصرية، صيدا، 1964.

(286) لمدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغة السامية، عبد المجيد عابدين، ص 109،

واللدكتور حنا ترزي رأي يحاول فيه التدقيق وهو يرجع النظرية إلى أصولها اليونانية، فقد ذهب إلى أن نظرية العامل كانت وليدة الأخذ بالعلل النحوية، وقد أدى الأخذ بالعلة إلى استحداث نظرية لعامل على أنها علة للحركات الإعرابية⁽²⁸⁷⁾.

والرؤية نفسها نبناها د. مازن المبارك. إذ اعتبر الأعمال ناتجا عن العلة التي هي أثر فلسفي في النحو لعربي، يقول د. مازن: وليس في هذا شيء من العجب، فلقد تأثر النحو بالفلسفة والمنطق منذ عصر مبكر عن طريق المتكلمين وعلماء لجدل⁽²⁸⁸⁾.

ويقول عن تولد لعمل عن العلة: وكن من أثر هذه الصلة أن تسربت إلى النحو فكرة العمل⁽²⁸⁹⁾.

وأخص من جميع الآراء السابقة وأدق ما ذهب إليه د. محمد عيد وهو يحاول وضع الأصابع على الأصول الفلسفية للإعمال، فلقد انتهى إلى أن فكرة العامل مأخوذة عن منطق أرسطو، وهي مقتبسة على وجه التحديد من المقولتين التاسعة ولعشرة من مقولاته العشر مفونة الفعل ومقولة الانفعال⁽²⁹⁰⁾.

فبين العمل والمعمول فعل ونفعال، وهما من مقومات المنطق الأرسطي ومن مقولاته الأولية.

ط. الشيكشي مصر 1959.

(287) في أصول اللغة، د. فؤاد حنا ترزي، ص 137، مكتبة لبنان، 1969.

(288) النحو العربي والعلة النحوية، د. مازن المبارك، ص 58، ط. دار الفكر، بيروت، 1973.

(289) المصدر نفسه، ص 84.

(290) في أصول النحو لعربي، د. محمد عيد، ص 239، ط. عالم الكتب، 1978.

ومثل هذا لتحديد يدفع إلى التساؤل عن أمرين هما: هل يؤخذ من هذا أن أبا الأسود و لحليل وبيبهما نحاة قد اطلعوا على كتب قاطيغورياس لأرسطو الذي ترجمه إسحاق بن حنين في ما بعد⁽²⁹¹⁾.

وثاني السؤالين هو هل يصح أن يحاكم لنحاة جميعهم على أنهم قد فهموا العلاقة بين العامل والمعمول على أنها علاقة بين مؤثر ومتأثر، ألم يصرح نحاة بأن العامل محدد علامة على نحو ما سبق عرضه؟

إن هذا الرأي يبدو وجيهاً ومعقولاً لولا أنه يفتقر إلى الأدلة التي تثبت أن الاقتباس تم على هذا النحو، ولابد أن تكون تلك الأدلة موثقة ومن واقع التاريخ.

هذه مجموعة آراء أمكنني حصرها في محال رصد الآراء التي تنتهي إلى إقرار صدور النحاة في قولهم بالعمل عن منبع اليونان.

إن من شأن هذه الآراء التي يطبعها العموم، والتي تختلف جزئياً وتتفق في فحواها المشترك، الذي هو الأخذ عن اليونان أن تعود بالدارس إلى فحص مسألة التأثير بالفلسفة اليونانية، وهذا ليس بالموضوع الطريف ولكنه قضية لابد من الفراغ منها وحسم الفول فيها من أجل لخلوص إلى تصور نشأة نظرية العامل.

وحسبي أن أجمل أن الأخذ عن اليونان لم يتيسر علمياً في الصدر الأول للإسلام، وقد كان ضرورياً أن نمضي فترة قد نمتد إلى ولاية أبي جعفر المنصور (136هـ)، وإلى ولاية المأمون لتبدأ الترجمة الرسمية الرصينة للنصوص اليونانية، وإن كان هذا لا ينفي قطع وجود أعمال فردية في

(291) تاريخ الأدب العربي، د. وكلم، 4، 116، در المعروف.

الترجمة كترجمات الإنجيل⁽²⁹²⁾. وترجمة بعض الدواوين الإدارية⁽²⁹³⁾. إن أقدم نص علمي تناولته الترجمة هو كتاب مفتاح أسرار النجوم سنة 125هـ وكتاب نيوكوس المعروف بشكلوش⁽²⁹⁴⁾.

وقد كانت هناك مراكز علمية وفلسفية قريبة من بلاد العرب، كمدرسة الرها التي أسسها 'فرس' (363م)، فعرفت بالمدرسة لفرسية ثم ما لبث الإمبراطور زينون أن أعلقها سنة 480م، وطرد معلميها وطلبتها فانتقلت المدرسة إلى نصيبين ولم تضمحل إلا بعد أن خلفتها مدرسة بغداد في القرن التاسع، ومدرسة جنديسابور ولم تقع في أيدي العرب إلا سنة 738م ومنها استقدم آل بختيشوع ليكونوا أطباء وترجمة⁽²⁹⁵⁾. وقد كانت هناك مدارس أخرى كمدرسة الإسكندرية، وأنطاكية، وحران، وكلها من مراكز الفلسفة والعلم. إلا أن ما نقل على أيدي تراجمتها رغم تأخرهم قد شابه النقص والحلل لأسباب منها:

أ- أن تلك لترجمات لم تكن مبنية وإنما توسلت بالسريانية فترجمت عنها.

ب- أن أكثر الترجمات كانوا بعيدين عن محتوى المعارف التي يترجمون عنها، بل إن بعضهم كانوا ضعيفي العلم باللغة لمترحم إليها أو عنها.

فيوحنا البصري (ت200هـ) الذي عينه المأمون أمينا على بيت لحكمة

(292) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، 4، 90

(293) 'علام الفلسفة العربية، يرحي وكرم، ص 78، ط. مكتبة طوان، لبنان، 1968

(294) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، 4، 90.

(295) أصول الفلسفة العربية، يوحنا فسير، ص 115، المطبعة لكدوليكيه، بيروت

كان قليل العلم بالعربية وباللغوية، وابن ناعمة الحمصي توفي 220هـ كان رديء الأخذ، وثابت بن قرة (ت 285هـ) وإسحاق بن حنين (ت 298هـ) كانوا متوسطي العلم باللغوية⁽²⁹⁶⁾.

ولقد أعرب غير واحد من مفكري الإسلام في ما بعد عن التشويه الذي أصاب أكثر النصوص المنقولة، وقد أبدوا ضجرهم من ذلك.

فالغزالي في نهافت الفلاسفة يعتب على مترجمي الفلسفة، أنهم خلطوا ولم يستوعبوا ما كانوا يترجمون.

يقول الغزالي: ثم المترجمون لكلام رسطاليس لم ينفك كلامهم عن تحريف وتبديل يحوح إلى تفسير وتأويل، حتى أثار ذلك نزاعا بينهم، وأقومهم بالنقل والتحقيق من المتفلسفة في الإسلام لغارابي أبو النصر وابن سينا⁽²⁹⁷⁾.

إن عموص أولية النحو العربي، وتأخر عملية الترجمة واضطرابها أسباب تدعو إلى التورع عن أرجاء الأحكام في هذا الموضوع.

إن تحديد الفلسفة اليونانية مصدرا اقتبس عنه النحو العربي قضية تكتسي خطورة حينما يصدر هذا التحديد عن باحثين متخصصين في تاريخ العلوم، وتاريخ الفلسفة خاصة؛ إن بحثا كديبور الذي يذهب في "تاريخ الفلسفة في الإسلام" إلى اقتباس النحو منذ أوليته عن اليونان بل ويذهب إلى اقتباس العروض كذلك⁽²⁹⁸⁾، لا يعذر في إصراره على هذا الرأي مع علمه بأنه لا

(296) أصول الفلسفة لعربية، بوحا قمير، ص 129.

(297) نهافت الفلاسفة، لأبي حامد الغزالي، ص 77، تحقيق د. سليمان دينيا، سلسلة ذخائر العرب.

ط. 6، دار المعارف

(298) تاريخ الفلسفة الإسلامية، ت. ح. ديور، ترجمة محمد عبد الهادي أبي ريدة، ص 56، لجنة

تأليف والنشر، ط 4، 1957.

يفدم بين يدي رأيه إلا افتراضات وتوقعات، لا يختلف شحصان في أنها لا تستطيع أن ترقى إلى أن تصبر حقيقة علمية.

وقريب مما قاله دببور ما بجهه عهه فرانز روزنتال من بفرير وجود تأثير من العلوم اليونانية على علم النحو، نكن هذا التأثير بتوقف عهه ههههه التنشيط لينحو النحو لعربي لحظة نفسها⁽²⁹⁹⁾.

ورأي روزنتال ون كان يطف من دعوى التأثير فإنه بفرر نظر النحاة في فلسفة اليونان واطلاعهه عليها.

وعلى نحو ما قال باحثون بالاقتراس عن اليونان، فقد قال آرون لا يقلون عن السابقين 'طلعاا وصلة بالعلوم الإسلامية واليونانية بنفي هذا التأثير في المنشأ؛ فلقد ذهب الأستاذ مصطفى عبد الرازق إلى أن العلوم في الإسلام مدينة في نشوئها للتمرس بالقران والحديث، ولحصيلة ما أعطاه علم أصول الفقه، ومن تلك الأصول أخذت العلوم الناشئة في ظل الإسلام أساسياتها⁽³⁰⁰⁾.

وينادي د. محمد على أبو رين بالرأي نفسه ولا يكاد يخالف في صفاء منشأ العلوم الإسلامية⁽³⁰¹⁾ بما فيها النحو.

وإذا أردت ملامسة حجج الفائلين بأخذ العمل انطلاقا من مقولتي الفعل والانفعال، فبني أتساءل أصبح أن يعنر كل من لاحظ علاقة التأثير بين المؤثر والمتأثر متفلسفا و خذا عن الونان؟.

(299) ترات الإسلام، تصنيف شخب، مقال روزنتال، ص 146، ترجمة د. حسين مؤنس وجس صئقي العمه، عالم لمعرفة، كويت، 1978.

(300) نمهد لتاريخ افلسفه، لإسلاميه، مصطفى عهه الر رق، ص 27، ط. ز، مكتة البوصة، القاهرة.

(301) تاريخ فكر افلسفي في الإسلام، د محمد على أبو ريان، ص 22، د لمعرفة لجامعة الإسكندرية، 1980.

إن اليونان وهم يربنون الفعل والانفعال ضمن المفولات العشر، لم يكونوا منشئين للمقولات، وإنما كنوا دالين على أن الفعل والانفعال من الأعراض التي ترد على الجوهر، والأعراض مظاهر مادية حسية يلاحظها لعقل ويدركها بيسر وسهولة، بل إنه لا وجود لفكر مهما يكن بعيداً عن العلمية يستطيع أن يتجاهل قانون السببية الذي هو قانون التأثير أو يحاول ترتيب حقائقه على خلاف مقتضاه.

إن الفكر الخرافي الذي تقوم أصوله في غيبة الواقع الموضوعي، لا يستطيع أن يتجاوز قانون السببية وهو ليس خرافياً إلا بمقدار ما يخطئ في ربط الظاهرة بأسبابها الحقيقية. فهو على خرافيته لا يسلم بوقوع مرض مثلاً من لا شيء وإنما يرصى ذاته بربط لمرض بسبب وهمي هو منتهى إدراكه ويطلب العلاج، وهو موقن بأن المرض لا يزول إلا بسبب من دواء سابق، وخرافيته تدفعه لأن يطلب الاستشفاء في التمانم، والأوهام بدل الدواء الطبيعي.

إن العربي الحاهلي لم يكن مطلعاً على المقولتين التسعة والعاشرة لما قال: سر أهر ذا باب، ولما قال: لو ترك انقطا لنام وعفا⁽³⁰²⁾ وغيرها من الأمثال المنبئة أن البحث عن السبب ظاهرة ملحوظة.

لقد فات الفاتلين باقتباس العمل عن اليونان أن المناطقة أنفسهم يسلمون بوجود منطقيين: منطق طبيعي ومنطق صوري.

فالمنطق الطبيعي أو المادي يعنى بتطابق العقل مع الواقع. والمنطق

(302) مجمع الأمثال، أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محيي الدين عبد حميد، 1/370، مطبعة السنة لمدينة، 1956.

الصوري يعنى بنطاق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة. فالفرق بينها فرق ما بين السلوك والحكم على سلوك، وفرق ما بين الاستعمال والمعير.

ومعنى هذا أن للعقل فوائده الأساسية البديهية التي لا نحتاج إلى برهان على صدقها، لأنها ضرورية. فإذا نظرنا مثلاً إلى قنور الهوية الذي يفضي بأن الشيء هو هو، وجدنا أن المرء لا يفتقر إلى منطق أرسطو ليعرف أن يده هي يده⁽³⁰³⁾.

وقانون العلية ولتحوب بين المؤثر والمتأثر، من مسلمات المنطق الطبيعي، ونظريه العامل لوضوحها لا تفتقر إلى أن تفتبس عن ليونان أو عن غيرهم.

أما الباحثين الذين حددوا النمر الذي عبرت منه نظرية العامل إلى النحو العربي، فقرروا أنها قد دخلت النحو عبوراً على العلة، فإنه يسهل أن يقال لهم إن القول بالعلل الأربعة عطاء أرسطي، عرفه العرب بعد شيوع الترجمات عن اليونان، وكتب أوائل النحاة حالية من العلل ذات الطابع الفلسفي، بشهادة الذين استقرأوا العلة في المظان النحوية الأولى فلقد سجل د. مازن المبارك بأن التعجيلات النحوية الأولى بعيدة عن روح الفلسفة⁽³⁰⁴⁾.

ولذا فإن الإشكال يتمثل في تعذر الجمع بين الحقائق التالية:

- إن لعل الفلسفة متأخرة في النحو العربي

- إن العمل مر إلى نحو النحو من ممر العلة.

(303) الأصون، د. تمام حسن، ص 50، ر. لطفة، ادراك للبضاء.

(304) النحو العربي لعل النحوية، د. مازن المبارك، ص 57.

إن العمل قديم في النحو .لعربي .

إنها أقوال متدافعه يمنع لتسلم بواحد منها لأخذ بقيتها. وعلى هذا فرأي د. مازن المبارك وحذ ترزي لا يستقيم إلا بالقول بتأخر ظهور العامل إلى لفترة التي تجلت فيها العلة لفسفية في النحو. وهذا ما لا يسانده دليل ولا يمكن إعادته إلى مرجع.

وإذا كنت أستبعد أن تكون للنحو في نشأته صلات بالفلسفة اليونانية، فإن هذا لا ينسحب على جميع مراحل حياة النحو العربي. فلقد تأثر النحو بالمنطق في فترات لاحقة، فصاغ النحاة الحدود على نمط المناطق واعتمدوا القسمة العقلية وتدولوا مصطلحات المنطق وتقسيماته⁽³⁰⁵⁾.

ولو أردت عرضا شاملا عن حياة صلة النحو بالمنطق اليوناني لأوردت أنها تنقسم إلى ثلاث مراحل:

1 الفترة الأولى الممتدة حوالي قرن وهيها نشأ النحو نشوءا ذاتيا نظيفا فلم يتأثر بغيره من معرف اليونان أو أنحاء الشعوب الأخرى⁽³⁰⁶⁾.

2 الفترة الثانية المبتدئة بسلامة الخليل والمنتهية بالزجاج، وفيها تم التلاقي بين النحو ومنطق اليونان⁽³⁰⁷⁾.

3 الفترة الثالثة التي تتدئ بلسن السراج الذي فيل عنه بنة عقل النحو الذي كان محنونا بما عقد نه من أصول وتتجلى في هذه المرحلة تبعية النحاة المتأخرين للمنقدمين وفيها ظهرت الشروح والتعليقات وظهر الانتقاد

(305) لأصول. د تمام حسا، ص ٩٧.

(306) تقويم الفكر لنحوي. د. علي أبو المكارم، ص 68

(307) المرجع لسبق، ص 78

الرأي الثاني ضمن المجموعة الأولى:

وهذا الرأي يتجه إلى ربط فكرة العمل بنحو السريان. ولقد جهر به د. محمد عبيد وهو يبحث أصول نظرية العامل يقول د. عبيد: "قد حدد الفصل الأول الرافدين الرئيسيين اللذين يحتمل أن النحاة قد أفادوا، منهم وهما النحو السرياني، والمنطق الأرسطي⁽³⁰⁹⁾

وحجة الأستاذ محمد عبيد في ما ذهب إليه هو أن النحو العربي قد أخذ عن السريانية، فيلزم أن يكون أخذاً عنها فكرة العمل.

ورأي د. عبيد يدخل ضمن موضوع كبير، هو تأثير النحو العربي بالسريانية. وقد قيل بهذا قبل د. عبيد. ومستند القائلين به هو أن أبا الأسود قد أخذ الحركات عن السريان والسريان هم الذين ابتدعوا الحركات الإعرابية واستعملوها في كلامهم. وهذا الرأي عند بروكلمان الذي كان يؤخر الاقتباس عن السريان ليعزوه إلى الخليل بن أحمد لا إلى أبي الأسود⁽³¹⁰⁾.

وقد نقض الدكتور أبو المكارم هذا الرأي بما رآه كافياً ومجدياً⁽³¹¹⁾.

والحقيقة أن أبا الأسود لم يضع للقران حركات وإنما وضع له نقاطاً

(308) تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، ص 93.

(309) أصول النحو في نظر النحاة ورأي بن مضاء ضوء علم اللغة الحديث، ص 238. ويعارض في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، أنيس فريخة، ص 23، دار البهر، بيروت، 1980.

(310) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، 2/132.

(311) تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، ص 72.

عبر به عن الحركات، فقد أتى برجل من عبد قيس ودعاه إلى أن يتتبعه في
بطقه فإن رآه ضم شفثيه وضع نقطة فوق لحرف، وإن رآه كسر وضع
النقطة أسفل الحرف، وإن رآه نصب وضع النقطة بين يدي الحرف.

وقد انضاف إلى نقط أبي الأسود نقط نصر بن عاصم الذي توخى به
التمييز بين الحرف وغيره⁽³¹²⁾.

ويذكر الأستاذ حسن عون أن مصحف أبي الأسود المنقوط بالأحمر
الممزوج بنقط نصر بن عاصم لازال موجودا، وقد عثر عليه بمسجد عمرو
ابن العاصر بالفسطاط وهو في انمكبة الخديوية⁽³¹³⁾.

فإذا كن هذا هو عمل أبي الأسود، فإنه لا يعدو أن يكون عمل إنسان
وفق إلى تسجيل الحركات التي كنت العرب تنطقها وإلى التعبير عنها برموز
هي عسرة عن نقط. على أن عمل أبي الأسود لا يتناول جميع الحركات
المنطوق بها، إذ لا تحدث المصادر عن كيفية تعبيره عن السكون، وعن
حركات المد كلواو وليء والألف.

إنني لست أرى في عمل أبي الأسود ما يدعو إلى استنتاج أخذه فكرة
العمل عن السريان، فإذا كان أبو الأسود محكبا فهو محاك في أصل الفكرة
التي هي ضرورة التعبير عن الحركات برموز، وعمله على كل حال عمل
وصفي، يستهدف نقل الحركة إلى رمز على حين أن نظرية العمل تصور
ذهني لعلاقة بين الكلمات. تستوجب تأثير العمل في المعمول. وعمل أبي
الأسود ليس من هذا القبيل.

(312) مفتاح الامل في رسم القرآن، أحمد مالك القوسي، ص 28، ط. دار السعاليه، دكار.

(313) محلة كلية الاداب بالماهره، مجد 11، من ص 33 إلى ص 5، 95.

على أن قيام أي لأسود تمنح الحروف حركاتها ليس أمراً نفاذ فقد
سجل الأسناد خالد العك في كتابه تاريخ توثيق نص القرن الكريم أن
الأسود نطق الأحرف النقط لإعجمي لدي بدعي لنطق المندور، أما نطق
لحركات فإن صاحبه هو الخليل بن أحمد⁽¹⁾.

لقد أعزى لغزير ربط الحو، تعري بالسريانية دواع موضوعية
عامه منها:

1- وجود تأثير خطي سرياني في الترميم العربي، فلقم السرياني
الاستير لنجو الكلداني والسرو، أثرا تأثيرا بالغا في الخط العربي⁽²⁾.

يقول ونفسون: وكفى الخط السرياني فحرا أنه أثر أثرا سدا في
جميع الخطوط العربية بواسطة الأقلام النمرية والنبطية⁽³⁾.

2- وجود تأثير لفظي سرياني في اللغة العربية، وقد فاد برحستر اسر
أن العربية قد استفادت من السريانية عددا وافرا من الكلمات منها أسماء
الزيت، والحمز، والكبريت، والمرحان، ولات المنزل، والفعل، والباب،
ولزجاج، ولسوط، والقسط، والسبل.... إلخ⁽⁴⁾.

و الملاحظ أن كل هذه الكلمات ليست سريانية أصالة، بل من بعضها

(314) تاريخ توثيق نص القرن الكريم، جلد لغت، ص 50، در الفكر، دمشق

(315) تاريخ لغات السامرة، 1، ولفسون، ص 50، در لغت، بيروت، 980، وقرن بالسحر بي

، دراسة النحو العربي على ضوء لغات السامرة، عند المحمد عاندر، ص 124

(316)، درج اللغات السامية، ص 160

(317) انصور الحوي لغة العرمة، ح برحستر اسر، ص 149، المركز العربي للبحث العلمي، بغداد،

يوناني ترجمته السريانية كاسم فيلسوف⁽³¹⁸⁾.

3- اقتباس العرب طريقة عرض لمادة عن السريان. فلقد كان من منهجهم أن يمزجوا الأصول بالشروح، ويخلطوا المتن بأقوال الناقدين، فيسبك المتن وشرحه ونقده ليصير ذلك كله مؤلفاً جديداً⁽³¹⁹⁾. وهذه هي الطريقة المعروفة عند لمغاربة بالخياطة. ولقد وُجد في فترات من تاريخ الإسلام من كتب بالسريانية والعبرية، وقد كان هؤلاء جسوراً منهجية أخذ عنها المؤلفون العرب طريقتهما في عرض المادة، ومن هؤلاء الجامعين بين الكتابتين العبرية والعربية أبو الفرج بن العبري (ت 1286م)⁽³²⁰⁾.

قيام السريان بالوساطة بين الثقفتين العربية واليونانية. فمنذ الصدر الأول للإسلام دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو بن العاص إلى تعلم السريانية فأجادها⁽³²¹⁾.

ولم يزل تأثير السريانية في العربية حاضراً عبر القرون بل يذهب ولفنسون إلى تحديد مناطق عربية سريانية لازالت حاضرة في الوطن العربي. فقرية الملوثة قرب دمشق ومنطقة طور عابدين بالعراق مناطق لازالت تتحدث سريانية متأثرة بالعربية⁽³²²⁾.

4- وقد أفادت الدراسات المقارنة وجود عدد لا يستهان به من

(318) علم اللغة العربية، د. فهمي حجازي، ص 178.

(319) الأصول، د. نعم حسن، ص 6.

(320) علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي، ص 178.

(321) الترتيب الإدارية ونظم لحكومة النوبة، عبد حي الكداني، 427/2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(322) تاريخ اللغات السامية، ص 158.

القصص الشعبي لمشترك بين العربية والسريانية من ذلك قصص سندبد وألف ليلة وليلة، وغيرها مما يحتمل أن تكون السريانية قد نقلته عن ثقافات أخرى ثم ترجم إلى العربية عن طريقها⁽³²³⁾.

فهذه أهم القرائن التي أوحى إلى بعض الباحثين بربط النحو العربي بالنحو السرياني ربطاً كلياً بلغ حد التخصيص وتأكيد أن جذور فكرة لعامل قد أخذت عن هذا النحو بالذات.

إن الأدلة المسوقة قد تكون كافية لإثبات صلة لنحو العربي بالنحو السرياني في فترة ما، إلا أنها لعموميتها لا تصلح أبداً أن تكون حجة تقدم بين يدي قضية خاصة هي اقتباس فكرة لعمل عن السريان. إن قضية خاصة كهذه تحتاج إلى أدلة خاصة تفيد بالضبط أن هذا الاستمداد قد تم. ولا أعتقد أن شيئاً مما قيل يصلح أن يكون حجة في إثبات انصلة الإعمالية بين العربية والسريانية.

الرأي الثالث ضمن المجموعة الأولى

وهو ينزع إلى ربط العمل بمعطيات علم الكلام والتوحيد، ويتبنى هذا الرأي عدد غير قليل من الباحثين أقتصر على الإشارة إلى بعضهم:

1- يقول الأستاذ عباس حسن: فقد استقر في رأي النحاة أن الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنما هي أثر لمؤثر أوحدها، ولا يتصور العقل وجودها بغيرها، متأثرين في هذا بمقررات العقائد ومجادلات علم الكلام من

(323) تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، ص 36، دار النهضة، سرب.

أن لكل حدث محدثا ولكل موحود موجد ، ولا يصح في لذهن مخوق بغير خالق ولا مصنوع بغير صنع⁽³²⁴⁾.

2 يقول الدكتور محمد خير الحنونى: ثم قادهم هذا التثثر بعلم التوحيد إلى تصور اب ليست لغوية النزعة، فزعموا أن لعمل مؤثر وأن له قوة خاصة، فانتهى بهم المطاف إلى افتراضات عجيبة⁽³²⁵⁾.

3 ويصرح الدكتور مازن المبارك بهذه فيقول: ومهما يكن من أمر هذه الصلة بين النحو من جهة وعوم الدين والكلام من جهة أخرى، الذي لا شك فيه هو أن أثر هذه لصلة طهر في النحو وأنه لم يكن حميدا كله... وكان من أثر هذه الصلة أن تسرب إلى النحو فكرة العمل⁽³²⁶⁾.

4 أما الدكتور علي أبو المكارم فيرى أن القول بالعمل هو الوجه الصريح للأخذ عن علم الكلام، فيقول: تأثير علم لكلام في الأصول النحوية لا يأخذ طابعا صريحا في غير مجالين: أولهما تأثير مذاهب الكلام المختلفة في خلافات النحاة حول موحود الحركة الإعرابية... وأهم هذه القضايا مشكلة السلوك الإنساني بين الاضطراب والاختيار ثم مدى مسؤولية الإنسان فيه، والخلاف في موحود الحركة الإعرابية ليس إلا تطبفا نحويا لهذه المشكلة الكلامية⁽³²⁷⁾.

هذا بعض ما فيل في إثبات تثثر علم العقائد في النحو وفي نظرية العامل على وجه التخصيص.

(324) اللغة ولسو، عباس حس، 196، ط دار المعرف

(325) أصول النحو العربي، محمد خير الحنونى، 39، ط. جامعة تسرين

(326) النحو العربي، مدر المبارك، 84، در الفكر.

(327) تقوم الفكر للنحوى، علي أبو المكارم، ص 240.

وتجمع هذه الآراء على المفارقة بين العلوية النحوية وما قرره علم أصول الدين من افتقار كل حادثة إلى محدب، وليس شاقا أن يلاحظ الدارس أن نقطة الخلاف تتمثل في الإفضاء العلى بين العامل والمعمول وتأثير الأول فى الثانى.

وحين يتعلق الأمر بإنسان أو فى التأثير فاني رى أن علم العقيدة يبتعد عن عزو التأثير إلى الأشياء.

إن علماء التوحيد اعتبروا اعتقاد التأثير ساطيع صرنا من الشرك لأنه لا مؤثر حقا إلا الله.

إن علماء العقيدة حينما يتعرضون للحكم العادي الذي هو حصيلة الاقتران المتكرر بين السبب والمسبب، يعلنون أن هذا الاقتران لا يجوز أن يتصور على أنه حتمية وإفضاء عقلى، وإنما هو مجرد اضرد طبيعى، ولعل لا يمنع أن يقع السبب العادي ثم لا نترتب عليه الأسباب وإن كنت العدة قد جرت دلترتب.

يقول محمد الطيب بنكيران فى شرح العقائد لاس عاشر: والاقتران العادي أيضا لا يقتضى تأثير أحدهما فى الآخر، فالحكم لعادي فى قولنا النار محرقة أو مسخنة لبس معناه أن النار التى أنرت فى إحراق ما مسنه أو سخنته، إذ لا دلالة للعادة على هذا المعنى ولا مها يتنقى فاعل ذلك وكذا سائر الأحكام العادية⁽³²⁸⁾.

ويقول محمد بن يوسف لسنوسى فى صغراه: قد غلط قوم فى تلك الأحكام العادية فجعلوها عقلية وسندو وجود كل أثر منها لما جرت به العدة

(328) شرح محمد الطيب بنكيران على عقائد س عاشر، ص 32، مطبعة سوقي، مصر.

أن يوجد عنده، إما بطبعه أو بقوة أودعت فيه فأصبحوا وقد باءوا بهوس ذميم وبدعة شنيعة في أصول الدين وشرك عظيم⁽³²⁹⁾.

ومن قبل هذا شنع الغزالي على الفلاسفة نسبتهم التأثير إلى الطبيعة واعتبرهم واقعين في شرك لا يوجب العقل اعتناقه ولا يستدعيه⁽³³⁰⁾.

إن رفض التأثير بانطبع أو بالقوة حقيقة مسلمة في علم العقائد⁽³³¹⁾. لا يمكن بناء استنتاج عن علم لتوحيد على خلافه. ولست أرى المصدر الذي ساعد الباحثين السابقين على أن يستقوا منه قولهم بأن العامل مأخوذ عن مقررات علم التوحيد، فليس في علم التوحيد ما يجاري نظرية العامل التي تستهدف إثبات التأثير بين العامل والمعمول في بعض اتجاهاتها.

أما ما قاله الدكتور أبو لمكارم من أن مشكلة العمل تطبيق عملي لمشكلة حرية الإنسان فما طنه يستقيم، فإذا كانت هناك ثلاثة اتجاهات في موضوع قدرة الإنسان وحرينه في فعله، وهي الاتجاه السني الذي يرى أن نسبة الفعل إلى الإنسان مجزية، على نحو ما يقال أثمرت لشجرة ونبت الزرع، والاتجاه المعتزلي الذي يصرح بقدرة الإنسان على خلق أفعاله، والاتجاه الأشعري الذي جاء بنظرية الكسب، فإن هذا لا يجري على آراء النحاة في الموضوع انعام. فئن صح هذا ونطبق على ابن جني الذي كن معتزليا ونسب الأعمال إلى المتكلم، فإن أجيال النحاة من زمن المأمون إلى

(329) تروح أم الرهي. لمحمد بن يوسف السوسني مع حاشيته محمد نديوقي، ص 40، المطبعة لأزهرية، 1924.

(330) تهافت لفلسفة، لعراني، ص 240، دار المعارف.

(331) انظر شرح مسره على منظومة بن عشرين، 73/1، لطبعة لأميرية، بولاق، 1319هـ، واستتاح د. علي سمي انتداز عن طبعة ائلة عدد المسلمين، مامح ابحت ع. مفكري الإسلام، ص 94، دار المعارف، ط 4، 1977.

نهاية القرن الرابع كانوا في معظمهم معتزلة⁽³³²⁾، ومع ذلك لم يأت على لسان واحد منهم ما جاء على لسان ابن جنى الذي جهر في هذه الفترة باعتبار العامل هو المتكلم.

وبالمقابل فإن ابن مضاء، وابن لحاجب، ورضي الدين، ممن نعرف عنهم نسبة العمل إلى المتكلم لم يكونوا معتزلة. وبهذا يتأكد التبين بين أن تكون نظرية العمل مظهرا لاتجاه عقدي، أو تكون خلاصة لتحليل العلاقات بين أجزاء الجملة.

وفي ما قدمت من رد ما يكفي لاستبعاد أن تكون فكرة العامل مأخوذة عن علم التوحيد على سبيل لتخصيص، و آخر ما أدفع به هو إعادة ما قلته عن الآراء الأخرى. إن القول بالعامل ظهر مبكرا في النحو قبل أن تظهر مماحكات علماء أصول الدين والجدل وقبل أن يستدل العلماء على قضايا العقيدة بمثل آراء المتكلمين.

الرأي الرابع ضمن المجموعة الأولى

وهو يرى انبثاق العمل ومصطلحاته عن الفقه الإسلامي، بحكم أن الفقه كان الثقافة السائدة في صدر الإسلام.

لقد أخذ بهذا الرأي عبر واحد من قدماء دارسي النحو ومن لباحثين المعاصرين.

فلقد أعلن د. عبده الراجحي عن هذا الرأي وهو يبحث مصادر

(332) الأصول، د. تميم حسن، ص 56.

الاستقاء للنحو لعربي، فلقد وجد أن النحو متأثر بعلم الفقه الإسلامي وبعلم الكلام، وشاهده على رآيه أن النحاة لم يكونوا يعيدون عن مجال الفقه، بل قد كانت لهم انتماءات فقهية واختبارات خاصة فيه: فسيبويه كان متأثراً بالفقه الحنفي وابن فارس لم يكن معتنطاً لما ستعمل مصطلح فقه اللغة. وقد تأكد لاتجاه الفقهي للنحاة في تداولهم مصطلحات فقهية كثيرة⁽³³³⁾.

ومضيا في طريق د. الراححي أقول إن فقهاء كثيرين كانوا محسوبين على النحاة. وأبو الأسود وهو أول من يشار إليه من المشتغلين بالنحو كان قاضيا لعلي بن أبي طالب بالبصرة، مع ما يقتضيه القضاء من علم بالفقه واستعمال لأحكامه.

ومحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وهو ابن خالة الفراء قد كان مصدر توجيه وتنقيف لكثير من النحاة مبشرة وبواسطة، فلقد أثر في معاصريه من النحاة. فهو قد عيش الكسائي وترافق في سفرهما مع الرشيد إلى خراسان، وماتا في يوم واحد فدفنهما بالري سنة 182 أو 183 ويومها قال الرشيد دفنت الفقه و اللغة بالري⁽³³⁴⁾.

ولقد فُتي الكسائي في مسائل من الطلاق واعتبر حكمه صحيحا⁽³³⁵⁾ وعبر مسيرة النحو وجد نحاه كثيرون كان لهم إسهام في الفقه واطلاع عليه. ومن أدلة التواصل بين النحو والفقه اقتباس النحو من مصطلحات فقهية استعملت عند الفقهاء قبل أن يتداولها النحاة.

(333) فقه اللغة في الكتب العربية. د. عبد الرححي، ص 175، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.

(334) برهة الأثناء، لابندر. ص 48 و 59، ط جمعية مائتر علماء العرب

(335) لمصدر نفسه، ص 46.

ولقد جاء على لسان الأشموني وهو يتحدث عن التعليق الذي هو عبارة عن إبطال عمل أفعال القلوب في اللفظ مع بقاء عملها في المحل، يقول الأشموني: ووجه تسميته تعليقاً أن العامل ملغى في اللفظ عمل في المحل، فهو عامل لا عامل، فسمي معلفاً أخذ من المرأة لمعلقة التي لا هي مزوجة ولا مطلقة، لهذا قال ابن لخصاب، لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى (336).

والتعليق إطلاق قرأني ثقفه الفقه وأفاض فيه فمنه في سورة النساء آية 128 ﴿فَلَا تَمْلُوا كُلَّ الْمَلِيقَةِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾.

ومن ضروب تأثير الفقه القول بالنسخ، فنقد علل الاسترادي جرم المضاف إليه، فقال (إن الأصل في جملة الإضافة أنها متضمنة لحرف جر فجعلته باب الدار أصلها باب للدار لكن الجر قد صار شريعة منسوخة) (337).

ولقد برز عند النحاة مبل شديد إلى وضع أصول نحو مشابهة لأصول الفقه، فقلد وضع أبو بكر بن السراج (ت 316) كتابه في أصول النحو، وأوحى هذا الصنيع لعبد الرحمن الأنبري (ت 577) أن يسير المسار نفسه فوضع كتابه لمع الأدلة في أصول النحو ثم وضع السيوطي (911) كتابه الاقتراح في علم أصول النحو (338).. فكل هذه لمحاولات نشير إلى تأثير النحو بالفقه وتوجهه إلى تقليده.

وملاحظتي عن جميع ما سبق، هو أن ما سبق من الحجج يمكن

(336) شرح لأشموني، 1/162.

(337) شرح الكافية، 1/25.

(338) مقدمة الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق أحمد فاسم، ط 1، السبعة، القاهرة، 1976.

الاستناد إليه في مجرد إثبات الصلة بين النحو والفقه، لكن تلك الحجج مجتمعة لا تنهض حين يتعلق الأمر بإثبات قضية خاصة، هي أخذ نظرية العامل بالذات عن الفقه الإسلامي.

ولا أضن أن أكثر ما حاء على ألسنة قدماء النحاة كان محددا لهذا الأخذ، فإذا قال ابن حني: "وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله، إنما ينزع أصحابنا العلل لأنهم يجدونها منشورة في ثناء كلامه⁽³³⁹⁾."

فإن هذا الكلام يستعجم حين يؤخذ بمعزل عن غيره، فلقد وضع ابن جني فصلا صريحا دعه "فصل تخصيص العلل" أبان فيه عن الاختلاف البين بين العلة الفقهية والعلة النحوية والعلة المنطقية التي تتسم وحدها باللزوم وعدم قابلية التخلف عن معلولها⁽³⁴⁰⁾. ولفصل دقيق ينتهي الناظر فيه إلى أن النحاة قد اقتبسوا مبدأ العلة من الفقهاء، لكنهم ذهبوا بها إلى ما يتابع النحو، وهي لا تعنى عندهم إلا ضربا من التخفيف في الكلام. يقول ابن جني عن العلة النحوية: ذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقصها لكان ذلك ممكنا، وإن كان غير قياس ومستثغلا لا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعد لقدرت على ذلك فقلت مورن ومو عاد، وكذلك لو بصبت الفاعل ورفعت المفعول أو ألقيت العوامل من الجوار والنواصب، والجوزم لكنت مقندرا على النطق بذلك... وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها⁽³⁴¹⁾.

فمثل هذا الكلام يجب أن يكون حاضرا في الذهن عند إرادة القول بأل

(339) الخصائص، لابن جني، 1/166 ط. دار الهدى، بيروت.

(340) المصدر السابق، 1/145.

(341) المصدر السابق

علل النحاة مضاهية لعلل لفهاء.

إن كل ما أراه من أشكال التأثير هو أن النحو قد استعان بمصطلحات فقهية، ووظفها بعد أن منحها دلالات خاصة، نكن الحجة على استواء نظرية العامل من الفقه تظل منعدمة حتى تتصفر الأدلة مفيدة لذلك.

الاتجاه الثاني:

وهو الاتجاه الذي يرى أن العمل منبثق عن واقع الدرس اللغوي متفرع عنه، فهو غير متأثر ببواعث أجنبية عن طبيعة اللغة، والنحاة عند أصحاب هذا الرأي مبدعون غير مقلدين، والدرس النحوي أصيل في أخذه بنظرية العامل التي هي نتاج طبيعي للدرس النحوي، وحقيقة توصل إليها النحاة بعد طول نظر في متن اللغة العربية.

وأبعد من هذا أن يعتبر بعض الدارسين نظرية العامل برهان أصالة النحو العربي كله، يقول د. فتحي الدجني: مما لا يدع مجالاً للشك أن النحو العربي لم يأخذ عن غيره من لغات، ولم يتأثر بفلسفات الأمم الأخرى، وذلك لوجود العامل، فالعامل لا وجود له في اللغات الأخرى⁽³⁴⁷⁾.

فهذا قول لا يستدل بواقع النحو على أصالة نظرية العامل، إنما يستدل بواقع العمل ووجوده على أصالة النحو بتمامه.

إن الآراء الممكن حصرها في مجل إثبات العمل لا تخلو من خلاف

(342) البرعة المطفية في النحو عربي، د. فتحي عند الفتاح الدجني، ص 47، وكالة المطبوعات، الكويت.

وهي تريد الوصول إلى النتيجة نفسها.

1- الرأي الأول:

وهو رأي يصرح بنظافة المناخ الذي كتب فيه النحو بما فيه العمل. ويحرص على درء دعوى لتأثر بمناهج عربية عن المحبط لإسلامي، رغم أن الجو لذي نشأ فيه النحو عند دعاة هذا الرأي كان يعج بخليط من المعارف والمفاهيم التي أفرزها الاحتكاك بمصادر التشريع الإسلامية النصية والآيلة إلى استعمال الرأي، وعند هذا التعميم والتنزيه للمدخ يقف هذا الرأي:

يقول د. عبده الراجحي: لعنى أسارع فأقول إن النحو العربي نشأ وتطور في مناخ إسلامي عام، وأنه ظل يتنفس جوه حتى استوت له مناهجه، وأقول إنه مناخ إسلامي عام دون أن أصفه بأنه مناخ خالص ومحض حتى لا نسقط في شرك الأصالة والتقليد⁽³⁴³⁾.

فهذه هي ظروف نشأه النحو واستوائه في نظر د. الراجحي، وكأن الدكتور الراجحي يتحفظ من الخوض في قضية الأصالة والتقليد إذا ما هو حاول أن يسجل إن كان لعلوم اليونان أو لغيرها تأثير على المناخ الإسلامي. وأراه قد فعل ما تحفظ منه هنا، وذلك في كتابه فقه اللغة في الكتب العربية، إذ أعلن عن رأيه في غير ما موارد، فقل: مصادر التأثير إذن مصادر إسلامية وتشمّل الفقه والكلام وهي تختلف عن الفلسفة والمنطق الأرسطي اختلافا جوهريا⁽³⁴⁴⁾.

(343) النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، ص 12، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

(344) فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، ص 177، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.

فالقصد من ربط نشأة النحو بالمناخ الإسلامي الذي تفعلت فيه معارف عدة هو الخلوص إلى نظفة النحو العربي وبرأته من كل منهج دخيل.

وأفهم من وصف المناخ بأنه إسلامي غير متأثر بعلوم الأمم الأخرى، أن هذا الوصف لا ينفى رُ بكون النحو متأثراً بعلوم إسلامية غير لغوية، وعلى هذا فإن هذا الموقف بحيب عن شق من السؤال المطروح حول أصالة العامل، إذ أن لتحديد ينفي فقط لتأثر بالعلوم الأجنبية، ولكنه لا يتعرض للتأثر بالعلوم الإسلامية عبر اللغوية.

2 - الرأي الثاني:

هذا رأي يرجح العمل إلى طبيعة التركيب في الجملة العربية. وعند أصحاب هذا الرأي أن النحاة وهو يدرسون الجملة العربية طالعهم هذا الاقتران بين الكلمات افتتران تستبعه حركت خاصة، وقد أطر ذلك وتكرر، فأفادهم أن كلمة أو أداة تقتضي حركة معينة تتبعها دائماً، ومن ثم نشأت العلاقة بين العامل والمعمول.

ولقد وجد منذ وقت بعيد من قال من النحاة بأن التركيب هو داعي العمل جاء في تعليق الكافية: فالمعتر في لإعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان العامل أم لا⁽³⁴⁵⁾.

وصنيع النحاة في مجملهم يوحي بأنهم استنبطوا العامل من درسهم

(345) حاشية الحرجاني على شرح الرصمى، 16/1.

لنظم المستعمل في أداء المعاني المختلفة.

ولقد أتت على الدرس النحوي فترة طغى فيها التيار الوصفى، فنكر الباحثون لقضية العامل ورأوها ضرباً من الغيب يؤدي إلى الكثير من التقدير، حتى إذا خفت حدة الوصفية وتبنى لباس التحويلية، لتوليدية منها في النظر النحوي. ظهرت كتابات جديدة ترى في نظرية العامل منها صالحاً للدرس، خصوصاً بعدم وفر في لأذهان ازدواجية البنيتين السطحية والعميقة، وتبين أن النظر في البنية السطحية لا يكون إلا بمقدار ما تسمح به من وسائل معينة على فحص البنية العميقة⁽³⁴⁶⁾. وبومذاك عاد كثير من الدارسين ليقرروا أن قضية العامل من صلب التركيب وواقعه.

3- الرأي الثالث:

وهو يرد أصل نظرية العامل إلى ملاحظة تأثير الأصوات بعضها في بعض في حالة التوالي، على نحو ما هو مبسوط ومعروف في كتب القراءات القرآنية وفي باب الإبدال من كتب النحو.

فمعلوم أن النون الساكنة والتنوين يستحقان الإدغام بغنة أو بغيرها إذا أعقبهما أحد الأحرف المعبر عنها بـ يرملون.

ويستحقان القلب إذا وليتهما الباء فيتحولان ميماً كما في أنبئهم التي تقرأ أمبئهم⁽³⁴⁷⁾.

(346) النحو لعربي والدرس الحديث، د. عنده لراححي، 147

(347) اسعود الطوالع على الدرر اللومع، لإبراهيم مرعي، ص 111

وأكثر ما يقع تأثير الحروف في بعضها مع الحروف التسعة التي عبر عنها ابن مالك بقوله: هذأت موطيا قباسا ويقع مع أحرف أخرى شذوذا⁽³⁴⁸⁾.

فهذا التخاب بين الحروف وما تمثله من أصوات هو الذي لفت نظر النحاة إلى أن مثل ذلك يتم على مستوى الكلمة والتي تنبهي.

ولقد جاهر بهذا الرأي د. مهدي لمخزومي في كتابه مدرسة الكوفة⁽³⁴⁹⁾ واقفى أثره واقتنع برأيه د. محمد حسين آل ياسين، وقد أشعر كلامه أن هذا استنتاج خاص وصل إليه د. المخزومي يقول د. آل ياسين: كما هو بين الصوت والصوت من التأثير، يكون بين الكلمة والكلمة إذ جاورتها، ولا شك أن هذه الفكرة كنت أول الأمر ساذجة الأمر بسيطة التطبيق ثم عمقت وتشعبت⁽³⁵⁰⁾.

وقبل إبداء الرأي لفت لنظر إلى أن ما انتهى إليه المخزومي ليس من الكشف الجديد، فقد جاءت الفكرة واضحة عند القراء في بعض توجيهه للحركات في بعض القراءات.

فلقد ذكر أن قراءة الحمد في الفاتحة هي برفع الدال عند عامة القراء، لكن أهل لبديّة قد بضمون اللام مطاوعة للدال المرفوعة قبل فيقرأون الحمد لله كما أنهم قد يكسرون الدال مطاوعة للام بعدها فيقرأون الحمد لله⁽³⁵¹⁾.

(348) شرح ابن عفيف على الألفية، 251/3

(349) مدرسة الكوفة ومهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي لمخزومي، 315.

(350) دراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، ص 370، مكنة الحبة، بيروت.

(351) معاني القرآن، للقراء، 3/1، تحقيق محمد علي الجار أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت،

فهل يختلف ما فله انفرء عم قائه د. المحرومي وكلاهما يتحدث عن استدعاء الكلمة حركة مناسبة في غير ها.

إن هذا لرأي له مجال من الصلاحية والتقول، وتظن هناك محالات أخرى لا يمكن تطبيقه عليها، ذلك أن الموقع الإعرابي لا يقتضي دنما حركة معينة يتم به التجاوب بين العامل والمعمول، بل إنه قد يستدعي تغيير بناء الكلمة ذات الموقع المعين، و الموقع قد يكون له دور في تحديد طبيعة الكلمة، يتضح هذا بما لو مثلنا بوقوع الفاعل والمفعول أو المجرور ضميراً متصلاً، فحالة الرفع التي تستدعيها تفاعلية لا تتطلب مجرد علامة هي الضمة، وإنما تتطلب ضمير الرفع الخاص بهذه الحالة، والأمر نفسه يقال عن حالة المفعولية والنصب، فالأمر إذن يتجاوز موسيقى الجملة ليمتد إلى عمق بناء الكلمة.

فلقد أتعب النحاة أنفسهم في تحريج بيت يزيد بن الحكم:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة لنيق منهوي⁽³⁵²⁾

ومن قبل قال السحاة إن نولا حرف ابتداء⁽³⁵³⁾ فشق عليهم أن يجمعوا بين موقع الرفع والياء غير الصالحة لذلك، فكان لهم فيها تحريجات، وقد رأى سيبويه أن نولا صارت حرف جر، ورأى الأخفش أن نولا باقية على أصلها من رفع ما بعدها وخرج بالصيغة إلى خفض كما خرج بصيغة الخفض إلى صيغة الرفع في قولهم مررت بك أنت إذ وقع ضمير الرفع تأكيداً للضمير

(352) البيت من شواهد نكبات، بضر شرح أسدات سبويه، لاس السيرافي، 2002/2، تحقيق محمد علي سلطان، دار المأمون.

(353) الجني الداني في حروف المعاني، لحسن بن قاسم المرادي، 590، تحقيق فخر الدين قباوة محمد نديم فضل، المكتبة العربية، حلب، 1975.

وفي كتب النحو مجادلات ومناظرات، تتناول مثل هذه القضايا. فالأمر إذن لا يفسر بمجرد مطاوعة العامل لحركة نتناغم معه بل قد يتحكم العامل في بناء الجملة، فيتطلب كلمة ويرفض أخرى، وهذا مما لا صلة له بموسيقى الأنفاظ طبعا.

ومما يجب تسجيله الإشارة إلى هذا الاضطراب الذي وقع للدكتور المخزومي في أصل فكرة العمل فإذا كن قد ردها إلى دواع تركيبية وأسباب صوتية، فإنه قد قال عر هذا حير ربط نظرية العامل بالفلسفة اليونانية، وأورد أنها اقتباس عريب عن اللغة يتجلى ذلك في الصفحات 16-82 من كتابه في النحو العربي نفذ وتوجيه. ومع هذا الاضطراب لا بدري الدارس أين يضع د. المخزومي في خصم الفائلين بأصل العامل.

هذه جملة آراء انتهى إليها نتبعي لما قبل عن حذور نظرية العامل وتتسم هذه الآراء بسمة الاختلاف الذي قد يبلغ مبلغ التناقص، فعلى حير يعتبر البعض نظرية العامل مستقاة من روفد أجنبية عن الثقافة العربية الإسلامية فيجعلونها ذات جذور يونانية أو سربا نية، يكفي النقص بنسبتها إلى المحيط الإسلامي بما فيه من علوم ومعارف، ويفف بعض آخر في الطرف المقابل ليسجل أن هذه النظرية بنت البحث اللعوي الصرف، ونتيجة من نتائجه وعطاء من عطاءاته.

إن هذا الاختلاف المدعوم عند كل فريق بأدلة هو ما يدعو إلى تحديد

(354) رصف الماني في سرح حروف لمعي. أحمد المافي، 296، نحفوق أحمد حراط

النظر في الموضوع أخذاً من وقع النحو العربي.

فلقد أفادني تعقبي للنظرية أنها في معظم المظاهر المتقدمة، وخاصة كتاب سيبويه، ومقدمة في النحو إن صحت نسبتها إلى خلف الأحمر⁽³⁵⁵⁾ ليست عليها مسحة لنظر الفيلسفي ولا سماته.

وأعتقد أن نظرية العامل كانت في أصلها أسهل من أن نفتقر من غير الأسلوب العربي، وأستبعد أن يكون لنحوي مثقفاً وذكياً إلى درجة يستوعب فيها فلسفة اليونان، ويكون مع ذلك غافلاً وذاهلاً عن هذا التجاوب بين الكلمات، إن اطراد جر الاسم بعد حرف الجر أمر لافت للنظر بدركه الإنسان دونما عناء، وكل ناظر في هذه اللغة لا يغيب عنه أن هناك استدعاءً متكرراً بين بعض الكلمات والحركات على كلمات أخرى تليها، كما لا يغيب عنه أن العربية تكتب بأحرف متصلة.

إن قضية الأعمال أدنى إلى نظر الإنسان من العلوية والسببية، ومن مفولتي الفعل والانفعال، وإنه من غير المنطقي أن يستكثر على النحوي العربي استنباط الأعمال على بسره وسهولته، وهو الذي توصل إلى إنجاز بناء عروضي موسيقي يحتاج اكتشافه إلى عبقرية فذة نادرة.

إنني لست أستبعد أن يكون للعلوم الإسلامية أثر على النحوي، وهو يتحدث عن نظرية العامل، ويقعد لها، لكن هذا التأثير ليس تأثير نفث نظر إلى وجود الظاهرة وليس إغراء بالأخذ بها، وإنما هو تأثير الصقل والتهيئة للعقل الإسلامي ليفهم أدق الأتسياء، وبلحظ أدق المظاهر وعند هذا يقف التأثير.

(355) مقدمة في النحو، لحلف الأحمر، تحقيق عز الدين ستوخي، ودراسة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1961، تنظر صفحة 4 5.

إنى أستبعد أن يكون الفقهاء من حيث هم فقهاء، أو متكلمون أقدر على اكتشاف قضية العمل فى النحو على حين يذهل عنها النحاة، وهى من اختصاصهم، وهم أمترسون بمتون اللغة والحريصون على كشف أسرارها، فكما يستبعد أن تأنى لأحكام الفقهية الاستدلالية على أبدي لنحاة من حيث هم نحاة، وتعب عن فقهاء، فكذلك يستبعد أن يكتشف أهل الفقه نظرية لعامل على حين يغفل عنها النحاة وهم يتعاملون باستمرار مع متن قصدين إلى الكشف عن علاقاته الداخلية.

بني أجد أن لنحاة حكم رتبهم بمدتهم هم ونى الناس باكتشافها والتحدث عنها، ولن يكون ذلك الاكتشاف إلا من واقع لدرس النحو.

وإنى أرى أن الذين يصرون على برار نظائر لنظرية لعامل فى جهات أخرى، قد لا يصلون إلى بنات ما يربدون من القول بالاقتراس بقدر ما يتوصلون من حيث لا يشعرون إلى إضفاء لمشروعية على نظرية العامل، ذلك أن رصد نظائر للعامل يعطيه صفة العالمية والمعقولية؛ إذ من اليسر أن يقال ما كان لنظرية العامل أن تتمتع بهذا الاعتراف فى كثير من الثقافات، لو لم تكن نظرية ملاءها التفكير الجاد ونظر الرصين.

وإذ كنت مصرا على صفاء المشأ وذاتيته، فإننى مع ذلك لا زعم أن النظرية قد ظلت على هذ الصفاء الذى نجدها عليه فى كتابات أوائل النحاة فلا أحد يكابر فى أن نظرية العامل قد اعترأها من التعقيد ما اعترى النحو بأسره، وكان تعقيد أحد أسباب تعقيد النحو وما ذلك إلا للأخذ عن منابع أخرى غير أصيلة.

ليس بإمكان أحد أن يدعى صفاء نظرية فى ما بعد فترة النشأة، وهو يراها معبرا عنها بمصطلحات فلسفية وكلامية كالفيض والمنزلة بين

المنزلتين.

يقول الأنباري (قولكم "إن العمل يتعداه إلى اسم بعده ليس بصحيح لأن المحل عندنا يجتمع فيه صبغ المحل في نفسه ونصب العامل، ففاض أحدهما إلى "زيد فنصبه⁽³⁵⁶⁾).

ولست أرى في استعمال الفيض في النص عبارة عفوية وإنما أراها مصطلحا فلسفيا استخدم لإقرار هذا النوع من العمل.

ويقول ابن هشام في المغنى أثناء حديثه عن الآية ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيُ تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف 43) لأن التحقيق أنها ليست برائدة محضة (أي اللام) لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر، ولا متعددة محضة لأطراد صحة إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين⁽³⁵⁷⁾.

وليس من أحد يستطيع أن يجدد الأثر الكلامي في اختيار التعبير بالمنزلة بين المنزلتين، وهي صيغة اعتزالية وأصل من أصول الاعتزال الخمسة.

فمثل هذه الاستعمالات مما يؤكد امتزاج نظرية العمل بالأراء الفلسفية وتشربها منها، لكن ذلك لا ينقض لقول بأن صفاء النشأة ثابت.

(356) الإنصاف، 53/1.

(357) معنى اللبيب، لابن هشام، 492/2، تحقيق د. مازن المدرك محمد علي حمدا س، دار الفكر، ط. 2، 1969.

تاريخ نظرية العامل

إن التاريخ لنشأة نظرية العامل ولبداية اعتمادها منهجا في التحليل النحوي، فهو مما يستدعيه هذا البحث، وليس من نافلة لقول أو فصوله أن يحاول الباحث الكشف عن تاريخ نشأة القضية التي هي موضوع درسه. فلذلك الكشف من الإضاءات ما يفيد في تعرف الحقيقة خصوصا حينما يتعلق الأمر بإصدار رأي في مسألة لأصلية والتأثير.

وإني قد اخترت تتبع تاريخ نظرية عامل من خلال ثلاثة محاور هي:

1- أولية لقول بالنظرية

2- نظرية لعمل في كتب النحو

3 أفراد النظرية بالدألف المستقل

1- أولية القول بنظرية العامل

تطالع الباحث عدة تحديدات كل منها يلحق بداءة القول بالعمل بنحوي خصر، وبالإمكان إحمال تلك التحديدات على النحو التالي:

1-1: يرى بعض الدارسين أن الأثر المادي الملموس الذي يمكن أن يعزى إليه بدء القول بالعمل بلا تحفظ هو كتاب سيبويه الذي شحن بالحديث عن الأعمال وأحكامه، وصمم على ضوء نظرية العامل ورببت بحوثه وأبوابه حسب أهميتها الإعمالية، على نحو ما سبق ذكره.

يقول د. فتحي الدجني: وكان أول نص قد أشار إلى العامل النحوي ما

جاء في كتاب سيبويه⁽³⁵⁸⁾.

وهذا العزو ما أفاده الأثر المادي الملموس الذي لا بجوج إلى افتراض، ومع ذلك فإن هذه المادية الموتفة لا يجوز أن تحجب عن الناظر المنابع الأصل التي عنها انبثق لقول بالعمل، وهذا يستدعي طبعاً التوغل في تاريخ النحو لمعرفة هذا الأصل.

إن نظرية العامل في لكتاب محددة المعالم وضحة الأصول، ومن طبيعة الآراء ولنظريات ألا تنشأ فجأة جاهزة متكاملة وإنما تسبقها إرهاصات ومحاولات لا بد منها.

إن كتاب سيبويه ليس لحد الآن أول وثيقة ثابتة فيها حديث عن العمل فحسب، بل إنه إلى الآن أول وثيقة في النحو عموماً، وهذا لا يدعو أحداً إلى أن يقول إن سيبويه أول من اشتغل بالنحو فبين النشأة والتصنيف مراحل علمية لا يصح التكرار لها.

ومما يدعم أن يكون سيبويه مسبقاً إلى نظرية العامل أن سيبويه نفسه يعترف بسبق لخليل إلى هذه النظرية.

1 2: ومن أكثر الآراء ذبوعاً في باب تسجيل بدء القول بالعمل ما قيل من أن الخليل بن أحمد أول من تكلم في العامل؛ ولقد أخذ بهذا التحديد باحثون كثير منهم شوقي ضيف في المدارس النحوية⁽³⁵⁹⁾ وعلي أبو المكارم في تقويم الفكر النحوي⁽³⁶⁰⁾ ونهاد الموسى في نظرية النحو العربي⁽³⁶¹⁾

(358) اشارة لمنطقه في النحو العربي، د. فحي ندجي، ص 47، وكالة المطبوعات، الكويت.

(359) المدارس النحوية، د. صيف، ص 38، ط. دار المعارف، ط. 2

(360) تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، 205.

(361) نظرية النحو العربي، د. نهـ. موسى.

وعوص القوزي في المصطلح النحوي⁽³⁶²⁾ ومحمد حسين ال ياسين في الدراسات اللغوية عند العرب⁽³⁶³⁾.

ومستند هؤلاء إقرار سيبويه بأن الخليل كان له قول في العوامل، يقول سيبويه في باب الحروف التي تعمل في ما بعدها كعمل الفعل في ما بعده: 'ورغم لخليل أنها عملت عملين لرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب'⁽³⁶⁴⁾.

وفي الكتاب إشارات أخرى إلى مواضع قول لخليل بالعامل، ولقد أعلن لسيوطي في "الأشباه والنظائر" أن الخليل كان يزعم أن أداة الاستثناء هي العملة في ما بعده⁽³⁶⁵⁾، وفي الأشباه والنظائر أن الخليل كان يقول بالعامل المعنوي في الصفة والتوكيد وعطف البيان.

إن من شأن هذا التحديد أن يجعل نشأة النظرية مبكرة بالنسبة إلى القول الأول، وقل ما يمكن أن يقال إنها قد قيل بها قبل سنة 160 هـ التي هي سنة وفاة الخليل.

1-3: ومن التحديدات غير الصريحة لنشوء نظرية العامل ما نجده عند د. تمام حسان في الأصول⁽³⁶⁶⁾ وعند أحمد سليمان ياقوت في ظاهرة

(362) لمصطلح النحوي شأنه ونظوره حتى القرن 3 هـ، عوص القوزي، ص 93.

(363) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن 3 هـ، د. محمد حسين ال ياسين، ص 93، مكتبة الحياه، بيروت، 1980.

(364) الكتاب، 31/2.

(365) الأشباه والنظائر، ط. د. ر. لمعرفة العمالية، حيدر أباد الدكن، 1359 هـ.

(366) الأصول، د. تمام حسان، ص 35.

الإعراب⁽³⁶⁷⁾. فقد ذهب إلى أن بن أبي إسحاق الحصري أول من جاءت على لسانه لوزم العمل من ذكر لئد ونفيس والاطراد، فقد روي أن يونس بن حبيب سأل ابن أبي إسحاق عن كلمة لسويق هل ينطقها أحد من العرب بالنصد. فأجابه الحصري نعم عمرو بن تميم نقولها ثم قل له: وما تريد إلى هذا؟ عليك بب من نحو بضر وبنفس.

فيذا اعتبر القول بالباب الموحد وبالاطراد أموراً مفضية إلى القول بالعمل لأنها من لوازم جمع عناصر الباب النحوي. صرح لنا أن تعتبر ابن أبي إسحاق معلمة بارزة في طريق القول بالعمل. وهذا تحديد يقدم القول بالعمل تاريخياً لأن ابن أبي إسحاق قد توفي سنة 117هـ.

1 4: إن أقصى تحديد هو ذلك الذي ينسب القول بالعمل إلى أبي الأسود الدؤلي، فعلى الرغم من انعدام النصوص التي يمكن الاستناد إليها في إثبات اعتماد أبي الأسود للعامل، فقد صرح باحثون كالدكتور فاضل صبح السامرائي بأن أبا الأسود كان على علم بفضية عامل في أصلها، وقد أُنْأ عن هذا أنه لما توجه إلى تصييف الأبواب النحوية الأولى كان مستنده في ضم أجزاء البحث الواحد ما لاحظته من وعود تشابه بين تلك الأجزاء في العمل، وليس هناك غير العمل يمكن أن يستدعي ضم تكرر إلى أن وأخواتها إلا ما بينهما من تحانس في العمل⁽³⁶⁸⁾.

فهذا التحديد لا يستند إلى أثر باقي بين الأيدي، وإنما يقوم على التسليم بصحة الرواية التي أوردها الأنباري في نزهة الأنباء من أن أبا الأسود قد

(367) ظاهرة الإعراب في النحو العربي ونظيرها في لغات الكري، أحمد سليمان ياقوت، ص 64، ط دمجته، الرياض، 1981.

(368) في التراكيب لأبى، د فخر صالحي لسمرائي، 240، مطبعة الزمروك، بغداد، 1975.

صنف أول باب على هذا النحو، فلم عرضه على علي بن أبي طالب استدرك عليه أنه لم يدخل "لكن" ضمن باب "بن"، ففعل (369).

وينضح بهذا التحديد الأخير قِدم النظرية وإيغالها في التاريخ خصوصا حينما نعلم أن أبا الأسود من رفاة علي بن أبي طالب وأنه قبض سنة 67هـ. هذه جملة الأقوال في تحديد أولية نظرية العامل، وهي مختلفة. وقد كان ضروريا أن تكون كذلك لعباب النصوص لأولى النبي يمكن الارتكاز عليها؛ وقد كان مؤرخو هذه النظرية بين أن يعتمدوا على الأثر المادي فينسبوا القول إلى الكتاب، والكتاب نفسه يحيل على التحليل، ودين أن يستدلوا على قدم النظرية من مجرد الرويات والاستنتاجات، فينسبوا القول إلى أبي إسحاق وأبي الأسود.

وأرى أن محاولة التحديد ترتبط بشد الارتباط وأقواه بتحصيل طبيعة العامل، فإذا اقتنعنا بأن نظرية العامل من مسلمات المنطق الطبيعي ومن آثار لملاحظة، كان لنا بعد ذلك أن ننسبها إلى أقدم نحوي في تاريخ هذا النحو، أما إذا فهمت النظرية على أنها أثر للدرس النحوي الفلسفي، فإن هذا يستدعي طبعا تأخير القول بها إلى فترة وضوح المفاهيم الفلسفية عند العرب، وبما أتى قد اخترت الاختيار لأول وذهب إليه فيلزم عنه في نظري أن تكون نظرية العامل قديمة قدم النحو العربي لوضوحها ونصاعتها التي لا تحوج إلى أن تقتبس عن ثقافات أخرى.

(369) نزعة الأبناء، للأبناري، ص 4.

2- نظرية العامل فى الكتب النحوية

لقد سبق أن أوضحت حين تحدثت عن موقع نظرية العامل من النحو العربي وأهميتها فيه، أنها قد وُحِثَت الكتابة النحوية ابتداءً من كتاب سيبويه فما بعده، وقد نجلى ذلك فى المظاهر التالية:

1- جمع عنصر الباب النحوي الواحد: فلقد تم هذا على اهتداء بنظرية العامل فأدى إلى أن يضم فى لباب الواحد أشتات من الأكوام والأحرف المتباينة دلالة المتحدة عملاً.

2 الترتيب والتنسيق بين الأبواب: تتعقب الأبواب المتشابهة عملاً، فبعد باب كان وأخواتها يأتي باب ما ولا ولاوات وإن المسبّهات بليس، وليس نفسها فرع فى مجموعة كان، وباب إن وأخواتها يعقبه باب لا النافية للجنس.

3- استحدثت أبواب خاصة لحل إشكال إعمالى، وذلك كبابى الاشتغال والتنازع وال نصب على إسقاط الخافض.

ظهور المصطلح الإعمالى الإلغاء والتعليق والتعدي وال لزوم والكف.

فهذه قرائن تشهد باحتفاء النحاة بالإعمال واعتمادهم له، واعتقادي أن النحو كان بالإمكان أن يأتي فى شكل آخر مخالف لو أنه لم يعرف نظرية العامل ويوليها ما أولاها من العناية والاهتمام.

3- إفراد بطربه العامل بالتألف المسبعل

لما اعتقد النحاة أن العمل هو روح النحو، وسر تركيب الجملة، كان هذا منسجماً مع إيلائهم الأعمال أهمية خاصة؛ ومن أدلة هذا الاهتمام أن تفرد له مؤلفات خاصة تستجمع ما تفرق في أبواب النحو من أحكام الأعمال وقضاياها.

ولقد اعتبر نحاة دراسة لعامل مقدمة ضرورية ومدخلاً منهجياً للنظر في المسائل النحوية، واعتبر نحاة آخرون دراسة العامل حاتمة الدرس وملخصه، فوصوا المتعمق بأن ينصرف إلى تحصيل العوامل استجماعاً لأفراد المسائل واستقطاباً لها.

إن تاريخ النحو يشهد بأن دراسة كتب العوامل قد رافقت دراسة المصادر النحوية، ككتاب سيوبه، ومقتضب الميرد من الأقدمين، وألفية ابن مالك من المتأخرين.

ومنذ الفترة الأولى كان كتاب العوامل تلفارسي عمدة الدارسين إلى أن زحزحه عن موضعه كتاب "العوامل لمائة" للجرجاني الذي ظل مرجع دراسة العامل إلى الوقت الرهن، وإن لم يكن المرجع الوحيد.

3 1: إن أول من تشير إليه المصادر على أنه البادئ بوضع كتاب في العوامل هو الخليل بن أحمد. ويتشكك القفطي في صحة هذا الخبر، ويرى أن الكتاب منحول⁽³⁷⁰⁾. ولا نكاد نجد للدارسين رأياً في ما قاله القفطي، ولا في

(370) إسماعيل البرزواقي على إسماعيل السجاء، علي بن يوسف القفطي، 346/1، تحقيق محمد أبي لفصل، ر. هم، ط. دار الكتب لنحويه، 1950

أصل النسبة احتياطاً من إصدار حكم لا شاهد عليه⁽³⁷¹⁾.

3 2: وأول من يصح أن يعزى إليه كتاب في العوامل هو أبو علي الفارسي توفي 377هـ، واسم كتابه العوامل⁽³⁷²⁾، وقد اختصره في كتاب آخر هو مختصر العوامل⁽³⁷³⁾.

وقد يدعو بعضهم كتاب الفارسي العوامل المائة على نحو ما نجده عند محقق التكملة لأبي علي الفارسي.

وقد أفادني محقق التكملة المرحوم د. كاظم بحر المرجان أنه لم يعثر على أي كتاب لأبي علي الفارسي في موضوع العوامل، رغم حرصه على ذلك، وبحثه عنه في المكتبات العربية.

3 3: وأورد حاجي خليفة أن لعلي بن فضال المجاشعي الفيرواني (ت 470) كتاباً في العوامل ولا يعلم له موضع⁽³⁷⁴⁾.

3-4: ومن المعالم الكبرى في تسجيل العوامل ما أنجزه عبد القاهر الجرجاني (ت 471)، فقد وضع كتابه العوامل المائة الذي اختصره من كتابه في الجمل⁽³⁷⁵⁾.

(371) ينظر المعاجم لعربية، د. عبد لسميع محمد أحمد، ص 42، دار الفكر العربي، 1970، ولمدارس النحوية، د. شوفي ضيف، ص 34.

(372) كشف الظنون، حاجي خليفة، 1179/2، مكتبة المثنى، بيروت أُنست.

(373) مقدمة د. كاظم بحر المرجان لكتب التكملة لأبي علي الفارسي، ص 10، جامعة القاهرة، 1972، ومقدمة الإيصاح العسدي، لأبي علي الفارسي، د. شاذلي مظهر، ص 5، مطبعة دار التأليف، 1969، القاهرة.

(374) كشف الظنون، 1179/2، ولم يذكره له الزركلي في الإعلام، 135/5.

(375) كتاب الحمل في عوامل الإعراب، مخطوط بالطاهرة في سبع عشرة ورقة، رقم 5753 عام.

وكتاب 'العوامل المئة متداول معروف اعتبر رمانا كتابا مدرسيا، فجاء في مجاميع المتون التي تضم أهم المتون الدراسية التي تكون القاعدة العلمية للدارسين. وقد كتب لهذا الكتاب أن يعتمد منذ تأليفه إلى الآن وإلى وقت قريب كان كتابا مدرسيا رسميا. توفر الناس عليه ودرسوه إلى جانب الألفية، كما ينص على ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى⁽³⁷⁶⁾.

وقد قسم الجرجاني كتابه إلى مقدمة وجيزة وإلى ثلاثة مطالب وأبواب:

الباب الأول في التعامل والباب الثاني في المعمول والباب الثالث في العمل. وقد استكمل الكلام عن ستين عاملا، وثلاثين معمولا وعشرة من أنواع العمل.

وقد حظى كتاب 'العوامل المائة' بعناية فائقة؛ إذ تناوله العلماء بالشرح والتعليق والنظم والترجمة.

3 4-1 وهكذا فقد شرحه ناصر الدين ابن عبد السيد المطرزي بشرح يقع في ثلاث وعشرين ورقة، وجعله مقدمة يهتدي بها ابنه إلى دراسة النحو ولا زال هذا الشرح مخطوطا بدار الكتب الظاهرية رقم 1713 عم.

3 4-2 وعلق عليه الشريف الجرجاني "علي بن محمد" (ت 816) وتحديث حاجي خليفة عن هذا الشرح⁽³⁷⁷⁾ وهو موجود بدار الكتب المصرية بعنوان شرح العوامل المائة للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، تحت رقم 448م ودار الكتب الظاهرية نسخة منه في 32 ورقة تحت

(376) إحياء السهو، لإبراهيم مصطفى، ص 29.

(377) كشف الظنون، حاجي خليفة، 1179/2.

3-4 3 وشرحه بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت855) وهو صاحب عمدة الفاري شرح البخاري.

3 4 4 وشرحه يحيى بن بخشي المتوفى سنة 900هـ وسماه لمح المسائل الحوية.

3-4 5 وشرحه حسام الدين التوقائي (ت926) وقد قال حاجي خليفة عن هذا الشرح بأنه على صغره يضم من الفوائد ما ليس في المطولات.

3 4 6 وكتب المولى أشق قاسم الأزنبقي (ت945) كتاب إعراب العوامل المائة وهو مخطوط بدار الكتب المصرية رقم 48م.

3-4 7 وشرحه أحمد بن مصطفى طاشكبرى زاده (ت968هـ)

3-4 8 وشرحه محمد إسماعيل المعروف بالأمير (ت1146) بشرح يقع في 28 ورقة وهو بالظاهرية رقم 1829 عام.

3-4 9 وشرحه حس بن موسى الباني الكردي (ت1148) وشرحه محفوظ بمكتبة الأوقاف بالموصل العراق د. 49.

3-4 10 وشرحه محمد رحمة الله الخطيب كان حيا سنة 1288 هـ بشرح يقع في 42 وهو مخطوط بالظاهرية رقم 8194 عام.

3-4 11 وشرحه خالد الأزهرى وهو الشرح الذي حققه د. البدر اوى زهران وطبعه على مطابع دار المعارف بمصر.

3-4 12 ولمحمد بن أبي القاسم العتابي شرح دعاه الفوائد العتابية في

حل العوامل وهو مخطوط بدار الكتب المصرية 650 مجاميع.

3. 4 13 ودار الكتب، عرب العوامل المائة لرجل يدعى شهاب الدين وقد كتب شرحه سنة 935 هـ وهو محفوظ تحت رقم 78م.

3 4 14 وفي لظهرية شرح لحاحي باب يدعى مائة كاملة في شرح ورقة رقمه 9802

3 4 15 وليحيى بن موسى الزردبي شرح للعوامل المائة في 80 ورقة رقمه 1710 عام.

ولست أدعي أنني قد أحطت حصراً بالشروح، وإنما أوردت ما استطعت التعرف عليه من خلال فهرس مخطوطات كثير من المكتبات.

أما أصل متن العوامل المائة فإن في لمكتبات نسخا خطية منه؛ ففي الظاهرية نسخ عديدة لمتن العوامل وكلها معزوة إلى الجرجاني، وبينها تفاوت في الحجم، يقع بعضها في أربع ورقت، وهذا لا يختلف كثيرا عن حجم النسخة المطبوعة التي تقع في عشر صفحات من صفحة 478 إلى صفحة 487 من المجموع المطبوع⁽³⁷⁸⁾.

ولقد أثار انتباهي اختلاف بدايات ونهايات المخطوطات حسب الوصف الذي قدمته واصمة فهرست المخطوطات الظاهرية الأستاذة أسماء الحمصي.

أما النسخ لموجودة لظاهرة في تحت الأرقام التالية:

النسخة الأولى 7161 عام.

النسخة الثانية 10075 عام.

(378) مجموع مهمب لمتون المشتمل على ستة وستين مضا، ط. الطلبيية بمصر، ط. 4، سنة 1949

لنسخة الثالثة 1664 عام.

لنسخة الرابعة 9594 عام.

النسخة الخامسة 4951 عام.

النسخة السادسة 9823 عام.

النسخة السابعة 4038 عام.

النسخة ثامنة 1707 عام.

النسخة التاسعة 1345 عام.

وفي الظاهرية سوى هذه النسخ ترجمة ونظم بالتركية للعوامل وهما مجهول الناظم والمترجم رقم 4303 عام.

وبمكتبة طوب قابي سراي باستنبول نسخ منها:

نسخة ضمن مجموع تحت رقم 7876 A 2214.

ونسخة ضمن مجموع تحت رقم 7880 EH 1910.

وشرح يدعى شرح العوامل العتيقة للجرجاني ضمن مجموع تحت رقم 7880 E. H 1910.⁽³⁷⁹⁾

3-5: ومن بعد الجرجاني جاء أحد الأتراك وهو محمد بن بير بن علي البركوي أو البركلي كما يسميه صاحب كشف الظنون (ت 981) فألف كتاباً في العوامل. وقد فات حجي خليفة ذكره رغم أنه قد ذكر البركلي سبع عشرة مرة.

(379) محلة المورد، شتاء 1976، ص 259-260، عراق

نُكِن البغدادي في هدية العارفين استدرِك أن للبركلي كتاب في
العوامل⁽³⁸⁰⁾.

وذكر للركلي أن كتاب العوامل للبركلي مطبوع⁽³⁸¹⁾.

ولا زالت بالظاهرة منه نسخ وشروح وهي تتفاوت حجماً من خمس
صفحات إلى ثلاث عشرة صفحة وبعض تلك النسخ كتب سنة 1090هـ.

وقد نبين لي من خلال الوصف أن بداية ونهاية بعض نسخ متن
العوامل للبركلي تتطابق مع بداية ونهاية النسخة المطبوعة، لمعرفة بعوامل
الرجاني، وهي النسخة التي طبعتها المطبعة الحليية سنة 1949.

وعلى وجه البين فإن النسخة الخطية رقم 10489 بالظاهرة تبدئ
بعبارة: فأعلم أنه لا بد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفه مائة شيء
ستون منها تسمى عاملاً. وبالعبارة نفسها تستهل النسخة المطبوعة.

وتنتهي النسخة الخطية بعبارة ولم يفدروا آخره يسمى محلياً نحو
توكلنا على من لا يأتي الخير إلا من جهته.

وفي آخر النسخة المطبوعة: وإن لم يظهر في آخره يسمى محلياً نحو
توكلنا على من لا يأتي الخير إلا من جهته⁽³⁸²⁾.

فهو معنى هذا أن الناس قرأوا عوامل البركلي طائنين أنها عوامل
الرجاني أو أنه مجرد اقتباس وتشابه.

إن الجزم بالخطأ في عزو الكتاب ليس أمراً سهلاً، ولكنه أصبح

(380) هدية العارفين، إسماعيل ناش البغدادي، 6، عمود 252، مكتبة المثنى.

(381) الإعلام، للركلي، 286.

(382) العوامل المنة، سرجاني، ط. لحليية، ص 478.

محتملاً لما ذكرت من انعدام التشابه بين النسخ الأصلية المحفوظة لعوامل الجرحاني والنسخ المطبوعة من جهة، ولوجود تشابه في الألفاظ والترتيب بين عوامل البركوي والنسخة لمطبوعة المعزوة للجرحاني.

3-6 وفي سنة 1913 كتب أحد الجفيين في مجلة العرب لا نستأنس ماري الكرمللي نحنا عن مناهج التدريس وكتبه عند الشيعة العرب والفرس؛ فذكر أن شيعة الفرس يستهلون دراستهم لنحوية بالنظر في عوامل لملا حسن وبالأتمودج للزمخشري ثم يرتقون إلى قراءة الخلاصة الألفية لابن مالك بشرح السيوطي⁽³⁸³⁾.

وهذا ما يؤكد ما ذهب إليه من استهلال بعضهم دراستهم بتحصيل العوامل، لكي لم أعثر على أن ملا حسن له متن خاص للعوامل، وكل ما وجدت هو أن له تعليقا على إحدى نسخ الجرحاني وهو موجود بالظاهرة رقم 4037.

(383) مجلة العرب، لا ندس ماري الكرمللي، ص 439، مجلد 2، يوبه 1913.

الفصل الثالث

إحصاء أنواع العوامل

- العوامل اللفظية والمعنوية

- العوامل اللفظية

- 1 عمل الفعل
- 2 عمل اسم الفاعل (صيغ المبالغة)
- 3- عمل اسم المفعول
- 4- عمل الصفة المشبهة
- 5- عمل افعل التفضيل
- 6- عمل المصدر
- 7- الاسم المضاف
- 8- الاسم المبهم
- 9- عمل الحروف

العوامل المعنوية

- 1- الخلاف
- 2 الصرف
- 3 رافع المبتدأ
- 4 رافع الفعل المضارع
- 5- رافع الفاعل
- 6- عامل المفعول
- 7 التبعية
- 8- ناصب المستثنى
- 9 جر المضاف إليه
- 10- النوه
- 11- الإهمال
- 12- المجاورة
- 13- نزع الخافض
- 14 القصد إليه

العامل اللفظي والعامل المعنوي

من أوجب ما يقدم به لدرس الأعمال أن يعرض إلى تقسيمه، ومن المجمع عليه عند جميع لنحاة تقسيمهم العوامل إلى لفظية ومعنوية.

ولقد أبان ابن جني عن غلة تسمية لعامل لفظيا أو معنويا فقال: وإما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبب عن لفظ يصحبه، كمررت بريد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع لمبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم⁽³⁸³⁾.

فالفارق بين العاملين اللفظي والمعنوي أن الأول منطوق أو هو ما كان للسان فيه حظ على حد تعبير الجرجاني⁽³⁸⁴⁾، بينما يظل الثاني معسى حاصا متى وقع بعده لفظ اعتبر معمولا له وهو مدرك بالقلب⁽³⁸⁵⁾.

إن نظرة فحصة لاعتبار اللفظ والمعنى في العمل تنتهي إلى تصنيف النحاة في أخذهم بالنوعين (اللفظي والمعنوي) إلى ثلاث فئات.

أ- فبعضهم يعر بوجود العامل لمعنوي إلى جانب اللفظي مع اختلاف في تعداد العوامل المعنوية.

ب- وبعضهم لا يرى في العامل لمعنوي شيئا عاديا مستساغا، فذلك يعجب من أن يكون العمل معنى تجرئد، وهو مع ذلك بقدر على إحداث

(383) الحصاص، لابن جني، 1/109.

(384) اسعريقات، للجرجاني، ص 78، ط. لدار لتوسية للشر.

(385) جامع العلوم في مصطلحات الفنون، فاصي عبد النبي عبد الرسول، 2/274، ط. مصورة المؤسسة الأعلى، بيروت، عن نسخة دار المعارف بحيدر ابد.

ج- وبعضهم لا يرى في لتعبير بالعامل اللفظي إلا توسعا في الاطلاق وتنوعا في لتعبير، وإلا فإن العامل اللفظي معنوي في محتواه وحقيقته.

ولست أرى داعيا يدعو إلى الحديث عن المذهب الأول الذي يعتد بالعامل اللفظي، ولا مغمر له في العامل المعني، ولذا فإنني متحدث عن المذهبين الآخرين.

- فبخصوص المذهب الثاني يلاحظ نفور خاص لدى الكوفيين من العامل المعنوي⁽³⁸⁶⁾ وهذا لا يعني أنهم لم يقولوا به البتة، وإنما يعني أنهم لم يتحمسوا له وربما كان قولهم به اضطررا.

فحين ثار الجدل حول رافع المبتدأ تمسك البصريون بكونه مرفوعا بالابتداء، ورفض الكوفيين هذا و استبعدوه. ومن المفيد أن أذكر نموذجا من طريقتهم في رد العامل المعنوي في هذا الباب.

فقد قالوا: 'ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء، لأننا نقول: الابتداء لا يخلو: إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء؛ فإن كان شيئا فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني؛ فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال. وإن كان فعلا فينبغي أن يقل "زيد قائما" كما يقال "حضر زيد قائما" وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير

(386) مدرسة الكوفة، د. مهدي المحزومي، 335.

هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف (387).

وقد ردوا القول بالابتداء أيضا بأنه عدم، والعدم لا يعمل في الوجود (388).

بمثل هذه الردود العقلية استعدوا أن يكون الابتداء عاملا، والحقيقة أن حذاق البصريين لم يقولوا بأن التجرد هو الابتداء، وإنما قالوا إنه مهيئ للابتداء يفسح المجال لبرئع المبتدأ به (389).

والكوفيون على نفورهم من العامل المعنوي، قد قالوا به في الحلاف والصرف والتعرية في المضارع.

والفراء من أئمة الكوفيين تقوم أعماله العلمية على أساس التحافي عن العامل المعنوي، وقد أورد الأسدي في نزهة الألباء (390) وفي الإنصاف (391) مناقضة كان أحد طرفيها أبو عمرو صالح بن إسحاق لجرمي (ت 225) وطرفها الآخر ابن زيد الفراء فقد قال الفراء للجرمي أخبرني عن قولهم زيد منطلق لم رفعوا زيدا؟ فقال له الجرمي: بالابتداء فقال له الفراء وما معنى الابتداء؟ قال تعريه من العومل. قال الفراء فظهره ني. قال الجرمي هذا معنى لا يظهر قل له الفراء فمثله لي قال لا يتمثل، فقال ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل، فقال له الجرمي أخبرني عن قولهم زيد صرسته لما رفعتم زيدا؟ فقال بلهاء العدة على زيد. قال الجرمي الهاء اسم كبف

(387) لإصاف، 45/1

(388) شرح المفصل، 94/1

(389) شرح الكافية الشافية، لاس مالك، 336، 1، تحقيق د. عبد المعص هادي

(390) نزهة الألباء، 102

(391) الإنصاف في مسائل الحلاف، 49/1

يرفع الاسم؟ قال الفراء نحن لا نبلي من هذا فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت 'زيد منطلق' رافع لصاحبه قال الجرمي يجوز أن يكون كذلك في 'زيد منطلق' لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر وأما الهاء في ضربته ففي محل النصب، فكيف ترفع الاسم؟ فقال له الفراء لا ترفعه بالهاء وإنما رفعه بالعائد. فقال له الجرمي وما العائد؟ قال الفراء معنى لا يظهر. قال الجرمي أظهره. قال الفراء لا يمكن إظهاره. قال الجرمي: فمثله قال لا يتمثل، قال الجرمي لقد وقعت فيما فررت منه.

ومن الميسور أن تنتهي إلى أن الفراء قد عاد إلى اعتبار العامل المعنوي ولو أن مذهبه لا يتابع ذلك.

- أما المذهب الثالث الذي يرجح العامل المعنوي ويثبت له وجودا أقوى وأبرز من وجود العامل اللفظي، فإن زعيمه هو ابن جني الذي أعلن في الخصائص أن العامل اللفظي لا يعمل لأنه لفظ، وإنما يعمل لأنه تحمل المعنى وعنده أن المعنى هو أكثر ما يعتبر في الإعراب. فقد قال عن النحو مل: وهي ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي، وهذان الضربان وإن عما وفتوا في هذه اللغة فإن أقوامهما وأوسعهما هو القياس المعنوي. ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة. واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظا نحو أحمد ويرمى...، والثمانية البقية كلها معنوية.... ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول رعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول فهو 'اعتبار معنوي لا لفظي ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية'.⁽³⁹¹⁾

(392) الخصائص، 109/1.

ففرق ما بين هذا المذهب والذي قبله، هو فرق ما بين الشكل والمضمون. وإن أولئك الذين حملوا 'أكثر العوامل على أنها لفظية، قد شجعهم على ذلك ما لاحظوه من مصاقبة وجودها لحركات معينة في معمولها، بينما يتجه نظر ابن جني إلى معنى الباب النحوي الذي جاء العامل معبرا عنه، فلم يصرفه ذلك عن انطر إلى المعنى، ولم ينشغل باللفظ لأنه ليس إلا شبحا ماديا ينعقد الباب النحوي لثمنيه.

وباستثناء هذين الاتجاهين المتعكسين في إقرار العامل المعنوي أو استبعاده، نجد أن الرأي الشائع يتجه إلى لمواءمة بين النوعين فلا يدفعه الإيمان بأحدهما إلى التكرار للآخر.

ولن يفوت التذكير بأنه قد وجد من النحاة من رأى أن العامل المعنوي محدد في كان وأخواتها، وظن وأخواتها، وإن وأخواتها، وما لحجازية، على اعتبار أن هذه تقتضى أكثر من معمول. وحروف الجر وإن كنت لفظية لكنها لما لم تقتصر إلا معمولا واحد لم تكن لفظية⁽³⁹³⁾.

ولا أظن أن هذا الرأي قد لقي قبولا لإقصائه من دائرة العوامل اللفظية ما كان ذا معمول واحد، ولأنه مؤد حتما إلى استحداث فصيلة جديدة من العوامل ليست لفظية ولا معنوية.

(393) الأشباه والنظائر ، 1/245.

1- العوامل المعنوية

أما جملة العوامل المعنوية المقول بها، فتختلف بين المصادر كثرة وفلة تبعاً لاعتراف النحاة ببعضها وإنكارهم لها فقد اقتصر الجرجاني في عوامله على اثنين هما: عامل الرفع في المضارع وعمل الرفع في المبتدأ والخبر⁽³⁹⁴⁾ وعند صاحب الأشباه والنظائر ستة عوامل معنوية. لكن المتتبع للعوامل المعنوية في مختلف المصادر يكتشف أن ما قاله السبوطي والجرجاني لا يمثل العدد الموحود ولا يقاربه. ومن أحل إضاءة هذه الزاوية من الموضوع فقد عمئت على تفصي كثير مما تفرق من العوامل المفعول بها عند مختلف المدارس النحوية.

أنواع العوامل المعنوية

1- الخلاف: نقد صرح الأشموني بأن المخالفة حيثما وجدت اقتضت

تغيير العلامة الإعرابية⁽³⁹⁵⁾. وقد أخذ بهذا المفهوم، فقليل بالخلاف في مواضع منها وقوع الخبر ظرفاً في مثل: زيد أمامك لأن الخبر في هذه الجملة غير المبتدأ، وقد نصب ليخالف جملة زيد قائم لأن القائم هو زيد ذاته⁽³⁹⁶⁾ هذا على مذهب من يرى أن الطرف هو الخبر، وقد أجازوا أن يكون الخبر المتعلق المقدر باسم الفاعل، أو بالفعل، فيقال زيد كئبن أمامك أو يكون أممك على خلاف في الموضوع، وكل ذلك ليس واجباً إذ يصح جعل لظرف نفسه خبراً⁽³⁹⁷⁾.

(394) العوامل الستة، للحر حلي، 482/1، ضمن مجموع.

(395) شرح الأشموني، 306/2.

(396) الأشباه والنظائر، 244/1.

(397) شرح الأشموني، 1 94.

وقد قيل بالخلاف أيضاً في المضارع المنصوب بعد الفاء، بعد الأجوبة الثمانية وهي النفي المحض، والطلب المحض، والنهي والاستفهام، والعرض، والتحصيص، والتمنى، وذلك كما في قوله تعالى ﴿لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾ (فاطر 36) ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شِغَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ (الأعراف 53). ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (النساء 73).

فالمضارع في ذلك كله منصوب على الخلاف⁽³⁹⁸⁾، والبصريون يرون نصب الفعل بـأن المضمره وحبوا بعد الفاء⁽³⁹⁹⁾.

2- **الصرف:** وقال به الكوفيون في المضارع بعد واو المعية كما في المثال المشهور لا تأكل السمك وتشرب اللبن. إن القصد النهي عن الجمع بينهما. والبصريون يخالفون في هذا فينصبون الفعل الثاني بأن مضمره وذريعة الكوفيين اختلاف الثاني عن الأول، فليس النهي عنهما معا ولو كان ذلك لوجب جزم الثاني كالأول⁽⁴⁰⁰⁾.

والصرف عند الكوفيين نوع من الخلاف وله موضع خاص.

3- رافع المبتدأ

والاختلاف في رافع المبتدأ شهير، ومعلوم أن الكوفيين يقولون إن المبتدأ والخبر يتزافعان.

أما البصريون فعندهم أن المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ وسيبويه أول من

(398) المطالع السعيدة شرح الغريدة، للسيوطي، تحقيق عبد الكريم المدرس، 476/1، ط. وزارة لأوقاف

العراقية، وشرح الكافية الشافية، 1543/3.

(399) شرح الكافية الشافية، 1547/3.

(400) الإنصاف، المسألة 75، ح 555/2، والحنى الدني، 155.

قال برفع المبتدأ بالابتداء⁽⁴⁰¹⁾ ثم هم يختلفون بعد في مدلوله، وفي موضع خاص من هذا البحث حديث عن معنى الابتداء عند النحاة⁽⁴⁰²⁾.

4- رافع الفعل المضارع

الخلافاً في رافع المضارع مشهور، وقد أدى فرط تحفيقه إلى توزع أفراد المدرسة لواحدة. فكم قل به البصريون قد أخذ به كوفيون. وكان من أثر ذلك عدة آراء في فهم هذا الرفع فقد قيل إنه التجرّد وأخذ بهذا الفراء⁽⁴⁰³⁾ وهشام بن معاوية⁽⁴⁰⁴⁾ وابن مالك⁽⁴⁰⁵⁾ وعلق ابن مالك على هذا بأن القول برفع المضارع بالتجرّد قول حذاق الكوفيين وبه أقول⁽⁴⁰⁶⁾ وقد قيل إنه عبارة عن وقوع المضارع موقع الاسم وهو قول سيبويه⁽⁴⁰⁷⁾ والزمخشري⁽⁴⁰⁸⁾ وابن يعيس⁽⁴⁰⁹⁾.

وقد رأى بعض النحاة أن المضارعة هي العامل المعنوي الرفع للمضارع؛ وهي عبارة عن مماثلة الفعل المضارع لاسم الفاعل في الدلالة على الحدث وقبول لام الابتداء⁽⁴¹⁰⁾ وقد أخذ بهذا الرأي ابن الحاحب⁽⁴¹¹⁾

(401) نكتب، 120/2.

(402) ينظر موقع الحديث عن الابتداء في هذا البحث، ص 112.

(403) شرح المفصل، 12/7.

(404) شرح اللحة الندرية، 268/2.

(405) شرح بدر الدين على نعية ولده، 260.

(406) شرح الكافية السافرة، 1519/3. وينظر شرح بدر الدين على نعية والده، 260.

(407) الكتاب، 9/3.

(408) شرح المفصل، 127/7.

(409) المصدر السابق.

(410) شرح الكافية، 226/2.

(411) المصدر السابق.

والاسترأبادي⁽⁴¹²⁾ والعكبري⁽⁴¹³⁾.

فهذه هي لأراء التي فسر بها العامل المعنوي الرفع للمضارع، وهي وإن اختلفت في الفحوى، فإنها تلتقى على جعل هذا العامل معنويا.

5- رافع الفاعل

إن الشائع في هذا الباب أن العامل مرفوع بعامل لفظي، هو الفعل، لكن ذلك لم يمنع من أن يذهب خلف الأحمر إلى أن الفاعل مرفوع بمعنى الفاعلية⁽⁴¹⁴⁾ ومما فسر به هذا العامل المعنوي أنه عبارة عن الإسناد أو شبه المبتدأ⁽⁴¹⁵⁾.

وكل هذه الآراء وإن قيل بها فإنها لم تحظ بالعناية والاهتمام لانشغال النحاة بربط الفاعل بالفعل الذي هو عامل لفظي جلي لا يحوج إلى التماس عامل معنوي ضعيف. وقد قيل إن العامل اللفظي مجمع عليه وإن المعنوي موضع خلاف فيجب المصير إلى ما لا خلاف فيه⁽⁴¹⁶⁾.

6- عامل المفعول:

على نحو ما جرى الخلاف في رافع الفاعل، فقد وقع في ناصب المفعول وعلى نحو ما ذهب معظم النحاة إلى أن المفعول منصوب بالفعل أو بالفعل والفاعل معا⁽⁴¹⁷⁾.

(412) شرح الكافية، 2/226.

(413) مسائل خلافة في النحو، للعكبري، تحقيق د. محمد حير الطواي، ص 89.

(414) الأشبه والنظير، 1/215.

(415) همع الهوامع، 1/159، كتاب الحلال في إصلاح الخل، لابن السيد سطلبيوسي، ص 147.

(416) الأشبه والنظير، 1/245، وبلاحظ أن اس حني لم يكن يساند هذا الأصل.

(417) امطالع السعيدة، 1/330، والمهمت المعينة، 1/265.

فقد كان خلف الأحمر يذهب إلى أنه منصوب بمعنى المفعولية⁽⁴¹⁸⁾ ولا يكدر نجد تحمسا لقول خلف أو أخذا به إلا نادرا.

7- التبعية

وهي عامل معنوي قد قيل به أثناء تحديد عامل الصفة، والتوكيد، وعطف البيان. ومعروف أن سيبويه كان يرى أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، ولقد اختار ابن مالك هذا الرأي واتجه إليه⁽⁴¹⁹⁾ وصرح به في التسهيل⁽⁴²⁰⁾. أما كون التبعية عاملا معنويا في الصفة والموصوف والمؤكد والمعطوف عليه فقد قال بها الأخفش⁽⁴²¹⁾، وهي وحدها مدعاة الحركة الإعرابية في جميع هذه التوابع.

8- ناصب المستثنى

تعيين ناصب المستثنى من أكثر الموضوعات اختلافا، وقد سجل السيوطي وحده سبعة آراء⁽⁴²²⁾، وسجل ابن هشام في التوضيح ثمانية آراء⁽⁴²³⁾، وقد قيل إن العامل لفظي وهو إم الأداة أو الفعل المتقدم بوسطها أو الفعل المتقدم وما في معناه بغير واسطة الخ.

ومن جملة الآراء المقول بها أن المستثنى منصوب بعامل معنوي، هو تمام الكلام، وهذا بالتأكيد ليس عاملا لفظيا وقلما نجد في المصادر اعتمادا

(418) الأشبه والظائر، 240/1، همع الهوامع، 165/1، لإنصاف، 79/1.

(419) شرح الأشموي، 392/2.

(420) التسهيل، لابن مالك، ص 163.

(421) لتصريح على النصيح، 108/2، الأشاء والظائر، 245/1.

(422) المطالع السعيدة، 420/1.

(423) التصريح على النصيح، 349/1.

له لأنه قد شاع مثل رأي ابن مالك الفاضلي بأن المستثنى منصوب بإلا لأنها حرف مختص ومن حقها أن تعمل، وعزي هذا إلى سيوبه والمبرد والجرجاني⁽⁴²⁴⁾ فأمام هؤلاء لا يكون من الميسور أن يبرز رأي فيكون له الذبوع.

9- جر المضاف إليه

تحديد حار المضاف إليه أحدث للنحاة إشكالا، فقد قيل إن المضاف إليه مجرور بالمضاف، واعترض بأمريين: أولهما أن الاسم لا يعمل إلا لشبه بالفعل، ولو كان المضاف شبيها بالفعل لم يعمل أيضا. لأن الفعل لاحظ أنه في عمل الجر⁽⁴²⁵⁾ وقد عاب ابن الطراوة في الإفصاح على الفارسي قوله بأن المضاف عامل في المضاف إليه⁽⁴²⁶⁾.

وقد رأى بعض النحاة الأخذ برأي الأخفش الذي يذهب إلى أن العامل في المضاف إليه هو معنى الإضافة⁽⁴²⁷⁾، فقد تبني هذا الرأي عبد الرحمن السهيلي، وأبو حيان من المغاربة⁽⁴²⁸⁾ وهو الذي فهمته من كلام المبرد⁽⁴²⁹⁾.

10- التوهم

وقد قال به أبو علي الفارسي وهو يتناول الآية ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ فِي﴾

(424) المهمت المفيدة، 47/2، تسهيل الفوائد، 32.

(425) همع الهوامع، 46/2.

(426) رسالة الإفصاح، لأبي الحسير بن الطراوة، صورة عن مخطوطة الاسكرو، ورقة 24، باب الأسماء المحرورة، اسم لمخطوطة: كتاب رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإفصاح.

(427) همع الهوامع، 46/2.

(428) التصريح على التصحيح، 25/2.

(429) المقتضب، 143/40.

الأمراض ﴿ (الأنعام 4) فقد شغل بحث متعلق الحار والمجرور في 'السماوات' فذهب إلى أن اسم الله لا تعلق له بهما، وإنما يرشد إلى تقدير عمل متوهم: هو لمعبود فيكون التقدير والله لمعبود في السماوات وإلى هذا العامل المتوهم يعزي العمل في لجار و لمجرور⁽⁴³⁰⁾. وقد قال بالتوهم في بيت: أنا ابن ماوية إذا جد النقر⁽⁴³¹⁾.

والعامل المتوهم يقدر بالمعروف أي المعروف إذا جد لنقر.

11- الإهمال

وهو شبيهة بمعنى لتجرد وقد قال به الأعلام في رافع المبتدأ⁽⁴³²⁾.

12- المجاورة

وقد قيل بها في النعت غير الجاري على منعوتة في مثل: هذا جحر ضب خرب. وفي مثل قول امرئ القيس:

كأن ثيباً في أفانين وبله كبير أناس في بجادٍ مزل⁽⁴³³⁾

وقد قرئ بالمجاورة قوله تعالى ﴿وَمَسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ (المائدة 7) وجر الأرجل بالمجاورة والحكم العملي هو غسلها لا مسحها، وبالمجاورة قرئ قوله تعالى: ﴿ثِيَابُكَ خَضِرٌ﴾ (الإنسان 21) بكسر خضر وقد رأى السيوطي أن لمحورة أضعف العوامل المعنوية، فلا يقاس

(430) بملاء ما من به الرحمن، للعكرى، 235/1.

(431) لرحز، لعكرى بن أعند بن سعد بن منقر، وهو فارس بن سعد في الداهلية، وينسب إلى عبيد الله بن ماوية الطائي، كتاب سبويه، ح 173/4، وجمع الهوامع، 107/2.

(432) لبكت في تفسير كتاب سبويه، 108/2.

(433) ديوان امرئ القيس، 25.

عليها وفي الفريدة يخالف السيوطي ما قاله في الأشباه ويرى أنها قياسية.
والنحاة في أحوال المجاورة لا يملكون أن يقولوا إن المجاور محرور
بما قبله، لأن ذلك يعنى أنه تابع له. والسياق يأبى هذا فيذهبون على اعتبار
المجاورة ضرورة أو رحصة.

13- نزع الخافض

عامل معنوي قال به الكوفيون ورفضه البصريون على غير عادتهم،
ومن أمثلته المشهورة قول الشاعر:
تمرون الديار ولم تعوجوا⁽⁴³⁴⁾.

والأصل تمرون بالديار ومنه قوله تعالى: ﴿واقعدوا له كل مرصد﴾
(التوبة 5) أي في كل مرصد. وقوله ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ بَعْضِكُمْ﴾⁽⁴³⁵⁾ (الأعراف
150) ففي الأمثلة المذكورة إشارة بالنصب إلى أن المحذوف حرف جر،
وهذا يعني أن الحركة أصبحت تؤدي دورا تركيبيا خطيرا.

14- القصد إليه

لقد ذهب الدكتور محمد إبراهيم البنا في دراسته عن أبي الحسين بن
الطراوة إلى أنه قد ابتدع عاملا معنويا جديدا دعاه - القصد إليه.

وعنده أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث تمنح علامات
إعرابية خاصة، كالنصب مثلا من غير أن تكون هنالك نية في سلوكها في
أسلوب معين؛ فالعلامة الإعرابية في سبحان الله منبئة عن العظمة فوق القصد

(434) البيت لحريز بن عطية انحطفي وتماه كلامكم على إنن حرام" شرح شواهد ابن عقيل،
للجرجاني، 102.

(435) الأشموني، 201/1.

إلى ذكر الكلمة مجردة عن التقييدات بلزمان أو الأحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو إيك ونحو ويل وويحه⁽⁴³⁶⁾ واعتبر أن هذا العامل الذي انتهى إليه فهم هذا النحوي الأندلسي كان ولا شك من الأسباب التي قادت إلى درس لجملة درسا وصفيا ينتدب التقدير والإقحام، ويعتمد البناء الظاهري للحملة العربية. وليس من الميسور إثبات أن بن مضاء قد كان في غفلة عن هذا القول، وليس يبعد أن تكون آراء ابن مضاء في إلغاء العامل مستنفاة من مثل هذا الفهم.

هذه بعض العوامل المعنوية التي قيل بها في النحو العربي، فجاءت موزعة على أبواب كثيرة في مصادر متعددة. ولعل المتقصي للمصادر أن يخرج منها بعوامل أخرى خصوصا إذا ما بحث في نحو المدارس التي عاشت تحت الطل، من مثل المدرسة المغربية التي كانت لها إسهامات وتجديدات ذات اعتبار. وأستطبع أن أذهب إلى أن جميع المدارس قد أخذت بالعوامل، لفظية ومعنوية. وأحب أن أؤكد أن الخلاف إنما كان يقع في تشخيص العامل ولا أرى ما يراه باحثون معاصرون ممن أغراهم النزوع إلى التجديد عند نحوي معين فذهبوا إلى اعتباره نائرا على نظرية العامل على نحو ما نجده عند د. أحمد مكي الأنصاري من اعتبار الفراء نائرا على النظرية جاها في إلغائها⁽⁴³⁷⁾. وعلى نحو ما نجده عند الدكتور البدرائي زهران من أن ابن جني أو الفارسي أو الجرجاني قد راموا إلغاء هذه

(436) أبو الحسين بن الضروة وأثره في نحو، د. محمد إبراهيم الناء، ص 74، ط دار الاعتصام، 1990.

(437) أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص 430، د. مكي الأنصاري، مطبوعات مجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، 1964م.

والمعروف أن لهؤلاء آراء إعمالية؛ فابن جني كان يرى أن الابتداء والمبتدأ معا عاملان في الخبر فيجب إذن التفريق بين رفض النحاة لعامل معين، وبين اعتبارهم ثائرين على لنظرية هادمين لها.

وأود أن ألاحظ أن الدراسة النقدية المتأخرة للعامل قد ارتكزت في معظمها على العامل المعنوي، فمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى تتوخي إنكار العامل المعنوي وإقصاءه من الدرس النحوي، وحين تعلق الأمر بإعطاء البديل قال الأستاذ: إن الرفع علم الإسناد وإن الجر علم الإضافة وإن الفتحة هي الحركة الخفيفة المحببة إلى العرب، وليس هذا ببعيد عن أن يكون عوامل معنوية جديدة فضفاضة، لأن الرفع حظ المبتدئات والأخبار وأسماء كان وأخبار إن ونواب الأفعال... إلخ. وقد يجمعها أنها أطراف في الإسناد، ولكن ذلك لا يحدد نوعية وجودها في تركيب ما. أما كون الجر علم الإضافة، فلقد سبق أن للنحاة رأيا مماثلا في داعي جر المضاف إليه خصوصا ما جاء على لسان الأخفش.

وبعد الذي أوردت فأرى أن أفرد للعوامل اللفظية حيزا من هذا البحث لأكشف فيه عن طبيعة كل عامل لفظي على نحو ما تصوره النحاة عليه.

2- العامل اللعطي

1-2 عمل الفعل

يأتي الفعل على رأس قائمة لعوامل اللفظية القياسية، وهو ذو خصوصيات إعمالية بالنسبة لم يتيه. وما يتيه من لعوامل يرجع إليه ويتصل به بوشيجة من الوشائج.

وللنحة محاولات في عقد صلات بين الفعل وسائر المشتقات العاملة عمله. فاسم الفاعل مثلاً له شبه بالفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف⁽⁴³⁹⁾.

والصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل وهي بموجب هذا التشابه غير المباشرة عاملة. والأحرف عوامل. لأنها تضمنت معنى الفعل فليت متضمنة معنى أتمنى... إلخ⁽⁴⁴⁰⁾.

وعلى مفتضى قوة المشابهة وضعفها تقوى المشتقات أو تضعف في عملها وكلما ضعفت لم تعمل إلا بشروط ومراصد.

والفعل لقوته فإنه لا يتأثر بالفصل بينه وبين معموله، والأفعال تنصب ما تباعد منها⁽⁴⁴¹⁾. ولقدرة الفعل على العمل، فإن اللازم منه يستطيع أن يمد عمله إلى المصدر وظرف الزمان، وظرف المكان والحال، وهذا كله بعد أن يكون قد استوفى مرفوعه فيصح أن يقال قام زيد قياماً يوم الجمعة عندك

(439) سيأتي الحديث عن هذه المشابهة أثناء تداول عمل اسم الفاعل في هذا الفصل.

(440) الحصائص، 2/273.

(441) المقتضب، 4/150.

ومن مظاهر قوة الفعل أن يتقدم عليه مفعوله فيعمل فيه من غير أن يكون في حاجة إلى أن يقوى بلام التقوية، وذلك كما في ﴿إياك نعبد﴾ (الفاتحة 5) وإذا تقوى الفعل بلام لم يكن ذلك ضروريا كما في ﴿الذين هم لهم إبراهيمون﴾ (الأعراف 154).

وإذا كان الأصل أن يتصل العامل بمفعوله ولا ينفصل عنه بأجنبي، كما هو الحال بالنسبة للمضاف والمضاف إليه والمصدر ومفعوله، فإن الفاعل وهو معمول للفعل يمكن أن ينفصل عن فعله لدواعي بيئته (443).

وبقدر ما يزداد تمكن الفعل في فعليته، يزداد قوة على التصرف في معمولاته، فإذا كان جامدا كفعلي المدح والذم وفعل التعجب فإنه يضعف فلا يعمل إلا بشروط (444).

أما أنواع العمل التي في مقدور الفعل أداؤها فهي أنه يرفع وينصب وقد يقتصر على الرفع وإذا نصب أمكنه أن يمتد إلى منصوبات كثيرة.

فمن حيث الرفع، فإنه يرفع فاعله وبكاد هذا أن يكون إجماعيا، لولا أن خلفا الأحمر حاول إرجاع العمل في الفاعل إلى معنى الفاعلية (445)، لكن ما ذهب إليه خلف غير مأخوذ به لأن فيه تقدما للعامل المعنوي على اللفظي وهو خلاف الأصل.

(442) شرح المعصن، 68/7.

(443) انتصريح على التوضيح، 281/1.

(444) شرح ابن السبكي، ص 181.

(445) الأشباه والنظائر، 245/1.

أما النصب فإن الرأي النحوي يتجه إلى ربطه بالفعل وحده، فكما أن الفعل يرفع الفاعل، فإنه ينصب المفعول، وقد قال بعض النحاة بأن الفعل والفاعل معا عاملان في المفعول⁽⁴⁴⁵⁾؛ وقد انتقض هذا بأنه مفض إلى اجتماع عاملين على معمول واحد.

ويقصد بالمفعول جميع أنواع المفعولات التي يتصل بها الفعل، فإذا كان الفعل اللازم يصل إلى الجمع في العمل بين المصدر، وظرف المكان، وظرف الزمان، والحال، فإن ذلك لا بد أن يكون في الفعل أجلى وأوضح.

هذه حدود نشاط الفعل إعماليا، وهي توضح مقدار حرية الفعل في العمل وتصرفه في معمولاته مالا يتصرفه غيره. من العوامل التي هي في الحقيقة آيلة إليه ومتسولة به، ولذلك فإن الحديث عن أي عامل لا بد أن يكون حديثا عن الفعل من وجه من الوجوه.

2-2 عمل اسم الفاعل واسم المبالغة

لقد قرر النحاة أن مسوغ عمل اسم الفاعل⁽⁴⁴⁷⁾ هو مشابهة الفعل المضارع في الحركات والسكنات، وعدد الحروف⁽⁴⁴⁸⁾ لذلك فهم يشترطون فيه دلالة على الحال أو الاستقبال ليتأكد تشبيهه بالمضارع، وهم مع ذلك يجيزون عمله دالا على الماضي إذا كان مقترنا بـ"أل" التي هي من أبرز

(446) المطالع السعيدة، 330/1، المهمات المعينة، 265/1

(447) شرح لكافية، لرصى الدين، 200/2، لتصريح على التوضيح، 65/2، مبهج السالك، 339/2،

شرح المفصل، 68/6، متممة الأخرميه، 114/2.

(448) شرح المفصل، 68/6.

علامات الأسماء، وحير ذلك يعتبرون ال موصولة ويعتبرون اسم الفاعل بعدها صلة؛ والصلة تأتي فعلا ويذهب الاسترابدي إلى أن اسم الفاعل المقترن بال ليس إلا فعلا في صورة اسم. ⁽⁴⁴⁹⁾ بل هو مدعو فعلا دائما عند الكوفيين ⁽⁴⁵⁰⁾، من هذين لتعليين لإعمال اسم الفاعل محلى بال ومجرد، عنها حرص النحاة على الحافه بدائرة الأفعال مع أن اسميته كافية لصدهم عن مذهبهم.

وهم يرون إعمال اسم الفاعل في صورتين:

أ أن يكون مقترنا بالألف واللام كم في زيد الضارب عمرا أمس والان وغدا في الأزمنة كلها؛ وقد أسعفهم أن صرفوا ال من معنى التعريف إلى الوصل ⁽⁴⁵¹⁾ قال في التصريح: ذلك لأن ال هذه موصولة و'ضارب' حال محل ضرب إن أريد الماضي أو يضرب إن أريد غيره وانفعل يعمل في جميع لحالات، فكذا ما حل محله ⁽⁴⁵²⁾.

ولقد فرع النحاة عن هذا أن معمول اسم الفاعل المحلى ب'ال' لا يتقدم عليه لأن اسم الفاعل صلة ومعمول لصلة لا يتقدم عليها ⁽⁴⁵³⁾ قال المبرد وهو يقارن بين الصفة المشبهة واسم الفاعل: لو قلت عمرا زيد الضارب لم يجز. وليس امتناعه من حيث امتنعت الصفة المشبهة ولكن معناه زيد الضارب عمرا أي الذي ضرب عمرا. فلما قدمت عمرا على هذه الصفة لم يجز؛ لأنه

(449) شرح الكافية، 201/2.

(450) شرح اللحة النريه، لاس هشام، 64/2.

(451) شرح لتصريح على لتوصيح، 65/2، ويظهر شرح المفصل، 77/6.

(452) شرح لتصريح على لتوصيح، 65/2.

(453) تعليق عصيمة في المقتضب. تفسير المسائل المشككة، لسعيد الفرقي، 14، بذيل المقتضب.

بعض الاسم. إذ كر من صلته⁽⁴⁵⁴⁾. وما وردت عن اسم الفاعل المحلي بأن هو المشهور الشائع بس 'نحاة، وفي الموضوع خلاف وراء أخرى لأبي علي الفارسي (ت 377) ولعلي بن عيسى الرمسي (ت 384) وهي معروفة في المصادر⁽⁴⁵⁵⁾.

ب- أن برد مجردا عن لآف واللام وإعماله شرطان الأول: أن يجرد عن الدلالة على لماضي فيفيد لحاضر والمستقبل، واثنائي أن يعتمد على استفهام أو نفي أو وصف.

فخصوص الشرط لأول فإنه يوشك أن يكون جماعيا، وهم يرون أن اسم الفاعل إنما كان عاملا لمشابهته لفعل المضارع، فوجب أن يحفظ له سبب المشابهة، فلا يدل على الماضي⁽⁴⁵⁶⁾. وعندهم أن اسم الفاعل 'منطلق' معادل للمضارع 'ينطلق' وهي محاولة تراعى فيها السكنات والحركات، أما أنواع الحروف فليس يخفى ما بينها من الاختلاف قبل المبرد فاسم الفاعل قلت حروفه أو كثرت بمنزلة الفعل المضارع الذي بمعناه⁽⁴⁵⁷⁾.

وقد ذهب الكسائي إلى إعمال اسم الفاعل ولو دالا على الماضي واستدل بجواز أن يقال زيد معضي عمراً أمس درهماً.

ومن القرآن قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ (الأنعام 96)⁽⁴⁵⁸⁾

(454) لمعصب للمبر، 165 4 و 166 4

(455) يضّر على وجه المثال شرح لكافية، 20، 2

(456) مكواك للدرسة، 114 2

(457) مقتضب، 119/2

(458) شرح لكافية، 250 2، شرح المعصل، 77/6، وملاء ما من به ارحمان، 254.

وقوله: ﴿وَكَلِمَهُمْ بِأَسْطِ ذُرَاعِيهِ﴾⁽⁴⁵⁹⁾ (الكهف 18). فاسم الفاعل فيما سبق عامل رغم دلالاته على الماضي.

ورغم وضوح شاهد الكسائي فقد دفعه النحاة، فقال ابن السيرافي إن اسم الفاعل في ﴿وَجَاعَلَ الْبَيْلَ سَكَنًا﴾ نصب المفعول الثاني حيث لم يتمكن من جره بالإضافة لاستعله بالمضاف، لأول فالنصب إذن ضرورة. ورأى الفارسي أن المفعول الثاني ليس منصوبا باسم لفاعل وإنما هو منصوب بعامل مدلول عليه باسم الفاعل.

وانتصر النحاة لتخريج الفارسي هذه الشواهد. وكل ذلك من أجل انقاذ قاعدة، أن اسم الفاعل المجرد لا يعمل إلا ماضيا، وذلك أيضا دعم لشبه اسم الفاعل بالمضارع. وهو يقتضي اتحاده معه في الزمن.

أما عن شرط الاعتماد على نفي أو استفهام فقد أوجبوه من أجل إعمال اسم الفاعل النصب، وذلك إقرار بضعفه ونزوله عن مستوى الفعل كما في الأمثلة ما ضارب زيد عمرا، وأضارب زيد عمرا. وزيد ضارب عمرا.⁽⁴⁶⁰⁾ وب طالعا جبلا⁽⁴⁶¹⁾ يسنوي في ذلك إبراز المعتمد وإخفاؤه.

وقد علل - لأهدل - اعتماد اسم الفاعل على مخبر عنه موصوف، أو على نفي أو استفهام بأن اسم لفاعل صفة ومن شأن الصفة أن تكون مسبقة بموصوف، فوجب بذلك أن يسبق اسم الفاعل بمعتمد⁽⁴⁶²⁾.

(459) إملأ ما مر به الرحمن، 100/2.

(460) أمثله الحساب في النسخة، 119/2.

(461) شاهد ابن عفل، 151/2.

(462) لكو كب لرية، 114/2.

كما أن سبق النفي أو الاستفهام يرجع إلى أن الوصف لا يقوم مقام الفعل إلا بعد النفي أو الاستفهام، وكل ما نطلبه النحاة وإنما هو في نصب اسم الفاعل المفعول أما الرفع فلا يتوقف على شرط⁽⁴⁶³⁾، وتدعيما لمعنى المشابهة بالفعل المضارع، شترط لنحاة عدم تصغير اسم الفاعل أو وصفه قبل عمله، لأن التصغير والوصف من علامات الأسماء، لكن واجه النحاة شواهد مثل قول الشاعر:

إذا فقدَ خطباءُ فرخين رجعتُ ذكرتُ سليمي في الخليط المزايل⁽⁴⁶⁴⁾
وهو شاهد وصف فيه اسم الفاعل "فاقد" قبيل عمله.

كما واجههم قول العرب أظننى مرتحلا وسورا فرسخا، وفيه تصغير اسم الفاعل، وقد خرج النحاة كل ذلك بما رأوه منقذا لشروطهم.

وبعد هذا العرض يبدو لي مناسبا أن أسجل تساؤلاتي عن مدى انطباق ما قرره النحاة في هذا انبب مع طبيعة اسم الفاعل، ومع ما قرروه من حقائق في أبواب أخرى، فمن جهة: يبدو غير منسجم أن يشترط النحاة دلالة اسم الفاعل على الحاضر إذا كان مجردا عن التعريف، ثم هم يسكتون عن ذلك الشرط إذا كان محلى بـ ل بدعوى أن الألف واللام حولته إلى صلة، إني أرى ما رآه الأستاذ عباس حسن (ت 1979) من أن اسم الفاعل دال على الاستمرار النجديدي أو الدائم. وقد يبدأ ذلك الاستمرار من الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وتظل إفادته للاستمرار قائمة. ولعل هذا هو ما عناه من سمي اسم الفاعل فعلا دائما⁽⁴⁶⁵⁾ من الكوفيين⁽⁴⁶⁶⁾.

(463) حشية، خصري عن شرح ابن عفر، 25/2، التواكب النرية، 115/2

(464) البيت لبشر بن أبي حرم / العيني شرح شواهد الأشموني، 294/2.

(465) النحو الوافي، عدس حسن، 247/3.

ولا بدا أيضا من إثارة سؤال عن طبيعة التشابه بين اسم الفاعل والمضارع، وقد كان النحاة على يقين بأن ذلك غير متأت فرضوا بالتشابه بينهما في الحركات والسكنات "فمطلق" تعادل "ينطلق" في الحركات والسكنات وعدد الأحرف، فدخلوا بذلك في اعتبار لا يهتم به إلا علم العروض، ومن أجل ذلك قال ابن الخشاب إنه وزر عروضي لا صرفي⁽⁴⁶⁷⁾ وهذا تداحل في اعتبارات العلوم ومقاييسها. ولست أدري لم لا يسحب هذا الاعتبار فيقال إن كلمة ماء تعادل جاء إذ وزنهما حركة وسكون ثم حركة، ومن شأن هذا الإحصاء للحركات والسكنات أن يعيدنا إلى نبش موضوع الإبدال والإعلال؛ فمن أجل أن يعادل اسم الفاعل قائم فعله المضارع يجب أن يعاد الفعل يقوم إلى أصله ليصير يَقُومُ بتسكين القاف وضم الميم وهذا أمر لا وجود له على ظاهر الفعل.

على أن ما توهمه النحاة من تشابه عروضي بين اسم الفاعل والفعل لا يتحقق بسبب قبول اسم لفاعل للتتوين ورفض الفعل له؛ فكلمة حاضر تكتب عروضيا حاضرن - 0 - - 0 وهي لهذا لا تعادل يحضر لأن تقطيعها - 0 - - 0 .

وبعد هذا لا أدري أين يكمن التشابه ما دام التشابه العروضي هو الآخر هاويا. ولا أرى إلا أن النحاة قد اجتهدوا في عقد صلة ولو واهية بين اسم الفاعل والفعل ليسلم لهم أن اسم الفعل إنما عمل للحوقه بالفعل.

وقد يعجب المتأمل مما قرروا من أن الاعتماد على مخبر عنه أو نفي أو استفهام مسوغ لأعمال اسم الفاعل، ونقد أجازوا اعتماده على النداء كما في

(466) معاني القرآن، لعراء، 165/1، مدرسة الكوفة، 323.

(467) للمغني، لابن هشام، 511/2.

مثال يا طالعا جبلا⁽⁴⁶⁸⁾ وهو الأمر الذي لخصه ابن مالك بقوله.

وواليا استفهما أو حرف ند. أو نفيد أو جا صفة أو مسندا⁽⁴⁶⁹⁾

كيف يتفق كون حرف النداء ملحقا لاسم الفاعل بالفعلية، مع أنه من أبرز العلامات التي يعرف بها أن مدخوله اسم؟ هل يكون حرف النداء علامة الاسم في باب، ويصبر قرينة على التشابه مع الفعل في هذا الباب.

3-2 عمل صغ المبالغة⁽⁴⁷⁰⁾

أخذا من اسم الفاعل تصاع صيغ المبالغة للدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف اسم الفاعل بالحدث؛ يقول سيوبه: وأجزوا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على ناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل⁽⁴⁷¹⁾

وأوزان الصيغ هي فعّال، مفعّال، فعول، فعيّل، وفعل⁽⁴⁷²⁾ وقد اختار سيوبه ومن وافقه إعمال الصيغ كلها مع مراعاة ما اشترط في إعمال اسم الفاعل، لأنها ملحقة به وفرع عنه⁽⁴⁷³⁾. وعلى الخلاف من رأي سيوبه يتحفظ بعضهم في إعماله، فيمنع أكثر البصريين إعمال فعل وفعيل. وقد قال المبرد

(468) مثال بن عقيل، 151/2.

(469) الخلاصة الألفية باب إعمال اسم الفاعل.

(470) شرح الملحّة الندرية، 65/2.

(471) الكذب، 110/1.

(472) هذه هي الصيغ القياسية التي يصرف إليها الكلام عند الإطلاق، وهناك صيغ أخرى كفعيل (سكير) ومفعّل (مسعر)

(473) التسهيل، لابن مالك، / 41

عن إعمال فعيل ما كان على فعيل نحو رحيم وعليم؛ فقد أجاز سيوبه النصب فيه، ولا أراه جائزا؛ وذلك أن فعيلًا إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى؛ فما خرج إليه من غير ذلك الفعل، فمضارع له، وملحق به (474).

وشبيه بهذا ما قاله عن صيغة فعل، بل إنه اعتبره نظيرًا لفعيل، وقد يجتمعان فيقال رجل طب وطبيب، ومذل ومذيل (475). وهي صيغة دالة على الهيئة وهي لازمة غير متعدية فلا تنصب شيئًا.

أما ابن هشام وابن مالك، فيصنفان هذه الصيغة من حيث عملها إلى:

عاملة بكثرة وهي فعول وفعال ومفعول، وعاملة بقلّة وهي فعل (476)

وقد استشهد النحاة على إعمال فعال بقول القلاخ بن حزن:

أخا الحرب لئاسا إليها جلالها وليس بولأج الخوالف أعقلا (477)

وعلى إعمال فعول بقول أبي طالب:

ضروب بنصر لسف سوق سمانها إذا عديموا زاداً فإنك عذر (478)

وعلى إعمال مفعال بما حكاه سيوبه من قول العرب:

إنه لمنحارٌ بوائكها (479)

واستدل سيوبه على إعمال فعلٍ بأبيات:

(474) المقتضب، 114/2.

(475) المصدر نفسه، 116/2.

(476) شرح اللوحة الدرية، 65/2 66 67، وفي كلام ابن هشام نقص واضطراب فات المحقق د. هادي نهر ولم يشر إليه.

(477) شرح الشواهد، للعيبي، 296/2، نكذب، 111-1.

(478) قاله في رثاء أمية بن المغيرة المحرومي، صصار، 297/2 ولكتب، 111/1.

(479) الكتاب، 112/1.

حذرُ أموراً لا تخاف وأمنٌ ما ليس مُنجيةً من الأقدار⁽⁴⁸⁰⁾

وشرط إعمال فعلٍ وفاعل أن يكونا محولين عن اسم الفاعل فلا يكونا صفتين مشبهتين، ولا بعمَلٍ فعيل إذا كان للمشاركة كحليس ونديم⁽⁴⁸¹⁾.

هذه صورة موجزة عن تصور النحاة لإعمال أمثلة المبالغة، وهي تسجل ارتباطهم بقاعدتهم الأم التي هي أن الأسماء لا تعمل إلا لشبهها بالأفعال. وبما أن عقد هذه الصنة من المشابهة بالفعل أصبح مستحيلاً، فإنهم اختاروا أن يسلكوا مسلكاً آخر، فاعتبروها عاملة بحكم شبهها باسم الفاعل الذي له شبهه بالفعل.

وقد ادعى البصريون أن قواف تشابه اللفظي بين صيغ المبالغة والفعل قد جبرته الدلالة على المبالغة. قال في شرح الكافية: 'وقال البصريون إنما تعمل مع قواف الشبه لحبر المبالغة في المعنى ذلك نقصان، وأيضاً أنها فرع لاسم الفاعل المشابه للفعل'⁽⁴⁸²⁾

ولا أعجب من حرص النحاة على عقد الصلة بالفعل حتى وإن استدعى ذلك أن تكون صيغ المبالغة فروعا تتوصل باسم الفاعل.

ولقد ظل الكوفيون أوفياء للأصل فمنعوا إعمال صيغ المبالغة لأن الشبه بينها وبين الأفعال غير واضح⁽⁴⁸³⁾، وقد خرجوا جميع ما استشهد به غيرهم على أنه منصوب بعامل آخر تفسره صيغة المبالغة. وإذا كان رأي

(480) وقد ادعى أن البيت مصنوع استدعه اللحيي سيبويه شرح الكافية، 203/2، شرح الشواهد، العيسى، 298/2، وقد علق الأشموي على القدح في سببه أسيت بأنه من قول الحاسدين، 342/2. (481) شرح الكافية، 202/2.

(482) المصدر السابق.

(483) شرح للوحة البدرية، 68/2، والتصريح على التصريح، 68/2، مدرسة الكوفة، 223.

الكوفيين لا يحل إشكالا في الموضوع⁽⁴⁸⁴⁾، فإنه يتضمن وفاء للأصل وطرده له.

ومن الملاحظات التي تسرعني الانتباه اشتراط النحاة في هذا الباب ما اشترطوه في إعمال اسم الفاعل؛ فلقد منعوا إعمال أمثلة المبالغة دالة على الماضي، وهو الأمر الذي رفضه ابن طاهر (محمد بن أحمد ت 580) وابن خروف (علي بن محمد ت 609) من نحاة الأندلس. فقد أجازا إعمال هذه الصيغ دالة على الماضي لأن الأمثلة المستشهد بها مفيدة لذلك؛ فبييت أبي طالب 'ضروب بنصل السيف سوق سمانها' بيت رثاء، ومعلوم أن المرثي قد كان يتصف بهذه الصفات قبل وفاته، فصيغة المبالغة دالة على الماضي يضاف إلى هذا أن كثيرا من تلك الصيغ قد أعملت مع أنها لازمة.

والقصد من هذا الإبانة عن كون تخريجات النحاة قد جاءت لتخدم الصنعة النحوية، ولكنها كثيرا ما أخطأت اللغة في واقعها وتحكمت فيما لم يكن لها أن تتحكم فيه لولا شغف بالإعمال وقواعده.

2-4 عمل اسم المفعول:

عرف الزمخشري اسم المفعول بأنه الجاري على يُفعل من فعله نحو مضروب⁽⁴⁸⁵⁾ وقال: ابن الحاجب اسم لمفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على وزن مفعول.⁽⁴⁸⁶⁾

(484) ينظر دفع ابن هشام لدعوى الكوفيين في اللوحة البدرية، 68/2.

(485) المعصل، 229.

(486) كافية ابن الحاجب مع شرحها، 203/2.

وقد رأى رضي الدين أن اسم المفعول الحق هو لمصدر، لأن الفاعل قد أتاه حقيقة، فهو سم للحدث المفعول وتسمية من وقع عليه الفعل اسم مفعول لا تخلو من نقص؛ إذ الأصل اسم مفعول به وقد جاء عند المبرد ما يقارب هذا الكلام ويعضده⁽⁴⁸⁷⁾ وعمله عند النحاة مستمد من مشابهته لفعل ولحوقه به، فلقد وجدوا أن اسم المفعول مُحَقِّق بالمضارع المبني للمجهول، ووجه الشبه بينهما أن اسم المفعول دال على الحدث والظروء، فهو لا يتضمن معنى الماضي ولا يتحمل معنى الدوام والاستمرار في المستقبل إلا لقرينة خارجية عنه، ويتجلى الشبه أيضا بين اسم المفعول وفعله في أن اسم المفعول يساوي فعله في حركاته وعدد حروفه فمضروب = يُضْرَب.

وقد قدم ابن يعيش هذه الفكرة وجهد في الإقناع بها فأوضح أن الميم، ميم اسم المفعول، بدل من حرف لمضارع في الفعل، أما الواو فإنها غير مؤثرة وقد أوردت للفرقة بين الاسم والفعل، وقد يمكن أن تكون لمجرد الإشباع، كما هو الشأن في كلمة دراهم التي قد تصاف إليها الياء فتصبح دراهيم.⁽⁴⁸⁸⁾

هذه محاولة ابن يعيش لإلحاق اسم المفعول بالفعل، ولا يخفى ما فيها من تمحل استدعته محاولة عدد صلة بين شيئين متباينين، فإذا ساغ أن نعتبر الميم في اسم المفعول كفاء الياء من المضارع، فإن نظرة إلى حركات كل من: يُضْرَب ومضروب كافية لتجلية الفرق القار بين اسم المفعول والفعل فالراء مفتوحة في الفعل، وهي مضمومة في اسم المفعول، ولا يبعد أن يقال إن الرفع قد احتيج إليه لمطاوعة الواو، ولكن مهما يكن الداعي إلى ذلك فإن

(487) المقتضب، 74/1.

(488) شرح المفصل، 80/6.

الخلافاً سيظل مثلاً إلا إذا تعلق الأمر بمقارنة عروضية، تقارن فيها الحركات بالحركات مع غض النظر عن نوعها والسكنات بالسكنات لتتكون من ذلك الأسباب والأوتد والفواصل، ومع ذلك كله لا يثنأى القياس العروضي بين مضروبين وهي (0 0 0) وبين يضرب وهي (0 -) . وما دام الأمر يتعلق بالوزنة والمقارنة فإن لمألوف من صنيع الصرفيين أن يقابلوا الصحيح بالصحيح والمعتل بالمعتل، وفكرة الإشباع التي ساقها ابن يعيش لا تبدو مقنعة كما أن لتمثيل بإشباع دراهم ليس مكيناً، وأقرب شيء أن يكون ذلك راجعاً إلى الكلمة المترحم عنها هل ترجمت بسم درهم أو درهام والأصل الفارسي لها وهو درم يتيح هذا وذاك. (489)

يقول الأنباري⁽⁴⁹⁰⁾ عند تعرضه لبيت الفرزدق المشهور:

تتفي يداها لحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقد الصياريف⁽⁴⁹¹⁾

(ويحتمل أن يكون الدراهم جمع درهام ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال)⁽⁴⁹²⁾. فقد قال هذا وهو بصدد تقرير معنى الإشباع وراه صادقاً على صياريف. (493) أما دراهيم فليست حجة إذ بالإمكان أن تكون من درهام.

وسواء صحت للنحاة المقارنة أو لم تصح، فإن عمل اسم المفعول عندهم ثابت ولكونه ملحقاً بالمضارع المبني للمجهول فإن له أحكامه؛ قال المبرد اسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه يُفعل وزيد

(489) فز هكّ طلاني، ص 263، قاموس فارسي عربي

(490) الإصناف، 27/1

(491) الكتاب، 28/1، وفيه هي الدناير وهذا ليس خطراً، لأن العنرة بالوزن العروضي وهو متحقق

بدراهيم لو عوصت.

(492) ينظر سر صناعة الإعراب، 28/1.

(493) الإصناف، 27/1

مضروب سوطا كما نقول زيد يُضْرَب سوطا⁽⁴⁹⁴⁾ ويَقول ابن هشام في التوضيح زيد معطى أبوه درهما لأن أو غدا، كما نقول زيد يُعطى أبوه درهما.⁽⁴⁹⁵⁾ ومنتهى هذا الإلحاق أن يتوقف اسم المفعول على نائب الفاعل، كم في علي مكرم أخوه، فإذا كن منعديا إلى أكثر من مفعول كان الباقي من المنصوبات بعد استيفائه نائب فاعله معاعيل كما في المعطى كفافا يكتفى وزيد معلم أبوه عمرا قائما.⁽⁴⁹⁶⁾ وحين يتعلق الأمر بشرط هذا لعمل يكرر النحاة الشرط نفسه في اسم الفاعل حتى لكأنه إياه فهو عمل مقترن ب"أل" في جميع الأزمنة بلا شرط، فإن تجرد لم يعمل إلا دالا على حال أو استقبال معتمدا على نفي أو استفهام، أو موصوف وهي شروط اسم الفاعل نفسها، لذلك لم ير بعض النحاة داعيا إلى الحديث عنها حتى لا تكون لغوا أو فضولا من القول، وبعد هذا يحق أن يتساءل الدارس هل إعمال اسم لمفعول بعد توفر دواعيه أمر حتم أم أنه يظل رهس اختيار المتكلم ومشينته يعمل إن شاء، ويهمل إن أراد، الظاهر أن النحاة يجنحون إلى وجوب إعماله لولا أن الشواهد متضافرة على أن في النصوص العربية إهمالا لاسم المفعول مع وجود مسوغ إعماله من مثل ما نجده في قول الشاعر:

تمنى لقائي الجون معرور نفسه فلم راني رتاع ثمت عردا⁽⁴⁹⁷⁾⁽⁴⁹⁸⁾

وقد خرج النحاة ما أشبه هذا لبيت على أن اسم لمفعول فيه دال على الثبوت والاستقرار ولأصل ألا يعمل إلا ما كان دالا على الحال أو الاستقبال.

(494) المفتض، 119/1

(495) التصريح على التوضيح، 71/2.

(496) أمثلة الأسموي، 302/2

(497) شرح الكافية، 204/2، الأسموني 245/2، بن الداطم، 166، بن عجيل، 162.

(498) لبيت غير منسوب في تشرح للتصريح، 72/2

وهذا أيضا قد يربك النحاة فقد وجدنا أسماء مفعول عاملة مع دلالتها على الثبوت كما في قول الشاعر :

بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل أنت مرفوع بما هاهنا رأس⁽⁴⁹⁹⁾

وفي جميع السواهد التي عمل فيها اسم المفعول الدال على الثبوت يقول النحاة إنه التحق بالصفة المشبهة فرفع على الفاعلية، لا على النيابة عن الفاعل، وأنه نصب على شبه المفعوليه كما أن الصفة المشبهة تنصب شبيها بالمفعول ولا تنصب مفعولا لأنها لازمة، يقال هذا وعيره من أجل تجاوز كل الاعتراضات، ويبقى الإشكال ماثلا في أن اسم المفعول لا يصاغ إلا من متعد، أما اللازم فإنه يصاغ منه مصحوبا بحرف⁽⁵⁰⁰⁾ والذي بين أيدينا اسم مفعول لا حرف معه وهذا يعني أنه متعد، وأصله أن يعمل عمل المتعدي لكن النحاة أبوا إلا صرفه إلى الصفة المشبهة الرافعة للفاعل الناصبة على التشبيه بالمفعول، وهي معضلة أخرى تبرهن على اضطراب النحاة في أقوالهم، وأن أكثر أصولهم الإعمالية لا تثبت أمام النقد والتمحيص.

2-5 عمل الصفة المشبهة.

تعرف في كتب النحو بالصفة المشبهة لأنها أثبتت اسم الفاعل في قضايا منها⁽⁵⁰¹⁾.

(499) البيت بلا نسبة في شرح التصريح، 72/2، همع الهوامع، 99/2-101.

(500) قال ابن الحاجب وإن كن الفعل لازما لم يتعد بحرف جر لم يحز بناء اسم مفعول منه كما لم يجر

بناء الفاعل المبني للمفعول منه. شرح الكافية، 204/2، وينظر أيضا المقتضب، 76/75/48/1.

(501) لقد عرضها الأستاذ عيس حس في النحو الوافي، 300/3، المسألة، 105، ط. دار المعارف.

ط. 5، انظر الأشعموني، 355/2.

1 التقاؤها معه في الاشتقاق إن لم تكن جامدة، والجامدة تؤول بمشتق وبعض الصفات لمشبهة قد تأتي على زنة اسم الفاعل كطاهر القلب راجح العقل حاضر البديهة.

2- قبولها التثنية والجمع والتأنيث كاسم الفاعل.

حسن	حسنة	حسنون
طويل	طويلة	طويلون

وإذا لم تقبل الصفة الجمع والتثنية والتأنيث لم تكن صفة مشبهة⁽⁵⁰²⁾.

3- عملها النصب في الشبيه بالمفعول به كما يفعل اسم الفاعل ذلك.

وأظن أن هذا الوجه هو الذي استأثر بعناية النحاة، وهو الذي سوغ إلحاق الصفة المشبهة باسم الفاعل يدل على ذلك أنهم قد قرنوا بينهما حين الحديث عن المشتقات العاملة عمل الفعل، ولو تعلق الأمر بمجرد الشبه الصوتي المذكور في النقطنين الأولى والثانية، لتناولوا موضوع المماثلة في أبواب الصرف لا في أبواب النحو، ويؤكد هذا أن النحاة لم يعتبروا صفة مشبهة إلا ما كان عاملاً نصباً، أو جراً ففي مثال زيد حسن ثم ير الصبان أن كلمة حسن صفة مشبهة، لأنها لم تعمل نصباً ولا جراً.⁽⁵⁰³⁾

وتصور النحاة للصفة المشبهة من حيث الزمن أنها دالة على ثبوت الصفة واستقرارها لصاحبها في الأزمنة الثلاثة ثبوتاً مستمراً مسترسلاً أو متجدداً.

فمثال الأول زيد حميل الوجه أبيض اللون. ومثال الثاني زيد سريع

(502) الكوكب الدرية، 117/2.

(503) حاشية الصبان على الأشموني، 3/3.

الحركة بطيء الغضب.

قال البدر بن مالك في شرح ألفية والده معرفا الصفة المشبهة: الصفة ما دل على حدث وصاحبه، والمشبّه باسم الفاعل منها ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم بقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به، دون إفادة معنى الحدث. (504)

ودلالته على الملازمة والاستمرار في الأزمنة كلها تكاد تكون أمرا اتفاقيا بين النحاة لا يصرفها عن ذلك إلا قرينة لفظية تحصرها في زمن معين كما في مثال كان زيد حسنا فقبح أو سيصير قبيحا⁽⁵⁰⁵⁾. ومن مواصفات الصفة المشبهة عند النحاة أنها تصاغ من فعل ثلاثي متصرف لازم كما في طاهر من طهر وكريم من كرم وطرب من طرب ويتحدث النحاة عن إعمالها فيرون أنها خالفت الفعل، وأشبّهت اسم الفاعل المتعدي لواحد، فهي ترفع فاعلا كما في زيد حسن وجهه، وتجر كما في هو حسن الوجه وتنصب مقترنة بال أو مجردة عنها بشرط الاعتماد، كاسم الفاعل فيقال هو الحسن الوجه وهما الحسنان الوجوه⁽⁵⁰⁶⁾ وقد استشهد سيبويه على نصب الصفة المشبهة لمعمولها ببيت الحارث ابن ظالم:

فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بغزارة الشعري الرقابا⁽⁵⁰⁷⁾

(504) شرح ابن الناظم على ألفية والده، ص 172

(505) هذا المثال أحال عليه عباس حس في النحو الوافي، 292/3.

عازيا إياه للصبيان وهذا وهم منه لأن المثال وإن كن موجودا لديه 4/3 فإنه من روايته واستشهاده هو نص للرضي الاسترادي ذكره في شرح كافية 205/2 وموقف لرضي من دلالة الصفة على زمان معين واضح لا عبار عليه وهو موقف لم يبينه الصبان وإنما عرصه في حملة الآراء.

(506) مثالا للمقتضب، 161/4.

(507) الكتاب، 201/1، وقد أورده سيبويه بروايتين.

ونسترسل في الحديث عن طبيعة عمل الصفة لمشبهة كما تعرضها كتب النحو وأتوقف لأتساءل عن المسوغ الذي تدرع به النحاة للقول بعمل الصفة المشبهة.

فإذا كان النحاة قد تمكنوا من عقد صلة بين اسم الفاعل ولفعل تتمثل في أن اسم الفاعل مسدود للفعل المضارع في عدد الأحرف وفي السكّنات والحركات، فإن هذا المنطق لا يمكن إجراؤه أثناء فحص موجب عمل الصفة المشبهة فهي من حيث الزمن دالة على الدوام والاستمرار ديمومة أو تجدادا فلا يمكن إلحاقها بماض أو مضارع.

لاختصاص كل منهما بزمان معين وبهذا تسقط أهم وشيجة اعتمدها النحاة في إلحاق المستقّت بالأفعل.

لكن النحاة الذين مردوا على التخرّيج بعد أن أعياهم التماس الشبه بين الصفة المشبهة والفعل ذهبوا إلى ربطها باسم الفاعل، فكانت بهذا فرعا عن الفرع في العمل.

وهذا تخريج لا يخلو من ارتباك ولا يحل إشكالا لأن مقتضاه أن تكون للصفة المشبهة فيود أكثر مما لاسم الفاعل عملا بقاعدتهم التي تسجل أن الفروع تنحط عن الأصول في العمل⁽⁵⁰⁸⁾ فلا تتصرف الفروع بالحرية التي تتصرف بها أصولها، وعكس هذه الحقيقة ما نجده في إعمال الصفة المشبهة التي تتمتع بحرية واسعة فتعمل دلة على الأزمنة كلها في حين أن اسم الفاعل الذي هو أصل لها لا يعمل إلا مجردا عن الدلالة على الماضي ويتجلى التناقض الأكبر في إعمالها النصب؛ في أن النحاة يشترطون في صوغها أن

(508) لإنصاف في مسئل الخلاف، 176/1.

يكون فعلها لازما وهم لا يجدون في ذلك حرج في القول بأنها نصبت معمولها. فأول مرة يجمع انحاء بين العذبة والنزوم في عامل واحد، ولقد ستعر النحاة بوحز هذا انتفاض فحاولوا التعمية فسموا المنصوب بالصفة لمشبهة شبيهها بالمفعول: يتسببه في أنه منصوب بعامل سبق، والغريب أن هذا الشبيه بالمفعول ليس في لحيفة إلا لاسم الذي يدعى فاعلا في أبواب أخرى، ولا فما الفرق بين مثال هو حسن وجهه الذي يعرب فيه وجه فاعلا ومثال هو حسن الوجه الذي يعرب فيه الوجه شبيهها بالمفعول به.

فمثل هذه التناقضات والتراخات مما يبعث على ضرورة إعادة النظر في الجملة العربية بعيدا عن تحكم قواعد الأعمال ومفنديته.

2-6 عمل افعل الفصل: (50)

ويدعى اسم التفضيل لكر الجمع بين اسمه وكونه عاملا مع أن الأصل في الأسماء ألا تعمل في أسماء مثلها. (510) جعل بعض النحاة يفضلون تسميته بأفعل التفضيل فر ر من نفس قواعد الأعمال.

وإعماله بما فيه من معنى الفعل (فأفعل) فيه معنى الفعل، فإن أجرته على الأول فبدلك المعنى كأنك قلت يفضله (511). ورغم هذه الوشيجة

(509) كتاب سيويه، 202/1-204-205، 24/2-26-31-32، 466-4، همع الهو مع، لسيوطي، 101/2، مفصل، للمرد، 248/3، شرح مفصل، لاسر عيش، 105/6، لغرد الحديثة، 682/2، شرح انصرح على توضيح، 106-105/2، شرح الكافة، 212/2، شرح الكافة الشافعية، 1139/2، شرح الأسموي، 383/2

(510) كلمة امر عرس في شرح مفصل، 105/6

(511) كلمة للمرد في مفصل، 248/3

- يظل أفعال التفضيل بعيد الصلة بالفعل، بل وباسم الفاعل. لذلك لم يكن له أن يعمل لفقده مسوغ العمل، ولكنه عمل فكان عمله ضعيفا ومظهر الضعف في عمله.

أنه لا يرفع اسما ظاهرا فلم يجيزوا مررت برجل أفضل منه أبوه⁽⁵¹²⁾.

إنه لا ينصب المفعول المطلق ولا المفعول معه.

- إنه لا ينصب المفعول به.⁽⁵¹³⁾ وحكى ابن مالك إجماع النحاة فقال: وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به.⁽⁵¹⁴⁾ لأن أصل العمل للفعل.

وإذا كانت بعض أسماء الصفات قد عملت فإن لها مسوغات ألحقها بالأفعال، فاسم الفاعل عمل رغم اسميته لما تحمل الجريان على الموصوف، فتحمل التثنية والتذكير والتأنيب وصار محله محل فعل، وعمله عمله، والصفة المشبهة. أشبهت اسم الفاعل فأعملت.

أما أفعال التفضيل فإن له من الاستقلال ما يجعله بعيد الشبه بالفعل (لو قدر مكانه)، فهو قد يلزم حالا واحدة لا يطابق فيها ما قبله، وذلك لوزن من بعده عن طبيعة الفعل.

ويتجلى جمود أفعال التفضيل على حال واحدة في صورتين:

1- صورة ما إذا كان أفعال التفضيل نكرة غير مضاف.

فيقال: زيد أفضل من عمرو.

(512) المفصل، للزمخشري، 237.

(513) الفرائد الجديدة، 682/2.

(514) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 1111/2.

الزبدان أفضل من عمرو (515)

في الأحوال جميعا يلزم التذكير والإفراد ولا يستجيب لما قبله من طروء التثنية أو الجمع أو التأنيت.

2- صورة ما إذا كان أفعُل التفضيل مضافا لنكرة.

زيد أفضل رجل.

الزبدان أفضل رجلين.

الزيدون أفضل الرجال

هند أفضل امرأة.

الهندان أفضل امرأتين.

الهندات أفضل النساء. (516)

والصورتان ضمنهما ابن مالك قوله:

وإن لمنكور يصف أو جرد. أنزم تدكير، وأن يوحد

وهذا التأيي من أفعُل التفضيل على ما قبله، وهذا الرفض للمطابقة هو ما جعل نحوي هو بن يعيشر يشبهه بلاسم الجامد أو بالجملة الاسمية. التي لا يتأثر بنيانها بما قبلها، فقد قال: عن أفعُل التفضيل: كقولك مررت برجل قطن جبته وبرجل كتن ثوبه. ألا ترى أن القطن لا يثنى ولا يجمع (517).

ومن ثمت جعله غير جذير بالعمل، وذهب النحاة إلى أنه لا ينصب

(515) الفرائد الجديدة، 648/2، وغيره من مطاف المصوغ.

(516) أمثلة ابن عقيل، 206/2.

(517) شرح المفصل، لابن يعيشر، 106/6.

مفعولا به إن ورد بعده أم في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ مَرْسَلَاتِهِ﴾
(الأنعام 124).

فكلمة حيث في هذا الموضوع لا يمكن أن تكون ظرفا لما تفضي إليه
الظرفية من معنى غير مفسود من الآية؛ إذ الآية ليست بيانا لكون الله يعلم
في ظرف معين؛ إذ مقتضاه أنه لا يعلم في ظروف أخرى، وهذا فهم لا يتقبله
التصور الإسلامي للذات الإلهية.

وأما الآية فهي رصد لحقيقة أخرى هي أن الله أعلم بالمكان (أي
الشخص) الذي يجعل فيه رسالته، ومنه يتبين أن حظ حيث من الجملة
المفعولية⁽⁵¹⁸⁾. لا أن المشكلة تكمن في أن أفعل التفضيل (أعلم) لا يصح لأن
ينصب مفعولا، فلذلك يعتبره النحاة محرد مؤثر ومفسر لعامل آخر تقديره
يعلم⁽⁵¹⁹⁾.

ولم قال العباس بن مرداس⁽⁵²⁰⁾.

أكر وُحِمى للحقيقة منهم وأصرب منا بالسيف القوانسا

قال النحاة: إن القوانس منصوب بفعل مفسر بأصرب.

وإذ احتاج أفعل لتفضيل إلى نصب مفعول توصل إليه بحرف الجر،
فيقال هو أصرب منك لزيد.

فإذا صح أن يدعم اسم الفاعل و لمصدر بلام تقوية. وهما أقل ضعف

(518) مذهب الفارسي رُحبت نفع مفعولا به

(519) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 1141/22، شرح المفصل، 107/6.

(520) الأصمعي، 204، تحقيق أحمد شكري عبد السلام هارون، ط 5، دار المعارف.

من أفعَل التفضيل، فإن أفعَل التفضيل أجدر بأن يقوى باللام⁽⁵²¹⁾.

كل ما يقدر عنه أفعَل التفضيل هو أن ينصب الظرف لاكتفائه براءة الفعل.

وأن ينصب الحال لأنه مشابه له مثالا هما: زيد أحسن منك اليوم راكبا⁽⁵²²⁾ وينصب المفعول معه. وله أن ينصب التمييز، والتمييز معمول هين يعمل فيه ما يخلو من معنى الفعل كما في راقود خلا⁽⁵²³⁾.

- ويتفق النحاة على أن أفعَل التفضيل يرفع الضمير المستتر فمثال محمد أشجع الرجال، يتضمن ضمير استتار بعد أفعَل التفضيل فيؤول السياق إلى محمد أشجع هو الرجال.

أم رفعه الظاهر فغزة رديئة وإن وردت عن العرب فقد حفظ النحاة أن العرب قالوا 'مررت برجل أكرم منه أبوه'⁽⁵²⁴⁾ هي مع ذلك لغة غير مشهورة كما قال الاسترابادي⁽⁵²⁵⁾ قال ابن مالك لا يرفع أفعَل التفضيل في اللغة المشهورة اسما ظاهرا، لأن شبهه باسم لفاعل ضعيف من قبل أنه في حل التثنية لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، بخلاف اسم الفاعل والصفة المسببة⁽⁵²⁶⁾ ولأفعَل التفضيل حالة واحدة شهيرة يرفع فيها الاسم الظاهر، وهي حال استنفذت من النحويين جهدا غير يسير فألفوا فيها المؤلفات خاصة.

(521) شرح لكفية، ملاسنر انادي، 2/ 219.

(522) المصدر نفسه، 2/ 220.

(523) المصدر نفسه

(524) لكتب، 2/ 28، وما عنده

(525) شرح الكافية، 2/ 219

(526) شرح الكافية، شذويه، لاس مالك، 2/ 1139

وقد عرفت هذه التحالة في كتب النحو بمسألة الكحل، وهي إحدى الشواذ التي يختبر بها بصر الإنسان فانحو فكما أن الجاهل بالأكدربة والمالكية وشبه المالكية و لخماربة جاهل بعلم الفرئض. فكذلك يعد الجاهل بمسألة الكحل جاهلا بالنحو.

وصورتها أن يرد أفعل التفضيل بعد نفي (أو شبهه⁽⁵²⁷⁾) صفة لحنس (هو المفضل عليه) وكن مرفوعه أجنب عنه مفضلا ومفضولا باعتبارين وصح مع ذلك كله أن يقع فُعل التفضيل موقع فعل بمعناه من غير أن يتغير التركيب أو يفسد المعنى.

ومثانها المشهور هو:

ما رأيت رجلا أحسن في عينه لكحل منه في عين زيد، فالجملة منفية ولا يمكن أن تكون إلا كذلك، ولا لما أفادت مفاضلة أبدا. ثم إن المرفوع الذي هو الكحل مفضل باعتباره في عين زيد مفضل عنيه باعتباره في عين غير زيد.

فرفع أفعل التفضيل لئلا يظهر على خلاف الأصل، والشروط السابقة للنحاة في هذه لصورة من لإعمال اعتذارات وتبريرات كثيرة⁽⁵²⁸⁾. والحق أن النحاة في هذا لناب كنوا أمم فعدتبن مؤصلنين سلفا كان عليهم أن يحترموا هما.

القاعدة الأولى وهي أن لعمل للفعل أصالة. وأن ما عمل من أسماء الصفات يعمل لقيام التشبيهة بينه وبين الفعل.

(527) همع الهوامع، للسيوطي، 2 / 10

(528) شرح الأشموي، 2 / 389

وقد أعياهم في هذا الباب عقد هذه الصلة الضرورية بين الفعل وأفعُ
التفضيل فكتفوا بواهي النوشائج، وفتعوا بأن يكون في أفعُ التفضيل معنى
الفعل.

القاعدة الدائية هي أن ضعف شبه أفعُ التفضيل بالفعل قد أكسبه ضعفا
في العمل، ولذلك لم يجيزوا أن يرفع سما ظهرا بإطلاق وعدوا ما ورد من
ذلك لغة غير مشهورة رغم وجود سواهد لا تسايرهم⁽⁵²⁹⁾، وقد تنكروا لعمله
حينما وجدوه ينصب المفعول به، وهو عاجز عن ذلك كما في قوله تعالى:
﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (الأنعام 125).

ورأوا إضافة فعل عامل من مادة أفعُ التفضيل، وتقدير هذا الفعل إذا
قدر لا يضيف من حيث المعنى شيئا جديدا لأنه يكون مكررا للمادة نفسها التي
صيغ منها أفعُ التفضيل، بل أرى أنه على لعكس من ذلك يقصر عن
تعويض أفعُ التفضيل لأن لفعل لا بدل إلا على حدث مفترن بزمن. ومعنى
الآية السابقة لا يقصد إلى إثبات علم الله بموضع إنزال رسالته، وإنما يقرر أن
الله أفضل من يعلم إن كان هناك من يعلم؛ فنقدبر الفعل وإحلاله محل أفعُ
التفضيل يضيع معنى: التفوق والأفضلية والسبق.

وتبقى الدلالة على الحدث وزمانه، وهو أمر غير وارد في السباق.

فإذا كان لفعل الجديد لمقدر لا يضيف شيئا إلى المعنى بل هو يفسد
المعنى ويكرره، ويبغي أن نعرف أنه لم يؤت به إلا لتستقيم لصناعة

(529) أنشد سيبويه لسحيم بن وائل:

مررت على وادي سلع ولا أرى	كوادي السباح حين بظلم وادي
قل به ركب أنوه ثبة	وأحوف إلا ما وفى الله ساري

نكتاب، 32/2.

الإعمالية، ولتتفق قاعدة أن فعل لتفضيل يفصر عن نصب المفعول به لضعفه، فإذا وجد مفعول منصوب، فينبغي أن يكون ذلك لغيره، ولو أدى ذلك إلى إفحامات، ولست أدري كيف يكون هذا الإقحام مبسورا حبيما نكون أمام أفعال تفضيل من طبيعته أن يتعامل مع مفعولين أو ثلاثة كما في مثال: ريد أكسي لعمر و لنباب من خالد.

فإذا قبل: إن المفعول لأول قد وصل إليه أفعال لتفضيل بالمعاضدة وبالتقوية، فماذا يجب أن يقال عن لمفعول لتاني هن وصل إليه مباشرة رغم ضعفه أم أنه يجب أن يفدر له عامل جديد يفسره أفعال التفضيل وأين يجب أن يوضع إذن هذا العامل، من غير أن يتأثر التركيب بالمعنى؟

إن الإجابة في كل صورها أن تكون إلا بقضا لقاعدة الضعف والقوة في الأعمال وهي قاعدة متوهمة لا يمكن الدفاع عنها في كل أشكالها وصورها.

2-7 عمل المصدر: (530)

المصدر أنرر العوامل للقطبة، وقد جاء السادس في ترتيب الجرحاني لعوامله (531)

والنحاة عموما لا ينازعون في عمله، لذي هو مكتسب له من مشابهته

(530) يطر المغرب، لاس عصفور، ح 229/1، مهج اسنك، للأشموي، 332/2، حاشية الصن على الأشموي، 284/2، النصريح على النصيح، 63/2، سرح لمفصل، لاس بعشر، 59/6، التسهيل، لاس مالك، 43، المسألة الأولى من تعبير مسائل المسكاة من لمقتضب، لاس القاسم سعيد ابن سعيد سارقي هاس لمقتضب، 13/1.

(531) العوامل المائة، للخرجي، 82/2، المجموع لكبر، ط. لعلية، 1949.

الفعل أو نيافته عنه.

ففي مثب إكر ما زيدا، أو ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابَ﴾ (محمد 4) يرى كثر النحاة أن المصدر عامل في المفعول به لأن المصدر مر شأنه أن يعمل عمل فعله⁽⁵³²⁾، لكن ابن يعيش يرى أن شرط عمل المصدر مشابهته الفعل وابة ذلك صحة تأويله بأن والفعل - بخصوص لزمر الماضي، والمستقبل أو بما والفعل بخصوص لمرر الحاضر - وهذان التقديران غير متأتين في مثال ضربا زيدا. لذلك ذهب ابن يعيش إلى أن المصدر مجرد نائب عن لفعل الذي هو العمل الحو؛ وقد استدلل على هذا بأن الفعل إذا ظهر لم يكن للمصدر عمل. كما في مثال ضرب ضربا زيدا. (وهذا مثال لا يذاع فيه النحاة) وهو شاهد على عمل الفعل في المفعول وتحرر المصدر عن العمل مما يستفاد معه أن المصدر كان عاملا بيانه لا أصالة⁽⁵³³⁾.

ومظهر لخلاف بين المصدر النائب عن الفعل في العمل والمصدر الأصيل في عمله، أن لأول يجوز تقديم معموله عليه، فيقال زيدا ضربا بينما لا يجوز ذلك في المصدر لأصيل⁽⁵³⁴⁾، وكما لا يجوز انفصال معموله عليه، وقد رأى مثب رأي ابن يعيش صاحب النوضيح وأجاز ابن مالك أن يكون المصدر عاملا في مثل: ضربا زيدا⁽⁵³⁵⁾.

ومهما يكن الاختلاف فإن لصورة المصدر العامل في مفعوله نماذج على نحو ما يمكن أن يفهم به قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَعِثَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرِبْ

(532) ابن عقيل على، الألفية، 142/2

(533) المغرب، لاس عصور، 131/1.

(534) مر المسألة الأولى لفرقي لمقتضب، 13/.

(535) لتسهيل، لاس ملك، 43، و تصريح على التصحيح، 62/2

وقول الشاعر: ⁽⁵³⁷⁾.

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

أما عمله الأصل فهو مشروط بصحة تقديره بأن والفعل في الزمير الماضي والمستقل، أو بما والفعل في الزمن الحاضر فيصح يسرني حضورك أمس أو عدا على تقدير يسرني أن حضرت أمس أو أن تحضر غدا أما قصد الحاضر فلنأويل يكون بما المصدرية. وهو يعمل نكرة ومعرفة ⁽⁵³⁸⁾.

يعمل نكرة منونة (وقد منعه الكوفتون وتأولوا شو هذه) ومن ذلك فونه

تعالى: ﴿أَوْ اطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ ⁽⁵³⁹⁾ (البند 14).

وقول المرار بن منقذ ⁽⁵⁴⁰⁾.

(536) إملأ ما من به الرحمن، لعكري، 236/2، مشكل عراب لفران مكي بن أبي طالب نقسي.

671/2، تحقيق حاتم صالح الصمن، مؤسسة الرسالة، ط 4، 1988

(537) هو أعشى همدان عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث. وقد عرى لست إلى أبي الأسود لدوسي

وإلى حرير (شرح أبيات سبويه، 371/1) وقد اتهم العندجاني ابن السير في دلجهل بقصة هذه الست.

فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سبويه لابن محمد الأسود لعندجاني.

تح. د. محمد علي سلطاني دار فتييه، 1981.

(538) من قواعد الدرق في تفسير المسائل المشككة في المعصب، 13/1.

(539) إملأ ما من به الرحمن، 287/2، ومعنى لفران، للأخفش سعد بن مسعدة، ص 539/2،

تح. د. فائز فارس، الشركة الكويتية، 1981.

(540) شرح أبيات سبويه، 393/1، شرح شواهد الأشموني، للعيني، 284/2، شرح شواهد ابن عقيل

للجرجاني، 160، وفتح الجليل محمد قطرة عدوي، 160، وفي شرح المعصن تسميته المزور من منقذ

ولعله تصحيف وترحمته: الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تح. أحمد محمد شاكر، 997/2، دار المعرف

1967-1966.

بضرب بالسيف رؤوس قوم أُننا هامهن عن المقليل

ويعمل المصدر مقترنا بأن وهو قليل وشاهده قول الشاعر (541)

ضعيف الكتابة أعداء يخال الفرار يراخي الأجل

ويعمل مصافا وهو الأكثر فيصاف إلى الفاعل وبعده مفعوله كما في

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ لَنَاسَ﴾ (البقرة 249 والحج 38).

وقوله: ﴿لَوْلَا يَنَاهِمُ الرِّبَايُونَ وَالْأَجَابِرُ عَنْ قَوْمِهِ الْإِثْمَ وَأَكْلَهُمُ السَّحْتَ﴾

(المائدة 65).

ويضاف إلى الفاعل من غير ذكر للمفعول كما في قوله تعالى:

﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْجَحُ الْمُؤْمِنُونَ بَصَرَ اللَّهِ يَنْصَرُ مِنْ شَاءَ﴾ (الروم 3-4) ويضاف إلى المفعول

من غير ذكر الفعل كما في قوله تعالى: ﴿يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَكُنتَ جِدَالِنَا﴾

(هود 32). ويضاف إلى المفعول مع ذكر الفاعل كما في قوله الأقيشر

الأسدي (542)

أفنى تلادي وما جمعت من نسب قرغ الفواقيز فواه الأباريق

وفي جميع هذه الأحوال يشترطون ألا يكون المصدر مصغرا، ولا

مضمرا، ولا محدودا، ولا موصوفا، ولا محذوفا، ولا مفصولا عن

معموله (543).

(541) شرح أبيات سيوه، للسري، 260/1، وشرح الشواهد، للعبسي، 281/2، وشرح شواهد ابن عقيل، للحر جوي، 161، البيت محمول الفاعل في جميعها.

(542) نرحمته وبيته في الشعر والشعر، 561/2، وفي خزانة الألب، 491/4، برواية النصب بؤوه.

(543) التصريح على التوضيح، 62/2.

هذه صورة المصدر العامل عرضتها غير متبوع للشرط كلها.

وما عرست لا حتى وجه لغرابية فيه: فلقد كان كلام النحاة غريباً إذ يحاولون إثبات الشبه بين المصدر والفعل فيتعلفون لذلك تدعى سبب وأوهى وشيجة؛ فيرون أن التثنية في المصدر يمثل أحد وجه لمشبهة للفعل، ويرون أن عمل المصدر المنكر ليس لكنهم يعمون طويلاً أمام صورة مناقضة، وهي صورة المصدر المقترون بأل؛ إذ كان التثنية مدعاة التشابه مع الفعل فما عساهم بقولون، وقد اقترن المصدر بأل التي هي علامة التعريف.

لقد أجهد ابن يعيتز نفسه من أجل لإقناع بأن لا نفيد التعريف كما هو الشأن بالنسبة لانصائها بالاسم العلم الذي هو معرفة بذاته، فلا تزيد الألف واللام شيئاً كما في الحسن ونعاس⁽⁵⁴⁴⁾، ولقد ذهب النحاة مذهباً بعيداً في عقد التشابه بين المصدر والفعل ونوصلوا إلى أن المصدر لا يختلف عن الفعل إلا في أمرين: أولهما أن المصدر لا يرفع النائب عن الفاعل. وبذهب البصريون إلى جوازده. وثانيهما أن فاعل المصدر يحوز حذقه بإطلاق، وذلك غير ممكن في فاعل لفعل⁽⁵⁴⁵⁾ الذي لا ب من إضماره.

إن كل هذه المكابدة التي تستهدف ربط المصدر بالفعل تتنافى أصلاً مع طبيعة كل من المصدر والفعل. وقد كان ضرورياً أن ينفاد النحاة لها بعد إقرارهم بأن الفعل أصل في العمل وإن عمل غيره مسنفاد منه، فما قرروه في باب إعمال المصدر بلغه أكثر ما كتبوه في مطالع كتبهم عن اسماء المميزة لكل من الاسم والفعل وحرف فلقد سجلوا هنالك أن لإضافة والتعريف

(544) شرح المفصل، 60، 6

(545) منهج لسالك، 333/2.

والتنوين هي أهم خصائص الاسم، وإذا بتلك لمميزات الفاصلة تتحول في هذا الباب إلى عوامل التقاء وتساو بين الفعل والمصدر؛ فالتكبر الذي كان علامة الاسم معبرا عنها بالنون قد أصبح موجبا لإعمال المصدر بحكم أنه وجه للتشابه بين لمصدر والفعل، إن نظرة عاجلة إلى ما كتبه الزجاجي في الإيضاح⁽⁵⁴⁶⁾ وهو يتحدث عن لفعل والمصدر وأيهما الأصل لكافية بأن توحى بانفصالهما وتباينهما مع اشتراكهما في دلالة الحدث؛ فالمصدر ينتمي إلى خانة الأسماء. والفعل ينتمي إلى خانة الأفعال، وعلى هذا التصنيف مضى النظر النحوي وقرر حقيقته، ومن شأن ما قاله النحاة في إعمال المصدر أن يؤدي إلى اختلاط الخانات والأصناف وإلى ارتباك أكثر الحقائق المنبئية على ذلك التصنيف.

إن ما أذكره هنا ليس دفاعا عن صدق ذلك التصنيف، وإنما هو لفت نظر إلى أن النحاة مدعوون منهجيا إلى احترام التصنيفات التي وضعوها وإلى ألا يتجاوزوا في باب ما قرره أصلا مطردا في باب آخر، وهم الذين كانوا حريصين على التنظير والتقنين الدقيق الذي يحاول استجماع أكثر جزئيات القضية الواحدة ولو أدى ذلك إلى التأويل والتقدير ووسم بعض الأساليب بالشذوذ والغرابة ومخالفة الأصل.

2-8 عمل الاسم المضاف:

لقد كان لأقيس ألا يعمل من الأسماء إلا ما له شبه بالفعل، وذلك مسوغ إعماله، لكن الاسم المضاف لا شبه له بالفعل في أغلب أحواله، ولو

(546) الإيضاح في علل نحو الزجاجي، ص 56، تحقيق د. مازن المبارك، دار معنفس، 1974.

شبه الفعل لم يكن له أن يعمل للحوافه به إذ لا حظ للفعل في عمل الحر⁽⁵⁴⁷⁾.

ولهذا وحد لُحْدَة أنفسهم مدعوين إلى تقديم مسوعات هذا الإعمال، فكانت لهم كعادتهم عدة راء في الموضوع.

فقد قالو بن العامل هو المضاف، وقالو إنها لإضافة، وقالوا بن العامل هو حرف لجر.

فلقد قال عبر واحد من النحاة بن العامل في المضاف إليه هو المضاف، واستظهر سبويه على ذلك بأن المضاف يتصل به الضمير وفي ذلك دلالة على أنه العامل. لأن الضمير لا يرتبط إلا بعمله⁽⁵⁴⁸⁾. وقد فصح الاسترابدي عن رأي لفاتلين بأن المضاف هو العامل في المضاف إليه حين قال: إن الأصل في جمل لإضافة أنها كانت مجرورة بحرف لجر لكن حرف الجر شريعة مسوخة، والمضاف مفيد معناه⁽⁵⁴⁹⁾. وهذا النسخ يمنع الرجوع إلى تقدير حرف الجر، لأن تقديره يؤدي إلى اعتباره جملة. (علام ريد) وقد استعادت التعريف أو النخصيص بالإضافة معدنة لجملة غلام لزيد والتكثير فيها واضح.

وقد عاب أبو الحسين ابن الطراوة (ت 528) على أبي علي الفارسي قوله بأن العامل في المضاف إليه هو المضاف. وألزمه بأن الأسماء يعمل فيها ولا تعمل ورأى بعد ذلك أن الفارسي عدل عن قوله ورجع إلى انصواب⁽⁵⁵⁰⁾.

(547) همع الهوامع، 46/2

(548) الكوكب النوريه، 58/2

(549) شرح بكفية، 251.

(550) رسالة لإفصاح بعصر ما حاء من الخطأ في الإيضاح، لاس الطراوة، ص 116، تحقيق - حاتم صالح الصدم، عالم الكتب، ط. 2، 1416 1996.

وقد رأى الزمخشري (ب 538) وابن يعيش بعش بن علي (ت 643) وأبو حيان والسهيلي عند الرحمان (ت 580) أن المضاف إليه مجرور بالإضافة وهي معنى نحوي عرفوه بأنه نسبة تقييدية توجب لتأنيهما الجر^(٩٤٠).

فهذه النسبة لتقييدية هي المسؤولة عن جر المضاف.

وقد رفض الخطاب وكثير من النحاة^(٩٤١) أن يكون الاسم مجرورا بمجرد معنى الإضافة على ضعف العوامل المعنوية.

وليس غريبا أن ينحافى بعض النحاة عن العمل المعنوي، وإنما الغريب أن يلاحظ شيء من الاضطراب و التذبذب في موقف بعض الذين رأوا أن الإضافة هي عامل الحر في المضاف إليه.

فابن يعيش وقد تابع الزمخشري على رأي في كون الإضافة جارة قد حاول التلقيق^(*) فأورد أن لإضافة هي المقتضية للجر أما الجر ذاته فإنه حاصل بعامل لفظي هو الحرف المقدر؛ يقول ابن يعيش: فالجر إنما يكون بالإضافة وليست الإضافة هي لعامله للجر، والعامل هو حرف الجر أو تقديره⁽⁵⁵³⁾ وعنده أن المضاف في جملة الإضافة بمثابة الواو في بيت الشاعر:

وبلدة نيس بها أنيس^(٩٤٤)

(551) همج لهوامع، 46,2

(552) متممه الأخرمية، ١8/2

(*) أقصد بالتلفيق معناه الأصولي أي يعي لأحد قولين في مسئلة واحدة، الوسيط في أصول الفقه،

د. وهبة الزحيلي، 688 446، شرح مفصل، 117/2

(553) شرح لمفصل، 117,2

(554) تمام البيت إلا التعدير وإلا تعسر، والنسب عامر بن الحارث وهو من نسب هذا الكتاب، 263/1.

فلو أو غير حارة بداتها وإنم هي مؤشر و حود رب انتى تعمل انحر
ولا أرى فيما فانه ان بعيش إلا محاولته نوفيقة بين أراء لفشلين بانجر
بالإضافة والفائلين بانجر بالحرف.

وقريب من قول ابن بعش ما يسب لى بن الباش أحمد بن على
الأنصاري (ت 514هـ) من أن المصاف إليه مجرور بحروف باب عنها
المضف (555)

وإذا كان النحاة قد قالوا بعو من متعددة فإن أقوالهم على تشعبها ترتد
في الحقيقة إلى تحكيم الحرف.

وفي كتب النحو حدل حول الأحرف الواجب تقديرها، والأحرف
انصالحة للتقدير عموماً هي: اللام ومن وفي (556).

وتقدير اللام هو الأصل يقدر مع صحة تقدير غيرها، فجملة دار
زيد - دار ثريد.

وأما من فإنها تقدر في مواضع ثر، ولا تقدر إلا حيث يستدعيها
المقام ويصح تقديرها إن كان المضف بعض لمضف إليه، مع جواز إطلاق
اسم المضاف إليه على لمضاف. كما في: بوب حز - حاتم فضة - باب
ساج، فالمضاف في الأمثلة جزء من المضاف إليه، وبصح أن يطلق عليه
فيقال: ثوب خز وختم فضة وباب ساج (557) أما تقدير في فقد قال به بن
السراج (558) محمد بن لسري (ت 316) وعارض تقديرها ابن كيسان،

(555) التصريح على نوصح، 25/1، دليل عمدة الدافع، 1/365.

(556) شرح الكافية السلفية، 2/902.

(557) شرح المعصن، 2/119، ويطر الحصائص، 24/3.

(558) دليل المعصن، 4/143، شرح الكافية بشاهة، 2/904.

والسيرافي^(٥٩٧) ودفع ابن مالك عن تقديرها في مثل، ﴿فصيام ثلاثة أيام﴾
(البقرة 195) و﴿مكر الليل...﴾ (سبا 33)⁽⁵⁶⁰⁾.

هذه أراء النحاة في مسوعات إعمال المضاف، وهي أراء رعم تباينها
لظاهري ترد في النهاية إلى إقرار سلطة لحرف وتأثيره، سواء كان الحرف
كميداً يجلى بالتقدير أو كان موباً عنه بالمضاف، ويؤكد هذا الاتفاق أو
التقارب في موقف النحاة على الأقل أنهم في كتبهم قد يصمون باب الإضافة
إلى باب الجر أو يجاورون بينهما على أساس أنهما مظهران لعامل واحد هو
الحرف، وسبويه الذي قال بإعمال لمضاف كان يرى أن جملة الإضافة هي
ضرب من جملة الجر، وأن لمجرور بحرف الجر مضاف، وعنده أن
لمضاف إليه محرور بأحد ثلاثة أشياء.

بشيء نبر سما ولا ظرفاً يقصد به حرف الجر ومثل له بمررت
بعبد الله.

أو بشيء يكون ظرفاً ومثل له بخلف وأمام وقدام.

أو بشيء لا يكون ظرفاً وهو الاسم مطلقاً ومثل له بغير ومثل وكل
وبعض وحمار وجدار وما⁽⁵⁶¹⁾.

والمبرد الذي رأى إعمال الإضافة فقال: (وانجز الآخر بإضافة الأول
إليه). لما عقد باب لإضافة قال فيه الإضافة هي في لكلام على ضربين،
فمن المضاف إليه ما نصيف إليه بحرف الجر، ومنها ما بضيف إليه اسما

(559) القرائك الحسنة، 578، 2

(560) شرح مكلفه الشافعية، 4 907

(561) الكتاب، 4 9/1

فمثل هذا الصنيع من سيئونه والمبرد وغيرهم لا يرتد إلا إلى حقيقة واحدة هي أن السحاة عقدوا للإضافة باباً واحداً معبراً عنه بحرف جر صريح أو بحرف جر مفرد. يختار حسب ما يهدي إليه السياق وذلك لباب الإضافة.

لقد كان بإمكان النحاة أن يروا في موضع الإضافة رأياً آخر لو أنهم استندوا إلى الدلالة. وإذا لا تنهوا إلى أن من حق كل م كان مضافاً إلى غيره أن يكون مجروراً، سواء تجلت الإضافة في شكل شبه جملة أو جاءت سنداً عارياً عن أي وسطه كما في جملة الإضافة، وهذا طبعاً يهيئ باب الإضافة إلى أن يتسع ولا يجعله منحفاً بباب الجر⁽⁵⁶³⁾. لكن الذي صرف النحاة عن أن يسبروا هذا المسار هو ارتدائهم "الشديد بقواعد الإعمال، التي لا ترضى إلا بأن يكون لكل معمول عامل؛ فإذا أسعفهم في أبواب إعمال اسم الفاعل والمفعول و لصفة المشبهة وأفعال التفضيل أن يقتنصوا مشابهاً للفعل، ولو بشيء غير قليل من التحم، فإن باب الإضافة لا يسعفهم بشيء على ذلك، فلن يكون المخرج إلا إقحام حرف جر تسوى به الصنعة ويرضى به النحاة.

ومع إلحاح النحاة على ضرورة تقدير حرف جر، فإنه لا بد أن ترد على الذهن تساؤلات منها: ألا يؤثر تقدير حرف بين المصنف والمضاف إليه

(562) المقتضب، 136/1.

(563) وهذا هو الرأي الذي انتهى إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إدعاء النحو" ووقع عنه في فصل حصص دعاه الكثرة علم الإضافة، ج2، 77. وقد ناصه د مهدي محرومي في كتابه: "في النحو العربي. نقد وتوجيه". ود. عبد الفتاح شلبي في مقال له ضمن الانجازات الحديثة في النحو، ص 54، بإشراف أحمد درويش، ط. دار المعارف بمصر، ص 84، سنة 1957م

في معنى الجملة ودلائلها؟ وكيف يتمسك النحاة بهذا التقدير وهم الذين يقررون أن جملة غلام زيد لا تعادل جملة غلام لزيد، بحكم أن الأولى قد اكتسبت تخصيصاً بالإضافة، وأن الثانية فيها نكارة قال في لكواك الدرية: "لا يقتضى كون الإضافة لتقدير أحد معنى لأحرف الثلاثة أن يكون معناها على ما كان مع ذكر لحرف (564)".

فليس معنى غلام زيد كمعنى غلام لزيد وقد سبق لرصي الاسترأبادي إلى هذه الحقيقة⁽⁵⁶⁵⁾؛ وقد أعلن النحاة أن تقدير حرف الجر يفوت المعنى الذي تجلبه الإضافة، فبمذ يمكن أن يفسر بعوهم على تقديره؟ وإذا كان لا بد من تقدير أحد الأحرف الثلاثة 'للام' أو 'الباء' أو 'في' فهذا يدفع إلى التساؤل عن معرفة أي حرف يمكن فرضه على جملة: عند زيد، وفي جملة: غير زيد، وهي جملة لا يستسبح لذوق تقدير حرف اللام فيها لعدم جدواه؛ فإذا كانت اللام تفيد لملك أو الاختصاص⁽⁵⁶⁶⁾؛ فإن كلمة (غير) موهلة في الإبهام ولشيوخ، وقد قال ابن مالك إن المرد بها لا يتشخص إلا بوقوعها بين نقيضين، كما في قول أي طالب:

يا رب إم يخرج طالبى فى مقالب من تكلم المقالب
فليكن المعلوم غير العائب وليكن المعلوم غير لسالب⁽⁵⁶⁷⁾

ورأى ابن مالك في تحديد معنى غير ليس موضع اتفاق بين النحاة؛ فإذا كانت كلمة (غير) غالبة في الإبهام والنكارة، فلأي دواع تعقبها اللام المفيدة للملك أو الاختصاص؟ وإذا كان ولا بد أن يقدر حرف الجر فإن النحاة يحب

(564) لكواك الدرية، 2، 59

(565) شرح الكافية، 274، .

(566) مفتاح العلوم، 7، ورصف المسبى، 218

(567) نسبه ابن مالك لأي طالب في شرح الكافية الشافية، 2، 916.

أن يسألوا عن موضع إيفاع الحرف في جملة (دو مال) وأنسب الحروف للتقدير هنا هي للام، فإد كان لها أن تفيد الملك؛ فإن كلمة ذو قد أفادته وأغنت، وحين ذاك لا يكون تقديرها إلا لغواً وإتقالا على الجملة بما لا فائدة فيه. لقد دأب النحاة على تكرير الأصل الذي يقرر أن الإضافة تكون لأدنى ملابسه⁽⁵⁶⁸⁾. لأن نعرب قد قالت:

كوكب. لخرقاء، ولا صلة بين الخرقاء والكوكب إلا أنها كانت تجد في عملها عند طلوعه⁽⁵⁶⁹⁾. وقالوا: ناقة رقاد. لحليب⁽⁵⁷⁰⁾ وقالوا: عن السائر في الطريق. طريفيّ فإذا صح أن تكون الإضافة لأدنى ملابسة، فكيف يمكن أن تعبر عن تلك الملابسات هذه الأحرف الثلاثة التي لا تفيد إلا معاني خاصة كالاختصاص أو الملك أو السببية أو الظرفية أو الحزنية أو لتبويض؟

ومنطق النحاة وعلى صحة تقدير حرف لحر، فإن السؤال الوارد هو: كيف يكون الحرف المفرد ذا تأثير في المضد إليه، وقد تقرر عند النحاة أن الأحرف لا تعمل مضمرة إلا أن يكون لها تعويض؟

وإذا غضضنا الطرف عن رأي الذين يأبون إلا إقحام حرف الجر ويمننا شطر الذين يجعلون المضد عاملاً، لم يكن لنا إلا أن نستغرب كيف جمعوا بين إعماله وهم يقولون إن المضاف والمضد إليه صاراً كلمة واحدة⁽⁵⁷¹⁾ وبين الأصل نذي قرروه أن جزء الشيء لا يعمل فيه⁽⁵⁷²⁾؟

فمثل هذه التساؤلات لا تقتنص وإنما ترد على الذهن عفواً، وهي فعلاً

(568) شرح الكافية، 274/1.

(569) شرح المعصل، لاس يعيش، 8/9.

(570) الإنصاف، 396/1.

(571) لمقنص، للمرد، 143/4.

(572) الإنصاف، 554/2، التصريح على التصريح، 229/2، الأشده والنظائر، 245/1.

تنتهي إلى الكشف عن تهافت المنطلق الذي عالج به النحاة مسألة الإعمال في باب المصاف، وما كان لهذا المنطق أن يكون على هذا المستوى من التهافت لو أن النحاة سلموا بوقع اللغة والتسموا موجب الحركة الإعرابية في المعنى الذي تحاول لحملة أن تؤديه.

2-9 عمل الاسم المهم:

هكذا يعرف في كتب النحو أئداء الحديث عن تمييز الذات في مقابل تمييز النسبة.

ومن أجل يوضح تصور النحاة لإعمال الاسم المبهم فلا بأس بأن أورد توزيع ابن هشام لموضوع التمييز⁽⁵⁷³⁾. فهو يرى أن التمييز نوعان: منصوب بعد تمام الاسم ومنصوب بعد تمام الكلام.⁽⁵⁷⁴⁾

فالمنصوب عن تمام الاسم (وهو الذي يسمى تمييز الذات) على ثلاثة أضرب عدد ومقدار ومشبه بالمقدار.

فالعدد من أحد عشر إلى التسعة والتسعين وهو مكمل وموزون وممسوح: نحو عندي صاع تمر أو رطل زببيا وذراعان ثوبا⁽⁵⁷⁵⁾.

(573) شرح للوحة سرية، 145'2.

(574) ليس التقسيم السابق من إبداع ابن هشام وإنما أرى أنه هو الذي وفق إلى حس عرضه وإلا فإن فروع تلك التقسيم منعقدة عند الأسرطدي شرح الكافية، 217/1. وعدد ابن عصفور في المقرب، 163/1 وكلاهما منقده على ابن هشام (646هـ - 669هـ).

(575) سراعس هكذا هي وردة في اللوحة الندرية ولم يعلق عليها المحقق... هادي نهر و أرى أنه يجب رفعها لوقعها متناً وبح تقديم خبره سه الحمنة كم هو مقرر في كتب النحو ولا وجه لنصب در عين أو حرها بلباء بطلافا.

والمشبه للمقدر نحو عندي رقاد خلا، وسفء ماء، وبحى سمنا. أما التمييز المنصوب بعد تمام الكلام (ويسمى تمييز النسبية) فهو أيضا يتفرع إلى شعبتين:

منقول و غير منقول.

فالمنقول إما مفعول عن فاعل كما في: طاب ريد نفسا.

﴿وَشَتَّلَ الرَّأْسَ شَيْئًا﴾ (مريم 3)

و إما منقول عن مضاف:

ربد أحسن وحها

و أصله وجه زيد حسن.

و إما منقول عن المفعول⁽⁵⁷⁾ كما في: غرست الأرض شجرا

و حفرت الدار بئرا.

والأصل فيها غرست شجر لدار و حفرت بئر لدار.

و غير منقول مثل حبذا زيد رجلا.

هذا على وجه لاقتضاب ما لا بد منه تمهيدا للحديث عن إعمال

التمييز، وعلى عادة النحاة فإنهم لا بد أن يتحدثوا عن عمل النصب في التمييز بكل صورته.

فأما عمل تمييز النسبة لنمحول عن فاعل أو مفعول أو مضاف فهو

(576) قد كان بين نحاة المعرب خلاف حول هذا الموضوع فقد أكر السوسن (عمر بن محمد "ب" 645) اللغة في تاريخ أئمة اللغة (172)، وتلميذه الأدي (علي بن محمد "ب" 680 للغة، 168) وابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد توفي 688 بعة لوعة، 319. س يكون التمييز محولا عن مفعول وقالوا بن التمييز في هذه الحال بـ بدل وند أنه منصوب على إسقاط الحائض (جمع فهو امع، 251/1 - وشرح السمحة، 151)

عند سيبويه ولما زني نفس ما في الجملة من عامل من فعل ونحوه، مما يصحح أن يكون عاملاً فمثال: 'طاب زيد نفساً و غرست الأرض شجر' يعتبر فيهما الفعلان طاب و غرس مسؤولين عن 'الإعمال' في التمييز⁽⁵⁷⁷⁾ أما ابن عصفور فرأى أن العامل في هذا التمييز هو الجملة كلها، وقد قيل إنه عرأ هذا الرأي للمحققين من لنحة⁽⁵⁷⁸⁾.

من أحكام هذا التمييز المحور ألا يتقدم على عامله، خصوصاً إذا كان ذلك العامل فعلاً جامداً.

وقد رأى المبرد أن العمل في التمييز إذا كان فعلاً متصرفاً جاز أن يتقدم عليه معموله.

قال في المفتضب⁽⁵⁷⁹⁾: وأعلم أن التبيين (التمييز) إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لنصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحماً وتصببت عرقاً، وإن شئت قدمت فقلت شحماً تفقأت و عرقاً تصببت ورأى المبرد تبناه ابن مالك⁽⁵⁸⁰⁾ ودافع عنه بقول لشاعر⁽⁵⁸¹⁾.

أتهجر ليلى للفرافق حبيبها وما كان نفساً بالفرافق تطيب

وقد استثنى ابن مالك من عموم هذا الحكم تمييز الفعل كفى بأنه لا

(577) الكتاب، 204/1، همع لهو مع، 251/1.

(578) هذه الرواية لأشموسي والسيوطي في همع الهوامع، أما كتاب المقرب لابن عصفور فلا ذكر فيه نهـد ـ ينظر المقرب، 1/ من 163 إلى 165.

(579) المفتضب، المبرد، 36، 3.

(580) شرح الكافية السافية، 778، 2.

(581) هو المحدث السعدي ترحمته في الشعر والشعراء، 420/1. وقد عرئ البيت إلى أعشى همدان عزاه ابن سيده إلى قبى بن عاد.

بتقدم عليه ولا يفاز شهيد كفى بالله (587).

وقد نفل رأي المبرد وابن مالك عن الكسائي والمارني ولحرومي (584) وعلى النقيض من رأي هؤلاء كن سيويه يرى ومعه معظم البصريين أن التمييز لا يتقدم على عامله، ولو كان فعلا متصرفا لأن هذا التمييز عمدة في أصله إذ كان فاعلا، لكنه ضعف بتصبيره فضله منصوبا، فلا يزداد إضعافا بتقديمه على عامله (584).

وواضح أن دفع سيويه لا يناول إلا حالة واحدة هي كون التمييز محولا عن فاعل ولا يمكن أن ينطبق كلامه على التمييز المحول عن مفعول إن سلمنا به أو عن مضاف.

وقد دفع البصريون مثل قول المحلل السعدي السابق.

ودفع بن جني في الخصائص (585) برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وفيها:

وما كان نفسي بالفراق تطيب (586).

أما تمييز الذات: فقد أجمع النحاة أن اسم المبهم هو العمل فيه بلا

(582) شرح لشواه المعني، 201/2، شرح شواه من عقيل عند المنعم الحزحاوي، 117

(583) شرح لأشموني، 266/1، ولند هذا المذهب في شرح الكافية الشافية، 770/2 ولا في عمده الحافظ، 1/358.

(584) تشرح الكافية مشوية، 774/2

(585) انحصار، 384/2

(586) تنبيه للمحلل السعدي شرح أبيات معني، التنبيه للغدادي، 22/7، شرح العيني، 201/3 لأشموني،

266/1، والإصناف، 828/2، انحصار، 384/2.

ستريت رطلا رتنا.

أو رذب قمح.

يعنبر فيه لفظ المكين عملاً في التمييز الوارد بعده، والحاجة وقد قالوا بأن اسم الكيل أو لعدد أو المساحة عمل في تمييزه لا يفوتهم أن يتحدثوا عن الوجه الذي سوغ به أن يكون الاسم لمبهم الجامد عملاً مع أن العمل لا يكون إلا للفعل ولما فيه شائبة فعلية، وفي تحديد هذا لمسوغ، اختلف الآراء حسب العادة نكر معظمها كإن يسعى إلى هدف واحد هو عقد صلة بين الاسم المبهم وبين الفعل؛ فقد علل سيبويه نصب التمييز فرأى أن الأصل فيه أن يكون مجروراً بمن قلماً حذف تخفيفاً استعجز عنها بانفتحة على الكلمة التي كان من حقها أن نجر بمن.

ففي أمثلة: لى مثله عبداً.

ما في السماء موضع كف سحاباً.

يقول سيبويه: "ذلك أنك ردت أن تقول: لى مثله من العبيد، ولى ملؤه من العسل، وما في السماء موضع كف سحاب، فحذف ذلك تخفيفاً كما حذفه من عشرون حين قل: عشرون درهما وصارت لأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين لم يكن ما بعدها من صفنها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب بملء كف ومثله كما انتصب الدرهم بلعشرين؛ لأن مثل بمنزلة العشرين والمحرور بمنزلة التنوين، لأنه قد منع الإضافة كما منع

(587) أوضح المسالك إلى آفة ابن مالك، لابن هشام، 363/3

التتوين⁽⁵⁸⁸⁾. ولسيبويه تعليل آخر في اختيار النصب⁽⁵⁸⁹⁾.

وتعليل سيبويه في مجمله لا يحوم حول مسوغات الأعمال وإنما يُلح على دواعي التركيب، فربط النصب بالحذف رغبة في التخفيف، وإعطاء المؤشر على أن الجملة قد حذفت بعضها.

وأتصور أن السبرافي لم يطمئن إلى تعليل سيبويه لأنه لم يجد فيه إشارة إلى معنى الفعل، ولا تأويلاً يحيل عليه... فلذلك أول جمل التمييز فضمنها أفعالاً.

فجمل عندي رطل زيتاً تقدر لي ما يملأ الرطل من الزيت، ولي عشرون درهما تؤول إلي ما يقادر العشرين من الدراهم⁽⁵⁹⁰⁾. لقد طل في أنفس النحاة بعد سيبويه رغبة في إلحاق الاسم المبهم بالفعل فعدلو عن تحريج سيبويه.

فقد اعتذر السيوطي عن إعمال الاسم المبهم، فقال: وجاز لمثل هذه أن تعمل وإن كانت جامدة لأن عملها على طريق التشبيه⁽⁵⁹¹⁾. وقد اختلف البصريون في الذي شبه به الاسم المبهم فرأى بعضهم أنه مشبه باسم الفعل؛ لأنه هو أيضاً يطلب اسم بعده، وقال آخرون إنه مشبه بأفعل التفصيل ورجحوا شبهه بأفعل التفضيل؛ لأن اسم الفاعل المجرد لا يعمل إلا معتمداً، والاسم المبهم يعمل بعبر قيد.

وعلى هذا فالاسم المبهم العامل يحتل الدرجة الخامسة في سلسلة

(588) الكتاب، 172/2

(589) المصدر السابق، 117/2.

(590) تعليق لسبرافي على كذب سيبويه لكتاب، 117/2.

(591) الفراند الجديدة، 453/12.

المشبهات في العمل⁽⁵⁹²⁾. فالأصل في العمل للفعل واسم الفاعل مشبه به
والصفة المشبهة مشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل مشبه بالصفة المشبهة
والاسم لمهم مشبه بأفعال التفضيل.

الفعل

اسم الفاعل ← اسم المفعول

الصفة المشبهة

اسم تفضيل

الاسم المهم

وعلى هذا يكون أفعال التفضيل الذي طالما التمس له النحاة دواعي
الإعمال قد صار هو الآخر مانح الإعمال لغيره.

على أن انشبه بين أفعال التفضيل والاسم المبهمة لا يتضح في شيء،
فإذا ساءل للنحاة أن يعقدوا تلك الصلات الوهمية بين الفعل وسائر العوامل
المشبهة به، فلست أرى كيف يتيسر عقد مثل تلك الصلة بين اسم جامد لاحظ
له من معنى الفعل، وبين أفعال التفضيل الذي قالوا عنه إنه يساوي الفعل معنى
فقد قرر⁽⁵⁹³⁾ المبرد:

إن زيدا أفضل من عمرو

تعدل قولك يفضله.

(592) همع الهوامع، 1، 250.

(593) المقتضب، للمبرد، 3، 248.

فإذا ترحم اسم التفضيل هنا إلى الفعل وال إليه قسرا فليس يبسر ذلك مثل أردب وصاع أو كل أو متر أو رطل وهي حو مد لا تحمل ر ئحة الفعل، وأو غل من ذلك أن نعقد هذه الصلته مع كم لخبرية التي تنصب هي الأخرى تميزا وبين أفعل التفضيل، و لنحاة أنفسهم يقولون إن كم تنصب تمييزها إذا فصلت عنه، وتعذر أن نصل به لتجره كما في قول لقطامي:

كم بالنى مهم فصلا على عدم إذ لا أكاد من لإقتار أحتمل⁽⁵⁹⁴⁾

قال: الأنباري معلقا: إلا أنه لم فصل بينهما بـ'الناني' منهم' نصب، فضلا" فرارا من لفصل بين لجار وانحروور.

إن الذي يبدو لي أن النحاة لم يولوا كبير عناية لمثل هذ التخريج الأخير الذي جاء به الأنباري وهو يرد لنصب إلى تعذر الجر، كما أنهم لم يلتفتوا إلى تحيل سيبويه، وهو برد نصب لتمييز إلى رغبة التخفيف في الكلام وإقامة انصب علامة على لحذف.

إن النحاة الذين شغفوا بتطبيق قو عد الأعمال جنحوا إلى لتماس دواعي القوة في الاسم المبهم. تلك الدواعي التي هئته إلى أن ينصب التمييز وهو على ما هو عليه من الجمود، فصدهم ذلك عن أن يبحثوا إن كان للنصب من داع غير تأثير لعامل.

ومن خلال ما ذكره النحاة أن الاسم المبهم منحق بأفعل لتفضيل ينكشف عجز واضح عن الدفاع عن نظرية الفعل الذي هو أصل العمل وأن ما عمل عمله كان متبها به.

(594) الكتب، 165/2 شرح أبيات مسوده لأبي جعفر الحارثي، 107، نحقق أحمد خطاب، مكتبة العربية حب، 974. 207، الإنصاف، 307/1

وبعد أن انكشف حلو الاسم المبهم من كل معنى للفعل؛ فإن الأولى بالنحاة أن ينصرفوا إلى تعليل انتصاب التمييز تعليلاً تركيبياً لو أنهم استطاعوا أن ينفصلوا عن مواروئهم من قواعد الأعمال، لكنهم لم يفعلوا، فلذلك جاءت دفعوهم مهزوزة هزيلة واهية تعطي نموذجاً صالحاً للقول المتندر أو هي من حجة نحوي⁽⁵⁹⁵⁾ وليس لتلك الحجج أن تكون إلا واهية داحصة؛ لأنها انصرفت إلى إقامة بناء نظري شامل يتجاوز واقع اللغة ويفرض العقل ويفدمه على رغبة التعبير التي كانت توجه الناطق بهذه اللغة أيام لم يكن هناك نحو ولا نحاة.

10-2 عمل الحروف:

إعمال الحروف أصل متفق عليه بين النحاة لم نجد منهم من قال بعكسه، وحينما يتحدث النحاة عن الحروف في هذا الباب، فإنهم يقصدون بها الأدوات الروابط التي تحمل معاني جزئية تضيفها إلى ركني الإسناد اللذين هما المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وإذا اعتبرنا التوكيد معنى جديداً مستقلاً فإن كل أحرف الربط تصير حروف معان، إذا لم نهتم إلا بالمعاني الجديدة المضافة إلى ركني الإسناد كالاستعلاء في (على)، والالصاق في الباء، والظرفية في الحرف (في)، فإن بعض أحرف الربط لا يمكن أن تسمى أحرف معان لأنها لا تحمل إلا معنى التوكيد،

(595) هذا جزء بيت عراء من حلكان في الوقيت 1/118، إلى أحمد بن فارس تحقيق د. إحسان عباس دار صادر.

مرت به هيعاء محدولة تركيه تتمى لتركبي
ترمو بطرف ساحر وتر أضعف من حجة نحوي

وهو لا يضيف جبدا. وبإطلاق الحرف هنا وفي باب أقسام لكلمة اصطلاح قد يراد به الحرف الواحد لرباط كالباء، واللام، والتاء، والياء، وقد يراد به الحرف الثنائي كـ(لا) و(لم) و(لن)، وقد يراد به لتلائي كـ(مند) و(رب)، وقد يراد به الرباعي كـ(حتى) و(أما)... فلحرف بهذا المعنى لا يعني بالضرورة رموز الأصوات التي تعرف بأحرف انهجاء. وإنما هو اصطلاح.

وقيل أن أتحدث عن إعمال الحرف نذكر بأنى سأعتمد إلى عرض تصور النحاة لعمل الحرف مع توحى الإلماح دون استفاضة، لأن لحديث عن الحروف عملا ودلالة قد صار في فترة نضج النحو فنا قئم الذات، أفرد له النحاة تأليف، بل نفذ عكف عليه نحاة حتى إننا لا نعرف نهم إسهام في غيره. ففد ألف الفزاز الفيرواني (محمد بن جعفر ت 412هـ) كتاب الحروف بدعوة من المعز لدين الله الفاطمي⁽⁵⁹⁶⁾.

وقد ألف علي بن محمد لنحوي النهروي (ت 415هـ) كتاب الأزهية في علم الحروف⁽⁵⁹⁷⁾.

ووضع علي بن عسى الرماني (ت 384هـ) كتاب منازل الحروف⁽⁵⁹⁸⁾.

ووضع أحمد بن عبد النور المائلي (ت 702هـ) كتاب رصف المائلي

(596) مقدمة كتاب صرائر الشعر، ج 1، محمد رعنول سلام، مصطفى هارو، ط مسده المعروف، الإسكندرية.

(597) حققه عبد النعيم مطوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مسوق، الطبعة الثانية، 1993/1413.

(598) هكذا دعاه محقق كتاب لحي الساني، فخر الدين قدوه ومحمد سيم (لحي لحي ص 4) ولعلمنا تابعا محقق الكتاب محمد حسين ياسين وقد كان هو أيضا مستعنا لنسخ الكتاب. أع محققه د عبد الفتاح شلبي فقد اعتمد التسمية الواردة في معظم المصادر وكتب الترجمة القديمة وهي تدعوه كتاب الحروف (مقدمة كتاب الحروف، 22 / 2) ويظهر في تحقيق التسمية نسخته، 159 وبغية الوعاء، 2 / 344.

في حروف المعاني⁽⁵⁹⁹⁾.

وَأُلِفَ بِدْرِ الدِّينِ الْحُسَيْنِ قَاسِمٍ لِمَرَادِي ت 747 كِتَابُهُ الْجَنِّي الدَّانِي
فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي⁽⁶⁰⁰⁾.

وَأُلِفَ جَمَلُ الدِّينِ بْنِ هِشَامٍ (ت 711 هـ) كِتَابُهُ مَغْنِي اللَّيْسِبِ عَنْ كِتَابِ
الْأَعَارِيبِ⁽⁶⁰¹⁾.

وَأُلِفَ ابْنُ قَيْمٍ لِحُوزِيَّةِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ (ت 751 هـ)
كِتَابُ مَعَانِي الْأَدْوَاتِ وَانْحُرُوفِ⁽⁶⁰²⁾.

وَمِنَ الْمُتَابَعَاتِ الْجَادَةِ لِمَوْصُوعِ حُرُوفِ مَا كَتَبَهُ الْأُسْتَاذُ عَبْدِ الْخَالِقِ
عُضَيْمَةَ ت 1984 فِي كِتَابِهِ الْقِيمُ دِرَاسَاتُ لِسْلُوبِ الْفَرَنْ الْكَرِيمِ، وَقَدْ جَاءَ
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْهُ الْمَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ مُتَدَاوِلًا لِمَوْصُوعِ الْحُرُوفِ⁽⁶⁰³⁾

وَلَقَدْ اُعْتَبِرَ مَبْحَثُ الْحُرُوفِ مَبْحَثًا مُشْتَرَكًا بَيْنَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَالْف
فِيهِ عُلَمَاءُ الْفَرَنْ وَالْمُفَسِّرُونَ وَالْأَصُونِيُونَ وَاعْتَبَرَهُ حَاجِي خَلِيفَةُ فَرَعَا مِنْ
فُرُوعِ عِلْمِ التَّفْسِيرِ⁽⁶⁰⁴⁾.

فَقَدْ خَصَّصَ بِدْرِ الدِّينِ الْتَرْكَسِي (ت 794) النُّوعَ السَّابِعَ وَالْأَرْبَعِينَ
مِنْ كِتَابِ الْبَرَهَانِ لِلْحَدِيثِ عَنِ حُرُوفِ الْمَعْنَى فَكَانَ ذَلِكَ مَعْظَمُ الْجُزْءِ الرَّابِعِ

(599) حَقَّقَهُ مُحَمَّدُ حَرْطُوسَرُ سَمَشُوقُ 1955 مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

(600) حَقَّقَهُ د. فَرَحُ الدِّينِ قُورَةُ وَمُحَمَّدُ نَدِيمُ فَاوِصِلُ، ط 1 1973، وَحَقَّقَهُ طَهْ مُحَمَّدُ وَشَرُّ سَعْدُ 1956

(601) طَبَعَ مَرَارًا بَعْدِيَّةُ مُصْعَفِي مُحَمَّدُ عَرَفَةُ لِسُوقِي مَكْنِي لِمَسْجِدِ الْحُسَيْنِيِّ الْقَاهِرَةِ وَطَبَعَهُ مُحَمَّدُ

مُحْيِي السَّنَةِ عَدَا الْحَمِيدُ، نَمَّ حَقَّقَهُ ١. مَارِسُ الْمَدْرَكُ وَمُحَمَّدُ عَلِيُّ حَمْدُ اللَّهِ، شَرَّهَ دَارُ الْفِكْرِ، 1964

(602) سَكَّرَهُ حَاجِي حَبِيبَةُ فِي كَسْفِ لَطُونِ، 1429/2، ط. مَكْتَنَةُ الْمُتَنَبِّئِ.

(603) دِرَاسَاتُ لِسْلُوبِ الْفَرَنْ الْكَرِيمِ، مُحَمَّدُ عَدَا لِحَالِقِ عَضَيْمَةَ، ط. 1، 1972، مَطْبَعَةُ السَّعْدَةِ

الْقَاهِرَةِ

(604) كَشَفُ الطَّنُونِ، 1429/2

فستغرق من ص 175 إلى 445^(5,6).

وقد تقصى عبد الرحمن السيوطي (ب 911) في كتابه معترك لإقران في إعجاز القرآن في لجزئين الثاني والثالث الأحرف وأبان عن معانيها ووظائفها^(6,7).

ولقد وحد الأصوليون لحال داعية إلى تدوّل الأحرف، فأفردوا لها فصولاً خاصة ضمن كتبهم. فكانت تلك الفصول مراعٍ لا عى عنها لمن أراد استيعاب البحث في لحروف.

فقد كتب أبو حامد الغزالي (ت 505) في كتابه المنحول عن الحروف ضمن مبحث دعاه "باب في مقدار النحو ومعاني لحروف"^(7,8). وعقد محمد ابن عمر الرري (ت 606) الباب لتأني من مبحث الكلام في اللغات للحدث عن الحروف^(8,9).

وعقد عبد الوهاب السبكي (ت 771) باباً للحروف ضمن مبحث الكتاب ومباحث الأقوال في جمع الجوامع^(9,10).

وإذا كان العائب على هذه المصادر القرنية والأصولية أن تتناول الأحرف من جنب الدلالة، فإنه قلم يفوتها أن تتحدث، عن إعمال تلك الأحرف أو إهمالها.

(605) الشرح في علوم القرآن، للزركشي، ج. محمد أبي الفصن، ج 1، ط. 1، دار إحياء الكتب، القاهرة.

(606) معترك القرآن في أبعاد القرآن، للسيوطي، ج. محمد علي البديوي، 3/2، دار الفكر، 1998.

(607) نمحون، لأبي حامد الغزالي، تحقيق، محمد حسن هتو، ط 1، دار الفكر، بيروت، 1979.

(608) لمحمسون، للزاري، حقوق، طه حابر العويبي، ج 1 مطبعة مركز دق بصر، 1979.

(609) حاشية السبكي على شرح المحلى على جمع الجوامع، لسبكي، 30، ط 1، ط 1، ط 1.

ولقد برر في لأونة الأخيرة اتجاه جديد في دراسة لحروف، وهو إن لم يكن إلا إحياء للاتجاه القديم، وتركيزاً له، في بعض مباحثه فإنه قد أصبح مهجاً في السأول؛ وينمئل هذا الاتجاه في تلك الدراسات التي أصبحت تتأول لحرف الواحد لتدرسه من معظم جوانبه ولا تحيد عنه.

نجد لهذا لاتجاه مآلج في ما كتبه د. محمد عبد الرحمان المفدى الذي أصدر كتابه (حديث ما)⁽⁶¹⁰⁾. فتأول فيه أكثر ما يتعلق بهذه الأداة من انفضاب. وقد كتب أبصا في مجلة كلية اللغة بالرياض بحثاً مماثلاً عن لحرف (من) فحاء في حو لي ثمانين صفحة⁽⁶¹¹⁾.

والمحى نفسه سار فيه د. عبد العل سالم مكرم إد سئر في حو لية كليه لأداب الكويت رسالة عن أسلوب (إدا) فجاءت في أربع ومائة صفحة⁽⁶¹²⁾.

فأمام هذا الرصيد الهائل من الدراسات المنجرة عن الأحرف وإعمالها لا ينبغي إلا أن أفصب ولا أفبص.

تقسيم النحاة للحروف:

يقسم النحاة لحروف إلى نوعين:

حروف ماب وهي لأحرف الهدئية التي تنى بها التكنمات العربية.

وحروف روابط وهي التي بقصد إليها لنحاه حينما يقسمون الكلمة

إلى اسم وفعل وحرف.

(610) حديث ما. د. محمد بن عبد الرحمان المفدى، ط. لنادي الأدبي، اراض، 1980.

(611) محبة كلية اللغة العربية بالرياض، لعدد 10 سنة 1980.

(612) حو ليات كليه الألب، ككويت، لرسالة 16، 1983، أسلوب إد. د. عبد لعال مسلم مكرم.

وبعض هذه الأحرف تحمل معاني إضافية فتدعى حروف معان. وينحاشى بعض النحاة تسمية الأحرف الواردة لمجرد التأكيد حروف معان. فالبناء الزائدة في خبر ليس (ليس بحاضر)، لا تستحق أن تدعى حرف معنى. ولقد كان النحاة يتوهمون أن الحرف حقه أن يستعمل حرف معنى وحرف مبنى فلما وجدوا أن بعض الأحرف لم تستعمل للمعنى والربط قالوا عنها إنها أحرف غفل. فقد تحدث المالقي عن الزاي و الطاء و الطاء وقال إنها غفل⁽⁶¹³⁾.

- الأحرف العوامل:

وعنبار لعمل توزع الأحرف إلى نوعين:

حروف عوامل.

- حروف هوامل.

فالمهملة ما لا أثر لها في ما بعدها.

والعوامل ما أعقبها أثر في متبوعها.

وهي توزع كالآتي:

عامله عملا واحد	}	ناصنة - نواصب الفعل + لا - مع
		جارية - حروف الجر
		جازمة - حروف الحرمة
		وليس في العربية حرف يعمل ترفع فقط ⁽⁶¹⁴⁾
عمله عمليين	}	ما ينصب ويرفع إن وأخواتها
		ما الحجازية وأخواتها

(613) رصف لمدي، لمنعي، 195 / 199

وإحصاء هذه الأحرف مختلف فيه اختلاف واسع بين عن افتقاد وحدة الرؤية ولتصور لهذه الأحرف، فقد يتسع لمحال حتى يشمل أحرف المضارعة والتأنيث، وهاء السكت، بل إنه ليشمل الصمتر، وبعض الأفعال، وقد سنقطب الأحرف التي تختص بالنطق بها قبائل خاصة كالشين التي تنكسر بها تمنه حبر تقول للمحاطبه: كرمكش⁽¹⁵⁾ وكالسين التي تزيدها بكر بعد كى لمحاطبة فنقول: علكس⁽¹⁶⁾ وتبعاً لهذا الاختلاف في الرؤية والنصور جاء الاختلاف في الإحصاء.

فلقد أحصى المالقي خمس وتسعين حرف قسمها إلى عوامل لا غير. وهي 23 حرفاً وغير عوامل لا غير. وهي 55 حرفاً، وما يمكن أن تكون عامنة وغير عامنة وهي 16 حرفاً⁽⁶¹⁷⁾.

ونحدث الرمانى عن سبعة وخمسين حرف⁽⁶¹⁸⁾.

ونناول الحرحانى الحديث عن سبعة وأربعين حرفاً⁽⁶¹⁹⁾.

ونحدث انسكاكى عن خمسة وأربعين حرف⁽⁶²⁰⁾.

ومن أجل إنجاز تصوير شامل لعدد الأحرف فني اورد تقسيمات

(614) يرى نغراء أن بولا ترفع ما بعده. حتى لا ي، 602، وفي المعنى السهوه إلى هذا ورد على نغراء، 302 ط. دار الفكر

(615) نهجاء عربيه في لغات، أحمد علم الدين الحدي، 359. دار لعرسة للكتب، بحسب (سي، ص 61).

(616) الهدى العربية في سرب، 363 1، الحدى إلى سي، 60.

(617) لاحظ أن المعنى في تقسيمه لم يور - إلا 94 حرفاً فكان في تقسيمه سهو (رصف المبي 5 %)

(618) معني الحروف، سريسي، ص 26.

(619) معول نمونه، سحر حدي، ضمن مجموع، ص 478، المدمعة الحنفيه، 1949

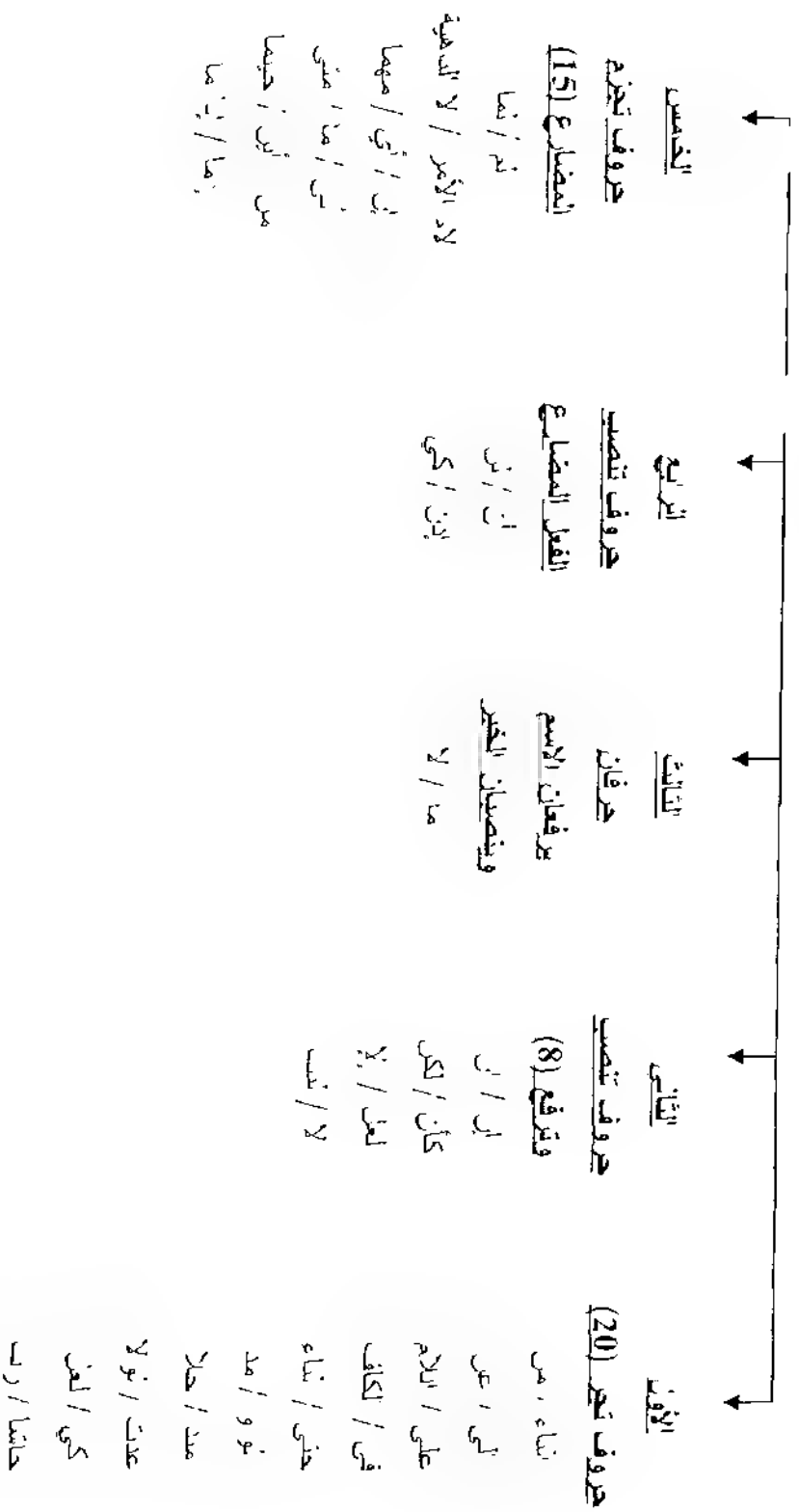
(620) معدح معلوم لسكاكى، 217.

بعض من اهتم بالأمر من النحاة. وهي تعكس نباين أنظر اتجاه لتصور الأحرف.

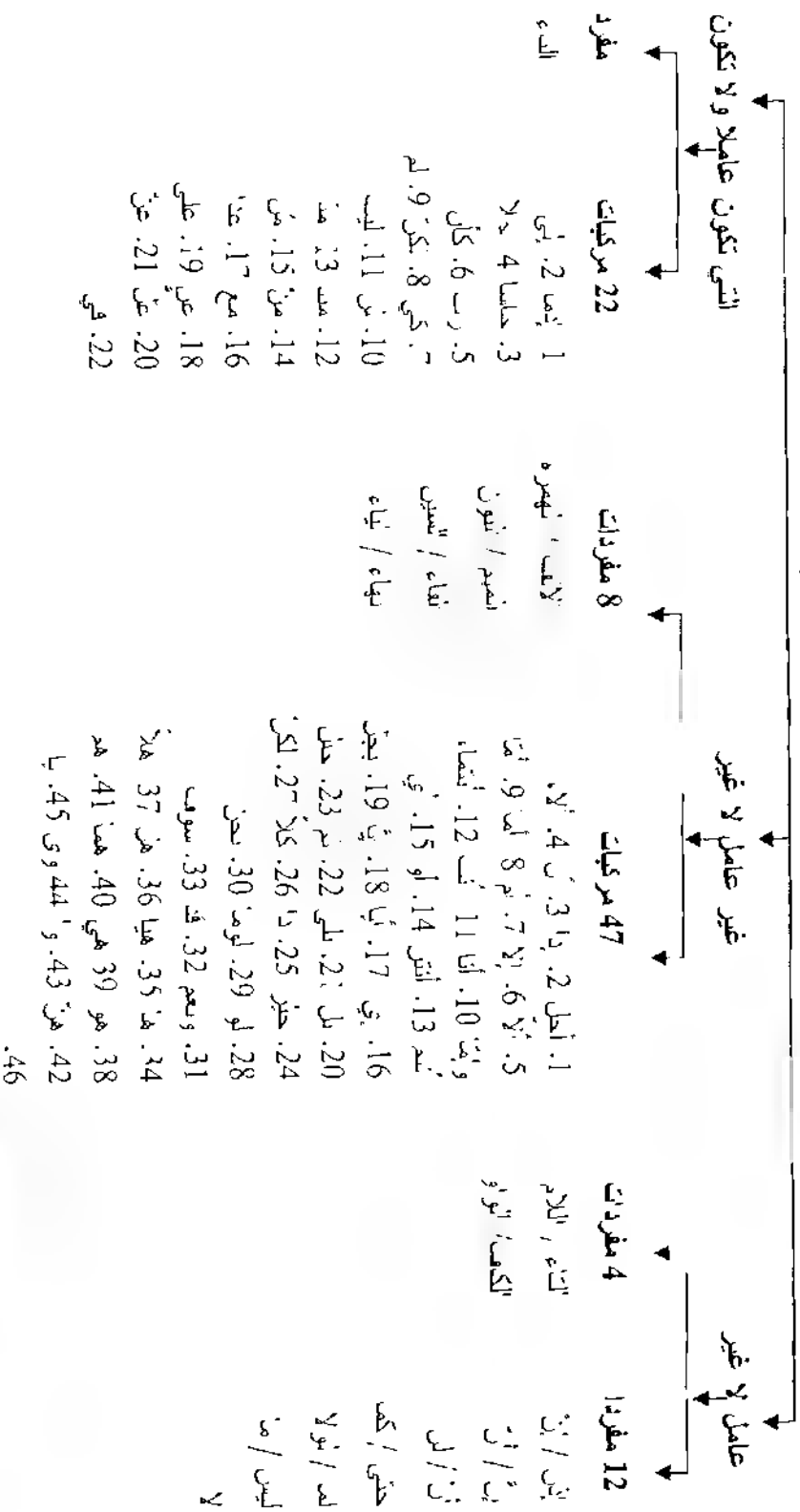
عرض تفسيرات عمل الأحرف:

- 1 عمل الأحرف عند يوسف السككي
- 2 عمل الأحرف عند عبد الفاهر أنجر جبي
- 3- تقسيم شامل للحروف عند المالفي.
- 4 تقسيم الحروف العوامل عند المالفي

(2) مشجر عمل الحروف (البرجاني) (67)



(3) تقسيم عامه للحروف (المالقي) (6-3)



(623)، صنف المالقي في 'حروف المصنوع'، ص 100.

إن هذه التقسيمات تكتشف عن تباين وتفاوت في أنظار النحاة للحرف الذي قد يعرف بأنه ما سوى الاسم والفعل. ومن ثم تدخل فيه أحرف المصارعة، وتاء التثنية، وهاء السكت، والضمائر لمعبرة عن الأسماء، وبعض الأفعال كذلا وحائدا، لئى طالما استعملت أفعالا.

وقد كان الحرف بهذا، انتحديد فائلا لأن يدخل فيه كل شيء ليس فعلا و أما قدثرة الحروف حسب التقسيمات السائفة واسعة وعامضة؛ فهي واسعة لأنها احتضنت الضمائر والأفعال. وهي عامضة لأن الدارس منهم عليه لما لم نعتبر عند، فوق حروف جر كم عتبرت منذ ومد حروفا كما بينهم عليه السر في اعتبار بعض لأدوات حروفا تارة وأسماء تارة أخرى.

إن المتنوع لإعمال الحروف فى المصادر لأحوبة يهندي بعد طواف فيها إلى لمس شيء من مواصفات وأسس إعمال الحرف. وسأحاول أن أعرض بعض الأسس التى هي قواسم مشتركة بين معظم الأحرف العاملة

1- لقد قام البناء النظري في إعمال الحروف على اعتماد قاعدة نقرر أن الحرف يعمل إذ كان مختصا⁽⁶²⁴⁾.

ومدلولها أن الحرف لذي بدخل على الاسم والفعل ولا ينمحض لأحدهما لا يكون عاملا؛ ولحرف هل مثلا يدخل على الاسم فيقال: هل أخوت حاصر، ويدخل على لفعل فيقال هل دخل أخوت⁽⁶²⁵⁾. وهو لهذا لا يعمل إذ هو فاقد للاختصاص. والواو لعاطفة وإن انافية حروف هوامل، لأنها غير

(624) الحى لادى، 26، الإصاف، 577/2، وكتاب مسو، 67.

(625) معاني بحروف، 02، الحى لادى، 341.

وقد يحتصر الحرف بمدخوله لكنه لا يعمل فيه لأنه منه بمنزلة الجزء.
فالسبب وسوف قد تختص بالفعل، والألف واللام تختص بالاسم، لكنها لا تعمل
فيما دخل عليه لسبب ورتها منه بمنزلة لجزء.

وقد بصيغ الاختصاص فلا يعمل الحرف إلا في نوع خاص من
الأسماء. فمد ومنذ لا يعملان إلا في أسماء الزمان مع شروط في
مدخولها،⁽⁶²⁶⁾

وانتد تدخل على اسم الله خاصة وعلى الرب مضافا إلى الكعبة كما
رأى ذلك الأخفش⁽⁶²⁷⁾ ورب تدخل على النكرة. فهو إذن اختصاص داخل
الاختصاص الأكبر.

ومع حرص النحاة على تعميم هذا الأصل فقد لاحظوا أحرفا مختصة
أهملت من غير أن تكون منزلة مما يليها منزلة الجزء. كما لاحظوا حروفا
أخرى عملة من غير أن تكون مختصة بالفعل أو بالاسم؛ فمن الحروف
العامة دون اختصاص:

كي: وقد كان سيبويه يراها حرفا مشتركا تدخل على الأسماء
وعلى الأفعال وتعمل فيهما⁽⁶²⁸⁾.

فمن دخولها على الأفعال أن يقال بحثت كي أعلم.

(626) رصف لمدي. 320. المعني، 1، 372، الأسموي، 296/2

(627) رصف لمدي. 172، الاسموني، 185/2

(628) لكتاب. 7، 5/3، وهو يقول بضمير أن. شرح المفصل. 8، 49.

ومن دحوئها عنى ما الاستفهامية والمصدرية أن يقال: كيـمه كيـما. (6٦٧)
ومنه:

إذا أنت لم تنفع فضر فإيما يرجى لفتى كيما يصر وببفع^(6٦٨)

ب حنى: تدخّل على المضرع فبنصب بعدها، وقد يليها اسم فيجر بها. بـ وقد يعقبها الصمير فيجر وإن اعتبر هذا شاذاً.

ومن أحل إنقاذ العمل المتفرع عن الاختصاص، قال لنحاه إن المضرع منصوب بأن مضمرة بعد حتى كم نصمر بعد اللام.

قال ابن يعيش معللاً هذا الإضمار: والفعل بعد هذه الحروف ينصب بضمّار أن لا بها نفسها، فإن قيل ولم قلتم: إن أن مقدرة و بعد هذه الحروف ولم تكن مقدرة بعد بن ولن وكى ؟ فيلـ بـ إذن ولن وكى في أحد وجهيه تلزم الأفعال ونحدث فيها معني، فصرت كأن في لزومها الفعل فحملت عليها وعملت عملها لمشاركتها بها على ما وصفنا. فاما اللام وحنى فهم حرفاً جر . وعوامل الأسماء لا تعمل في لأفعال، فإد وجد الفعل بعدهما منصوباً كان بغيرهما، فإذا قدرت أن صارت اللام وحنى عاملتين في اسم على أصليهما (631).

فنقدّر أن عند ابن يعيش يتيح صياغة مصدر مؤول يصير مدخولاً لحنى واللام. وبذلك نكون هذه الأحرف قد دخلت على أسماء، وبهذا نسلم

(629) معاني الحروف، 100، شعبي، 119/1.

(630) لبّيت عزّه لسبوطي في شرح تنوّه المعني بـى لـعة اللادني أو جعدي، شرح تنوّه مغني، 507/1.

(631) شرح المعصل، 19/7.

ج م الحجازية: بعقنها الاسم والفعل فتعمل فيهم، ومن أمثلة دخولها على الأسماء قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ (يوسف 31)⁽⁶³¹⁾ وقوله ﴿ما هن أمهاتهم﴾ (المجادلة 2)⁽⁶³³⁾.

وقد اعتبر عملها شذوذ وحروجا عن الأصل وأعمل قياسا على ليس⁽⁶³⁴⁾.

د لا: تدخل على الأسماء والأفعال وهي مع ذلك عملت ومن دخولها على الأسماء قول الشاعر:

نعر فلا شيء على الأرض باقيا ولا ورر مما قد قضى الله وأقرب⁽⁶³⁵⁾
وقد يكون الحرف مخنصا فيعرض له ما يفقده اختصاصه؛ فالأداة 'رب' ترتبط بها ما فتدخل على الاسم والفعل وتظل مع ذلك عاملة. فمثل هذه لاستثناءات في الأحرف غير المختصة العاملة تفيد عدم انطباق الأصل خصوصا إذا ما أضيف إليها الشكل الثاني المتمثل في الأحرف المختصة غير العاملة.

2 من آثار الاختصاص أن يرى النحاة أن لحرف المختص بالاسم يعمل فيه الجر أصالة لأنه الحركة التي تناسب مدلول الاسم من جهة. ولأن

(632) معاني القرآن، للفراء، 42/2، والفراء يرى أن نصب دان على بناء محذوفه

(633) ملاء م من به نرحم، 257/2، مسك إعراب القرآن، 362/2

(634) لمعرب، لابن عمير، 166، وصف المدي، 6. نحى ساي، 22

(635) البيت بعد الله بن فليس الناحية المعنى كما في شرح التوهد، للعسي، 159، 1. ورحمته في

الشعر والشعراء، 289/1، وفي خزائن الأدب، 167/3، وفي شرح شوهد المعنى، للسيوطي، 612/2.

وفي شرح أبيات المعنى أن فتلته لا يعرف شرح أبيات المعنى 378/4.

الحر تعبير عن وصول الفعل إلى الاسم بعده وصولاً غير مباشر⁽⁶³⁶⁾؛ لقد أعرب ابن يعيش عن سبب حر أحرف الإضافة للأسماء بعدها، فرأى أن حر الاسم بعد الحرف تكملة للفعل الذي فصر عن الوصول إلى المفعول بنفسه.

وقد كس بالإمكان أن تنصب الحروف الأسماء بعدها إلا أن ذلك لم يفع إشعاراً بوحود الواسطة، وأن الأفعول لم ينص إلى الأسماء مبشرة كم هو الأمر في الأفعال المنعدية.

وابن يعيش لم يفته أن يلاحظ وجود حار ومجرور لا فعل فتلهما كما في رب أخ لم تده أمك وزيد في الدار. لكنه لم بعدم تخريجاً فقد قال إن الجار والمجرور متعلقان بفعل أو بم في معده، وحينئذ فلا شيء يعكز على التعليل السابق أو يخرم لأصل⁽⁶³⁷⁾.

وعلى هذا فجر الحرف للاسم عمل طبيعي فإذا عمل نصباً أو رفعاً كان ذلك لمتابته الفعل؛ فإن وأحواتها تنصب الاسم وترفع الخبر وذلك لمتابته الفعل⁽⁶³⁸⁾.

أما الحرف المحتص بالفعل فإنه يعمل الحرم أصالة، والجزم في الفعل نظير الجر في الاسم وخاصيته⁽⁶³⁹⁾. فإذا عمل الحرف النصب في الفعل مدخوله كان ذلك لمتابته نوصب الأسماء التي هي أيضاً متببهة بالأفعال.

(636) سر صدعة لإعرب، لاس حنى، 139/1

(637) شرح المفصل، 8، 8

(638) نحى الثاني، 26.

(639) سطر على سطر نصب باب علة اصدع لأسماء من الحرم وباب ذكر علة اصدع لأفعال من الحضر كتاب الإنصاح في علل النحو، ص 102 07..

فأر الناصنه لفعله، شُبهت بِ من جهة اللفظ و المعنى ^(٦٤)، فهي بِر
سلسلة تشبيهات و إلحاقات تنتهي إلى إقرار قاعدة أصالة لعمز في الأفعول.

ويمكن تصوير هذه السلسلة في اللباني التالي:

لأفعال (أَصْرُ الْعَمَلِ)

أَنْ - إِنْ - لَكِنْ - لَيْبِ - لَعْنُ. فرع عن لفعل في نصب الأسماء

۱۔ لڑ، این کی فروع عن نو صب الأسماء

3 من ذيول التفرقة بين العوامل الخاصة بالأفعال و خاصة بالأسماء
أن ينتهي النحاة إلى أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال؛ فقد أورد
هذا الأصل صاحب الإيضاف وهو يروي بقايس النصرين و لكوفيين حول
كون الأمر مجرور (وهذا رأي الكوفيين) أو مبني على إسكون (وهو رأي
لنصرين). فقد قال لكوفيون أن (افعل) أصلها (لتفعل) حذفت منه اللام
الجازمة لكثرة الاستعمال. فرد البصريون بأن حروف الجر لا تعمل محذوفة
مع أنها أقوى إذ هي من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء أقوى من عوامل
الأفعال؛ فكيف يمكن أن تعمل اللام الحارمة محذوفة مع ضعفها لكونها من
عوامل الأفعال؟ (641)

4 ومن خصائص إعمال الحروف ما نجده عند النحاة من كراهة حذف الحرف وإيفاء عمله. بل لقد صرح ابن جني بجمع حذف حرف الجر نقلاً عن أبي علي الفارسي وعلل ذلك بأن الحرف بأبي بمعنى كن من الممكن أن يعبر عنه بفعل وحذف الحرف لا بد أن يكون حذفاً لذلك المعنى:

(640) شرح المفصل، 15/7

(641) الإصـفـى، 529/2

يقول ابن حني: تفسر قوله وإنما دخلت الكلام لضرب من
 للاحتصار، هو أنك إذا قلت ما قام زيد فقد اغت (ما) عن أنفي فهي جملة
 فعل وفاعل، وإذا قلت قام القوم إلا زيدا فقد ناب، (إلا) عن استثنى وهي فعل
 وفاعل. وإذا قلت قام زيد وعمرو، فقد ناب الواو عن أعطف وإذا قلت
 لي ما لا فقد نابت ليت عن أتمى... وهذا كانت هذه لحروف بواب عما هو
 أكثر منها من الجمل وعبرها لم جبر من بعد دأ أن نتحرق عليها فتنتهكها
 وتجحف بها⁽⁶⁴²⁾. فمن حبت الدلالة يبدو كلام ابن جني وحيه مفعا،
 والموضوع مع ذلك موضع خلاف بين الفرق النحوية، وليس هـ مكان
 عرضه.

في كتب النحو يمكن أن يضع اندارس يده على خواص أخرى تلحرف
 المعامل، ولا أحسب أن الضرورة ندعو إلى تفصي كل تلك الخواص.

وبعد عرض ما اسلف، قلر بقونني فرصة إثارة ملاحظات، إن لم تكن
 ماحد، فهي نسؤلات منهجية عن مبلغ صدق ما قرره لنحة من قواعد إعمال
 انحراف. وصلاحة ذلك لإعطاء تفسير لظاهرة لغوية.

إن أول ما يستثير الانتبه هو هذا الغموض الواسع العريض لذي لف
 مدلول لحرف لدى لنحاة، فقد ندرج تحت هذا المعنى الاسم ولفعل والأداة
 كل ذلك حشر في مبحث إعمال انحراف.

وأنصور أن المسؤول الأول عن هذا لخلط هو تلك التعاريف الاندائية
 التي أعطاهما لنحاة وهم يحدونون تحديد معنى انحراف. فمن تعريفهم
 المرصاه أن الحرف ما دل على معنى في غيره⁽⁶⁴³⁾ وهذا لتعريف على

(642) حصص بر حني، 2742، بح محمد علي الحارر، الهادي، بيروت

(643) السفل، لمرحسري، 283، وفي لأمو ح، ص 100

سبيل المثال سمح بأن يدخل صمن دائره نحرف اسماء الدكك كحمر
و كعين و نصبر. والنصب. فكذلك لا يستقل بالمعنى مفردة و إنما بند معنى
أسماء التأكيد بعد اقترانها بمؤكدته ونعرف معنى نصبت مقترنة
بموصوفتها. و الموصولات لا تؤدي معنى إلا بصنمته الصلات.

وقد يعتمد النحاة الى تعريف نحرف عن طريق الحصل والإسقاط.
فيعرفونه بأنه ما سوى الفعل و الاسم بعد أن عرفوهما. وهذا لا ينع من
إنكل ولا يحول نور حلط. وقد يبلغ هذا لإنكل أسده حين يعبر صمن
جدول لحروف عنى صمن^(٦٤١) كأ و ت وهو^(٦٤٢).

ولعل أكثر النحاة قد تمس ما في تعريف انحراف من مخالفة لأصول
التعريف الذي يقضي بأن يكون لتعريف جامع مانع^(٦٤٦). فصاعو عاريف
أخرى بطرو فيها إلى الحروف من زوا أخرى ككونها غير صالحة لأن
تصنر طرف. في الإسناد^(٦٤٣).

إن قصدي أن أصور هذا لاضطراب الواقع في معنى انحراف، وقد

(٥٤٤) رصف بمسى، ٥

(٦٤٥) ع م ي ر ح م ن ر و ف فاصلا من ل م ن و ا ح ر ك ن د ر ه ح و ه م ك ر ه م و

الحق (الاعل ٣٢) و (ك م م الميراث) (القصص ٥٨) و غير ذلك جعوه حرفا د ه م م م م
في غيره لحي ثدي ٣٥٠ ٣٥١.

(٦٤٦) ع م ر أ ي م ط ف ه ل ح ص ر ي في ح م ف م

و شرط كل أن يرى مخرجا م ع م ط ه ر أ ل أ ع

قال اللحي أن يكون مخرجا أي مخرجا أن يكون مخرجا أي مخرجا سرح نفسي على السند، ١٠٤،
و لا لأمرية، ٣١٨.

(٦٤٧) من ذلك تعريف من مالك في التسهيل أن الحروف كـ م لا قبل إسناد و يصعد بعضها لا ينظرها،

تسهر، ص ٣

كون سَك مدعاة لصبغة تحديد جديد تُحرف يفوم على أساس ملاحظة
لوطيفة، والموقع، والنظام، على نحو ما حاوله د. تمام حسن وهو يفصل
الأداة عن غيرها من أقسام الكلمة⁽⁶⁴⁸⁾.

إن ما يطبع نظرة النحاة إلى إعمال الحرف أنها ظلت حارية على
القواعد العامة للإعمال. بل لقد كان إعمال الحرف ميداناً تطبقياً للأسس التي
قمت عليها نظريته لتعامل عموماً. والحروف وهي أيضاً خاضعة لقاعدة
الاختصاص فيها أيضاً عامل بالأصالة وعامل بالنوعية، وفيها قوي وضعيف،
وفيها ما يتدبه الفعل وما يتدبه شبهه لفعل إلخ... وهذه أسس طبقت على
نظرية العمل في مواقع أخرى. وقد سبق إيضاح نظير هذا أثناء الحديث عن
إعمال اسم الفاعل وكونه مستمد لعمله من شبهه بالفعل. وأثناء الحديث عن
إعمال الصفة المشبهة وكونها مستمدة عملها من اسم الفاعل.

إن انفعالية التي تناوُر بها النحاة موضوعات التعامل هي التي قادتهم
ووجهتهم وهم يعالجون إعمال الحروف. وهي عقلية ترى سلامة الأصل قبل
سلامة النسخ. وقد كان ضرورياً أن يحيد النحاة عن واقع اللغة حين احتاروا
سلامة القواعد. فأمام مثال (سأعمل حتى أنال) مع ما فيه من أداة استتبعها
النصب رغم عدم اختصاصها، كان ضرورياً أن يقحموا على الحمل ما ليس
منها فيقدروا أداة أخرى نسبك هي والفعل لتشكل اسماً يتحول إلى الحر
فيصير التركيب بهذا بما سأعمل حتى أن أنال وهو تركيب لا يقره واقع اللغة
ولا يمكن أن يكون بديلاً عن التركيب الأصل ولا يؤدي مؤداه. إن اقتران
بعض الأحرف بحركات معينة ظاهرة تتردد فلا يخطئ الناظر ملاحظتها؛ فقد
كان الواجب أن يسجل هذا الاقتران المنكر لتترصد له أنواع لتراكيب التي

(648) اللغة العربية معناها ومبناها... - تمام حسن، 123، ط. الهيئة المصرية لعلمة للكتاب، 1973

يصح في اللغة العربية.

فقد كان بالإمكان أن ترصد الإمكانيات التركيبية التي تمنحها (رـ) مفردة ثم مقترنة بمفعال إن رب يعطفها لاسم النكرة مباشرة فيكون محرور وترد رب مقترنة بمفعولها الفعل أو الاسم على النحو التالي:

رب + سم نكرة + كسرة

رب + م + فعل

رب + ما + سم نكرة + كسرة

رب + ما + سم نكرة + صمة

فهذه الحالات التركيبية يمكن استخلاصها باستعمال الأداة رب لدى العرب، وفي هذا انحصار وإحصاء م يعني عن تلمس التثنية ويسهل أحد هذه اللعبة لمن أراد ذلك.

الفصل الرابع

أصول الأعمال وقواعده

- أصول العامل باعتبار طبيعته
- أصول العامل باعتبار القوه والضعف
- أصول العامل باعتبار الترتيب
- أصول العامل باعتبار الحضور والغياب

نن يكون معاليا إذا قلت إن نظرية العمل على خطورتها و أهميتها قد ضُت إلى حد لآن مجهولة المعالم مانعة المفهوم مظلمة لجوانب، فكل من رجع إلى ما كتب عن نظرية العمل حديثا يلاحظ انطباع تلك الدراسات بسمه المحاكمة و لنقد، ثم التوجه الذي يستهدف في الغالب إقصاء مفاهيم هذه النظرية عن ساحة الدرس النحوي، أو أخذ من سلطانها على النحو العربي على الأقل. وكان لموقف لا يستدعي أولا لكشف عن هذه النظرية وتجلبتها وصولا من ذلك إلى إصدار أحكام عنها. إن دني مفنصيات المصحح للدعو إلى تحديد مفهوم هذه النظرية ورسم حدودها إحدة لمن أراد أن يعي هذه النظرية بدانها ونقربيا لمادة علمية بالإمكان أن تستمر في بحوث أخرى نتناول النحو العربي.

وحرصا على تقريب هذه النظرية لمن يعنيه أمره وتمهيدا لإبداء تصور خاص عن النظرية، فلقد ذهبت إلى رصد البناء لنظري التي قمت عليه النظرية من خلال استقراء الأصول والفوائد الانفاقية والخلافة لني جاءت مبعثرة مورعة على أبواب النحو في مصدره لقديمة، ولن بقوى أن استير إلى أن الدكتور تمام حسان قد حاول م حاول لكنه لم يأت إلا بالنزر لبسير من لأصول لإعمالية؛ وذلك أثناء حديثه عن الاستصحاب^(64٧) ولم يزد على عرض الأصل ومصدره معتمدا في الاستقراء غالبا على كتاب الإنصاف لابن الأنباري وللدكتور علي أي المكارم شيء من هذه المحاولة وإن كان عرضه لبعض الأصول قد جاء سطرادا وشاهدا على قضيا أخرى⁽⁶⁵⁰⁾.

(649) لأصول، ١، ص ١٣٦ ١٤٢

(650) النواهر تلوعة في التراث نحوي، ص ٣٩٠، لحيته للطباعة و النشر، القاهرة، ١٩٦٦

وقيل النداء فإننى أقصد بالأصول الأحكام لكلية التى نصلح
سأب فكريا بظن به فى القصاى النحوية اينتهى منها إلى احكام خاصة، أما
لقواعد فإننى أقصد بها انكليات لتي لا يتجاوز تطبيقها الباب الواحد أو الأداة
الواحدة لا غير . فكلية العمل فرع الاحصاص صائحه لأن يطر بها فى كل
باب نحوي، فهى بهذا أصل أما انحكم بأل لحروف لا تعمل فى لفصلاب،
فإنه لا يتحاور عمل الحروف، وهو بهذا قاعدة وليس أصلا.

ولقد تحصل لى من حلال تتبعى للأصول و لقواعد الإعمالية ما يربو
على الستين أصلا لكنى قد احترت فى السهبة الاقتصار على حوائى لنصف
لما لاحظت من أن بعضها يندرج تحت أصول عم وأن بعضا اخر ليس إلا
صبيعة جديدة لأصول أخرى، فتفاديا للإطالة والتركاز اقتصرت على حوائى
الثلاثين. وهى تكفى فى إعطاء صورة عن الأسس النظرية لساء الإعمال فى
النحو العربى.

ولقد تناولت هذه الأصول و القواعد بأربعة اعتبارات هى:

1- أصول وقواعد الإعمال: باعتبار طبيعة العامل.

وهذه ليست تعريفا صرفا وإنما هى كالتحديد للمجال الذى يتحررت فيه
كل عامل بطبيعة. فالحرف المركب يفقد عمله مثلا: بالتركيب.

2 أصول وقواعد الإعمال باعتبار القوة والضعف.

مع بيان قوى لعوامل وتسلسل ذلك، وما ينبج عن القوة والضعف من
تصرف العامل فى المعمولات.

3 أصول وقواعد الإعمال باعتبار الترتيب:

وهى أصول تئين مراتب العوامل من الحمل، وحريةتهما فى التقدم أو

التأخر .

4 أصول وقواعد الأعمال باعتبار الحضور والغياب.

وفى هذه الأصول بيان لما يهدف وما لا يهدف من العمل.

الأصل الأول: لا بد للمعمول من عامل

قد لا يكون النحاة أمام قسم من أقسام الجملة عنه آثار إعرابية، فيفترضون أن الكلمة معمولى تعامل سبق. فلا يألون جهداً، ولا بدخرون وسعا في طلب هذا العمل المفقود، وهم ولا بد واجدوه عن طريق التقدير والتأويل؛ فليس عند النحاة منصوب بغير ناصب. وهم لا يؤمنون بالحركة الإعرابية التي نقضتها دواعي بياينة.

إن شكلية بناء الجملة كما رآها النحاة تمنع وجود معمولى غير عامل ولهذا بصرفها لهم إلى تحصيل العوامل وطبها في تلك الجمل ذات انقلب الخاص من: صنع الله، وعد الله، كتب الله. وهي جمل مقبوضة لا تتضمن أجزاء يمكن أن يعزى إليها لت نصب. لقد وجد النحاة المخرج في تقييض فعال مستمدة من مادة تلك المصادر، ولكنهم ارتبكوا أمام مصادر مثل لنبيك، وسعديت، ودو اليك، وهي مصادر لم نسمع لها أفعال حتى يمكن أن يفترض لها النصبة لها⁽⁶⁵¹⁾.

لقد أثار النحاة ضجيجاً كثيراً حول عامل الاسم الذي اشتغل عنه عامله بنصب صميمه، أو ملانسه، كما في: زيدا أكرمه فقد قرروا أن المنصوب الأول لا يمكن أن يكون منصوب بغير عمل، وذهبوا بقدره أنه عاملاً يفسره المذكور لتصدر لتقدير ضربت زيداً، صربيته، لكن مثل هذا الإجراء لا يتسنى في مثل زيد ضربته أخاه⁽⁶⁵²⁾، إذ لا يصح تقدير فعل مستمد من الفعل المذكور، ولو قدر نتغير المعنى فصار ضربت زيداً ضربت أخاه فيصير

(651) شرح المفصل، لاس يعنى، 117/1.

(652) شرح الأسموبي على أنفة من منك، 194/1.

المدلول أن المضروب شخصان لا واحد، فمن ثم فسح النحاة لمجال، وفوضوا نتمتلكم تقدير أى عامل لا غير المعنى مطلق وتسوى معه الصيغة، فأحذروا أن يصير التقدير أغضب زيدا ضربت أحده.

وهذا ولا شك تحكم لا دليل عليه، وإفحام قد تكون نه محاذيره، فلا حجة من واقع اللفظ على أن زيدا يغضب إذا ضرب أخوه وليس يبعد عفا ولا عرف أن زيدا قد يسر بضرب أخيه وفي مثال زيد مررت به، لا يمتنع الفعل المذكور إمكانية تقدير فعل مثله، لأنه لازم لا يصل إلى مفعوله (إلا على مذهب من توسع في فعل مر فنصب به).

وفي باب الاختصاص، يندر النحاة جملة فعلية يجعلونها الناصبة للمنصوب على الاختصاص.

وكثير من ثواب لنحو تحفظ هذا التقدير الذي تسوى به لصيغة، وتلى به مضائب الإعمال.

إن النحاة وهم يلتصقون العوامل لكل معمول كانوا محكومين بأصول منهجية مفررة سلفاً، فلم يكن في اعتبارهم إلا أن لحركة الإعرابية أثر لحركة إعرالية، كما أنهم كنوا يرون الحملة ذات نمط موحد يأنلف من مسد ومسد إليه، وهما عمدتان، ومن فضلات وتوابع. فذلك كلما وحدو جملة لا تحمل هذا الطابع عادوا بها إلى الأصل وقصوا لها أجزاء، وفاتهم أن الجمل الشأثرية الإفصاحية تشكل نمط مقنضياً يستجيب للمفاهيم الانفعالية ندي قد يكون استعظاما كما في سحاح الله، أو إثفا كما في التحذير، أو تحريصا كما في الإعراء، أو اندهاشا كما في التعجب.

الأصل السابى: الأصل فى العمل للأفعال: (653)

للفعل أهم العوامل وأقواها على الإطلاق والعمل فيه أصيل، وما عمل من الأدوت والأسماء مثل عمله فصلة له بالفعل، وقد نفوى تلك الصلة حتى يوشك العمل أن يصير فعلا وقد ضعف حتى تكون وهمية منمحلة فيصير لعمل ضعيفا. وقد صنف النحاة المشتغال ورتبوا حسب قوّة نسبهم بالأفعال.

وقد أفصح ابن جني عن سر عمل الأحرف، فرأى أن الأحرف ليست إلا رموز اختصار لجمل أخرى والحرف حين يحلل يسفر عن جملة فعلية، فإذا قلت قام انقوم إلا زيدا، فكأنك قلت قام انقوم وستثنى زيدا، وإذا قلت ما قام زيد أغنى حرف النفي عن أن تقول أنفي.. وإذا قلت قام زيد وعمره أعنت الواو عن أعطف عمرا، وإذا قلت لبث لي مالا فقد نابت عن أتمنى (654).

وقد يعمل الحرف عديم الشبه بالفعل، فيكون أصيلا فى عمله، وذلك إذا كان محنصا بمعموله فيصير العمل مطهر اختصاصه، وعنوان تطلبه لمعموله، وفي هذه الحالة يصير الحرف عدل الفعل من حيث هو عامل أصالة لا مشابهة (655).

ووفق هذا الاعتبار نذى بلحق العوامل النابعة بالأفعال قد مضى العمل

(653) شرح المفصل، لاس يعين، 78/6، لإنصاف في مسئل الخلاف، لاس لأسري، 163/1، بجاء

الجر، لاس هيم مصطفى، 24، الأتساء والنظائر، لتحلل الدين السوطي، 241/1

(654) الحصائر، لاس حني، 273/2

(655) لاساء والنظائر، 242/1.

بترتيب المستفادات، فقدم النحاة اسم تفاعل ومعه صيغ المبالغة، ثم اسم لمفعول، ثم الصفة لمستهة، ثم اسم التفصيل، ثم مصدر، ثم الاسم المضد، ثم لاسم لمتهم، ثم معنى الفعل (656).

ولم كانت لأفعل أصل لعمل فإن لها ر ترفع ونصب، وهي لا ترفع إلا سم و حاء، ونصب سما أو أكثر، وقد جمع بين الترفع والنصب.

ويتصور ابن مالك أن الأفعال عمل لأنها نسبت معانيها إلى المفرد، وعلى هذا يكون إعمال كان وأحوالها على غير أصل، لأنها نسبت معانيها إلى الجمل، لا إلى المفردات (657).

ونقدار ما يزداد تمكن لفعل في فعليته يقوى على العمل، فإذا فقد بعض تمكنه ضعف، ففعل التعجب بجمودهما لا يرفعان إلا فاعلا، ضميرا واجب الاستتار وبئس ونعم بجمودهما بعملان بشروط خاصة (658).

ومن تطبيقات هذا الأصل أن النحاة لم ناقشوا متعلق الخبر، إذا وقع الخبر شبه جملة، رأى بعضهم تقديره باسم الفاعل، ففي جملة ربد عندك نقدر نزيد مستقر عندك. لكن لأخفش عارض هذا التقدير، ودعا إلى تقدير فعل لأن أصل لعمل للفعل، فلا يترك إلى الفرع (659).

(656) العوالم، مادة، 481، شرح المفصل، 78/6.

(657) شرح ابن النابلس على لائقه، ص 50.

(658) المصدر نفسه، ص 18.

(659) شرح لاسموي، 94/1.

الأصل الثالث: إذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما منفرداً⁽⁶⁶⁰⁾

ذهب لكوفيون إلى أن مد، ومنذ مركبتين من: من و ذ⁽⁶⁶¹⁾، وقد قدموا على ذلك شوهد و لاسم بعدهما يرتفع فاعلاً لفعل محذوف. والقدس في مسائل ما رأيتَه منذ يومان، ما رأيتَه منذ مصى يومان وإن جُر الاسم بعدهما كان مجروراً بمن انتي هي بعض منذ.

لكن ابن الأبياري رد هذا وقال إن "من" لو كانت مؤلفة لمـنت⁽⁶⁶²⁾ لم صح لها أن تعمل، لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل منهما منفرداً، وعنده أن هل النتي هي أداة منفهام لا يعمل ما بعدها في ما قبلها لكنها ثم ركبت مع 'لا صارت هلاً؛ فبتقت إلى معنى التحضيض⁽⁶⁶³⁾، فتغير حكمها فصار حائزاً أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فبقا ريدا هلاً أكرمت.

لقد كان الفراء يرى أن 'الأداة' 'إلا' مركبة من أن و 'لا' والمستثنى بعده منصوب بأن⁽⁶⁶⁴⁾ انتي هي بعض 'إلا' وهذا أحد أقوال ثمانية قيل لها في توجيه نصب المستثنى.

- إلا أن قول الفراء قد رد بأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل منهما منفرداً.

(660) الإنصاف في مسائل الخلاف، لاس الأبياري، 1/392، 264، الأصول، تمام مسأل، 160، سر صدقة لإعراب، لاس حبي، 1/305.

(661) وهو الفراء 'كوفيون في أصل القول بتركيب 'لا' أنه كان يرى أن مد مركبة من من و ذو لطنة انتي بمعنى الذي. نحى ندسي، النمر، 501.

(662) الإنصاف، 1/392.

(663) المصدر السابق، 1/23، وحى ندسي، النمر، 271.

(664) نحى ندسي، 517. معاني الحروف، للنمر، 126.

وقد قال الأندري في دحض دعوى لقراء: وكذلك كل حرفين
ركب أحدهما مع الآخر فإنه يبطل حكم كل منهما عما كان عليه في حالة
الإفراد، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر وصار بمنزلة الأدوية المركبة من
أشياء مختلفة، فإنه يبطل حكم كل منهما عما كان عليه في حالة الإفراد (665).

وقال كان الخليل والكسائي، يذهبان إلى أن لن مؤلفة من لا و'أ':
وقد رفض سيوييه هذا ورده على الخليل محتجاً بأن لن لو كانت مركبة من
'لا' و'أ' لم يحز أن يتقدم معمولها عليها (666). كما هو الشأن في أن.

لكن اعتراض سيوييه قد رد بأمر الحرفين بعد نتركب يحدث لهما حكم
آخر (667).

وفي كتب النحو عدة تطبيقات وحسب شاهد على الأصل ما أوردت.

(665) الإحصاء ، 264/1

(666) الكتب ، 5/3

(667) الجني لادبي ، 271 ، ومر صاعه لإعراب ، 306/1

الأصل الرابع: الحرف لا يكون معمولاً⁽⁶⁶⁸⁾.

لما كان العمل يؤدي وطبعة الربط بين أحزاء الجملة كان ضروريا ألا يعمل عامل في الحمله الجاهرة المركبه سلفا.

كما كان حتم ألا يعمل العامل في أي حرف، لأن الحروف هي الروابط التماديه الوصلة بين أجزاء الجملة، ولهذا لم يكن فائدة من دخول العوامل على الحروف، يقول ابن مالك مفررا هذه الحقيقة: الحروف لا تستحق إعرابا، ولا تقع موقع ما يستحق إعرابا، فلا يتعلق بها عامل⁽⁶⁶⁹⁾.

وهذا لا يحري على اسم الحرف الذي لا يأتي لأداء وظيفة الربط، وإنما يأتي عنصرا، في الحمله يحتاج إلى رابط: كما في بيت أبي طالب.

ليك شعري مسافر بن أبي عمرو ولبت بقولها لمحرون⁽⁶⁷⁰⁾.

و عندما على هذا فإن الحاجة لبناء ما تشبه الحرف في عدم قبول العوامل، وهو التشبه الاستعمالي الذي هو أحد موجبات البدء.

وقد تفرع عن هذه قاعدة جديدة هي:

أن العوامل لا تدخل على أسماء لأفعال⁽⁶⁷¹⁾.

فأسماء الأفعال لا تستجيب للعوامل قبلها وإنما يظل على بناء خاص ويمكن أن يمثل لهذا: نزار وحذار، وما أشبه هذا من الأمثلة.

(668) عمده الحفظ وعده سلاط، 23.

(669) لمصدر أسبق

(670) الفراد الحذارة وسرحه، مطبع السبعة، 53/.

(671) النصريح على التوضيح، 50 1

الأصل الخامس: العامل أصل أو تابع في عمله

لقد تقرر في أصل إعماله خـر أن الأصل في العمل للأفعـل⁽⁶⁷²⁾ فالفعل أصل في عمله، ومن أصالته اكتسب قوته فعمل في معموله في جميع الأوضاع متقدما ومتأخرا ومفصولا عن معموله ومتصفا به.

ومن شأن هذا الأصل أن ينزـر الحديث عن طبيعة عمل المصدر هل هو عمل أصل على حد عمل الفعل، أم هو تابع. والخلاف في أصالة الفعل و المصدر قديم بين مدرسي لكوفة والبصرة، وقد كنـر منتظرا أن يكون لخلاف في أصالة العمل فرع عن خلاف في أيهما أصل الفعل أو المصدر.. فلقد قال لصـربون إن الفعل مأخوذ من المصدر. وقال الكوفيون إن الفعل أصل للمصدر⁽⁶⁷³⁾ لكن الأمر لا يطرد حتى إنه ليجب إلى أن البصريين قد ناقصوا مذهبهم في الموضوع حين اعتروا المصدر في عمله فرعاً عن الفعل، ولا يـزان الإشكل قائما عن كيفية جمعهم بين أن يكون المصدر أصلا للفعل وبين كونه فرعاً في العمل عن الفعل ولست أرى أبدا أن القول فرعية عمل لمصدر منسجم مع القول بكون المصدر أصلا للفعل على نحو ما راهـد. على أبو المكارم. إن من مظهر فرعية لمصدر عن فعل في العمل أن ينطاب النحاة له شروط لا يشترطونها في عمل الفعل؛ ومنها منعهم أن يتقدم معموله عليه⁽⁶⁷⁴⁾ وإلا يفصل بينه وبين معموله بأجنسى، وهما شرطان خلافيان، ولكن هذا لا يمنع أنهما قد وردا لدى بعض النحاة.

ونقد ينكشف شيء من فرعية عمل المصدر حين ننفي النحاة يعملون

(672) شرح المفصل، 78/76، الإصناف، 163/1، لسانه وسط، 1/241، احباء النحو، 2/4.

(673) الإصباح في علم النحو، مزحاجي، 56، الإصناف، 235'.

(674) انظر لغوية في ثـرات النحو، د على أبو المكارم، 26.

لصدر. فيعندرون لإعمانه لأنه فقد لمشيئة الفعل في صيغة على الأقل (675)

واسم الفاعل عامل غير أصيخ جاءه لإعمال من متباهته لفاعل المصارع متباهة عروضه بمنزل في تساوي عدد سككت ولحركات والحروف (676)

ولفرعيته كنت عليه شروط لا يعمل إن هي ففدت، واسم المفعول عامل لمباهته المضارع المبني للمجهول (677)

وأفعل التفضيل عامل لأن له نبيها بالفعل، فإذا قيل أفضل من فكأنك قلت يفضل (678)

والصفة المنبهة لها شبه باسم الفاعل فعملها نوع عن عمله وهو نفسه فرع عن الفعل (679)

والأحرف الواصب عاملة لما تضمنت من معنى الفعل، فليت اختصار لأتمنى ولعل اختصار لأترجي (680)

ما عمل الاسم المبهمة في التمييز والمضاف في المضاف إليه، مما ليس متنا في الغالب من الفعل. فلنحاة تخريجات وتقديرات تؤدي في النهاية إما إلى ربط صته بالفعل وإما إلى تقدير حرف له حق، أحر أصالة.

(675) سرح الكفة، لوصي تيسر الاستدادي، 2 194.

(676) سرح المعصر، 68/6

(677) مصدر اساق، 86/6

(678) مختص، 248، 3

(679) سرح الأسموي، 355/2

(680) حصائص، 274، 2، الإنصاف، 179/1.

وكما أن بعض العوامر، عامر فرع عن فعل. فإن لعضيها هي أيضا
فروعا تتشقق عنها وتلحق بها فما، ولا، ولا، و.ان، مستهات بليس محمولة
على ليس، وملحقة بها. ونها في كتب النحو حير خاص يرد عطف باب كان،
مما يشعر بتبعيها لها ولحوقها بها.

ولا لناقية للجنس منقحة بأن في لعمل، ولها معها حكم للحو وصبيح
المبالغة ونصفه لمشبهة، ملحقات بسم لفاعل منفرد عنه.

الأصل السادس: العامل العرع قد يكون أصلا لعبره

هذه حبيبة اعمالية نتأكد من خلال لتنظر في بعض الأبواب النحوية نجدها مرصوفة في المصدر النحوية على نحو يشعر بتعبية باب لباب آخر وفر عينه عنه.

فلأداة بـ فرع في عملها عن الفعل وهي مقيسة عليه لفظا ومعنى⁽⁶⁸¹⁾ وفر عينها لم تمنعها من أن تكون أصلا لعبره. فلا لباقية للحسن، أو لا التبرئة كما يسميها ابن هشام فرع في عملها عن بـ، ولأجل نفعها عن فرع اردادت ضعفا، فلم نعمل إلا بشروط وقبود بنعت عند بعض النحاء سبعة، ومنها أن يكون منفيها جنسا نكرة متصلا بها، وأن يكون خبرها نكرة وأن تكون هي نفسها غير مدخولة لحرف جر⁽⁶⁸²⁾.

واسم لفاعل فرع عن الفعل في عمله، وفر عينه يقصر عنه وهو نفسه أصل للنصفه لمتسبه فهي فرع عن فرع وهذا ما أكسبه ضعف فقصر عن نصب المفعول، وهي لا تمنح مدخولها انصب إلا على التشبه بالمفعول⁽⁶⁸³⁾ ومن مظاهر ضعفها أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها ولا يجوز إضماره ولا يعن بينهما وبينه.

فمثل هذين الساهدين نماذج أخرى في لمصادر النحوية وعسى أن يكون فيم ذكرت غاء عن الاستقراء لهذا الاصل في عمل كثير من الأدوات.

(681) سراج الأسموي، 148/1، رصف ماضي، 26، الحى ماضي، 292.

(682) سراج الأسموي، 149/1، سراج المفصل، 100'2، الدال على السعد، 1، 278.

(683) سراج المفصل، 69، 86.

الأصل السابع: العامل بعمل مباشره وبواسطة⁽⁶⁸⁴⁾

معظم العو مل نصل إلى معمولاتها بداتها؛ فلعلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة مباشرة، وهي كذلك بين نصف ونصف إلى، وبين لمار والمحرور. لكن إلى جانب هذا النوع من التوصل بين العمل والمعمول، فإن نحد نوعا آخر من العمل يتم بواسطة أدوات، ونهذه النوع من العمل وجود في كثير من الأنواع النحوية؛ فلقد نر جدل حول العامل في المعطوف. فحذر المالقي أن الواو العاطفة تكون واسطة بين المعطوف الذي هو معمول بالنعطف وبين العامل السابق في النجمله المعطوف عليها، واحذر غير المالقي أن الواو نفسها نثبة عن لعل قائمة مقامه. وبة ذلك أنه يصح أن يقول:

قام زيد، وعمر و وحادث العلاء.

وهي جملة جمع فيها العت وأخر، فنولا أن الواو نثبة محدده لتفعل لكن مثل التركيب السابق ممتنعاً لم فيه من فصل بين العامل والمعمول⁽⁶⁸⁵⁾.

وحجة من قل إنها غير نائبة أنه يصح إبراز الفصل فيقال قم زيد وقام عمرو. إذ لا يجمع بين المعوص والعوض.

أما لمالقي الذي ربح أن تكون الواو واسطة بين العمل الأول والمعطوف فقد راها نظير الواو في استوى الماء والخشبة وإلا في الاستثناء⁽⁶⁸⁶⁾.

لقد كل الجرجاني يذهب إلى أن واو المعية -صبة لكن الأسموني

(684) الإصاف، 46/1، رصف لمدى، 413

(685) رصف لمدى، 2، 4.

(686) لمصدر لسوق، 413.

اعترض بأن لو هو لا نستقل بالعمل، لأنه لا يفعل سنت وك؛ فإعمالها بفسح
المحال للقول بأنها وسطة بين العمل السابق والمنصوب وهذا مستشف من
قول ابن مالك:

بم من الفعل ونسبه سبق ذ الصب لا الواو في لفظ الأحق⁽⁶⁸⁷⁾
وهذا أيضا مذهب البصريين في موضوع⁽⁶⁸⁸⁾.

ومن أبرز مواضع النحو لمفول فيها بوساطة، نصب المستثنى. وهو
موضوع على كثرة تداوله مشكل غير واضح، فلقد تارع الكوفيون
والبصريون لفظ في نصب المستثنى فذهب أكثر الكوفيين إلى أن إلا هي
الناصبية، وهي قائمه مقام سنتنى والفعل قبلها قد يكون لازما، فلا يمكن أن
يعرى إليه عمل، بل قد تعرى الحملة عن الفعل، كما في القوم إخوانك لا
زبدا.

ورأى البصريون أن العمل هو الفعل السابق على إلا، وهو وإن كان
قصرًا عن العمل، فإن الأداة تكون تقوية له، فالعمل حذب بواسطة من
الأداة⁽⁶⁸⁹⁾ ولقد قال ابن جعبر⁽⁶⁹⁰⁾ والمالفي⁽⁶⁹¹⁾ إن هذا هو رأي سيبويه.

لكن ابن أم قاسم بصرح بأن سيبويه لم يكن يرى أن ناصب المستثنى
هو الفعل، وإنما كان يعتقد أن إلا هي الناصبة، وقد أعلن المردى أن أكثر

(687) تحليصه الألفه وسرح الأسوي، 223.

(688) لإصاف، مسألة 30، 248.

(689) لمصدر السابق، 261؛ سرح المفصل، لابن جعبر، 76/2، معالي النحوف، لثرمانى، 126.

(690) سرح المفصل، 72/2.

(691) رصف المائى، 91، لحنى لادنى، 5.6.

تسراح الكتب قد خفي عليهم مذهب سيبويه في هذا الموضوع فجعلوه⁽⁶⁹²⁾ وعزو المرادي نفسه نجده عند السيوطي⁽⁶⁹³⁾ في المطلع السعيدة، وعند ابن زكري في المهمات المفيدة⁽⁶⁹⁴⁾ بل وعند ابن مالك⁽⁶⁹⁵⁾، وهو خير بمذهب سيبويه.

وكن هذ مر بنا وأرى أنه ليس من الميسور أن يزعم نحوي بأنه وحده الفاهم لكلام سيبويه.

بقول سيبويه: والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها⁽⁶⁹⁶⁾.

ويقول أيضا: هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا لأنه مخرج مما دخلت فيه غيره، كما عمل لعشرون في الدرهم⁽⁶⁹⁷⁾

وعلى هذا فالنصارب في رأي سيبويه يعود إلى ما في نص سيبويه نفسه من إجمال ويظل بإمكان كل فريق أن يدعى أنه الفاهم لمذهب سيبويه في الموضوع⁽⁶⁹⁸⁾.

وعلى هذا لاساس من التمييز بين ما يعمل مباشرة وما يعمل بواسطة وتفضيل النوع الأول من العمل على الثاني؛ فقد نبه الأشموني على أن النحاة

(692) انحنى داني، 516.

(693) «مطلع السعيدة»، 4201/1.

(694) المهمات المفيدة، 47/2.

(695) استهيل، 32.

(696) الكتاب، 2، 310.

(697) المصدر السابق، 330/2.

(698) بنقارن بتحقيق عصمة المفصّل، 280/4.

في كتبهم يقدمون المفعول المطلق ثم المفعول ثم لمفعول فيه، وتقديم المفعول فيه على المفعول معه لأنه يصل إلى معموله بنفسه لا بواسطة حرف مفعول (699).

الأصل الثامن: دخول العامل معيار عدم العمل.⁽⁷⁰⁰⁾

لأن العمل لا يركب عملاً سبق فرر النجاة أن دخول العامل لة على
لغراع من عامل سابق.

ونما حاز أن يدخل على الجملة لاسمده ساسح، فيقال كان ريد أحاك،
فتعمن كان في لمبتداً و لحر، كن ذلك دللا على أن كلا من لمبتداً و لخر
لا عمل في صاحبه، لأنه ليس بالإمكن أن نظراً كان عمنها على اسم
منز ابطين كلاهما عمل ومعمول، لأن العامل لا يدخل على عامل، فلم دخلت
وعملت كن ذلك دليل خلوهما من عامل⁽⁷⁰¹⁾.

ونو كن اطرف عاملاً بنفسه في ما بعده في: أمامك ريد لما حر أن
يقال: إن أمامك زيد، وظننت خلفك عمر⁽⁷⁰²⁾ فإن وظن لم عملاً إلا
لتحلل ما بعده من عمل سابق، ودنت ما هباً لها أن نفصى بأثره إلى
معمولها، ولو كنت أحرف المضارعة هي العملة في المضارع كما رأى ذلك
الكسبي⁽⁷⁰³⁾ لما سمحت أن ينسرب عامل حر للمضارع، فلم صح أن يقال
نن أعود، ولم يعد، مع ما فيها من تجاوز العامل لأحرف المضارعة وفوز
عليها كان تلك برهن حلو أحرف المضارعة من أي عمل كن⁽⁷⁰⁴⁾.

(700) الإصناف، مسأله ١٦، 48/1

(701) المصدر السوي

(702) المصدر السوي، مسأله 6، ٦2/1

(703) شرح لأسموي، ٦47/3

(704) الإصناف مسأله، 74، 533/2

الأصل التاسع: الحمل لا يعمل فيها ما قبلها⁽⁷⁰⁵⁾

مما لا شك فيه أن العمل النحوي يؤدي دورا مهما في ربط عناصر الجملة والتأليف بين وحداتها، ودخول العوامل بعد الائتلاف هو إضمار ببناء جديد له دلالة جديدة، وهو أيضا عدول عن الجملة المؤتلفة قبل دخول العمل الجديد.

فالجملة الابتدائية المناقفة من عنصرين مترادفين هما المبتدأ والخبر تشكل كيانا مستقلا وتمتص دلالة خاصة، فإذا دخلها عامل جديد، كال ذلك بناء جديد، يعطى دلالة قد تكون نقضا لدلالة الجملة نفسها قبل اعتراء العامل والجملة:

أحمد كريم: هي غير ليس أحمد كرما.

والتباين بين الجملتين واضح، وما ذاك إلا لأن البدء الثاني غير الأول، لهذا فقد جاء على السنة النحاة أن الحمل لا يعمل فيها ما قبلها⁽⁷⁰⁶⁾

لقد أسهب النحاة في عرص مواقع الحمل من الإعراب⁽⁷⁰⁷⁾ لكن القول بالموقع الإعرابي لا يعني أبدا إباحة خدش أحد عناصر الجملة، بل أني راء تسوية للصناعة الإعرابية لا غير.

لقد أورد لمبرد أمثلة من الجمل التي تحتل موقعا إعرابيا لكونها في داخلها متماسكة مترابطة من ذلك:

(705) المفصّل، 263/3.

(706) لمصدر سابق.

(707) لمصدر سابق.

كان زيد أوه منطلق

إن زيدا أوه منطلق

وعقب على الأمثلة بأن 'نجم' لا يعمل فيها ما فعلها⁽⁷⁰⁸⁾ ولعن من هذا الأصل أن يقول النحاة بالحيلة لمحكمة، وبالكلمة المحكية.

لقد نقل بيت ذي الرمة:

سمعت الناسُ ينجعون غيثاً فقلت لصباح انتجعي بلالاً⁽⁷⁰⁹⁾

فلقد أعاد الشاعر الصيغة لتي سمعها، وهي لناسٍ ينجعون غيثاً ولما كان قصده روايتها أورد الجملة بانرفع كما سمعها ولم يصلها بالفعل قبلها، (سمع) ولو حاول ذلك لامتنع؛ لأنه يجب عليه أن يقول انذاك رأيت الناس ولقد توصل إلى الإعراب عن انفصال الجملتين عن طريق حجز الفعل عن العمل فيما بعده وبذلك تبين أن الجملة التالية قالب جاهز وقول محكي.

(708) لمقتضب، 263/3.

(709) الإقصاد في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأنبي بصر الحسن بن أسد الفارقي، 330، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، 1980

الأصل العاشر: العوامل لا سادل العمل⁽⁷¹⁰⁾

هذا أصل أهم به نصريون واستظهروا به على كوفيين في موضع عدة. ومسندهم فيه ما لاحظوه من أن قانون لعنة بحدل أن تكون لعنة معلولة لمعلولها.

- لقد ذهب الكوفيون إلى أن المبدأ والخبر مترفعان لأكل واحد منهما مفتقر إلى صاحبه، فهما معا يؤلفان الحملة لاسمية التي يجب أن يؤخذ على أنها بناء واحد لا فصيلة لحرء منه على الآخر⁽⁷¹¹⁾. وقد كان لرأي ينشئ عن فهم الكوفيين للعامل على أنه لا يصطبغ بطابع العلة العقلية⁽⁷¹²⁾.

لكن النصريين يردون رأي الكوفيين منذرين من العوامل لا تبادل العمل، لأن ذلك مفض إلى أن يكون الشيء عملاً ومعمولاً لمعمولته، وذلك محال.

ولقد دفع الكوفيون عن رأيهم بأن هذا لا يمتنع في اللغة ولذلك ظانراً منها: قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُلُوبُكُم مَّيِّتَتْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة 109)، ولا شك في أن "أَيُّهَا مَعْمُولُونَ لَدَعُوا" و"لَدَعُوا مَعْمُولُونَ لَدَعُوا" وبظن هذا في القرآن كثير⁽⁷¹³⁾.

ووجد من القائلين بقول الكوفيين من يحاول دفع التبادل؛ فلقد أسهب ابن زكري في الإقناع بأن الترافع لا يعني تبادل العمل، لأن كل واحد من

(710) الإيضاح، 48/1، شرح المفصل، 84، 1، إحياء النحو، 27، كتاب الحلال في صلاح الحلال من كتاب الحمل، لاسر السيد الطوسي، 149، حقق سعيد عبد الكريم مسعودي، دار ترميز، بغداد، 1980 (71) الإيضاح، 48/1

(712) مرساة الكوفة، مهدي سمحري، 323

(713) الإيضاح، 48/1، شرح المفصل، 84، 1، المدافع سبعه، 27/1

المبتدأ والخبر عامل في صاحبه باعتبار خاص⁽⁷¹⁴⁾.

وأرى أن الخلاف لا يمكن أن يحسم بمجادلة أو محاولة إقناع لأنه يعكس تصور كل مدرسة لطبيعة العامل فمن كان يرى العمل فضاء عليا، لم يكن أنه أن يستتبع التبدل لأن ذلك فعلا ممنوع، ومن كان يرى العمل وصع لغويا خاصا لم يكثر بأن يكون شيء عاملا ومعمولا. مادام ذلك نابع عن اللغة نفسها.

(714) المهمم المقدمة، 176.

الأصل الحادى عشر: العامل قوى وضعف

هذه إحدى مسلمات الإعمال ترددت كثيراً في كتب النحاة، وتحكمت في تحويز أساليب ومنع أخرى، ومنها استشف كثير من الباحثين أن النحاة قد صوروا العامل مؤثراً حسباً لأن القوة تضعف من صفات الكم، والقول بها أثر لتصور مادية العمل وتأثيره.

ومن الحقائق لمندرجة تحت هذا الأصل:

1 إن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي. وهو لقوته يبطل أثر العامل المعنوي⁽⁷¹⁵⁾ ولأجل ذلك دخلت النسخ التي هي عوامل لفظية على المبدأ الذي عمل فيه الابتداء، وهو عامل معنوي فبطل أثره ونسخ عنه. ومن أوجه نحكم هذا الأصل أن يذهب النحاة إلى أولوية إعمال فعل القلب بداً توسط؛ كما في زيد ظننت حاضراً لأن زيدا يتنازع عاملان أحدهما الابتداء وهو معنوي. وثانيهما فعل الظن وهو لفظي ومن ثم تكون الجدارة في العمل لفعل العامل القوي⁽⁷¹⁶⁾

ورغم إيمان النحاة العميق بهذا الأصل، فإن ذلك لم يمنعهم من أن يناقضوه من حيث يعلمون أو لا يعلمون؛ فمن ذلك أن بعض البصريين قال بجواز رفع المعطوف على اسم إن فبصح: إن زيدا وعمرو قائمان فإذا نصب المعطوف كان ذلك بسبب العطف على اسم أن، وإن رفع كان ذلك بسبب العطف على محل اسم إن. الذي هو محل ابتداء فعل دخول إن، وهذا بالطبع يعني تراجعاً عن الأصل الذي يقضي بأن يكون لعمل للعامل اللفظي فلا

(715) لتصريح على توضيح، 227، 1

(716) في علم النحو، د. أسير عيسى، 22، ط 1 دار المعرف بمصر (ط. 3)

بسامية العمل المعنوي والقول بلعطف على لمحل مخالف لهذا، كـ
المخالفة⁽⁷¹⁷⁾

2- داخل كل من فصلي العوامل اللفظية و المعنوية تفاوت في قوة؛
فالعامل اللفظي - مع قوته مندوب؛ فعوامل الأسماء أقوى من عوامل
الأفعال⁽⁷¹⁸⁾

ومظهر ذلك أن عوامل الأسماء إذا توفرت شروطها وجب إعمالها.
مما عوامل الأفعال فقد تلغى مع وجود كافة الشروط⁽⁷¹⁹⁾ وصمن خسة العوامل
للغة يأتي الفعل على رأسها تم يليه ما شبهه من المشتقات - اسم الفاعل
اسم المفعول الصفة المشبهة... إلخ

ومن مظاهره كذلك أن أم الباب أقوى العوامل التابعة لها فكان أقوى
أخواتها - وإي وهي أم الباب أقوى أخواتها وعلى نحو ما هناك من التفاضل
بين العوامل اللفظية يقع لتفاوت بين العوامل المعنوية؛ فالابتداء أقوى من
عامل الرفع في المصدرع وإية ذلك أن المضارع يتأثر بكل عامل داخل عليه
لضعف المضارعة بينما لا يتأثر المبتدأ ببعض الأدوات التي سبقه⁽⁷²⁰⁾

3- من دواعي ضعف العامل اللفظي أسباب ذكر منها الأسموني
اتنين: (721)

أ- أن يكون العامل فرعاً في العمل فسم الفاعل جاءه الضعف من

(717) التصريح على توضيح، 227/1

(718) مخطوطة سر صدقة لإعراب، ورقة 49، وفي مخطوطة رساله الإفصاح، لأن انصراوه،

الأسماء لا يعمل مخطوطة الإفصاح ورقة 24

(719) حياء النحو، 27

(720) الأشده ونطائر، 250/1

(721) الأسموني، 200/1

فرعينه وقد لا يصل إلى معموله إلا بمعاوضة اللام كما في ﴿مصدقاً لما بين
يدي﴾ (لصف 6) ومثله مثال مُبالغة ﴿فعال لما يريد﴾ (هود 107،
البروج 16)

ومثله ﴿هيئات هيئات لما توعدون﴾ (المومنون 36).

ب- أن يتأخر عن موقعه المعتاد فيضعف بذلك التأخر فيكون قابلاً
لأن يدعم باللام كما في: ﴿إن كنتم تلرؤيا تعبرون﴾⁽⁷²²⁾ (يوسف 43).

وكما في قوله تعالى ﴿لَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف 154).

وإضافة إلى ما قاله لأسموني فقد انتهى أبو لمكارم إلى أن لصعف
قد يأتي من عاملين آخرين هما حمود العامل وعدم نصرفه فنعم ونس وعسى
وليس وفعلاً التعجب أضعف من الأفعال المتصرفة ويأتي الضعف من كور
العامل معنوباً⁽⁷²³⁾.

(722) أملاً من به، بزحم، 54/2

(723) سقطه، أهر، الدعويه في المزب، النحو، عسى أبو نمكار، 351.

الأصل الثاني عشر: عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال⁽⁷²⁴⁾

لما كان النحاة يصدد عرض عومل الحزم فى فعل الأمر ذهب الكوفيون إلى أنه عرب مجروما بلام لأمر المقدر، واية ذلك أنه قد حذف حرف لعل فيقال اعز، وارم، واحش، كما يقال لم يعز، لم يرم، لم يحس⁽⁷²⁵⁾.

أكر لصريين، الذين كانوا يرون بقاء فعل لأمر على انسكون، برون أن لام لأمر من عوامل الأفعال ولا شك وقد تقرر أن حروف الجر على قوتها وهى من عوامل الأسماء لا تعمل محدوفه فكيف بحق تعامل الفعل وهو أبدا ضعيف مالا بحق تعامل الاسد على قوته.

وسبب قوة عوامل لأسماء أنها تحملت سبها قوبا بالفعل فعملت إلحاف به، فنها تشبه الفعل من خمسة أوجه: وهى أنها على وزن الفعل، وأنها مبنية على الفتح، وأنها تتطلب الاسد كما ينطبقه الفعل، وأنها تدخلها بوزن انوفية كما تدخل الفعل، وأن فيها معنى الفعل وهى بمعنى حقف أو أكلت.

وقد تعمل عومل الأسماء الحر فيكون ذلك عملها الأصيل لذي يجري حصيصه الاسد فى قبوله لحر.

(724) الإنصاف فى مسائل خلاف، المسألة 72، 2، 559، ومخصوصة سر حسابه الإعراب، الورقة 49

(725) الإنصاف، 1/178.

الأصل الثالث عشر: الأصل في الأسماء ألا يعمل.⁽⁷²⁶⁾

قد كن هذا الأصل معتمد النحاة في تقرير قضايا نحوية متعددة؛ فلقد استند إليه في رد قول من ذهب إلى أن المبتدأ والابتداء رافعان للخبر، ذلك لأن المبتدأ اسم والأصل في الاسم ألا يعمل فلهذا كان القول بعمله في الخبر معارضا للأصل⁽⁷²⁷⁾

وكذلك رد البصريون أن يكون الفعل والفاعل مع عاملين في المفعول، ذلك لأن الفاعل اسم والأصل فيه ألا يعمل⁽⁷²⁸⁾، ومن هذا القبيل رفض بعض النحاة أن يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه، لأنه اسم وعند سيبويه أن المضاف إليه محرور بالمضاف لكن على نيه حرف وليس هذا الحرف معيذ، وإما هو أنسب حرف جر يفتضيه المقام⁽⁷²⁹⁾ وقد نبى ابن مالك هذا أثر أي وعبر عنه بقوله.⁽⁷³⁰⁾

والثاني أجزر وانو من أو في إذا ثم يصلح إلا ذلك واللام هذا

وللنحاة رأي يتخلص في أن المضاف إليه مجرور بعامل معنوي هو لإضافة، وقد جهر بهذا الأخفش⁽⁷³¹⁾ وهو ما يفهم من كلام المبرد في المفتضب⁽⁷³²⁾.

(726) الإتيان، المسألة، 6، 49/1.

(727) المصدر لسبق المسألة، 5، 48/1.

(728) المصدر لسبق، المسألة 1، 80/1.

(729) الكاتب، 419.

(730) لخصائص الألفية وسرح كافية شافية، 902/2.

(731) همع فهو امع، 46/2.

(732) المفتضب، للمبرد، 143/4.

و على العموم، فإن النحاة قد تخرجوا من سده العمل إلى الأسماء وقد
سنع ابن الطراوة على الفارسي في قوله بأن لمضاف عامل في لمضاف
إليه⁽⁷³³⁾.

(733) الإفصاح، ورقة 24.

الأصل الرابع عشر: الفعل الناصب يصب ما تباعد منه⁽⁷³⁴⁾

بل قد ذهب المنرد إلى أن المعمول كلف تباعد عن ناصبه قوي ونمكز
عمنه من العمل.

ونقد حار في اسم الفاعل أن يصب ما تباعد عنه، ونفصل عنه
فاصل كم في:

هو معطى زيد لار هم.

وهذا معطى زيد ليوم لار هم⁽⁷³⁵⁾.

كل ذلك واسم الفاعل فرع في العمل عن الفعل وأخذاً منه فإن الفعل
أحق بأن يمتد إلى منصوبه على بعده.

ونقد سيفت الإشارة إلى أن الفعل اللازم بعمل في المصدر وطرف
الزمان تم طرف لمكز نم الحال؛ فيقول قم زيد قياماً يوم الجمعة عدت
ضاحكاً

فهذه المعمولات رتببت حسب قابليتها للعمل وامت العمل إلى الحال
وهي حرها، ثم يمع الفصل من أن يستجب الحال للعمل لبعده⁽⁷³⁶⁾. وكز ما
أوردت عطى مالا عن افتار لفعل على نصب لبعده كما يعطى صورته عن
سئم قوة المعمولات وضعفها.

(734) المعصب، 151/4

(735) المصدر السابق.

(736) س ج مفصل، 68/1

وقد كان هذا الصعف مدعة لأن نحتص بحف أوجه لإعراب، لذي هو النصب، وبخف د لتي الاسم، وهي التتكير⁽⁷³⁷⁾. ولا رى فى هذا الحد إلا محاولة لحماية الأصل اندي يفر أن العمل أصل فى لأفعال وأن الاسم إذا عمل فمقتابته بالفعل، ولما كان الفعل غير قادر على عمل الجر لم تتحه الجهود أنى ربط لمضاف بالفعل، وإنما اتجهت إلى تسوية عمله وهو اسم، فقدرت الحروف واقتحم معنى الإضافة، وقد نجد لهذا الأصل ذيو لا وامتدادا فى ثواب أخرى كباب التمييز وأفعال التفضيل، وفي جميعها أسماء عاملة فى معمولاتها.

(737) عمده الحافظ، 304/1.

الأصل الخامس عشر: بصرف العامل في العمل نابع لصرفه هو في نفسه⁽⁷³⁸⁾

عبر انمرد عن هذا لأصل بقونه كل ما كان منصرف عمل في المقدم
والمؤخر، وإن لم يكن منصرفا لم يفرق موضعه⁽⁷³⁹⁾.

قل هذا وهو بصدد تقرير أن ما انجارية لا تتصرف تصرف الفعل
في معمولها، فإذا تقدم خبره على اسمها عادت حرف ولم تعمل؛ كما في ما
منطلق ريد فهي لا تعمل إلا في حالة تأخير الخبر عن اسمها؛ لأنها لجمودها
لا تتصرف تصرف الفعل.

وقد قرر اس مالك تطبيق هذا الأصل حينما نحدث عن منع تقدم
معمول فعل التعجب عليه فقال:

وفعل هذا لباب لن يقدم معموله ووصله بما ألزما⁽⁷⁴⁰⁾

واسم الفعل لا يتقدم معموله عليه لجموده وعدم تصرفه⁽⁷⁴¹⁾ وللنحاة
نحريجات لما حلف هذا من مثل الرجز المشهور:

يا أيها المانح دلوي دونك⁽⁷⁴²⁾

(738) مقتضب، 189/4.

(739) لمصدر السابق، 190/4.

(740) لاسموي، 368/2، وشرح لكاه، 309/2.

(741) الخلاصة، لأهه وشرح الكافية السافه، 3، 1294 هـ.

(742) الزحر لحارية من لأصغر خطر في المعنى، 694 و 682، وفي شرح أوت المعنى، ليعدي.

276/7، وفي الإنصاف، 228/1.

الأصل السادس عشر: أم الباب أصل في العمل لأحوالها.

في هذا الأصل مزيد تحديد لفضيحه الأصالة و لتبعية في العمل و و فوق
هذ الأصل جمع النحاة كثير، من الأدوات العوامل داخل أبواب كانوا
يعنونونها عالما بأقدر تلك الأدوات على العمل و هي نتي بدعوبها أم الباب.

ففي المصادر النحوية باب كان وأحوالها، وإن وأخوها وطر
و أخواتها إلح ولقد حكى سيبويه أن التحليل كان يرى أن بن الشرطية هي أم
النباب بالنسبة لجميع أدوات الشرط، وهي أم لأن غيرها من الأدوات يفارق
الشرطية إلى غيرها من المعاني؛ فمن قد تغادر الشرطية و تكون مشربة
شرطية ووصل⁽⁷⁴³⁾، وحكى المصنف أن الواو أم حروف العطف⁽⁷⁴⁴⁾ ففي باب
كان تعمل بعض الأفعال بشرط سبق النفي أو شبهه، و بشرط سبق م
المصدرية و عمل جميع تلك الأفعال بقعد عن عمل كان التي هي الأم لجميع
لأفعال لنواسخ، ولتقدمها في الباب فهي تزداد بين لمتلازمين؛ كالمبتدأ والخبر
وم التعجبية وفعلها، وفعل:

أنت تكون ما جد نبيل، ما كان أرددها، وزيدة غير كان موضع
خلاف⁽⁷⁴⁵⁾ وقد تحذف وحدها و مع اسمها ويبقى خبرها قائما، وأكثر ما يقع
ذلك إذا جاءت بعد 'إن' و'لو' مثل إن خير فخير. بل وقد تحذف مع معمولها
وتعوض كما في افعل هذا إما لا. أي إن كنت لا تفعل غيره⁽⁷⁴⁶⁾. وليس م
الباب بالنسبة لم، ولا، ولات، وإن. المشبهات نها، وشرط عمل "لا" عمل

(743) إكتاب، 63، 6.

(744) وصف المدني، 410.

(745) ترح المكوذي على الألفه، 39، لأسموي، 118/1.

(746) الأشموني، 120/1.

ليس أن يبقى نعيها ولا ينتقص إلا نعيها كما في قول الشاعر:

بني غداة ما إن أنتم ذهب ولا صريف⁽⁷⁴⁷⁾ ولكن أتم الخرف

ومن شروط إعمالها أيضا أن بتأخر خبرها عن اسمها ولا يتقدم

معمول خبرها عليها وهذه شروط ليست مقتضاة في الأصل الذي هو لبس.

وإن أم دب أحرف البواسخ ولها بهذه الأمومة تصرف في معمولها

ولها أحكام خاصة ليست لفروعها منها جوار اختصاصها بدحول اللام على

معمولها.

(747) ليست مجهول ثقل، شرح شواهد المغني، 84/1، عمدة الحفاظ، 1.8/1، والمعنى، 25/1، وهي

بعض الرويات ولا صريف

الأصل السابع عشر: العروع سحق عن الأصول في العمل⁽⁷⁴⁸⁾

يلزم عنه ألا يسوى بين لفرع والأصل في العمل وإلا لم كان هناك داع للقول بأن هذا أصل وذلك فرع في العمل؛ فالفرع بحسب أن يحفظ حصصه الفرعية التي هي الضعف عن لأصل، وليس بعد أن النواة قد وضعوا بين أعينهم مثال لفرع و لأصل في الشجرة وهم يتحدثون في هذا الموضوع على نحو ما وضعوه وهو يتحدثون عن المصدر والفعل أيهما أصل؛ فقد صرحوا هناك بأخذهم عن مثال الشجرة ذات الجذع الأصل والفرع الذي يحمل خصائص الأصل وزيادة⁽⁷⁴⁹⁾.

نقد استند الكوفيون إلى هذا الأصل في تقرير أن إن لا نعمل في الاسم (المبتدأ) والخبر معا لأن عمل إن إما هو لمتبعتها الفعل. ولفعل لقونه يحق أنه أن يرفع⁽⁷⁵⁰⁾ وينصب وقد ينصب المتقدم عليه والمتأخر المفصول عنه أما إن فلضعفها لا تغوى على ذلك ولهذا الأصل اعتبار في أكثر الأبواب لمنعلقة بالعمل المتتالية للتقديم والتأخير. فمن اتار الفرعية في اسم الفاعل أنه إذا تجرد عن ال لم يعمل إلا دالا على الحال أو الاستقبال معتمد على نفي أو استفهام أو موصوف إلخ⁽⁷⁵¹⁾، وكل هذه الفيود مطاهر لاحتياط اسم الفاعل وفعوده عن درجة الفعل وهو أقرب المشتقات إليه.

(748) الإيضاح، 60/1 176/1 226/1، شرح الفعل، 102/1.

(749) الإنصاف، 179/1، ونفارس بمفصل، لزمحشري، 27 وشرحه، 102/1.

(750) الإيضاح في علل النحو، للرححي، ص 56 وما بعدها، والنصريح، 325/1، والإنصاف، 238/1.

(751) شرح المفصل، 68 76/6.

و سم المفعول مشروط في عمله لزمن والاعتماد⁽⁷⁵²⁾.

والصفة المشبهة الملحقة باسم الفعل تقصر عنه فتعمل بعبود ولا
تصل إلى المفعول به⁽⁷⁵³⁾ وأفعال التفضيل لا يرفع اسما ظهر⁽⁷⁵⁴⁾ ولا
ينصب المفعول لمطلق ولا المفعول معه والمفعول به⁽⁷⁵⁵⁾.

وقبّل أن أدع هذا الأصل أشير إلى أنه نص مثبت معتمد في علم
الفرائض فالجدة أم الأم وارثة بالسنة والجدة أم الأب محمولة عليها بالإجماع،
فهي فرع عنها لذلك تحجب البعدي من جهة لأب بالفربي من جهة الأم ولا
تحجب البعدي من جهة الأم بالفربي من جهة الأب وقد عللوا ذلك بأن الفروع
تتحط عن الأصول⁽⁷⁵⁶⁾.

(752) المفصل، لمحمّد بن عيسى، 229، وشرح الكافي، 204/2، والاشموني، 245/2، وبن السّكّ، 166،
وشرح بن عوف، 262/2.

(753) شرح الكافي للسّافيه، 1057/2.

(754) المفصل، لمحمّد بن عيسى، 237.

(755) الفرائض الحبيّة، 688/2، شرح كافي الشّافيه، 1.41/2.

(756) حاشية عبد القادر لعرقي على شرح ابن سودة، تحفة بن عصم، ص 197، مطبعة حجازي
بالقاهرة، 1936.

الأصل الثامن عشر : المعمولات قوية وضعيفة

يتردد عند النحاة الحديث عن لمعمولات الصعفة إلى جانب حديثهم عن المعمولات القوية لعادية.

وبقصدون بالمعمولات لضعفة الجار و لمجور و لظرف، وهي ضعيفة إلى درجة أن لفصل بها بين العامل والمعمول. كلا فصل

ومن مظاهر ضعف الجار والمجور أن النحاة حين تحدثوا عن إعمال اسم الفاعل انمجرد اشترطوا ألا يكون دالا على الماضي لكنهم مع ذلك أحازوا أن يقلل لنا مار بزيد مس عنى نية إعمال اسم الفاعل في الظرف. وانظروا هينة تعمل فيها روائح الأفعال⁽⁷⁵⁷⁾.

لقد كان سيوبه يرى إعمال فعيل من صيغ المبالغة⁽⁷⁵⁸⁾ فلما أراد إقرار ذلك استظهر بقول ساعدة بن جؤية:

حتى شأها قليل مؤهنا عمل بيت طرانا وبات الليل ثم ييم⁽⁷⁵⁹⁾

لكن من لم يكن عنى مذهب سيوبه لم ير فى البيت حجة ندليل أن مؤهنا ظرف وانظروا يعمل فيها اللازم من الأفعال بل يعمل فيها معنى الفعل⁽⁷⁶⁰⁾.

ومما استشهد به ابن هشام فى إثبات أن لظرف والجار والمجور

(757) شرح لمفصل، 77/1، المعنى، 486/2.

(758) الكتاب، 114/1.

(759) يطر كتاب الحلال فى إصلاح الحلال من كتاب الحمل، لا بن سيد الدس، ص 220، والكتاب،

114/1 وفى الإفصاح، وبات البرق ثم ييم، الإفصاح، لغير رقي، 135/1.

(760) لمفصل، 115/2.

تعمل فيها رائحة الفعل قول الشاعر⁽⁷⁶¹⁾:

أنا أبو المنهال بعض لأحبان

فقد نصب برائحة لفصل.

وبين المعاصير ترتيب حسب الضعف والقوة فأولاهم بالتقديم لضعفه المصدر، ثم ظرف الزمان ثم ظرف المكان ثم الحال ويصح أن يقال بعد نفع اللازم قام زيد قياماً يوم الجمعة عندك ضاحك. يقول ابن يعيش عن الفعل اللازم لعامل: فتعديه إلى المصدر أقوى من ظرف الزمان لأن الفاعل قد فعله وأحدثه ولم يفعل الزمان وإنما فعل فيه، والزمان أقوى من المكان لأن دلالة الفعل على الزمان دلالة قطعية، لذلك يختلف الزمان باختلاف النقط فدلالته عليه تضمن ودلالته على المكان ليست من اللفظ، وإنما هي من الحارج فهي التزام ودلالة التضمن أقوى⁽⁷⁶²⁾

وبعد هذه لسلسلة يأتي لمفعول معه، والمفعول له، والمفعول له أقوى من المفعول معه⁽⁷⁶³⁾، لأن الفعل يتضمن معنى المفعول لأجله لأن أفعال العقلاء معللة ولأن الفعل يصل إليه تارة بالحرف وتارة مباشرة.

(761) لمعني، لاس هشام، 485/2. ولعل الفاعل عوف بن محلم (محقق لمعني) وشرح شوهد المعني،

السبوطي، يسميه أبي المنهال، عوف بن محلم، شرح شواه المعني، 823/2 824 825

(762) شرح المفصل، 69، 7

(763) لمصدر السابق، 59، 7

الأصل التاسع عشر: العمل فرع عن الاختصاص⁽⁷⁶⁴⁾

ربط العمل بالاختصاص أصل من أهم أصول العمل وله حضور في جميع الأبواب التي يتحدث فيها عن قضية العمل، وهو الأصل الذي قالت به جميع المدرس الشحوية على تباين مناهجها.

وينخص هذا الأصل في أن الأداة العملة لا يكون لها تأثير إلا أن تختص بأحد النوعين الاسم أو الفعل؛ فمتى تمحصت الأداة للفعل ولم تدخل على الاسم كانت عاملة، ومتى تمحصت الأداة للاسم كانت عاملة.

وبعلل ابن النحاس ربط العمل بالاختصاص بأن ذلك متطلب ليظهر أثر التلازم⁽⁷⁶⁵⁾.

وداخل دائرة الاختصاص الواسع يعثر على اختصاص أضيق هو أيضا ضروري لإقصاء العامل إلى معموله؛ فإثناء من حروف الجر بعد كونها مختصة بالأسماء لا تدخل إلا على نوع خاص منها، فهي لا تصام إلا اسم الله ورب الكعبة. ورب من حروف الحرثا أثر في الاسم النكرة دون المعرفة، ومذ ومنذ تختصان بالأسماء الدالة على الزمن لتعملا فيها، وكى لا تجر إلا ما الاستفهامية أو حرفا مصدريا⁽⁷⁶⁶⁾ وتطبيفا لهذا الأصل قالوا إن حرف العطف وهمزة الاستفهام⁽⁷⁶⁷⁾ وهل الاستفهامية⁽⁷⁶⁸⁾ هوامل لفقد الاختصاص لقد اسند إلى هذا الأصل في الاحتجاج من أجل إقرار أسلوب أو إنكاره؛ فذهب

(764) مع لهوامع، 8/2، الحى الداي، 26، مفتاح علوم، 75

(765) الأشده و«طائر»، 242/1.

(766) عمده لحافظ، 161 - 162

(767) الحى - سي، 30

(768) المصدر لسق، 341.

بعضهم إلى أن - إلا - هي العاملة في المسنثى واعتصر عنهم بأنها لا تصلح لأن تكون عاملة ولو عملت نكثت جارة إلحاقاً لها بحرف الجر الذي يفوي فعله اللارم ويأتي عدم استحقاق هذا العمل من أنها غير مختصة، فهي تدخل على الأسماء كم في بقيت الناس إلا زيدا وتدخل على الأفعال كم في ما جاء زيد إلا يقرأ وتدخل على الحروف كم في ما لفيت بكراً إلا في المسجد.

وقد رد على الجرمي رأيه في أن واو المعبة ناصبة ودفع بأنها لا تصلح للعمل لأنها لا تختصر بفيل⁽⁷⁶⁹⁾.

إن الرغبة في تطبيق ارتباط العمل بالاختصاص قد أكسبت النحو لعربي شئ غير يسير من الحشو والإقحام؛ فقد منع البصريون أن تكون حتى نفسها ناصبة للمضارع لعدم اختصاصها ففقدوا بعدها أن، ولم يجدوا انقراء بأنها من أعمالها رعم ففدها الاختصاص وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بدلتها ولا بد من تقدير انجار بعده في حالة جرها للاسم⁽⁷⁷⁰⁾.

ورغم حرص النحاة على سحب هذا لأصل النحوي كنه فقد بدت منهم أشياء لم يستطيعوا لها إقحاما داخل الأصل فإذا هم يتساءلون عن موجب أعمالها ويحييون أنفسهم بما يرونه مقنعا من ذلك أن ما عاملة عند الحجازيين في مثل ﴿ما هذا بشراً﴾ (يوسف 31) وهي غير مختصة، ولا نافية لعمل في الاسم بعدها النصب، وهي غير ذات اختصاص⁽⁷⁷¹⁾ و"ال" و"قد" و"السير" وسوف كل منها مختصة بنوع من الكلم، وهي مع ذلك غير عاملة وقد عللوا

(769) لإيناف، امسنة 75، 757.

(770) همع الهو مع، 812.

(771) لأشياء والنضائر، 1، 246، 247.

ذلك أن شرط العامل أن لا يندمج في معموله، وهذه الأحرف قد لا تست
 متبوعها حتى صارت منه بمنزلة الجراء⁽⁷⁷²⁾، وقد بدخل على بعض العومل
 ما يزيل اختصاصها لكنها مع ذلك ظل عاملة، فـ'من' و'عن' و'باء' و'رب'
 و'الكاف' ترتبط بها 'ما' فتهدبها للدخول على الاسم ولفعل كما في (ربما بود)
 وفي كتب النحو شواهد كثيرة⁽⁷⁷³⁾ من هذا القبيل، ولقد كان السكاكي ذكيا
 ومحفظا إذ أعلن أن الاختصاص يلزم عنه لعمل غالب لا إطرادا فقد قال:
 وكل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته أثر فيه وعييره غالبا بشهادة
 الاستقراء⁽⁷⁷⁴⁾.

(772) الأشباه والنظائر ، 245/1.

(773) شرح المكوذي على ألفية ابن مالك، 95.

(774) مفتاح العومل، للسكاكي، 75.

الأصل العسرون: الحرف يعمل فيما يخص به إن لم يزل منه مرله الحرف

هذا شرط لا بد من مراعاته في منح العمل للحرف المختصر، وقد عر
 عنه النحاة تعبيراً آخر فقالوا حرفاً ليسى لا يعمل فيه⁽⁷⁷⁵⁾ وبطريقه في السحو
 أن الاسم قد يحتاج إلى التعريف فتصل به الـ وتندمج فيه حتى يصير احد
 أجزاءه فيلزم عنه ألا تكون عاملة ثلاً يكون السى الواحد عاملاً في نفسه⁽⁷⁷⁶⁾،
 وكما تدخل أداة التعريف على الاسم فتخصصه وتحد من شيوه فكذاك يدخل
 حرفاً لاستقبال السين وسوف فيحدد من شيوه المصارع وسعة دلالة على
 لحاضر والمستقبل فيمحضانه للمستقبل⁽⁷⁷⁷⁾ فقط، فإذا رتبطت بالمضارع لم
 تعمل فيه لأنهما بعض أجزاءه، وما قيل عن السين وسوف يقال عن قد⁽⁷⁷⁸⁾.

وفي جميع تلك اللواحق بمتنع عملها لأن أصول لتفكير لمنطقي
 نفى أن يكون المؤثر غير المتأثر، وأن يكون المعمول غير العامل، وإلا
 ترتب الدوران وهو ممتنع، وبموجب هذا الأصل رد النحاة ما ذهب إليه
 الكسائي من أن أحرف المضارعة هي الرافعة للمضارع لما في ذلك من
 مناقضة الأصل⁽⁷⁷⁹⁾، وأكثر حجج النحاة على أن أداة لتعريف غير عاملة في
 متبوعها، أنها لو كانت عاملة لم تخطأها العامل قبلها، وقد أبدع ابن حنى في

(775) لإصناف، 2/ 553 التصريح على توضيح، 2/ 229، الأسباب ونظائر، 1/ 245، معاني

الحروف، لرماني، 65.

(776) مفدح لعلوم، 75.

(777) الإصناف، 2/ 549، ورصف المصاني، 397 393

(778) معاني الحروف، للرماني، 98.

(779) التصريح على توضيح، 2/ 225.

سر صناعة الإعراب في تأكيد هذه الحقيفة وتناولها بعمق وأصالة⁽⁷⁸⁰⁾ وبفدر ما استنعر لنحاة بأن ما قالوه ليس مطردا دوما فقد تبين أن سوف بإمكانها أن تستقل وتتفصل عن الفعل وتتصل بها اللام على انفراد؛ فيقال لسوف وذلك دليل على أنه كيان مستقل لا يتيح لها أن تصبح جزء من غيرها ولقد نذر ع النحاة لذلك بأنها شبهت الاسم في تعداد الأحرف فعبئت دخول اللام⁽⁷⁸⁾، وقد تفتنوا إلى أن لمصدرية تعمل في الفعل بعدها وهي منه بمثابة الجزء، ودليل ذلك أنهما بصاغن مصدر جديدا وهذا وجه آخر من أوجه نفض لأصل، لكن النحاة على عادتهم لم يعورهم التخريج فقالو: إن أن المصدرية عاملة في الفعل وهي منه بمثابة الجزء لإمكان استقلالها وانفصالها⁽⁷⁸²⁾

(780) مخطوطة سر صناعة لإعراب، لاس حي، أوره رقم 49 - 50، سر صناعة الإعراب،

335/1، تحقيق د. حس هداوي، دار الفقه، دمشق، ص. 1، 1405 1985

(781) رصف اماني، 398.

(782) الإنصاف، 2/254.

الأصل الحادي والعشرون: الأصل في الأحرف المحبسة بالفعل أن يعمل الحرم⁽⁷⁸³⁾

إن الجزم في الأفعال بغير الحر في الأسماء كل محتصر بصاحبه لا بعده، فلم عملت الأدوات في الأفعال كمن الأولى أن تذهب مع حصصها فتعمل فيها لحرم الذي هو مظهر التميز عن الاسم، وليكون ذلك لجرم متعرا بالاختصاص، وبأن المدخول فعل، ولأن عملت بعض الأدوات في الأفعال النصب، فإن ذلك منها، لما لها من المشابهة للفعل، وذلك المشابهة استظهرت الأدوات النواصب ونقون، وإسعار الأصل الذي هو عمل الجرم في الأفعال فإن بعض العرب قد جزم بأن ولن⁽⁷⁸⁴⁾، والحرم بأن ولن لغة سائدة لدى بني صباح من بني صبة⁽⁷⁸⁵⁾.

(783) أخى لدي، 26.

(784) لمصدر نسق، 276.

(785) لمصدر نسق، 226.

الأصل الثاني والعشرون: الأصل في الأحرف المحبسة بالاسم أن يعمل الحر⁽⁷⁸⁶⁾

إذا عمل الحرف النصب كان ذلك سبب منابته الفعل، وقد سبق أن
نَ وكن ولعن وليت أحرف مشبهة بالفعل، بل هي بائدة عنه وقد أوضح ابن
حلي أن معنى ليت أسمى ومعنى كان أشبه... إلخ⁽⁷⁸⁷⁾.

ونقد أوضح السكاكي لسر في عمل حرف الجر؛ فأكد أن الحر
خصيصة الاسم ومبرره فما احتصر به انحرف كان الاسبب أن يظاوع الاسم
في حره، يقول السكاكي: «وكرر عمله الجر انلازم للأسماء ليُدخل وصف
العمل في وصف لعامل بحكم المناسبة⁽⁸⁸⁾» أما نصب لأحرف الاسم فإن
السكاكي يرده إلى سببين أولهما أن (الملازمة) (الاختصاص) تسدعي لتأثير.
وثانيهما أن الأدوات نوابغ عن الأفعال نصبت لإفادة معنى المفعولية⁽⁷⁸⁹⁾.

وعند الأشموني أنها جارة لأن الجر إضافة لمعاني الأفعال إلى
الأسماء⁽⁷⁹⁰⁾ وعند المرادي أن عمل الأحرف في الأسماء لجر هو لأصل،
لذلك فقد عملت (نعل) الكسر في لغة عقيل منبهة على الأصل⁽⁷⁹¹⁾، وقد اعتمد
على هذا الأصل في رد دعوى من رأى أن أداة الاستثناء هي عاملة النصب
في لمستنثى؛ فقد قبل أبو كات عاملة لكانت جارة لأن الأصل في الأحرف
العاملة أن تعمل الجر⁽⁷⁹²⁾.

(786) الحلي الديلمي، للمراسي، 26

(787) الخصائص، لابن جني، 2/274.

(788) مفتاح العلوم، للسكاكي، 75

(789) المصدر السابق، 76

(790) شرح الاسموني، 222/.

(791) انحى لداني، 26

(792) شرح الاسموني، 1/228.

الأصل الثالث والعشرون: رتبة العامل قبل رتبة المعمول⁽⁷⁹³⁾

إذا كن التضام بين العامل والمعمول أمراً حتمياً، فإن من تسم هذا، وإيضاحه أن يحدد أن موضع العامل التقدم على معموله، وهذا ما نل أول أصلهم رتبة العامل قبل رتبة لمعمول، وانحاة يعصرون بهذا ولا شك لنقدم في الوجود ثم في الموقع، وقد يتساهل في التقدم لثاني فلا يحفظ نكن "نتقدم الوجودي استدعاء عقلی وفريضة مطفية؛ فمن المستحيل أن بتأخر المؤثر عن متأثره وجود، وهو علته وسببه⁽⁷⁹⁴⁾، ويفصل م بين التقديم ان الأول بطري تجريدي، وهو أساس في نظرية العمل عند من يفهمونها فهما عليا، وأن الثاني تقدم مركبي به ينظر النحاة فيم حقه أن يتقدم وم حقه أن يتأخر .

وعملا بهذا الأصل قال لحناء بوجوب تقدم لمصاف على المضاف إليه، والجار على المجرور وفعل لتعجب على المتعجب منه⁽⁷⁹⁵⁾ وبه أوجب البصريون تأخر الفاعل عن الفعل، وإن راه الكوفيون أصلا غير لازم، واشترطوا في المصدر العامل⁽⁷⁹⁶⁾ وفي اسم الفاعل⁽⁷⁹⁷⁾ واسم لمفعول⁽⁷⁹⁸⁾ والصفة المشبهة⁽⁷⁹⁹⁾ وسم الفعل⁽⁸⁰⁰⁾ ألا يتقدم معمولها عليها.

(793) الحل في إصلاح بحر من كتب الحمل، لاس السد، 149

(794) المصدر سبق، 147.

(795) شرح الأسمنوي، 369، 2.

(796) شرح كفية، 195/2، وشرح الكفية سماوية، 10، 8/2

(797) همع الهوامع، 96/2.

(798) شرح لكفة السادة، 052/1

(799) المصدر السابق، 1050.

(800) شرح عد ارحمن لمكودي على كفيه بن ملك، 39، ط. لحنية، 454، ط. لحنية

وقد جرى الأصل على معمول لمعمول فيمتنع تقدمه على عامل عامله، وقد عر ابن مالك عن بعض هذا فقال في الخلاصة الألفية.

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا طرفاً نى أو حرف حر

وعنى هذا يصح كان طعمك زبد، كلا، ولا يصح طعامك كزبد
اكلا لم فيه من تقدم معمول المعمول على العامل الأصل⁽⁸⁰¹⁾ وقد يبرخص
في انظروا وحروف الجر وقد ألف النحاة أن يقولوا عن كل معمول تقدم
عامله أن ذلك على خلاف الأصل فينبصرفون إلى تعليل التقدم وتسويجه

ومن صور الاعتداد بهذا الأصل ولاحتكام إليه أن الكوفيين لما
اعتبروا الفعل أصل المصدر استدلوا بأن الفعل عامل في المصدر، وهذا يعنى
أن الفعل أسبق فى الوجود من المصدر ومتقدم عليه لأن رتبة العامل التقدم
على معموله⁽⁸⁰²⁾.

وهذا اندي استدل به الكوفيون هو في الحقيقة استناد إلى التقدم
الوجودي الذي لا أشك أنه أحد مرامي هذا الأصل واحد مفاصده.

ورغم أخذ جميع المدارس النحوية بهذا الأصل فإنى ألاحظ محاولة
الكوفيين التحلل منه والنقلت من قبوده فى بعض الأبواب.

فلقد قالوا بأن الخبر والمبتدأ يترافعا وهذا ولا شك تجاوز لأصل تقدم
العامل، وبه رد عليهم⁽⁸⁰³⁾.

ولا رأيي أمل من ترديد اعتماد هذا الأصل فى شكله غير المتعسف

(801) شرح من نظم على الألفية، ص 54، مسور ت بصير حشر، بيروت، ٢٠٠٤.

(802) شرح لمفصل، 110/1، الإصناف، مسأله 28، 236/2.

(803) المصدر السابق، 84/1.

للخُلوص من ذلك إلى رصد ترتيب الجمل لعربية حسب الأسانيب التي عثرت
عنها، وحسب الأدوات والأفعال والأسماء التي استعملت فيها.

الأصل الرابع والعشرون: الأصل ألا يعصل بين العامل والمعمول⁽⁸⁰⁴⁾

نقد تصور النحاة أن العامل والمعمول لشدة الارتباط بينهما كالشيء الواحد ومن الموافق لهذا التصور أن يروا أن الأصل عدم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لقد راعى النحاة موقع كل من العامل والمعمول في غير ما موضع وألحوا على هذا ومن إصرارهم على الموقع أن جعلوا ضم وخوائها عاملة في موضع وغير عاملة في موضع آخر؛ فهي عاملة في حال لتقدم على معموليها وجائزة الإعمال والإهمال متى توسطت بينهما، مموعة لعمل إذا تأخرت فهل يكون هذا إلا رعاية للموقع.

إن النحاة قد يهدرون الإهمال في حالة الانفصال من كثير من العوامل والمعمولات، فهم يمنعون الانفصال بين المضاف والمضاف إليه وبين الحر والمجور، وهم يذهبون إلى أن الفصل بالظرف كلا فصل، ومع ذلك لا يرونه بين لمتضيفين إلا في الشعر ضرورة.

قال ابن يعيش "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد فالمضاف إليه من تمام المضاف وهو يقوم مقام التثنية⁽⁸⁰⁵⁾ ومن قبله قال الزمخشري: ويجوز الفصل بين لمضاف والمضاف إليه بالظرف في شعر"⁽⁸⁰⁶⁾ وذلك قول عمرو بن قميئة:
لله در اليوم من لا مها⁽⁸⁰⁷⁾

(804) الاستاء و لطنز ، 256/.

(805) شرح المعمل ، 19/3.

(806) المعمل ، ثرمخشري ، 99.

(807) المفصل شرح نبات المعمل ، لمحمد النعدي ، سنل المعمل ، 99.

ويقول الأشموسي: لا يجوز الفصل بين حرف لجر ومحروره في الاحتيار وقد يعصل بينهما في الاضطرار بظرف أو محرور (808).

وأخذ بهذا الأصل رأى النحاة أن الأصل ألا يفصل بين الفعل والفاعل شيء فيرد الفعل مَبْعُودَ بفاعله لكنه قد يعدل عن الأصل على سبيل الجواز و الوحوب لا اعتبارت بيانية (809).

ومن هذا أيضا أن يشترط النحاة في المصدر العامل عمل فعله ألا يوصف، لأن الوصف يفصل بين العامل والمعمول فلا يقال أعجبنى صربك المبرح ربدأ، فإن وقع الوصف قدر بعده فعل جديد يعمل في المعمول المفصول عن عمله الأول (810).

يقول ابن مالك في منع الفصل بين المصدر والمعمول بعده: "ولا يحال بينهما بأجنبي كما لا يحال بين الموصول والصلة فإن وقع ما يوهم خلاف ما ينبغي تلطف له في ما يؤمن معه الخطأ (811).

ولهذا الأصل تطبيقات كثيرة في النظر النحوي وبموجبه تحكم النحاة في أساليب عدة فأنهوا إلى إقحام وتشطير وحذف ونقدبر .

وأسوق على سبيل البين مثالين أخذ فيهما بهذا الأصل.

لما نظر النحاة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ مَرْجِعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ (الطارق 8)، بحثوا عن العامل في الظرف (يوم) فوجدوا أنفسهم بين أمرين

(808) الأشموسي، 302/2.

(809) نصريح على التصحيح، 281/1.

(810) لأشموسي 305/2، وجمع السوامع، 93/2.

(811) شرح الكافية التافية، 10/9/2.

بأن يربطوه باسم الفاعل قادر فيصير ممدول حين ذلك أنه قادر يوم تبلى
 لسرائر، وهذا معنى مرفوض لأن الله قادر في كل حين فلا تخصص قدرته
 بيوم معين، وأما أن يربطوا لظرف بالمصدر (رجع) وهذا وإن كان مفعولا
 معنى لا أنه يؤدي إلى محذور إجماعي؛ إذ فيه لفصل بين العامل 'رجع' عن
 معموله يوم بأجنبي (نادر) وحتى لا نخل للنحاة صعبتهم قدروا عاملا جديدا
 يفسره المصدر المذكور فيكون استقدير.

إبه على رجهه لقدّر برجعه يوم تبلى.

كل هذا فرارا من لفصل بين العامل والمعمول بأجنبي⁽⁸¹²⁾ ولم يسلم
 من هذا إلا من تؤول الرجوع ببيعث⁽⁸¹³⁾.

وحين كان النحاة أمام قوله تعالى ﴿رَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمَ﴾
 (مريم 46).

جوزوا أن تكون راغب مبتدأ و أنت فاعل سد مسد لحبر كما يحوز أن
 تعرب راغب خيرا مفعلا وأنت مبتدأ مؤخر. لكنهم لما احكموا إلى الأصل
 الذي يمنع الفصل بين العامل والمعمول رجحوا أن تعرب راغب مبتدأ وأنت
 فاعل سد مسد الخبر، واستبعدوا الإعراب الآخر لما فيه من فصل بين العامل؛
 راغب عن معموله عن الهي؛ بأخني هو المبتدأ المؤخر أنت⁽⁸¹⁴⁾.

إن لهذا لأصل حضورا في أكثر من باب نحوي، وأكثر ما يمكن أن

(812) إملاء م من به لرحمان 205/2، انقطع و لا اختلاف، الناحس، 772، تحقيق: د. أحمد خطاب العمر
 مطبعة نهائي، بغداد، 1978.

(813) مشكل العرب القرون، مكي بن أبي طيب، 476/2.

(814) شرح ابن عقيل، 181/1، و قارر إملاء م من به لرحمان، 114/2 58/2.

سنفّده منه أن نلّمسه في الأبواب النحوية لننتهي من استقرئه إلى نظام شامل
نترتيب الجمل العربية، لكن مع رعاية أن بعض أشكال الفصل جائزة لا داعي
إلى ناولها أو تقدير عوامل أخرى تثقل الجملة ونفحم عليها ما ليس منها.

الأصل الخامس والعشرون: لا يلي العامل مناسره معمول غيره⁽⁸¹⁵⁾

هذا أصل يتناول موضوع انتربيب بين لعامل والمعمول يصح اعتمده معلمة في رصد نظام الجملة العربية كما نظر إليها الحاة، ويصح أيضا اقتراحه مشروعا تركيب للجملة العربية على ضوء جميع معطيات الإعمال.

ومفتضى هذا الأصل أن الجملة العربية ترفض أن يعقب لعامل معمول عامل آخر، ولو كان هذا العامل الثاني مرتبطا بالعامل الأصلي على جهة كونه خبرا له ففي مثال كن القادم راكبا سيارة لا يصح أن ترصف الجملة رصفا آخر يرد فيه المعمول (سيارة) عقب العامل الأول (كن) فيقال: كان سيارة القادم راكبا. فهذا التركيب ممتنع بموجب هذه القاعدة الإعمالية، لأن لإعمال تعبير عن العلاقات التركيبية داخل الجملة لواحدة وخلافه يؤدي إلى تفكك العلاقات داخل الجملة لواحدة، كم يؤدي إلى اشتباك علاقات جمل متعددة وإلى تداخلها، وقد يترخص في وضع الظرف والجر والمجرور بعد عمل لم يستكمل معموله لأن الظرف والجار والمجرور لا يعبران عن جملة ذات علاقات قائمة، وقد عبر ابن مالك عن هذا الترخص في الأصل فعل:

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا طرفا أتى أو حرف حر⁽⁸¹⁶⁾

وللكوفيين خلاف في الأصل الذي أنا بصدد شرحه، فهم يعتبرون أن معمول المعمول بمثابة المعمول⁽⁸¹⁷⁾.

(815) الأشموي، 116/1، النحو الوافي، عدس حسن، 576/1، ط. دار المعارف، ط 5

(816) الأشموي، 116/1

(817) التصريح على التوضيح، 190/1، شرح الألفية، لاس انطيم، 54.

الأصل السادس والعشرون: لا يعدم المعمول إلا حسب نعدم العامل⁽⁸¹⁸⁾.

هذا الأصل نابع عن فرع سابق يقرر أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول⁽⁸¹⁹⁾ وبمقتضى الأصل الذي أعرضه لا يكون في الوسع أن يجمع المعمول موقعا متقدما ثم يعجز عنه العمل لأن ذلك مخالف لأصل رتبة العامل قبل رتبة للمعمول؛ فقد اعتمد هذا الأصل كثيرا ورجع إليه في مدحت نحوية متعددة؛ فلقد أورده النحاة لما كانوا بصدد بحث جواز تقدم خبر ليس عليها؛ فلقد أجازوه سيوبه وكثير من البصريين والفراء من الكوفيين، ولقد حنجزوا على ذلك بقول الله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود 8)⁽⁸²⁰⁾.

فلقد وجدوا في الآية أن الخبر متأخر عن ليس لكن معموله (يوم) متقدم على ليس فكان ذلك دليل جواز تقدم الخبر اعتمادا على أصل: أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يصح أن يتقدم العامل، وتقدم المعمول إعلان بأن ذلك موقع للعامل بموجب هذا الأصل⁽⁸²¹⁾.

وقد قال النحاة بمنع تقدم خبر إن على اسمها فلا يصح إن قائم زيدا وبالنظر إلى هذا الأصل منعوا أن يقال إن طعامك زيدا اكل. لأن هذا الموقع قد حرم منه العامل الذي هو اكل فلا يمكن أن يكون موقعا لمعمول

(818) شرح المفصل، 714، شرح ابن عقيل، 164/1، شرح الكافية، 297/2، لإصاف، 67/1.

(819) كب لحن، لاس السيد، 149.

(820) إملاء م من به لرحم، 35/2، شرح المفصل، 114/7.

(821) شرح المفصل 14/7، شرح لأسموي، 114/1، شرح ابن عقيل، 164/1.

وقد لاح لي أن رضى الدين لم يكن يسائر هذا الأصل كل المسائرة؛
فلقد اعترض على انطباقه بمنال: زيدا لم أضرب وهو مثال تقدم فيه معمول
الخير زيدا.⁽⁸²²⁾ ولا يصح أن يكون ذلك الموضع حقا للعامل فيه (أضرب) الذي
هو أيضا معمول، لكن نسق هذه الجملة يقتضي ترتيبها على نحو يتحطم معه
الأصل المذكور.

(822) شرح بن عفيف، 203/1.

(823) شرح الكافية، 296/2.

الأصل السابع والعشرون: للإعمال حواجر

قد يعلق العامل عن الإفصاء إلى معموله بأحد أسباب متعددة منها أن وقع في غير موقعه الطبيعي الذي يجب أن يكون فيه؛ (فكل) تهمل إذا ما وقعت بين منارمير كما في وقوعها بين لمبتدأ و لحبر في قول أم عقيل:

أنت نكور ماجد نبل⁽⁸²⁴⁾

وكما في وقوعها بين لجار و لمحروور في قول الشاعر:

على كان المسمومة العرب⁽⁸²⁵⁾.

وقد قل انحاء بتعليق بعض العوامل إذا وقعت قبل ما له الصدارة ففعل القلب تعلق إذا ولبها نفى بما ولا وإن، وتعلق إذا ما أعقها لام ابتداء أو جواب أو استفهام، ففي جميع تلك الصور تعمل الأفعال في محل ولا تعمل في اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿لَدَعَسْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَطْعُونَ﴾ (الأنبياء 65) وكما في مثال علمت إن زيد قائم وما زيد قائم⁽⁸²⁶⁾ ومن أسباب منع لعامل من العمل أن يليه من الأدوات ما هو حازر، فالأداة (ما) الكافة تعوق إن وأحوتها كما في الآية ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (النساء 170) وأجاز سيوبه عدم الكف في ليت ورأى أن الإلغاء بعده حسن⁽⁸²⁷⁾. وقد تعوق (م) رب وكاف لتثنيه في الغالب فتصيران (ربما) (وكما) غير عاملتين، وقد تعوق بفعل قل 'فتمنعه العمل فيقال فلما⁽⁸²⁸⁾.

(824) بيت مسبوب لام عقيل بن أبي طالب، شرح الشوهد، للعيني، 241/1

(825) البيت مجهول العامل كم عدد العيني، 241/1، وعد المرحاوي في شرح شوهد ابن عقيل، الصفحة 51 وعد العدوى بهمشه

(826) لأشموي، 160/1

(827) نكتات، 137/2

(828) الحى الدي، 333/1، رصف المدي، 317

الأصل الثامن والعشرون: نحور حذف العامل مع إبقاء عمله

لقد تقرر أن لا معمول بغير عامل، وهذا أكيد في الدراسة النحوية، وهو المسؤول عن توجيه لدرس النحوي وتسييره مسيره الذي سره، وليس من قبيل لتراجع عن هذا لأصل أن يقرر النحاة أن العامل يجوز حذفه؛ ذلك لأن الحذف المتحدث عنه شكلي ظاهري، والعمل المحذوف سرعان ما بطفو على ظاهر الجملة حينما يكون النحاة بصدد تحليل الجملة وإبراز عناصرها الكمية.

وإذا كان الأصل لذي أتتأوله يطلق القول بالجواز ولا بقيده فإن الأشموني قد كان دقيقاً حين أعلن أن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا أطرده ثبوته⁽⁸²⁹⁾.

ومن مظاهر الاعتداد بهذا الأصل أن يجد الفعل محذوفاً والفاعل ناقباً، لما قامت الفرائض على المعنى. فقد يجيب من سئل: من قرأ؟ فيقول: زيد. فالفاعل زيد معتمد على قرينة الجملة السؤال. وبها يستترشد من يريد بناء جملة جديدة فيقول: قرأ زيد.

وحذف القران تلمبداً أو الحر مع دلالة السياق أمر معهود في الاستعمال الفراني، فقد قال الله تعالى ﴿واللّٰهٖ لَمۡ يَحۡضُرْ﴾ (الطه 4) والمحذوف مقدر بعدتهن ثلاثة أشهر⁽⁸³⁰⁾ وقد يحذف المبتدأ ويبقى الخبر كما في مثلاً مريض إحابة لمن سأل كيف زيد* والتقدير زيد مريض.

(829) الأشموني 1 / 129

(830) مسكلك إعراب القرآن، 2 / 384. ملاء ما من به رحمن 2 / 263

وقد أطرّد حذف كس واسمها مع بقاء عملها خصوصا بعد إى الشرطية ولو كما في: بلغوا عني ولو آية⁽⁸³¹⁾ وكما في إن خير، فخير^١.
وقد تحذف كان ونعوض كما في: ما أنت برا فاقترّب⁽⁸³²⁾

ويوجب النحاة الحذف فى عامل المفعول المطلق البديل من عامله⁽⁸³³⁾ ومع ذهاب النحاة إلى جوار حذف العامل فإن لأكثرهم تحفظا فى حذف الحرف العامل لأن الحرف يختزل معاني يكثر ضياعها بحذفه. والأمر مع ذلك ليس محسوما فقد أجازوا حذف حرف النداء لدلالة السياق عليه خصوصا قبل المضاف⁽⁸³⁴⁾.

ويظل ابن حنى على رأيه فى استهجان حذف الحروف العوم، وقد رأى أن جميع الشواهد التى تصمت حذف حرف عمل شاذة لا يقاس عليها⁽⁸³⁵⁾.

وأعيد القول بأن ما قيل فيه بحذف العامل إن هو إلا نوع من الجمل الموجزة التى لا تأتلف من الركنين المؤلفين للجملة العربية، وسيظل النحاة فى حاجة إلى التخريج ما لم يفهموا أن جملا مثل: سلاما، وتحية، وسكرا، وصبرا هي جمل وحيدة الركن أريد بها التعبير عن موقف تأثري انفعالي فجاءت بليغة الدلالة وضحة التعبير عن العصد، فإذا كان لقصد هو التعبير والإبانة فقد يتحقق بالكلمة الواحدة التى يكتنفها ظرف يمنحها شحنة تعبيرية

(831) أخرجه لبحاري فى كتاب الأنساء باب ما ذكر عن دى اسرائيل رقم الحديث 1610. وفى سنن

الترمذي كتاب لعلم باب ما جاء فى الحديث عن سنى اسرائيل رقم الحديث 2669

(832) سرح المكودي 30. 40. شرح لكاهيه 252/1.

(833) الأشموي، 212/1.

(834) سرح المفصل، 15/2

(835) سرح صبعة الإعراب، 149/1

تغنيها عن لأجزاء التفيدية، وقد أورد عبد الحليم إبراهيم أن أروع خطبة
لُقيت في لقرن العشرين هي خطبة هتلر، التي تتكون من كلمة فلقد حشدت له
جموع غفيرة في وئل، لحرب العالمية الأولى فلما نظر إليها هتلر نأثر لذلك
وألفى كلمة قال فيها ألمانيا⁽⁸³⁶⁾ وُجَّهش دليكَء فانصرفت الجموع واعة
بفصده، مدركه بالكلمة الواحدة ما تعجز عن يصاله العبارات الكتيرة.

(836) الترتيب بين أحرء الحملة و الجملة، عبد الحليم إبراهيم، صمم الاتجاهات الحديثة في النحو، جمع
أحمد بريق، دار شمعاف، 1957

الأصل التاسع والعشرون: الحذف حائر في المعمولات كالحدف في العوامل

مم يشخص التوسعة على المتكلم في هذه اللغة أن يباح له حذف بعض المعمولات التي لا يخل حذفها بالمعنى ولا يؤدي إلى اضطراب المدلول. وقد يتطلب هذا الحذف على سبيل لوجوب، فالخير وهو أحد المعمولات يحور حذفه بل يجب في مواضع متعددة فمن مواضع حذفه غائب حذفه أن يكون خبر نولا⁽⁸³⁷⁾ ولقد ذهب لهذه مذهبا بعيد في رد كل شاهد لا يجاري هذه القاعدة، فلقد لحقو ببت أبي العلاء المعري الذي بتت فيه خبر لولا وذلك قوله:

يذنب الرعب منه كل غضب فلولاً الغمد يمسه لسا⁽⁸³⁸⁾

وقالوا عن حديث (لولا قومك حديثو عهد بكفر لنبت البيت على فواعد إبراهيم) إنه مروي بالمعنى⁽⁸³⁹⁾.

لقد أطرده الحذف في الخبر بعد القسم وبعد الواو التي بمعنى مع ومن حذف خبر كال قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْتٍ مِنْ مَرْبَةٍ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾ (هود 17)⁽⁸⁴⁰⁾.

ويغلب حذف خبر لا كما في قوله سعد بن مالك بن صبيئة:

(837) حذف لرماني وس السحري والسلويين هذه العتاة وقلوا من الغالب حذف خبر سعد لولا، الدكتور زروت رضا

(838) حرج ديون سقط الرد، لأبي العلاء المعري، 114، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965.

(839) أخرجه البحاري في كتاب نوح، باب فصل مكة (فتح الباري، 486، ط حنيفة 1959 وفي كتاب الأنبياء، وأورده مسنن في أكثر من موضع، ومالك في موطأ)

(840) معني عمران، للأحقص، 311/2.

من صد عن نيرانها فلأنا ان قيس لا يزح⁽⁸⁴¹⁾

أي لا براح لي.

ومن حذف خبر طفق قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسَّوْقِ وَالْأَعْدَقِ﴾ (ص 32)، فالخبر محذوف لدلالة المصدر عليه⁽⁸⁴²⁾.

ومن حذف أخبار فعل المقاربة عموماً: من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ⁽⁸⁴³⁾ أو كاد.

ومن حذف انمضاف إليه قوله تعالى ﴿كُلُّهُ قَانُونٌ﴾ (البقرة 115) و ﴿بِأَكْلِ فِيهَا﴾ (غافر 48) أي كلذ⁽⁸⁴⁴⁾.

وقد كثر حذف المفعول اختصاراً أو اقتصاراً ومن ذلك على سبيل المثال من الفران الكريم قوله تعالى: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة 11)

﴿وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة 12)

﴿لَا إِبْلِيسَ أَبِي وَاسْتَكْبَرَ﴾ (البقرة 33)

﴿وَسَنُرِيدُ الْحَسَنِينَ﴾ (البقرة 57)⁽⁸⁴⁵⁾

وقد شاع هذا الاستعمال في القرن الكريم أيام شيوع ولعل هذا الاستعمال هو الذي دعا نحاة كرضى الدين إلى لقون بجواز حذف المفعول

(841) ذلك عراه الصدر، 254/1، وسرح أبيات سيوبه، لتسير في، 8/2، وحرابه لأدب، 467/1

(842) البحر المحيط، لابن حبن، 394/7، ومعني نقران، تلاحقش، 454/2.

(843) الأسوي، 130/1

(844) اعراب نقران، للروح، 654/2.

(845) ينظر إعراب نقران، لتراح، 605/2، فصل حذف المفعول والمفعولين بح

وبرى كثير من النحاة حذف التبادى متى دل عليه لمقام انكاء منهم على فراءة ﴿أَلَا بِاسْجُدُوا﴾ (التمل 25) ولتقدير ألا يا قوم سجّدوا وهذه قراءة أثبتّها العكبري (847) وغيره (848).

ولم أحاول التقصي فذلك أوسع من أن يحاط به في محال ضيق وحسبي الإشارة إلى سبق ابن حني في لخصائص (849) وابن هشام في المنغني (850) ففيهما بحوث مخصصة لدرس الحذف.

إن أغلب تلك المعمولات التي قيل بجواز أو بلزوم حذفها قد استعبر عنها بدلالة الفعل ونوافر الفرئ الأسلوبية التي بالإمكان أن نعوض لحذف. وفي هذا ما يقنع بانتهاج التركيب البسيط لأن العبرة بالمدلولات لا بالنفول والأنمط القارة.

ومرة أخرى يرشد هذا الحذف إلى وهم نظرية العامل والفضلات في الجملة، لأن العرب فعلاً تتساهل في ما يسميه نحاة عمدة متى سلم الأداء ولم يلتبس الفصد.

واعتقادي أن القرآن الكريم قد توصل إلى بلاغته واحتصاره في كثير من التراكيب عن طريق إلغاء النمطية القارة متى أدى الجزء المعبر به من الجملة القصد وحقق الهدف.

(846) سرح الكافي، 160/1.

(847) إملاء م من به الرضال، 2/ 172 173.

(848) عزاب نمران، نرحاح، 2/ 650.

(849) الحصن، 2 360، دب في شجاعة عرسه.

(850) المعني حكمة في الحذف.

ولن يؤخذ من تحريجات المبرد ولا من نص سيبويه إلا أنها التزام بالأصل انذني لا يبيح إضمار عوامل الأفعال، ووفاء له وفاء يصل إلى حد التصرف في النصوص واتهام قائلها بالخطأ ولو أنهم من فصحاء العرب وخلصهم ما دام ذلك بضمن حمية الأصل ويكفل له الاطر د.

نقد سبق أن بينت نجر نظرية العامل في النحو العربي وتمكنها منه. وقد انتهيت إلى أن القول بالعامل يكاد يكون الأصل الإجماعي الذي أخذت به جميع المدارس النحوية على ما بينها من اختلاف في اعتماد أصول ورفض أخرى.

ومن خلال استناد لنحاة إلى نظرية العمل في الاحتجاج من أجل تأكيد حقيقة نحوية ما، يتبين أن الأعمال كان مرجعا نحويا مقبولا لدى جميع الأطراف، فمن لعبث أن يلجأ نحوي إلى إلزام خصمه برأي معين معتمدا على أصل مردود عند الطرف الآخر، ولو فعل لم حظي رأيه إلا بالإهدار والإهمال، لأن الأصل المستند إليه غير ملزم.

ورغم وصوح أثر الأعمال في النحو العربي فإن هذا لم يمنع من أن يذهب بعض الباحثين في نطاق التنويه بجهود شخصيات كانت موضوع درسم - إلى أن نظرية العامل قد كانت مستهدفة للرد، وأن نحويا معينا كان يعمل على نفصها.

دعاوى الثورة على نظرية العامل:

لقد ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار ابن جني ثائرا على العامل، ورأي آخرون أن القراء قد ناهض النظرية، ورأي آخرون أن الجرحاني قد جاء بنظرية النظم بديلا عن نظرية العامل. وفي النهاية، تجمع الدراسات على أن ابن مضاء القرطبي قد كان صوتا جهوريا ارتفع صد نظرية العامل.

وقبل أن أبحث هذه الدعاوى لأدلي بعد ذلك برأيي، أنبه على شيوع خطأ منهجي وعلمي يتمثل في الخلط بين كون أحد السحاة متصورا لنظرية

العامل تصورا غير مادي متحكم، وبين أن يكون رافضا للنظرية من أصلها.

ومنذ الآن أعلن أنه ليس في الإمكان في ما أعلم - إثبات وجود دعوة صريحة إلى إلغاء نظرية العامل قبل دعوة ابن مضاء. ومن أجله فلا بد من التحقق وإعادة النظر في جميع تلك الومضات التي دعيت ثورة ضد العامل. وأرى أن فحص أكبر قدر من آثار النحاة الذين عري إليهم الخروج على نظرية العامل هو وحده القمين بأن يفيد حكما سليما في الموضوع.

ومما يؤكد لي أن نظرية العامل لم يقف ضدها النحاة على سبيل المطالبة بإلغائها ما لاحظته في الفصل الأول من هذا البحث أثناء حديثي عن موقع النظرية من النحو العربي، ومن كونها نظرية متجذرة فيه مما لا يجعل من اليسير تجاوزها أو إسقاطها، فهي قد أملت على هذا النحو مصطلحاته وحددت تعاريفه، وصممت رصف أبوابه، ووجهته مسيره. ولقد اعتمدت في الاحتجاج فاتخذها النحوي ركنا شديدا يأوي إليه. ولهذا فالثورة على نظرية العامل تستلزم الثورة على كل هذه الأشياء، على المنهج النحوي في التناول، وعلى المصطلح وعلى التعريف والتبويب. ولست أجد في ما أعلم من كتب النحو مصدرا حبر بغير المصطلح المتأثر بالعامل أو صمم على خلاف مقتضى الأعمال.

وبالجملة فإن القول بالثورة على العامل يحتاج إلى ما نحتاج إليه كل حقيقة علمية من وفرة الأدلة وتضافر الحجج.

1- الفراء وموقعه من العامل:

إن أول النحاة الذين وصفوا بالثورة على العامل هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) ⁽⁸⁵¹⁾.

فلقد ذهب د. أحمد مكي الأنصاري إلى أن الفراء كان مذهباً لنظرية العامل، وقد استبان له من النظر في مؤلفاته إهماله لأصول الأعمال وقواعده. ولقد كان يرى أن الفراء هو ملهم تلك الدعوة التي تحلت واضحة عند ابن مضاء من دون أن يعترف هذا بأخذه.

فعن سبق الفراء يقول د. الأنصاري: 'ومرد الفضل في هذا إلى شيخ المجددين أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء ولما كان إلغاء نظرية العامل يلح على الفراء إلحاحاً شديداً، رأيناه يلغي الأفعال التواسخ فيدمج باب كان وأحواتها في باب الفعل العام، لأن "كان فعل وليس يهمن أن يكون تاماً أو ناقصاً أو من أجل ذلك نعرب المرفوع بعدها فاعلاً. أما المنصوب فنعربه حالاً" ⁽⁸⁵²⁾، وعن تأثر ابن مضاء بالفراء يقول: وبعد فلست أشك في أن ابن مضاء انتفع بآراء الفراء أكبر انتفاع ويخيل إلي أنني لو تتبعته بقية آراء ابن مضاء في كتابه لرددت معظماً إلى منبعها الأصل وهو أبو زكرياء الفراء' ⁽⁸⁵³⁾.

وحجة الأستاذ الأنصاري أن د. شوقي ضيف محقق الرد على النحاة قد نبه إلى أن ابن مضاء قد قال بقول هو للفراء ويتعلق الأمر بإعراب الآية:

(851) مرتب اسحويين، لأبي الطيب اللعوي، 139، النبعة في تريح أئمة اللغة، للفيروزآدي، 28، طبقات النحويين وبلغويين، 13

(852) أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، 430، ط. القاهرة، 1964

(853) لمرح نفسه

﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ (المائدة 40) فلقد كان سيبويه يرى أن لسارق والسارقة مبتدآن والحران محذوفان والتقدير فيما فرض عليكم⁽⁸⁵⁴⁾.

لكن ابن مضاء يذهب إلى أن الفعل المرتبط بالفاء فاقطعوا هو الخبر وهذا لا يعادل زيد فمنطلق الذي لا يصح أن نكون منطلق فيه خبراً لأن كلمة السارق والسارقة مع كونهما اسمين فإن فيهما معنى يقبل أن يخبر عنه بخلاف زيد.⁽⁸⁵⁵⁾

ولقد أحل د. ضيف على كتاب معاني القرآن الذي عرض فيه الفراء رأيه ولم أجد في معاني الفراء مما ذكر ابن مضاء قليلاً ولا كثيراً.⁽⁸⁵⁶⁾

وعلى نحو ما نجد د. الأنصاري يلح على أحد ابن مضاء من الفراء نجد التسليم بهذه القضية لدى د. البدرائي زهران الذي رأى أن الفراء كان حريصاً على إلغاء العامل. ومستنده في هذا دراسة د. الأنصاري التي قبلها من غير اعتراض.⁽⁸⁵⁷⁾

وبما أن الأمر عند د. زهران لا يعدو أن يكون متابعة للغير ومواطأة لبحث سابق فإنني أكتفي بمناقشته من خلال مناقشة رأي د. الأنصاري: إنني أرى أن د. الأنصاري لم يطل الوقوف عند ما قاله القدماء عن منهج الفراء في دراسته للنحو وصياغته له.

(854) الكتاب، 142/1-143.

(855) الرد على النحاة، لابن مضاء، 104-105.

(856) معاني الفراء، للفراء.

(857) علم اللغة، لعدد القاهر المقتن في العربية ونحوها، د. البدرائي زهران، 46، دار المعارف،

ط. 3، 1981.

فلقد سجل الربيدي أن الفراء عمل النحو على مقتضى اللفظ والمعنى، واشترط في الإعراب ألا يفسد المعنى، أما سيوبه فلقد عمل نحوه على المعنى فأضاع اللفظ، ومن هنا لحقه الغلط. ولو كان الإعراب يتبع المعنى فقط لكان من الواجب نصب زيد في جملة مات زيد لأن المعنى أن الله أماته، لكنه لما روعي اللفظ أكتفي بمجرد النسبة فقبل زيد فاعل مع أنه مفعول معنى (858).

وأظن أن هذا النص جدًّا مفيد في استبانة طريقة الفراء في معالجة القضايا النحوية. فقد يصح أن يقال بأنه نزع منزعا شكليا أو وصفيا في دراسة الجمل فجاء بأحكام قد تكون غريبة عند نحاة آخرين.

ولقد سبق أن بينت أن الفراء قد علل بعض الحركات الإعرابية تعليلا صوتيا؛ فقد علل الكسرة في الحمد في قراءة من قرأ الحمد بالكسر بأن الدال كسرت لمطاوعة كسرة اللام. (859)

إن نفرد الفراء بأراء نحوية مناقضة لأصول الأعمال الحسية هو ما أغرى بعض الباحثين بالقول بأن الرجل قد عمل على إسقاط نظرية العامل، وفي اعتقادي أن الفراء ليس إلا أحد أولئك الذين سلموا بالعامل لكنهم لم يتصوروه مؤثرا حسيا عليا، وهذا اتجاه له حضور قوي ويشاعه أكثر من نصير في النحو العربي.

فالكوفيون وقد قالوا بتبادل العمل بين المبتدأ والخبر كانوا ضد أصل إجمالي يمنع أن يكون الشيء معمولا لمعموله. لكن هذا لا يدعو إلى القول بأن الكوفيين كانوا ضد نظرية العامل.

(858) طبقت السحويين واللحوس، لزيدي، / 32

(859) معني القرآن، للفراء، 3/1.

إن هناك فرقا بين جدد النظرية وتمثلها تمثلا غير حسي. وهذا لفرق هو الذي أغفله بعض الناحثين فهان عليهم أن يقولوا: إن هذا النحوي أو ذلك كان ضد نظرية العامل بإطلاق.

وإذا تركت كل هذا البحث النظري وعدت إلى ما كنبه الفراء وهو الذي يجب أن يكون الحكم في مثل هذه المناقشة، فإني أسوق نماذج تبين أن الرجل قد قال بالعامل كسائر النحاة، وإن كان غير متعسف فيه ولا معال في مقتضيات الأعمال الحسي المادي.

ومن الشواهد على ما أقول من كتابه معاني الفران ما يلي:

1- حين تعرض لفراء لبيان قوله تعالى ﴿فشرّبوا منه إلا قليل منهم﴾ (البقرة 247) تحدث عن وجه الرفع والنصب في "قليل" فأورد أحكام الاستثناء، فقرر أن المستثنى منه إن لم يكن مذكورا فإنه يجب إعمال ما قبل إلا في ما بعدها، يقول الفراء: وإذا لم تر قبل إلا اسما فأعمل ما قبلها في ما بعدها، فنقول ما قام إلا زيد. رفعت زيدا لإعمالك قام إذا لم تجد قام اسما بعدها (860).

2- حين تعرض لنصب ﴿غفرانك ربنا﴾ (البقرة 284) قرر أن النصب بسبب تقدير فعل مضمر يقول الفراء: ومثله أن تقول يا هؤلاء الليل فبادروا وأنت تريد هذا الليل فبادروا ومن نصب الليل أعمل فيه فعلا مضمرا قبله. ولو قيل غفرانك (بالرفع) ربنا لجاز (861).

(860) معاني الفران، للفراء، 1/167.

(861) المصدر السابق، 1/182.

3- لما تعرض لقوله تعالى ﴿عليكم أنفسكم﴾ (المائدة 107)

سجل أن عليك ودونك وإليك قد يتوسع فيها. وقد زعم الكسائي أنه سمع بينكما
اليعبر فخذوه وأنه سمع بعض العرب تقول ما أنت زيدا.

وأخيرا قرر أن معمولات أسماء الأفعال لا تتقدم عليها فقال: ولا
تقدم ما نصبته هذه الحروف قبلها لأنها أسماء والاسم لا يصب شيئا قبله
تقول ضربا زيدا ولا تقول زيدا ضربا فإن قلته نصبت زيدا بفعل مضمر قبله
كقول الشاعر:

(يا أيها المائح دلوي دونكا)⁽⁸⁶²⁾

إن شئت نصبت الدلو بمضمر قبله وإن شئت جعلتها رفعا تريد هذه
دلوي دونكا⁽⁸⁶³⁾

فهل يخرج هذا عما قاله النحاة من أن الأسماء أضعف من الأفعال
عملا، ومن أن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه، وهذا جدال قد سجله صاحب
(الإنصاف)⁽⁸⁶⁴⁾ وأزعم أن القراء قد كان أكثر تشددا من الكوفيين في هذه
القضية، فهم قد سوغوا أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه فجوزوا زيدا عليك،
وبكرا دونك.⁽⁸⁶⁵⁾

وليس المقام مقام استقراء، وما أوردته قد يكون فيه غني وكفاية في

(862) الرجز لشاعر جهلي من بني أسد بن عمرو وتمثلت به حارة من بني مازن وتماه:

إبي رأيت الدس يحمذك

يشور حيرا ويمحذك

شرح شواهد الأشموني، 206/3، الإنصاف، 228/1، معاني القرآن، 322/1.

(863) معاني القرآن، 322/1.

(864) الإنصاف، 228/1.

(865) المصدر السابق، 228/1.

إفادة أن الفراء قد قال بالعامل بـ وتشدّد فيه في مواضع ترخص فيها نحاة
آخرون. وما يمكن أن يعتر عليه هذا الدارس أو داك من تهاون في أمر
الإعمال لا يجوز أن يفسر على أنه رفض للنظرية من أصلها، وإنما هو فهم
خاص لوجه الإعمال في ذلك الموضع.

2- ابن حنى وموقعه من العامل.

تردد في بعض الدراسات الحديثة التي حاولت بدت رفض بعض النحاة لنظرية العامل منذ فجر النحو العربي أن أبو الفتح عثمان بن جني (ت 391 أو 392) ⁽⁸⁶⁶⁾ يأتي في طليعة هؤلاء الناقمين على الاتجاه لإعمالي في العربية ⁽⁸⁶⁷⁾

وأعتقد أن ابن مضاء هو المسؤول الأول عن إيهام الناس بأن ابن حنى كان ينتقد على النحاة قولهم بالعامل.

فلقد كان ابن مضاء مدعوا إلى أن يسند دعواه إلى إلغاء العامل فأغنم كلمه عند ابن حنى فقدمها بين يدي دعوته، وأخذ بعض الدارسين من ذلك أن ابن حنى قد ثار على العامل. ويتعلق الأمر عند ابن مضاء بإيراده كلاما لابن حنى بعد حكاية كلام سيوبه. فقد قال: «وصرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن حنى وغيره. قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل المعنوية واللفظية. وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فلعمل من الرفع والنصب، والجر، والجزم، إنما هو للمتكلم لا لشيء غيره». ⁽⁸⁶⁸⁾

ولو حاولنا فحص قولة ابن حنى في الخصائص وتنصيبه على أن العامل هو المتكلم لوجدنا أنه قد قال ما قال عرضا في مضمار إثبات حقيقة أكبر وأهم بالنسبة إليه، وهي كون العوامل لمعنوية هي الأغلب والأظهر في النحو. ذلك أن العامل اللفظي نفسه يضمن معنى فهو آيل إلى أن يكون

(866) ترجمته في نزهة الألب، 220، واللغة في تاريخ أئمة اللغة، 137، وبغية نوعة، 322

(867) ينظر على سبيل المثال النحو العربي، - مرن إسمارك، 153، وأصول النحو لعربي، ١، محمد عيد، 214.

(868) الرد على النحاة، 86.

معنويا. يقول ابن جني عن العوامل: وهي ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي وهذان الضربان وإن عما وفشوا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة. واحد منها لفظي وهو شبه لفعل نحو أحمد ويرمع... ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل. ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية... وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المنتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم. هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. أما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره⁽⁸⁶⁹⁾.

إن مقالة ابن جني لا يمكن أن تفهم مبتورة معزولة عن النص بأكمله؛ فالنص لم يخصصه ابن جني لنقض نظرية العامل وإنما أفرده لتأكيد رأيه في أن العامل المعنوي هو الأصل والأقوى والأغلب والأظهر. وهذا طبعا مخالف لما عند النحاة من تقوية العامل اللفظي على المعنوي، فلقد حاول ابن جني الدفاع عن رأيه بشاهد من موانع الصرف، فسجل أن تلك الموانع تسعة، ثمانية منها معنوية، وواحد منها لفظي يتمثل في مشابهة الاسم بالفعل.

وقد حاول ابن جني الاعتذار للنحاة في تقسيم العوامل إلى لفظية ومعنوية مع أنها في حقيقتها معنوية، وقال: وإنما قال النحويون عامل لفظي

(869) الحصنص، لاس جني، 1/109-110.

و عامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصاحبه... (870)

فالنص مسوق لبيان أن العامل لا يكون إلا معنويا ذلك لأن الأعمال يحدثه المتكلم، والمتكلم لا شك يقصد من إيراد الألفاظ معانيها لا نصوصها. فهو قاصد إلى المعنى ومن أجله ساق اللفظ.

هذا فهمي لقول ابن جني. وبالإمكان أن أورد شواهد متعددة على صحة ما ذهبت إليه من أن الرجل لم يقصد إلى نفى العامل.

وعسى أن أصل من خلال عرض النقاط التالية إلى تأكيد ما ذهبت إليه:

1- إن قضية خطيرة كإسقاط نظرية العامل لو أنها كانت تحظى من ابن جني بعناية لكان له أن يفرد لها الحيز المناسب لأهميتها وحجمها في النحو العربي، فلا يورد كلمة عابرة مدرجة ضمن قضية أخرى هي تأكيد أن العامل المعنوي هو الأصل والأقوى.

2- من العبت أن يخصص ابن جني بابا لتغليب العامل المعنوي وتقديمه حتى إذا أراد أن يستشهد على صحة رأيه جاء بما ينسف النظرية ويجتثها من أصلها. وفي ذلك تناقض وتداع لا يقع لمثل ابن جني أكيدا.

3 لست أرى لم يحسب ابن جني مناهضا لنظرية العامل لمجرد أنه قال إن العامل هو المتكلم ثم لا يقال هذا عن النحاة الذين قالوا بالقول نفسه؛ فابن الحاجب مثلا وبعده الرضى الاسترابادي قالوا: إن العامل بمثابة الآلة وإن العامل الحق هو المتكلم يقول رضى الدين: "لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في

(870) الحصانص، لابن حني، 109/1-110.

لحقيقة هو المتكلم بالة الإعراب، إلا أن النحاة قد جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لا علة ولهذا عدوه عاملا. (871)

فهل يكون الرصي ثائرا ضد نظرية العامل لأنه أرجع العمل للمتكلم؟

4- ين صنيع ابن جني في أكثر كتبه وقع لا يجوز أن نحجبنا عنه كلمة قد أسيء فهمها و لا أرى أن أحدا يمانع في الاحتكام إلى لاثار العلمية لابن حني لنكون الفصيل في هذا الاختلاف. فابن جني في ما كتبه قد قال بالعامل في قضايا متعددة، وحرص على أصول النظرية كما حرص عليها عامة النحاة؛ فهو الذي سجل أن الجازم أضعف من الجار، وأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل لأسماء. (872)

لقد كان ابن جني يرى أن اللام هي أداة التعريف (ل) وأن الألف قبلها وصل. و آية ذلك تخطي العامل قبلهما لهما وعمله في اسم بعدهما. ولو كانت (ال) بحرفيتها هي المعرفة لما تخطاها العامل. وقد توهم أن شخصا يسأله لم تتخطى الباء (ها) في (بهذا)، و(ها) على حرفين فيجيب بأن (ها) اسم معه التنبيه والتنبيه ضرب من لتوكيد فلا مانع من أن يتخطاها حرف الحر وإن كانت على حرفين. (873)

فابن جني في هذا يحتج بقواعد الأعمال ويقررها ويدافع بها وعنها. ومن الغريب أن يكون مع هذا كله عاملا على رفضها أو إلغائها.

ونجد لابن جني آراء في كثير من المسائل الإعمالية الخلافية، فلقد

(871) شرح الكافية، 18/1.

(872) سر صناعة لإعراب، لابن جني، 345/1.

(873) المصدر لسابق

كان يقول برفع الابتداء والمبتدأ للنجس. (874)

وكان يمنع الفصل بين المصدر ومعموله ولو بالوصل. وكان يرى أن الفصل قد وقع لحنا في حديث الناس. (875)

وعلى العموم فلا نجد لابن جني رأياً بثبت خروجه عن صواب الإعمال ومقتضياته.

5- على أن القول بأن العامل هو المتكلم ليس من قبيل الاكتشاف الخطير الذي يبشر به بل هو كما يقول الأستاذ سعيد الأفغاني من مسلمات علم النحو وغيره. (876)

وعلى أي حال فإن ابن مضاء الذي استعمل كور لعامل هو المتكلم اقتباساً من ابن جني قد كان أول من رفضه إذ أحس فيه دسيسة اعتزال بما فيه من نسبة الفعل إلى العبد، والعبد عند أهل الحق ليس خالفاً لأفعاله، ومن ثم لا يكون العامل الحق إلا الله. (877)

وبما أن ابن مضاء يختار ربط الظاهرة الإعمالية بالدات الإلهية؛ فإن من شأن ذلك أن يؤمن بها المؤمن ويجدها المنكر للألوهية. وكل هذا يستعد به عن واقع الدرس اللغوي، ولكن ما قاله ابن مضاء امتداداً طبيعياً لما قاله ابن جني من كون العامل هو المتكلم.

ونسبة لقول إلى المتكلم إن أريد بها أن تكون بديلاً عن طريقة العامل

(874) الحصائص، 385/2، وينظر المطالع لسعيدة سرح الفريدة، 207/1، المهمات المفيدة، 76/1، وفيهما أن ابن جني كان يقول بارتفاع بين لمبتدأ والخبر وهذا خلاف ما في الحصائص.

(875) الحصائص، 268/3.

(876) من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، هامش ص 105، دار الفكر، بيروت.

(877) الرد على النحاة، 87.

فإنها لا تجيب عن سؤال ولا تحل إشكالا. بل هي تريد الأمر اضطرابا وارتباكاً؛ ذلك بأنها تجعل اللغة ملك الفرد المتكلم يتصرف فيها على هواه. ومعلوم أن اللغة مؤسسة اجتماعية تواضعية لا يملك فيها الفرد أن يتصرف على مقتضى مشيئته.

إنه لا أحد يجهل أن المتكلم هو الذي يصوغ التراكيب فيرصف أجزاءها. وكل هذا ليس موضوع تساؤل، وإنما التساؤل عن سبب التزام المتكلم الرفع في الفاعل والمبتدأ وانضباطه لنصب الحال والمفعول مثلاً، أين يمكن أن يوضع هذا من حرية المتكلم؟ ومسؤوليته عن الأعمال. يقول د. تمام حسان رادا على نسبة أنثأثير الإعرابي إلى المتكلم: فأما أن العامل هو المتكلم فيتناقى مع الطابع الاجتماعي للغة فلو ترك لكل متكلم أن يرفع وينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة (878)

هذه جملة الدواعي والأسباب التي جعلتني أستبعد أن يكون ابن جني قد حاول نقض نظرية العامل. وقد وجدت أن د. عبده الراجحي يذهب إلى رفض ما رفضت، وإن كان قد اكتفى بالإشارة إليه عرصاً (879).

أما أولئك الذين سجلوا ابن جني في لائحة الناقمين على نظرية العامل فقد فاتهم أن المذهب لا يبنى على القولة الوحيدة لو صححت وأنه لا بد من تضافر الأدلة واستقصاء النصوص من أجل إثبات ما ذهبوا إليه.

(878) اللغة من لعمارية والوصفية، د. تمام حسان، 51، مكتبة الأملو المصرية، 1958.

(879) فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده لرححي، 157.

3- ثورة ابن مضاء على بطريرك العامل

(1) التعريف بابن مضاء:

أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن سعيد بن الحريث بن عاصم بن مضاء. أندلسي من مواليد قرطبة سنة 513هـ. (880) أصله من قرى شذونة. (881) تعلم بقرطبة فكان له بها شيوخ معروفون. بها أخذ الفقه والأصول والحديث فاجتمعت له سمعة كثيرة لكنها قد ضاعت لما دخل الروم مدينة ألمرية. ورغم لين جانبه ودماثة خلقه فإنه لم يسلم من أبناء عصره فرحل إلى تنمّل بالمغرب وانقطع للتدريس بها فعرف قدره، فأدباه يعقوب بن عبد المؤمن (882). ودخل فاس سنة 550 وعاد إلى قرطبة سنة 560 ثم رحل إلى مراكش وحصلت بينه وبين أبي يعقوب جفوة ثم إنه عفا عنه وولاه قضاء بجاية وبعد عودته إلى مراكش ولى قضاء الجماعة. وبعد سنوات من القضاء أعفي من منصبه وعاد إلى إشبيلية فانقطع للتدريس وتوفي 592هـ.

هذه نبذة وجيزة عن حياة ابن مضاء الذي يشعل الحديث عنه حيزاً مهماً في كتب الدارسين المحدثين الذين يختلفون أيما اختلاف في تحليل شخصيته وتقدير دعوته.

ومن الغريب حقاً أن يضيع بعض الباحثين في مناهات من الوهم

(880) الدليل والنكلمة لكاتب الموصور والصصة، محمد بن محمد بن عبد الملك سراكشي، السمر الأول، القسم الأول، ترجمة 291، ص 212. تحقيق د. محمد بنشرية، دار الثقافة، سرب.

(881) جدوة الاقتباس في ذكر من حل من لإعلام مدينة فاس، لأحمد بن انقاصي، ترجمة 92، ص 42 ط. دار المنصور، الربط، ط. 1973.

(882) الدليل والنكلمة، القسم الأول، ص 210

المنزلة عن شرودهم عن المظان الموثقة التي تعرف بهذا الرجل. ويصير هذا البعد عن المظان مؤسفا حين يقف باحث كالأستاذ محمد عبد الذي اهتم بابن مضاء ليظهر لوقوف عند معنى ضياع سمعة ابن مضاء التي وردت في كتاب لديجاج المذهب لابن فرحون. فقد ذهب الأستاذ محمد عبد بعيدا في تحليل معنى السمعة الصائغة⁽⁸⁸³⁾ وما ذكك إلا لأنه عرف ابن مضاء من خلال نسخة تجارية لديجاج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب.

وأصل التعبير أن ابن مضاء قد صاعقت سمعته لا سمعته وهي هكذا واردة في الذيل والتكملة⁽⁸⁸⁴⁾ وفي جذوة الاقتباس⁽⁸⁸⁵⁾ والإعلام بمن حل مراكز وأغصت من الإعلام⁽⁸⁸⁶⁾.

يعرف لابن مضاء إسهام في النحو مع تضلعه من الفقه وقد أشار مترجموه إلى أنه كان عمدة في النحو وأنه كان بنية المحققين له في القرن السادس⁽⁸⁸⁷⁾، وهذا طبع يؤهله لأن تكون له كلمة في موضوع النحو إلى جانب حضوره في مجال الفقه. وأقدم المصادر المنزجة تذكر له كتابين هما تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان⁽⁸⁸⁸⁾ وكتاب المشرك الذي سمعه كثير من أندلسيين فاستجازوه فيه فأجازهم. ويذكر صاحب الذيل والتكملة أن ابن

(883) أصول النحو العربي، د محمد عبد، 4، وفرد بالسياح ساهب معرفة بعض علماء المذهب، لاس فرحون، 47، دار الكتب العلمية، سرب.

(884) الذيل والتكملة، القسم الأول، 213.

(885) جذوة الاقتباس، 142، قسم الأول.

(886) إعلام من حل مراكز وأغصت من الإعلام، للعس من إبراهيم، 92/2، المطبعة الملكية، 1974

(887) الذيل والتكملة، 217/1.

(888) ذكره في سبيل والتكملة، 215، جذوة الاقتباس، قسم الأول، 142، لديجاج المذهب، 48، الإعلام، 96/2، سبه لوعده، 139

مصاء قد ضمن كتابه (المُشرق) آراءه النحوية. وبحسب إيراد نصه هنا فقد قال: كان ابن مضاء... حافظاً للغات بصيراً بالنحو محذراً له مجتهداً في أحكام لغوية متفرد، فيها براء ومذاهب شد بها عن مألوف أهلها وصنف فيما كان يعنفه منها كتابه المُشرق المذكور⁽⁸⁸⁹⁾ فكان أقدم المصادر لا تذكر لابن مصاء إلا الكتّابين المذكورين. ولكون ابن مضاء قد ضمن كتابه لمُشرق آراءه التجديدية كما يذكر ذلك ابن عبد الملك. فقد ذهب الأستاذ محمد بن شريعة إلى أن كتابه الذي نشره شوقي ضيف تحت عنوان الرد على النحاة هو عين كتابه المُشرق في النحو⁽⁸⁹⁰⁾ ومسندته أن ابن الفضي في جذوة الاقتبس يقول: وألف كتاب المُشرق في النحو والرد على النحويين في جزء متوسط.⁽⁸⁹¹⁾

وأجد ميلاً إلى الأخذ برأي الدكتور ابن شريعة للدواعي التي راها ولكون محقق الكتاب لم يعتمد في عمله إلا على نسخة متأخرة كثيرة الأخطاء وحدث بدر الكتب تحت رقم 375 نحو وقد نسخت سنة 1318هـ.⁽⁸⁹²⁾ وحين أعاد د. صيف نشر الكتاب فقد اعتمد نسخة خطية هي نسخة المكتبة الحليية بلفدس وليست أحسن حالاً من سابقتها، فقد خلت من ذكر اسم المؤلف وتضمنت نيف وستين تحريفاً وسقطت منها كلمات في نيف وثلاثين موضعاً.⁽⁸⁹³⁾ فلهذا اضطر د. ضيف إلى أن يتم النسختين من مجرد اجتهاده معتمداً على الخصائص والمقتضبات. ولقد نشر د. إبراهيم البنا كتاب الرد

(889) الدبل و سكملة، 217.

(890) رأي - محمد بشريعة بهامش الدبل و سكملة، / 218.

(891) جذوة الاقسس، 42، ترجمة 92.

(892) مقدمة الرد على النحاة، شوقي صيف، 21، الطبعة الثانية، 1982.

(893) الرد على النحاة، ص، 5، ط. 2.

على النحاة بعدما حققه عن نسخة المكتبة الخيلية بالقدس وعن نسخة
التمورية إلا أنني أستفيد من إعادة التحقيق أن د. البنا لم يكن راضياً عن
التحقيقين السابقين لد. صيف وربما نعلق ذلك بتسمية الكتاب.

هذا ما يسمح به المجال في التعريف بشخص ابن مضاء وإثارة.
ولمبتغي الاستزادة أحيل على أهم مصادر ترجمته وهي الدليل والتكملة⁽⁸⁹⁴⁾
التي تعتبر أكثر المصادر استفاء لحياته وله ترجمة في بغية الملتبس من
تاريخ رجال أهل لأندلس⁽⁸⁹⁵⁾ للضبي وله ترجمة في الديباج المذهب لابن
فرحون⁽⁸⁹⁶⁾ وفي جذوة الاقتباس في ذكر من حل مدينة فاس لأحمد بن
القاصي⁽⁸⁹⁷⁾ وترجمته في "غاية النهاية في طبقات القراء" لابن الحزري⁽⁸⁹⁸⁾
وفي الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام للعباس بن إبراهيم⁽⁸⁹⁹⁾
و"بغية الوعاة" للسيوطي⁽⁹⁰⁰⁾.

(894) الترجمة 291، ص 212، دار الفكر العربي، 1967

(895) الترجمة 465، ص 207، دار الفكر العربي، 1967.

(896) ديباج المذهب، لابن فرحون، 47، دار الكتب العلمية، بيروت.

(897) جذوة الاقتباس، مترجمة 92، ص 142، دار المصور للرباط، القسم الأول.

(898) غاية النهاية في طبقات القراء، لأحمد بن الحزري، نشر برجيسراسر، لترجمة 289، 68/1، دار
الكتب العلمية، ط. 3.

(899) الإعلام، ج2/2، الطبعة الملكية، 1974.

(900) بغية الوعاة، للسيوطي، 139، دار المعرفة

2) ثوره ابن مضاء على بطريرك العامل:

لقد حظيت دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل بعباية قافّة؛ فمنذ أن نشر د. شوقي ضيف كتاب 'الرد على النحلة' والدراسات تتوالى والبحوث تتعاقب محاولة استكناه حقيقة دعوة ابن مضاء. ولقد كتب لهذه الدعوة أن تجد أكثر من بصير لأنها صادفت اكتساح موجة وصفية في الدراسات العربية النحوية. وقد اعترى ابن مضاء عبقرية نادرة وعقلية منفردة استطاعت أن تكتشف الثغرات المنهجية في الدرس النحوي القديم؛ وإذا كان هذا هو الارتماس السائد عن ابن مضاء، فإن هذا لم يمنع أن يتناول بعض الباحثين ابن مضاء بغمز لاذع لم يكن في أكثر الأحيان منصبا على حقيقة دعوته بقدر ما كان منصبا على قضايا لا صلة لها بالفكر النحوي، وذلك كإتيمانه المذهبي وموطنه وخلفيات ثورته وبواعثها. ومن أجل إيفاء هذه الثورة بعض ما تستحقه فإنني سأعالج القضايا التالية:

2 1 حقيقة دعوة ابن مضاء

2 2 النقد الموجّه لابن مضاء

/ النقد المتعصب

ب/ النقد العلمي

2-3 الانتصار لدعوة ابن مضاء

2-1 حقيقة دعوة ابن مضاء

لقد أفرد ابن مضاء لآرائه التجديدية كتباً منها 'المُشرق' و'تنزيه القرآن' وقد نشر له د. ضيف كتاب 'الرد على النحلة' ولن أعود للحديث عنه

صحة التسمية، وبما أتناول كتاب الرد على اعتبار أنه أصبح الممثل لفكر ابن مضاء.

وكتاب "الرد" ضمه ابن مضاء رأيه الذي يذهب فيه إلى رفض العامل والعلل الثواني والثالث والقيس والتمارين غير العلمية، وبما أن قصدي لبس هو دراسة منحي لتجديد عد ابن مضاء فأني أقصر من دعونه على رأيه في العامل وهو ما يتعلق به بحثي.

لقد شاء ابن مضاء أن يكون تناول نظرية العامل بالنفذ والتوهين هو أول مباحث الكتاب، ولا شك في أن تصدير كذبه بمناقشة العامل قبل غيره يفهم منه مقدار أهمية هذه النظرية عنده، ومقدار ما هي مسؤولة عنه من تحريف النحو العربي عن مسيره الصحيح.

استهل ابن مضاء حديثه عن العامل بتوطئة أبان فيها عن قصده من محاولته، وسجل أنه لا يستعرب أن يكون للمتأخرين نقد لبعض آراء المتقدمين، وأن تكون لهم إضافات من غير أن يؤدي ذلك إلى انتفاص أقدار السابقين.

وقد أبان عن لتعقيد الذي وصل إليه النحو حين انحرف عن مسيره وتخلي عن وظيفته التي هي حفظ كلام العرب وصيانته من التغيير⁽⁹⁰¹⁾

ولقد بلغ هذا النحو درجة من الضعف جعلت الكثير ينتدر بأحكامه فعان الشاعر على لسان المتندرين:

ترنو بطرف ساحر فاطر أضعف من حجة نحوي⁽⁹⁰²⁾

(901) لرد على لحاة، 80.

(902) البيت سبه من حنكر إلى أحمد بن فارس، وفيه الأعيان، لترجمة 49، ص 110، نحوي إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

وكان ابن مضاء كان يتوقع أن ينأى البعض عن دعوته لصدورها عن
نحوي متأخر موطنه الأندلس التي نفع بعيدا عن الرقعة التي شأ بها النحو
وترعرع، فلذلك يسارع إلى تأكيد أن الأمر لا يتعلق برمس أو مكن وإنما
يتعلق بقدرة على الفهم و تحليل.

يقول ابن مضاء ولعل قتيلا يقول: يُها الأندلسي المسرور بالإجراء في
الخلاء المضاهي بنفسه، الحفي ذكاء وأي ذكاء، أترأحم بغير عود وتكاثر
برذائك الجود⁽⁹⁰³⁾.

أترري بنحوي العراق وفضل العراق على الأفاق كفضل الشمس في
الإشراق على الهلال في المحاق.⁽⁹⁰⁴⁾

فيقال له إن كنت أعمى لا ننهض إلا بفائد ولا تعرف الرئف من
الخالص إلا بناقد فليس هذا بعشك فأدرجي⁽⁹⁰⁵⁾.

لقد كان ابن مضاء مقتنعا بمقدرة المتأخرين على الإضافة والتعقيب
على ما قاله المتقدمون. وقد أعرب عن هذا في موضع آخر من كتابه
فاستشهد بقول الجاحظ: ما على الناس شيء أضر من قولهم: ما ترك الأول
للاخر شيئا. وقد قال أبو عثمان المازني إذا قال العالم قولا فللمتعلم الاقتداء به
والانتصار له والاحتجاج بخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا⁽⁹⁰⁶⁾.

ويشرع ابن مضاء في نقد نظرية العامل فيسجل مسؤوليتها عن

(903) في نسخة 1947 من الرد على النحاة أورد صيف - تكاثر برذائك الجود. الرد على النحاة ص:

83 وقد عدل العبارة في طبعه 1982 فكتب وتكاثر برذائك الجود ص: 74

(904) الرد على نسخة، 84.

(905) المصدر السابق.

(906) المصدر السابق، 95

تحريف الكلام العربي بما تقممه من تقديرات لا دليل عليها وححه تتخلص في التالي:

1- إن القول بالعامل وبتأثير الألفاظ بعضها في بعض ليس أمراً إجماعياً؛ فلقد حاول ابن جني من قبل التنكر لهذه النظرية حينما استعاض عنها بسببة العمل إلى المنكلم⁽⁹⁰⁷⁾

فابن جني على هذا متقدم في النقد، وهو ليس ممن يسهل تجاوزه

2- إن القول بعمل الألفاظ وتأثيرها لا مستند له من الشرع أو من العقل، فالفاعل لشيء لا يمارس فعله إلا بإرادة كالحوان، أو بطبع كالنار التي تحرق بطبيعتها أما ما أسماه النحاة عوامل فلا يصلح لأن يعمل بطبع أو بإرادة. وإن قيل إن هذه الألفاظ عوامل على وجه التشبيه والتقريب؛ فإن بالإمكان الأخذ بأقوال النحاة في العامل لو لم يسقهم ذلك إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي وادعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعاني عن المقصود بها. (908)

ولو لم يصلوا إلى ما وصلوا إليه لسومحوا في ذلك، أما مع إفشاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك. (909)

3- وينصرف ابن مضاء إلى الحديث عن ادعاء الحذف في الكلام فيسجل أن النحاة يرون أن المحذوف قد يكون كلاماً لا يستقيم المعنى إلا بتقديره و إظهاره، كقولك لمن رأيت يعطى الناس زيدا أي أعط زيدا.

(907) لرد على النحاة، 87.

(908) لمصدر السابق، 82.

(909) لمصدر السابق، 88.

والمحذوفات من هذا النوع واردة في القرآن الكريم وهي مرادة ولكن حذفها أكسب اللفظ وجازة وخفة.

وقد يكون المحذوف كلاما لو ظهر لأورث الأسلوب ثغلا لأن المعنى واضح بين من غير تقديره كما في: أزيذا ضربته فالنحاة يقدرون أضربت زيدا. وهذه دعوى لا دليل عليها وليت شعري ما الذي يقدرون في قولهم أزيذا مررت بغلامه. (910)

وإما أن يكون المحذوف كلاما لو ظهر لتغير الأسلوب جملة وتفصيلا وذلك كما في تقدير أدعو قبل حملة النداء في يا عبد الله.

فبتقدير أدعو يتحول الأسلوب من النداء الذي هو أسلوب إنشاء إلى أسلوب إخبار.

ويمضي ابن مضاء في استعراض ظاهرة الحذف ولا يقبل منها إلا النوع الأول الذي تبين له أن المعنى يستدعيه، وأن القرآن قد حفل به وفي المقابل يرفض التقديرات الصناعية التي لا تستدعيها إلا الرغبة في تسوية الصناعة الإعمالية.

وفي رفضها تخفيف على الأسلوب وصيانة له من الإقحام والزيادة وقد يكون هذا التقدير المتحكم في الأسلوب عملا مسيئا إلى صفاء اللغة وطبيعة الأداء وقد يتجاوز الأمر هذا إلى الحرمة حينما يتعلق الأمر بإضافة ألفاظ مقدرة إلى القرآن الكريم الذي هو البيان الأعلى الذي خاطب الناس ففهموه، ووعوا عنه، ومعلوم أن هذا القرآن مضمون له أن يظل محفوظا من التحريف مصونا عن الريادة والنقص، والنحاة بقولهم بالعوامل لا بد أن

(910) الرد على النحاة، 89.

يكونوا من الساعين في تحطيم هذه الصياغة إذ أن تقديرهم وإفحاماتهم لم يرد بها وحى ولا تواترت عن مبلغ هذا القرائ (911).

4- وفي نطاق لهجوم على نظرية العامل وبعد استبعاد أن تكون سليمة عقلا أو ذوقا أو شرعا يفترض ابن مضاء أن يقال عنه بأنه خارق للإجماع، والإجماع في الإسلام حجة ملزمة قد يصل الجحد بها إلى تهمة بئد أصل من أصول الشرع، فلذلك يستبعد ابن مضاء أن يكون القول بالعامل موضوعا للإجماع أو صالحا لأن يكونه فإذا كان النحاة لا يخالفون في أصل العامل وهم مع ذلك يختلفون في تحديده في كثير من الجمل، فإن ذلك الاتفاق في الأصل لا يجعل من قولهم إجماعا ذلك أنه لم يرد على لسان الشارع أن إجماع النحاة حجة، وإنما ورد ذلك بخصوص الأمة التي ضمننت لها العصمة على لسان قوله صلى الله عليه وسلم: (لا تجتمع أمتي على ضلال). (912)

ذلك لأن أحكام النحاة إنما هي مستفراة من اللغة فكل من فرق له علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره. (913)

ومن شأن هذه الأحكام الاستقرائية البشرية ألا تكون ملزمة، ومع ذلك فابن مضاء يعرف للقدماء مراتبهم ولا يهون من الخروج عليهم في حكم إلا لمن صفا مشربه، وقوي إدراكه، والقدماء قد تفوتهم أشياء.

وبهذه الردود يكون ابن مضاء قد بلغ غايته من التنفير من نظرية

(911) الرد على النحاة، 92.

(912) الحديث وارد بصيغ متعددة وبطرق شتى، فلذلك عد من المتواتر المعوي، أنظر نظم المسائر من الحديث المتواتر، لحعفر «كناني»، 104، ط. دار الكتب العلمية، 1980.

(913) في طبعة 1947 كتب د. صيف واما عمر فكره. الرد على النحاة، 94، وفي ط 1982 كتب ونا عمرو فكره، وهي في الحصاص كم أثنتها (أنا عمرو) احصائص، 190/1.

العامل وأزال التحرج من الخروج عليها وأسقط التحوف من مهاجمتها.

وفي نطاق استهجان هذه النظرية يناقش ابن مضاء النحاة في عدم اكتفائهم بجعل الجار والمجرور خبر أو حالا أو وصفا في حالة ما إذا لم يكن حرف الجر رائدا ويعرض أمثلة: زيد في الدار، ورأيت الذي في لدار، ومررت برجل من قريش، ورأى زيد الهلال في السماء. فيسجل أن نظرية العامل هي التي قادت إلى وجوب تقدير متعلق بكون خبرا أو صلة أو صفة، وكل تلك الجمل واضحة المعنى بينة الدلالة. يقول ابن مضاء عن تلك الأمثلة (فيذكر النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره زيد مستتر في الدار. والداعي إلى ذلك ما وضعوه من المجرورات إذ لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهرا كقولنا زيد قائم في الدار كان مضمرا كقولنا زيد في الدار، ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها في، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك)⁽⁹¹⁴⁾.

ويمضي ابن مضاء إلى الاعتراض على تقدير الضمائر في المشتقات، والنحاة يفدرون في زيد حاضر فاعلا تقديره هو⁽⁹¹⁵⁾ ففي جملة زيد ضارب عمرا يفترض النحاة فاعلا ترفعه الصفة فيقال زيد ضارب هو عمرا، لأن اسم الفاعل إذا كان يفدر على رفع الاسم الظاهر كما في زيد ضارب أبوه عمرا فإنه يجب أن يكون على رفع المضممر أقوى وأقدر.

يرى ابن مضاء أن تقدير الضمير وإظهاره لا يفيد شيئا ولو أن الاسم

(914) الرد على النحاة، 99.

(915) أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأساري، 32، طبعة بريل ليدن، 1886.

الكامن ظهر لما أفاد جديدا. (916)

على هذا النحو يمضي ابن مضاء في إلغاء كل م هو غريب عن الجملة من الأجزاء التي لم يكن النحو ليعرفها لو لم يأخذ النحاة بنظرية العامل.

ومن مجموع تلك التقديرات الصناعية لا يقبل ابن مضاء إلا بما اقتضاه المعنى وتطلبه الأسلوب، وعلم أن العرب قد تخففت بحذفه وهي تقصد إليه. ونموذجه في التنزيل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمَ مَاذَا أُنزِلَ مِنْكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (النحل 30). وقوله ﴿ثَاغِيَةً لِلَّهِ وَسَيِّئًا﴾ (الشمس 13). مما يعرف به أن رغبة التخفيف هي التي استدعت الاستغناء عنه.

هذه حدود صرخة ابن مضاء وهو يحاول هدم نظرية العامل وإزالتها، وقد كان ضروريا أن تؤخذ تلك الصرخة بالتحليل فيقبلها باحثون ويرفضها آخرون.

2-2 النقد الموجه لابن مضاء

أ- نقد النظرية قديما

إننا لا نكاد نجد من أحد من القدماء قبلنا لما تحمس له ابن مضاء من دعوة إلى إلغاء العامل مع أنه قد جهد في إيلاع رأيه لمعاصريه. وقد سبق إيراد قول صاحب "الذيل والتكملة" إن أهل العلم استجازوا ابن مضاء في كتابه "المُشرق". وهو مجمع آرائه التجديدية فأجازهم. ولا نكاد نعرف لدعوة ابن

(916) الرد على النحاة، 100.

مضاء من أصداء إلا ما نعرفه من أن ابن خروف قد رد عليه بكتاب أسماء
تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو (917)

وفي ما عدا هذا فإن الإعراض والإهمال كان حظ ابن مضاء بالرغم
من أن دعوته جاءت في فترة شهدت تفتحاً نحوياً ملحوظاً.

وإني ألتمس العذر للقضاء في إحجامهم وعدم استجابتهم؛ ذلك أن دعوة
ابن مضاء محاولة حريئة وثورة جذرية لا تتناول باباً من النحو، وإنما تمس
الأسس والجذور التي قام عليها البناء النحوي، فالمتطوع لمثل هذا العمل لا بد
أن يكون على جانب كبير من الإحاطة بالنحو، ولا بد أن يملك تصوراً بديلاً
يجب أن يكون له شمول نظرية العامل، ولا بد أن يكون الفائم بهذه الثورة
على جرأة يتمكن بها من أن يظهر على الناس متحدياً للقديم بالحديث.

ب- نقد النظرية عند المحدثين.

أما عند المتأخرين فإنه بالإمكان تسجيل عدة ارتسامات وانطباعات
عن دعوة ابن مضاء

ب1- لقد كان مطلقاً أن يكون أول الأحكام صادراً عن الدكتور شوقي
ضيف باعتباره مخرج الكتاب من طي النسيان ومحفة، وموقف د. ضيف من
دعوة ابن مضاء يتوزعه رأيان:

1- رأي ذهب فيه إلى الإعجاب بدعوة ابن مضاء فأقترحها معلمة في
سبيل تيسير النحو، خصوصاً في المبحث الذي عنوانه ب (حاجة النحو إلى
تصنيف جديد). (918)

(917) الذيل والكلمة، 218، القسم الأول.

(918) الرد على النحاة، 50.

2- رأي ثان يزرع فيه د. ضيف منزعا عجيبا فبسجل حقيقتين

خطيرتين هما صدور ابن مضاء في دعوته عن حزازة ضد الشرق ورغبة في إثبات التفوق عليه، ويؤكد هذا أن العصر كان عصر انقراض على الشرق. يقول د. ضيف "وقد سفا ذلك كله لندل على أن العصر الذي ألف فيه كذب الرد على النحاة كان عصر ثورة صد المشرق وأوضاعه في الفقه وفروعه، وقد كانت دولة الموحدين منذ أول الأمر تدعو إلى هذه الثورة حتى إذا كان يعقوب رأيناها يأمر بإحراق كتب المذاهب الأربعة، يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق، وقد تبعه ابن مضاء القرطبي قاضي القضاة في دولته فألف كتاب الرد على النحاة يريد أن يرد نحو المشرق على المشرق⁽⁹¹⁹⁾ وتذهب الظنون بالدكتور ضيف بعيدا في دعم هذا الرأي، فيرى أن ابن مضاء قد كان أحد المسعرين للهجمة ضد المشرق وأنه كان المحرض على إرجاع ما للشرق للشرق ابتغاء إثبات قدرة المغربي على الاستقلال. يقول د. ضيف: "من يعرف؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلفين على هذه الثورة إن لم يكن المؤلف الأول عليها كما يقصي بذلك منصبه⁽⁹²⁰⁾."

ويجنح بالدكتور ضيف سوء الظن بابن مضاء إلى أن يرى كتابه الموسوم بـ'المشرق' في النحو والذي أثبت له غير واحد من مترجميه، وذكروا أنه ضمنه آراءه التجديدية، لا يجوز أن نضم ميمه ليفيد الاتصاف بالإشراق وإنما يجب أن تفتح ميمه ليفيد أنه كن يعني المشرق الذي هو فسيم المغرب، فإذا ثبت هذا استدل منه على أنه كان يقصد التهجم على المشرق

(919) لرد على النحاة، 17، ط 1982

(920) لمصدر السابق، 19، ط 2.

الذي ابتدع هذا النحو^(٢٢١)

وثاني الحكمين الصادرين عن د. ضيف هو: تنصيبه على ابن مضاء كان الة في يد الحكم لظاهري تنفذ إرادته على رفعة النحو فهو مفود بأهواء الحكام وتابع لهم، وهذا طبعا يففده حرارة الإيمان بالقضية.

ب2- لقد سرت مقالة د. ضيف عن باعث تحمس ابن مضاء في التحديد في كثير من الدارسين، فأخذوا بما قاله د. ضيف تسليما وإذعانا، ولقد شاع جو من المتابعة للدكتور ضيف حتى إن لقرئ لا يكاد يجد انفصالا عن د. ضيف، على أن الناثر يختلف بين باحث وآخر.

وحسبي أن أورد نماذج وعينات ممن قالوا بقول د. ضيف وذهبوا مذهبه.

يقول د. إبراهيم السامرائي: وأعتبره من أقرب الدارسين إلى الإنصاف وأقلهم تبعية للغير (من هنا يتبين لنا أن ابن مضاء لم يتصد للنحويين بقصد إحياء النحو وتيسيره بل إبه مدفوع إلى أن يرد عليهم لما يحمل من عفيدة ظاهرية)^(٢٢٢)

ب3- ويصرح د. عبد الحسير الفتلي برأي د. صيف في غير ما مواربة فيقول: "أما ابن مضاء فلم يكن إلا مقلدا لا محددا عن طنبعة أصيلة فيه، ولا عن إيمان بما يدعو إليه، ولكنه رأى الأمير أبا يوسف بن يعقوب يدعو إلى التجديد في الفقه، فلبدع هو كذلك إلى التحديد في النحو: فدعوته سير في التيار وتقليد للسلطان وزلعي تقربه إلى الحكام وكتابه "الرد على

(921) الرد على النحة، 20.

(922) النحو العربي نقد وناء، د. إبراهيم السامرائي، 198.

النحاة" لم تجتمع له المفومات المشروطة عند ابن حنى وبما هو نزوه من نزوات تفكيره وسائج خاطرة أراد به الذكر... (923)

ب4- ويرى د. البدر اوي زهران رأي ضيف ويتبنى تفسيره العصبي فيقول "غير أن ابن مضاء إن كان قد عاب على المتشاركة بحوهم وانتقص منهجهم، فإن ذلك لمنافسة بين المتشاركة والمعاربة ولا اعتبار مذهبية". (924)

ب5- ويتناول د. مازن المبارك قضية السجديد عند ابن مضاء فلا يبتعد كثيراً عن رأي ضيف بل إنه يستشهد به فيما يتعلق بتحديدده باعث الثورة المضائية، فهو يسجل تثر ابن مضاء ببيئته المتمردة على المشرق فيقول: "إن ابن مضاء عاش في الأندلس في عصر كان الحكم فيه بأيدي جماعة تمرتد عن المشرق، فبعد أن كان المشرق علمه وأدبه وفقه موضع إعجاب الأندلسيين وتقديرهم أصبح من اليسير أن يشكوا فيه". (925) وإلى جنب هذا فإن د. المبارك لا ينقطع عن إبداء إكباره لابن مضاء وإعجابه بمحاولته.

ب6- ويصل الغلو بالدكتور طه حسين إلى أن بهم ابن مضاء بالتفكير في هدم النحو القديم، ويقارن بين دعوته هو إلى تيسير النحو ودعوة ابن مضاء فيقول: "إن محاولته - ابن مضاء - تدعو إلى مثل ما دعونا إليه، وإن كنا نحن لم نرد هدماً ولكن أردنا تيسيراً". (926)

والغريب أن كلام طه حسين عن ابن مضاء لا يأثف مع عظيم إسهاده

(923) مقال ما يسمى بالتحايات الحديثة للنحو، د. عد لحسين اعنني، مجلة الطليعة لأدبية، العدد 12 السنة 5، 1979، العراق.

(924) علم اللغة، عند القاهرة الحرحا، د. بدر اوي زهران، 41.

(925) النحو العربي، مازن المبارك، 149.

(926) مجلة المجمع اللغوي، ح 7، ص 76 - كلمة ألفاها طه حسين، 1947.

بالدعوة التجديدية عند إبراهيم مصطفى⁽⁹²⁷⁾. مع أنها امتداد طبيعي لما قاله ابن مضاء في كثير من جوانبها. ولقد سجل هذا الاستغراب من قول طه حسين أكثر من واحد من الباحثين⁽⁹²⁸⁾.

ب7- من الباحثين الداعمين على دعوة ابن مضاء د. عبده الراجحي الذي انطلق منطلق د. شوقي صيف نكنه أضاف إليه بعداً جديداً. فقد رأى أن ابن مضاء كانت تحذوه الرغبة في هدم النحو لأنه الوسيلة الوحيدة إلى هدم اللغة العربية التي هي وسيلة الأداء التي وصل بواسطتها الفقه لمشرقي. يقول د. الراجحي: حاول ابن مضاء القرطبي أن يقيم على هذا الفهم نظريته في هدم العامل، على أننا ينبغي أن نلتفت إلى أن ابن مضاء لم يكن يقصد هدم النحو العربي لذاته، وإنما كان يهدف إلى هدمه باعتباره أداة لفهم اللغة التي هي وسيلة الفقه المشرقي. على ما بين النحو والفقه من صلات وقد لفت إلى ذلك محقق كتاب ابن مضاء⁽⁹²⁹⁾.

ب8- ومن السائرين مسير طه حسين وعبده الراجحي د. محمد خير الحلواني الذي يرى أن ابن مضاء كان معول هدم للنحو العربي وأنه لم يكن يبتغي إرساء أسس جديد للنحو وإنما كان يتوحي بفضل بباطه، يقول د. الحلواني: تلك هي زبدة آراء ابن مضاء في العامل النحوي، وهي كما ترى تجنح للهدم ولا تسعى إلى إقامة جديد ينهض عليه البناء النحوي⁽⁹³⁰⁾. وليس ما أوردته هو كل ما قيل في انتقاد دعوة ابن مضاء انطلاقاً من رأي الدكتور

(927) معمة إحياء لنحو، صفحات: ط. ك. م. ر. س. ع

(928) النحو لعربي، د. مازن لميلك، 157. ومقال "موقف السراح" عن العوامل، 247، مجلة التراث العربي العددان 11-12، سنة 1973، بحوث كتاب العرب، دمشق

(929) فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، 157.

(930) أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، 215.

سوقي صيف، وإنما تقتصر على يراد نمذح بـصور اتجاهها في نفض دعوة
ابن مضاء.

ومن أجل إيضاح تصوري للقضية فإنني مضطر إلى إبداء ملاحظتي
عن كل ما سبق لأخلص إلى عرض رأيي للموضوع.

أ- إن المنهج العلمي يقتضي أن يتوجه البحث إلى مدلولات لأقول
المعروضة لدرس. ويجب أن يصل الباحث إلى هدفه من خلال تركيزه على
معطيات الأقوال والآراء المعروضة، وبذلك يقترب لبحث من الموضوعية
وينأى عن الذاتية والإسقاط، وهذا طبعاً أقل ما يقتضيه البحث العلمي الهادف.

ولو فسدت استنتاج ضيف على مقتضيات المنهج، لو حدا أنه ينأى عنها
أيماً نأى. فلقد اهتم الدكتور ضيف بالكشف عن الحقائق والكوامن التي تجثم
وراء دعوة ابن مضاء فأخذ منه ذلك جهداً، وتطلب منه إطلاق العنان
للافتراس، ولو فرصنا أنه كشف عن البواعث لحقيقة على تلك التورة لما
كان مضيئاً شيئاً جديداً؛ لأن أطروحة ابن مضاء من حيث هي مشروع
لدرس البحي لن نظل إلا محاولة تحتل لخطأ والصواب. فكما أنها لا
تصير دعوة مصيبة لمجرد كون الدواعي الحاملة عليها نطيفة، فهي كذلك لا
تصير مخطئة لكون بواعثها غير نطيفة.

إن المسهج يقتضي أن يتوقف الباحث عند جوهر دعوة ابن مضاء
فبقيلها أو يرفضها من حيث هي منهج مفترح في الدرس. ويدع مهمة تتبع
النبا والخلفيات لأن ذلك بعيد عن مجال الدراسة الموضوعية وقد كان
الأجدر ألا يلتفت باحث إلى الحرازا بين الشرق والغرب لأن هذا إن وجد
قديم، فلن تكون إثارته حالي إلا إضفاء لمشروعية استمرار التعصب الضيق
على اعتبار أن ذلك تقليد قديم، وسنة عرفتها الأمة العربية الإسلامية قديماً،

وبكنسى الأمر فداحة حيم لا نقدم الشواهد الكافية على تغلغل روح الانتماء الصبق قديما.

ب- إن ما جاء على لسان ابن مضاء لا يقوم دليلا ولا جرة من دليل على ما ادعاه الدكتور ضيف من تحيز ابن مضاء للمغرب وحملته على المشرق، وقد لا يعثر الباحث على دليل وُهي من أن يقال إن كتاب المشرق لا بد أن يقرأ بفتح الميم ليدل على المشرق، فإذا تم ذلك كان دليلا على نعصب ضد المشرق. فالتسمية —(ضم الميم) لا يدعمها دليل تاريخي ولا سند لها إلا الرغبة في إفرازها، ثم إن الاستنتاج عبر منطقي ولو سلمنا بأن ابن مضاء سمى كتابه المشرق لم وحدنا رابط معقول لا بين أن يسمى الكتاب مشرق ويفيد حربا ضد المشرق.

وببدو التهافت جليا حين نعلم أن بعض المظن تدعو الكتاب السابق المشرق في إصلاح المنطق⁽⁹³¹⁾. فليس يدري بعد كيف يمكن أن يؤلف جملة دالة حين نجعل الكلمة الأولى مفيدة للمشرق ونؤلفها مع ما بعده "إصلاح المنطق".

والعادة أن الناس يحتارون لكتبهم ما يدل على الإشراف والإضاءة إشعارا بسهولةها ووضوحها. وقد يسمى بعضهم كتابه المصباح، سراج السالك أو السراج المتير، ومن هذا القبيل أن يسمى العصي عبص كتابه "مشارك الأنوار".

وأتساءل هل كانت كل الكتب المسماة بالمشرق تستهدف الانتفاص من الشرق أم أن هذه خصيصة كتاب ابن مضاء دور عبره؟.

(931) كشف الطنون، ححي حيفة، 2، 1623

ج- إن ما يلاحظه اندظر في كتاب ابن مضاء هو رده على لنحة
بعبارة نحة فقط. لذلك يلاحظ أنه كثيراً ما يستشهد بأقوال نحة مشاركة
وبقدمه بن يدي ر'ي يريد أن يبيده، في حين يلاحظ أنه قد ينتقد نحة
بدايسير، فهو قد استشهد بابن جبي في غير ما موضع⁽⁹³²⁾، ووصفه بأنه
كبير من حذاق النحة ومقدم في الصدعة⁽⁹³³⁾، واستشهد بر'ي لحاظه،
وينحلي عظامه للنحة وتسليمه بأقذارهم في أنه حذر من نهوين الخروج
عليهم فقال. و تقوم الدين لا يشك في أن الله سبحانه وتقدس أسماؤه قد هداهم
لهد أعلم الكرم، وأراهم وحه لحكمة في الترجيب له، والتعظيم وحعله
ببركانهم وعلى أبدي ضاعتهم خادماً لكتبه⁽⁹³⁴⁾ المرسل⁽⁹³⁵⁾، وفي مقابل هذا
الإكثار للنحاه لمشاركة نجد ابن مضاء ينتقد على لأعلم استنمري (يوسف بن
سليم) (ت: 476)، وعلى صاحبه أبي القاسم السهيلي (عبد الرحمن بن عبد
الله) (توفي: 581هـ). ما كانا عليه من عرام بالعلل. وهو يرى ذلك انحرافاً في
صناعه النحو. وهذا استفاد منه أن ابن مضاء كان مشغولاً بفقد الآراء لنحوية
دور اهتمام بالأشخاص.

ومما يستشهد به على صفاء دعوة ابن مضاء من نزعة إقليمية أن
بعض الأندلسيين من معاصريه قد نولوا الرد عليه فقد ألف ابن خروف (على
بن يوسف لقرطبي) (ت: 609هـ) كتابه "تنزيه أئمة النحو عم نسب إليهم من
الخطا والسهو"⁽⁹³⁶⁾. وقد شاع أن ابن مضاء قد عاضه رد بن خروف وكأنه

(932) لري على نحة، 77، ط 2

(933) المصدر سبق، 82

(934) مصدر سبق، 84

(935) المصدر سبق، 83

(936) دليل و المكمل، 96، القسم الأول، حدود الاختصاص، 142

راه متقهما بیده وین کبار النحاة فقال: لا نألى الاكاس الناطحة وتعرضنا
أبناء الخرفان (٢٣٧).

د- إن الدكتور شوقي صيف لم ينفك متصور أن المغرب قد عمل
على رد بضاعة المشرق في العصر الموحدي، فأطرح فقهه ونده
مذاهبه (٢٣٨). وقد وددت أن يوضح الدكتور صيف اس نسأ الفقه الظاهري الذي
ارتضاه المغرب بدلا عن لفقه المشرقي؟ ألم يكن دود بن على الأصفهاني
ت 270هـ رجلا مشرقيا من بغداد. فكيف يمكن أن يرد اس مصاء فقه المشرق
ليخدم فقه هو ايضا مشرقيا لمنسأ؟ وإذا لم يكن من لمقاربه بد، فإن لفقه
المالكي الذي كانت له الهيمنة قبل دولة الموحدين هو أكثر مغربية من لفقه
الظاهري. ذلك لأن المغاربة عيشوا نشأة الفقه المالكي وتلقوه عن مالك في
حياته. لقد فعل ذلك زياد بن عبد الرحمن القرطبي (ت 193هـ) ومحمد بن
سعيد (ت 198هـ) والغازي بن فيس (ت 199هـ)، ويحيى بن يحيى (ت 234هـ)
وقد حفظ المغربية الفقه لمالكي نما دونو فيه من لمصنفات نم أصافو
إليه (٢٣٩). فابتدعوا، طرائق في الاجتهاد وقرروا أصل ما جرى به لعمل
وعزروه بكتب التوازل كل هذه لإضافات جعلت باحتا كبير هو الأستاذ
الفاضل بن عاشور يقول لا يذكر المغرب الا ويكر معه لفقه المالكي
يقول: ولم ترل روح لمذهب المالكي بذلك سريره في حياة المغرب وروح
المغرب سارية في حياة المذهب (٢٤٠).

(٢٣٧) بغه نوعة، 139

(٢٣٨) ويظهر فقه الملة في نكب نعرية، عده لراححي، 157، ر نهيه، سروب، 975، ومقامه
الر، على النحاة، 20، النطعة 2

(٢٣٩) تحره البور الركية في طبقات المكية، لمحمد م. اوه، 69، ر نكب نعرية، سروب

(٢٤٠) محاصر - المعریت، فصل من عاشور، 88

فالاستبذ لو أريد لوجب أن يكون استدال مذهب مغربي باخر مشرقى، وهذا نم يحصل.

إن النحو الأندلسى قد اُتسم فى لفترة التي عشنا ابن مضاء بشيء من تميز الذي أدى إليه الاجتهاد داخل دائرة النحو. وابن مضاء فى نطاق هذا تميز ليس إلا رجلا جمهوري الصوت امتك شجاعة جعلته ينادي بالاراء التي امر بها. واعتقد أن اندراسات إن هي أولت نحو الأندلسى بعض الحهد فإنها ولا بد منتهية إلى تبين هذا التبر التحديدي لذي سد الأندلس.

ففى عصر ابن مضاء جهر السهلى^(٧٤١) بانفاده لبعض تصورات النحاة فى موضع معينة وقد نددوا بالتعب الذي وصل إليه النحو على أيدي النحاة، وإن لغارئ لتصوص سهلى بنكشف له مقدار النجاوب بين الرجلين، بل إن بعض الاستشهادات بينهما مشتركة. يقول سهلى منقدا قول النحاة فى تعليل المنع من الصرف: زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض و لتتوبن لمضارعنه لفعل إذ الفعل فرع للاسم وثال له. والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان، كالتعريف فإنه فرع للتكثير،

(٩٤١) سهلى بن قاسم بن الحسن بن محمد بن سهلى (٥٠٨ - ٥٨٠) سماعه واحد بعه المسكي بن قاسم الموصى واحك. ابن سي رمنر وفرأ نحو على ابن الحسن بن بطر وة ثم رط بن فرصة فسلما لعلنها لم إلى اتسبه حب حد عن أي كر بن عرني. وعن ابن لرمك لدهوي " وقد وصل كنه "لروص لأه فى شرح سورة بن هشام" إلى سراكس لم لتفقد وقدم سراكس دلاب سوانت تحسب فيها أخوانه لمديه قبل أنه لم عس ماب، وقدره سراكس معروف وبه شعر أورده غير واحد من مر حمه

له برحمة صافية فى المصروف من أسعار أهل لمعرب لاس دحمة وهو دمه (المضطرب ٢٣٠). تحقو ابن هيم الأبياري. د. محمد عبد الحميد واحمد دوي. ط در اعلم للجمع وله برحمة فى عنه الشهادة فى طبقات العرب لاس بحرري، ٣٧١ ح. وفي سحرة شور مركية، ١٦٠. وفي بعية الملمس للمصلى، ١٦٧، در لكتاب العربي، ٩٦٧.

وكتائب فإنه فرع للتذكير، وكل جمع فإنه تان للأفراد، إلى سائر العلل المنع
المذكورة في كتبهم، وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يعلوه بكثر من
لنقل عن العرب لانفع بنقلهم ولم يكثر الحشو في كلامهم ولما نضاحك أهل
لعلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المثل بهم فقالوا:

أضعف من حجة نحوي^(94٢).

وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من
التناقض⁽⁹⁴³⁾.

لقد أسهب السهلي في انتقاد آراء النحاة في مسألة الممنوع من
الصرف وله آراء أبدع فيها، وعنه تلففها ولا شك محدثون من غير أن
يشيروا إلى مصدر الأخذ، فلقد كان يرى مثلاً أن الممنوع من الصرف يجر
بالبفتحة بناية عن لكسرة لئلا يظن أن الاسم الممنوع من الصرف قد حذفت
منه ياء الإضافة فلو قيل: أحمر بالكسر من غير تنوين لأعتقد أنها جارية على
الأسماء المضافة على الياء المحذوفة، كما في قوله تعالى: عذاب" وتكير".
فلم خيف ذلك عوضت الكسرة بفتحة ليزول الالتباس وقد أخذ الأستاذ إبراهيم
مصطفى بهذا لرأي من غير أن يعزوه أو يشير إلى سبق السهلي فيه⁽⁹⁴⁴⁾.

إن قصدي أن أثبت وجود هذه النزعة الانتقادية التجديدية لدى
الأندلسيين، وأن ابن مضاء ليس أول منقذ، وإنما هو حلقة في سلسلة وليس
شأنه إلا كتبت أن الطراوة الذي انس من نفسه مفخرة فالف في انتقاد "إيضاح

(942) لبب لآحمد بن فرس كم في وفاب الأعبن، 119:1 وقد سشهد بن مصاء انس نفسه في
بن فسد عل تنهاف، اراد على النحاد، 72، ط 2.

(943) مآلي السهلي، بحقيق ب. السا، 9. ١٠٠٩. السعدف، مصر

(944) جفاء النحر، برهم مصطفى، 112.

أبي على لفرسي بكتاب دعاه: رسالة لإفصاح.

وليس السهيلي وابن مضاء آخر نموذج بل بالإمكان أن نتمس جوانب التجديد عند نحاة الأندلس حينما يحظى هذا النحو بما يستحق من عناية.

إن ما بين أيدينا من دراسات عن نحاة معبين على قلة مفيد في إتيان هذا التميز فالدراسة التي قدمها الأستاذ محمد بن تاويب عن النحو الأندلسي وصلة ابن هشام لمصري به قد انتهت إلى حقائق مهمة منها:

أ - إن النحو قد تأقلم بالبيئة الأندلسية وبمعارفها فقد تُيح لابن حزم أن يعقد مقارنات بين اللاتينية والنحو العربي⁽⁹⁴⁵⁾، وقد كان لابن لقوطية اهتمام بالصرف مقرنا بما عند اللاتين.

ب - لقد نُتت على النحو العربي فترة كتب الأندلس فيها وحدها حاملة لواء النحو في القرن السادس إثر تحكم الأتراك في المشرق.

ج - لقد تتلمذ كثير من نابهي النحاة المشرقة على الأندلسيين. فبن هشام قد تتلمذ لأبي حنبل الفري وأن ما ذكره ابن هشام في كتبه النحوية من أسماء النحويين المغاربة والأندلسيين يربو على الأربعين⁽⁹⁴⁶⁾.

فالمنتبغ لهذه الدراسة يجد فيها الكثير من تفردات الأندلسيين ويعثر فيها على آراء حديدة في قضايا كثيرة.

وما أشبه النحت لمذكور من تفرد المدرسة النحوية يتأكد منه الناظر

(945) النحو الأندلسي وابن هشام المصري. للأستاذ محمد بن تاويب، ص 2، وهي دراسة قدمها لبقاء

تاريخ الأسلس وحيه وأثار أبي سروار ابن حنبل الذي قدمه وزارة الشؤون الثقافية بالمغرب من 19 إلى

21 نوفمبر 1981

(946) النحو الأندلسي، سب الساق، ص 4 - 9

في الكتب النحوية القديمة لتي بعثر فيها على الرأي الأندلسي في أكثر الخلافات.

إن الأمر على وضوحه ونصاعته لم يقتنع به الأستاذ سعيد الأفعاني الذي لم يزل مسائلاً هل في النحو مذهب أندلسي⁽⁹⁴⁷⁾ ولم يرل مؤمناً بأل خير من يمثل هذا النحو كأي حيان و بن مالك هم مشارفة في تكويهم. وأل ابن خروف وابن مالك لم يكونا أول من شرع الاستشهاد بالحديث⁽⁹⁴⁸⁾، إلى غير ذلك من الأحكام التي تأتي على خصيصة هذ النحو الأندلسي وتميزه.

ولو لم يكن من ابن مالك إلا أنه أعطى الاستشهاد بالحديث مشروعبه لكان ذلك شيئاً مفيداً في بيان نغرده فقد ورد في شرح الكافية السافية بضع وسبعين حديثاً للاستشهاد⁽⁹⁴⁹⁾. على حين أن سيبويه لم يستشهد إلا بسنه أحاديث⁽⁹⁵⁰⁾. وانغريب أنه لم يشر إلى أحده، بأنه حديث فقد قل عن أحده وأما قولهم كل مولود يولد على الفطرة.

إن دعوة ابن مضاء محقة كانت و مبطله تدخل في إطار لنظر النقدي للنحو العربي والنقد للنحو منذ نشأ النحو كن مشروعاً، ولولا ذلك لم نشأت مدرسة نحوية لتعارض أخرى وتتعقب أحكامها. فذلك لا يجوز أن يستغرب خروج بعض النحاة الأندلسيين على النحو الذي وصل درجة مترديه لا تخفى على الناظر فيه، هذا هو الإطار الذي وردت فيه دعوة بن مضاء.

(947) من تاريخ سحو سعيد الأفعاني، ص: 39، ط. ١، الفكر.

(948) المرجع لسبق، 101.

(949) علامة شرح الكافية السافيه، 90، تحقيق عند المعهد هرسبي.

(950) لحية فيم لكل فعل من تصريف وسية، لأبن عررة، ص 78، تحقيق. . مصطفى بن حمرة، رسالة ليل سهادة دكتوراه "أولة في الآب، ودرسات في كتب سيبويه لحده حديثي، ص. 59 65.

ولست أشك في أن الإحساس الذي تدفع الكثيرين من الباحثين المعاصرين إلى ضرورة تفسير النحو وإعادة صياغته هو، لإحساس نفسه الذي خالج بن مضاء وألح عليه. فمن غير أن يكون الباحثون لمعاصرون طاهريين ولا تبعاً للسلطة. فإنهم يريدون تنظيف لكتاب لحنوي وتنزيهه من التوائب التي علفت به، فلا يكر أن يسعى ابن مضاء المسعى نفسه بعيداً عن ترعيب أو إغراء.

2-3 الردود المنهجية على ابن مضاء:

1 إن دعوة ابن مضاء عند الأسناد سعيد الأفغانى متأثرة بما دعا إليه ابن حزم من إبطال القياس على غرار دعوته إلى إعائه في التشرع⁽⁹⁵¹⁾ وهذه الدعوة غير قابلة للتطبيق إذ لا يتصور وجود نحو لا قياس فيه⁽⁹⁵²⁾ ثم إن ابن مضاء قد وقع في ما وقع فيه لأنه حمل كلام لنحاة الذي قدموه للتمثيل محمل الحقيقة، فصار يماحك في معنى لعامل هل هو بالطبع أو القوة، وأخيراً تناقض مع أصول مذهبه فأثبت العلل.

2- وعند على أبي المكارم أن دعوة ابن مضاء لم تتوصل إلى التمييز بين الموجد الذي توجد عنده الحركة وبين تأثير الحركة، ولو أن ابن مضاء استطاع أن يفصل عن توهم التأثير بين العامل والمعمول لما كان لنفذه موضع ولاستغني عن أكثر ما أبداه⁽⁹⁵³⁾.

(951) التعريب لحد المطلق والمعدل إليه بالألفاظ لعامة والأمنه لعفهة، لابن حزم، ص 202، تحقيق.

١٠. إحسان عيسى، مكتبة الحياة، بيروت، 1959.

(952) من تاريخ النحو، 104.

(953) تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، ص 205.

تأكيد دعوته ابن مضاء

وإذا كان ابن مضاء قد خص بانتقاد تدبيد اعتماد الفحص العلمي لدعوته تارة واعتمد الكشف عن الحلفيات تارة، فإنه لم يحرم كذلك من معصن بدعوته خصوصاً في الفترة التي كان الاتجاه الوصفي فيها مدام غلب وتياراً شائعاً.

1 فالأسناد عيس حس يرى ابن مضاء ضمن لقلّة المعلومة التي طغى عليها الانتحاء العام⁽⁹⁵⁴⁾. وهو مقتنع بأن رأيه أن العامل هو المتمكن أقرب للصواب، وأدنى للحقيقة، لكنه مع ذلك بدعو إلى الأخذ برأي النحاة في العامل وتقسيمهم نه إلى لفظي ومعنوي، لأن ذلك متصل بالمادة اللغوية نفسها⁽⁹⁵⁵⁾. ولأنها مسهل لتعلم اللغة وتلقيها.

2 ويرى الدكتور محمد عيد في دعوة ابن مضاء دعوة رشيدة توافق معطيات علم اللغة الحديث، لأنها لفتت النظر إلى النظم بدل التركيز على العامل، بقول الدكتور عيد: 'والمنهج اللغوي الحديث يلتقي مع (ابن مضاء) في رفض العامل والعمل'⁽⁹⁵⁶⁾.

3 وابن مضاء عند الدكتور إبراهيم السامرائي موفق في تحليل التركيب العربي، وهو ذو منهج يجب أن يحتذى⁽⁹⁵⁷⁾.

4 واعتبر أن المحاولات التفسيرية لنحو لما حاولت الغاء العامل

(954) للغة ونحو بين القديم والحديث، عيس حس، ص 98، دار المعرف، ط 2.

(955) المرجع نفسه، ص 200.

(956) أصول النحو العربي في نظر لحة ورأي ابن مضاء، د محمد عيد، ص 212.

(957) النحو العربي، 197، د إبراهيم السامرائي، دار لصادق، بيروت.

كانت ولا شك متأثرة بان مضاء: فالدكتور مهدي المحزومي قد وضع كتابه في النحو العربي نقد وبوجيه على ضوء إلغاء العمل لكنه ربط التحديد بالأستاذ إبراهيم مصطفى وضرب صفحا عن ابن مضاء، ولا تُصور⁽⁹⁵⁸⁾ أن باحثا كالذكور المخرومي الذي ألف كتابه سنة 1964 يكون في غفلة عن كتب الرد على لنحاة الذي كان حديث لمجالس ابتداء من سنة 1947م التي نشر فيها الكتاب.

هذه بعد أصداء نظرية العامل عند القدماء والمحدثين ولا تزال هذه لسعة جديرة بأن تفرد لها دراسات تفوص في أعماقها وتتعامل معها باعتبارها مشروعا لكتابة جديدة للنحو العربي.

(958) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 5 .

نظرية العامل بين العنول والرد:

يصعب أن يقال إن جميع أولئك الذين نتفدوا ابن مضاء كنوا ضد رأبه في إلغاء العامل؛ ذلك لأن بعضهم كن يفكر دعوته. ولكنه يحذر ألا تصدر عن رجل أندلسي ظاهري المذهب.

فمن أولئك لمنتقدين الذين يقبلون بالدعوة ويشكون في بواعثها الدكتور شوقي ضيف، وغيره باحثون كنت لهم هذه الازدواجية. والقبول بنظرية العامل واعتمادها أسلوبا صالحا في الدرس يأتي على يد صنفين من الباحثين:

1- صنف الراغبين في المحافظة على ما في النحو لعربي، المتخوفين من العواقب التي يمكن أن تصل إليها الدعوة إلى بناء نحو جديد فاقد الوشائج بالقديم، غير مؤصل على نظرية؛ ومن هؤلاء الأستاذ محمد عرفة الذي تولى الرد على الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتبه النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة وقد حاول فيه أن يصوب وجهة نظر النحاة القدماء⁽⁹⁵⁹⁾.

ومن هذا الصنف أيضا الأستاذ عباس حسن الذي لم يتخلف عن لكتابة في محذير الغلو في نظرية العامل وظل مع ذلك ملتزما بالنظرية، فلقد كتب عنها في كتبه اللغة والنحو بين لقديم والحديث⁽⁹⁶⁰⁾، واعتبرها أسلوبا سهلا للتناول، كما رد على المطاعن الموجهة لنظرية العامل، وتمسك بأنها

(959) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد عرفة، ص 73 وما بعده، مطبعة لسعادة، 937 .

(960) لغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ص 116 إلى ص 230

2 صنف الدارسين، متأخرين الذين اتصلوا بالمدارس، اللغوية الحديثة خصوصا المدرسة التوليدية النحويّة التي تقر بوجود شبه عميقة الجملة إلى جانب بنيتها السطحية، وتري أن الانفصال من البنية السطحية إلى العميقة يقتضي إبراز كثير من العناصر المعقدة التي لا بد منها للتوصل إلى قراءة غير منبسة للبنية العميقة، وهذا يتجاوب طبعاً مع ما نملّيه نظرية العامل من تقديرات.

يقول الدكتور عبده الراجحي بعد حديث عن صلة بين بنية السطحية والعميقة في النحو التحولي "الذي بعيننا هنا هو أن نقت إلى أن لتحوليين يقررون أن النحو ينبغي أن تربط البنية لعميقة بالبنية لسطحية، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو لنأخيه الإدراكية في اللغة ودراسه هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على مستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، والحق أن قضية لعامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي وقد عادت الآن في المنهج التحولي على صورة لا تبتعد ربما كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي (962).

وقد قل الدكتور الراجحي مثل هذا في كتابه فقه اللغة في الكتب العربية: ولكن نسير أنه مهم بكل أمر لمعترضين على فكره العامل كما وردت في النحو العربي، فإنها كانت ولا تزال أساساً صالحاً لتحليل الطواهر النحوية العربية ولا تزال مستعملة في الدرس النحوي الحديث الذي يتناول لغة

(961) النحو، لو في، عباس حسن، ج 1 ص 73

(962) النحو لعربي والدرس الحديث، د عبده الراجحي، ص 147، دار النهضة العربية، 979.

تخضع لضواهر عرابية^(١٩٦٣).

أما نهاده الموسى وبرى قضيه لعمل بم تحنه من تأثير مسنهة
لضاهرة المعنه و غير المعلم ندى السيوير^(١٩٦٤)

كما أنها من جهة تصح في الدرس التحويلي يفسر على ضوءها بب
كذب التنازع الذي يقتضى حتما إبراز عناصر كامنة في الحملة^(١٩٦٥)، ولا
زالت لدرسات الحديثة تشابك مرزاة أهمية نظرية لعمل في الدرس لنحوي
أحدث حصوص ندى لتحويلين الذين أعادوا لاعتبار لظاهرة التقدير.

وقد كتب بعضهم معتمدا أصول لعمل في مشروع تحليلي تحويلي؛
فقد كتب الدكتور داود عبده معالا تطيعيا لظاهرة التقدير و طاهر اللفظ^(١٩٦٦).
وكتب الدكتور ميشال ركرياء عن حملة البسطة و قواعد التوليدية
التحويلية^(١٩٦٧). وكتب الدكتور محمد علي الخواي كتابا عن لغو عد لتحويليه
للغة لعربية^(١٩٦٨).

وبعد فإن نظرية لعمل كغيرها من النظريات لا بد أن تتجاذبها الآراء
و تنعكس عليها طبيعة الفكر الإنساني الذي لا يقبل بالتسليم بالأشياء، فالذين
يقبلون هذه النظرية حججهم وهي أما تراثية أو حديثة وللرافضين لها حجج
ترتد إلى لرغبة في تبسيط النحو وتيسيره. وعسى أن يكون لى سهمام في هذا

(١٩٦٣) لغة اللغة في الكتب العربية، د. عبده مراححي، ص ١٦٨

(١٩٦٤) نظرة النحو العربي، د. بهاد موسى، ص ٤١

(١٩٦٥) لمصدر اسبق، ص ٦٥

(١٩٦٦) التقدير و طاهر اسقط، مقال للدكتور، د. عبده مراححي، ص ٩٨، ص ٩٩

(١٩٦٧) لصر الانسنة التوليدية الحوسبية و لغو عد لعنه العربية، الدكتور ميشال ركرياء، ص ١٥١

الجامعة، بيروت ١٩٨٣

(١٩٦٨) لغو عد لتحويلية لغة عربية، د. محمد علي الخواي، ص ١٠٠، ص ١٠١، ص ١٠٢

لمجال عن طريق بيار الجوانب الإيجابية التي يمكن أن يستفيد منها النحو
لعربي حين يعتمد معضبات العامل، وبيان الأخطار التي تلاحق الانساق
وراء نظرية العامل على اعتبارها نظرية فلسفية لا تمت إلى واقع اللغة
بصلة.

وإذا كان لي رَأْيٌ أَدْنَى ملاحظة تكتسفت لي من خلال لعروض
و الأطروحات التي قدمت لتكون دليلاً عن نظرية العمل، فأبى أن يسجل أن تلك
العروض وإن استهدفت تجاوز نظرية العامل، فإنها لم تسلم من لوفوق فيها
ولم نتوصل إلى إلغائه كلياً بل إن بعض تلك المحاولات لا يتصمّر إلا تحويراً
لمفاهيم إعمالية.

فبخصوص لدراسة الضمنية التي قدمها الأستاذ إبراهيم مصطفى
(إحياء النحو) وتابعه عليها باحثون كالدكتور مهدي المحزومي (في النحو
العربي: نقد وتوجيه) والدكتور إبراهيم السمرائي (النحو لعربي: نقد وبناء)
فإنها قد جاءت بثلاثة عناوين رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنها تتسع لأن
نصوي تحتها جميع الأنواع النحوية.

فقد جعل الصمة علم الاسناد⁽⁹⁶⁹⁾، وجعل الكسره علم لإصافه⁽⁹⁷⁰⁾،
والفنحة هي الحركة لحقيقه لتي تسعملها العرب حينما يغيب المعين
السابق⁽⁹⁷¹⁾.

فإلى جانب ما يلاحظه أي درس من سعة الإطلاق وفضفضيته إذ أن
الإنسان ينصوي نحوه بـ الفاعل والمبتدأ، ويدخل فيه اسم إن الذي لا يقبل

(969) جاء لنحو، إبراهيم مصطفى، ص 50 53

(970) لمرجع نفسه، ص 50-72.

(971) لمرجع نفسه، ص 50 78

الضمة، رغم أنه مسند، كم بدير ح صم المرفوعات المبادئ المرفوع، وهو ليس مسند، ليستحق لضم، وغير هذا من ضروب الإتكال التي اضطر الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن يدافع عنها معتمد على ما شذ من الاستعمال العربي غالب، فبنى ألاحظ أن ما جاء به الأستاذ لا يخرج عن رأي لنحاة إلا في أنه قد اقتصر على العامل المعنوي دون النقطي، وهذا أيضا مسبوق فيه إذ أن ابن جني كان يرجع العوامل إلى أن تكون معنوية⁽⁹⁷²⁾، فإذا كان الأستاذ إبراهيم مصطفى يرد الحركات إلى معاني الإسناد والإضافة، فإن النحاة أيضا قد ردوا لجر إلى معنى الإضافة وهذا رأي معروف نلاحظ أخذ به السهيلي وأبو حيان⁽⁹⁷³⁾، وإذا رد لضم إلى الإسناد فإن بعض لنحاة قد رفعوا المسند بالابتداء وفسر بأنه التجريد للإسناد⁽⁹⁷⁴⁾.

فهل تختلف الإضافة الحارة عند إبراهيم مصطفى عنها عند النحاة، وهل يختلف الرفع للإسناد عما قرره لنحاة في باب التمسند إلا ما يلاحظ من فضائية معنى الإسناد والإضافة عند إبراهيم مصطفى، ومن عدم دقة الإطلاق، وليس يمكن أحد أن ينكر أن القول بالنصب على خلاف في زيد عندك، أدق من القول بالنصب للتحفيف وإن النصب على القصد أولى من القول بالنصب للتحفيف، ذلك لأن ربط النص بالخلاف أو القصد أو التوهم يوحى بمسؤول الحمله، وبشي ناعلاقة بين أحزئها، أما قول بالتحفيف فإنه إلى جانب التعميم فيه فإنه لا يحز إتكالا ولا بهدى إلى فهم سليم.

وعلى غرار رفض الأستاذ إبراهيم مصطفى للعامل، فقد استبعد

(972) الحسانن، 109/1 110

(973) همع لهوامع، 2 46، والتصريح على التوضيح، 25/2

(974) المسحل، ص 24

الدكتور نعم حسن نظرية لعامل، ورأى أنها تقليد فساد، وقال: 'وبهذا ينضح أن
العامل المعنوي وكل ما أتبر حوله من ضجة لم يكن أكثر من مداعة أدى إليها
أسطر السطحى والخصوص لتقليد السلف والأحد أفولهم على إعلانها^(9٠٩).

ومن حل إقصاء هذه النظرية فقد جاء الدكتور نعم حسن بنظرية
لنضايف القرن، ولر أحدث عن قمة هذه النظرية واقتدارها على الوفاء
بتحليل شامس للغة. وإنما ذكر أن النظرية تعتمد قربنة الإعراب من جملة ما
تعتمد من القرن، ولقد تبى الدكتور نعم حسن الإعراب كما هو عند النحاة،
وفبل به ضاهرا ومقدرا وتحدث عن المحل الإعرابى، وفي فرع عن التصميم
البنائى الذي رسمه تحدث عن الجرم الذي يستدعيه حرف ومثل له بلم
بضربوا^(97٦).

وعلى لعموم فإن الساطر في قريبه الإعراب لدى لدكتور نعم حسن
يلاحظ أنها قائمه على لتسلم بقواعد الإعراب وضوابطه، والدكتور نعم لم
ينقطع فى ما كتبه عن هذه القربنة عن ربط العلامة بداع سبق، فلهذا فإن
نظرية تضافر القرن لتى ربد لها أن تكون بدلا عن العمل هى نفسها
تكرس النظرية، وتعرف بها، وتقر مشروعيها.

(975) اللغة العرسة معها ومبداها، د. نعم حسن، 207، هيئة لمصرية العامة لكتاب، 977.

(976) المصدر السابق، ص 206.

إِفْضِلْكَ السَّائِسِ

أسس تركيبية: من نظرية العامل

رصد الجملة العربية: على ضوء مقتضيات الأعمال

ملامح النظر التركيبی من خلال نظرية العامل عند النحاة

إن مما نسبته درس نظرية الإعراف أن معظم الذين اهتموا بهذه النظرية قد نظروا إليها بغير تحريدا حريدا، فاحدعو تلك الأحكام الدهره التي توحى بأن العلاقة بين العامل والمعمول علاقة حتمية.

والشيء الأكيد الذي لا يكاد يتحطاه النظر أن النحاة حين الممارسة قد رضوا لعمل بأمري هما: العامل وموافقة لموقع الذي تطنه النظم العربي.

وصحيح أن النحاة لم يصبوا في باب خص على رباط العمل بالموقع إلا أن ذلك مائل وبارر في صبيغهم، فالعامل لا يظهر له أثر إلا حين يقع موقعه الملائم. وحيدك يكون العلامة الإعرابية تعبرا عن مشروعه التركيب وسلامته.

إن النحاة قد رضوا عمليا حصول الأثر الإعرابي سلامة لموقع عند وجود العامل، وأكثر من هذا أن بعض لعوم المعنوية نيسب في الحقيقة إلا موقعا، فلابداء مثلا عامل موقعي في أصله، وهو عبر محرد الإسناد. لأن حملة ريد حصر عبر حمته حصر زيد، ونهما الإسناد نفسه. لكن ريدا في ولاهما سنداً وفي تنبهم فاعل لسبق الفعل.

لقد وجدت في كتب النحاة بصوص عديدة مفيدة لارتباط لعمل بالموقع، ووجدت بصوص أخرى مرتدة إلى أن العلامة الإعرابية مؤثر على حصور جزء تركيبی سابق يسندعيه التركيب، واية وجوده العلامة الإعرابية المنعوية دليلا عليه.

ومن أجل عرص ما أذهب إليه من أن: الأثر لإعماله إنما هو تعبر عن مشروعه التركيب فقد انزلت أن أشخص تصوري من خلال تناول

- 1 العلاقة بين علامة الإعراب والتركيب.
- 2 الكلمة لا يحكم بكونها عاملاً أو معمولاً بإطلاق
- 3 الشروط لتركيبية المفصلة في الأعمال
- 4- وجود آثار إعرابية من غير عوامل
- 5 قول النحاة بالجمل "المفصلة" الحكيمة
- 6 ارتباط الدلالة بالفصل والوصل.

وهذه المحاور بعد درسها تنتهي مجتمعة إلى استبعاد أن يكون النحاة جميعهم قد فهموا أن الأعمال حكمة وجبرية، وأن العامل يلزم عنه التأثير في معموله في كل الأوضاع والأحوال بغض النظر عما حولهم من عناصر تركيبية.

فقد كان النحاة يستسعون أن يوحد عامل، ثم لا يرتب عليه أثره في معموله، وذلك بسبب من وقوعه غير موقعه الطبيعي أو بانفصلته عن معموله الذي يلزمه تركيبياً. وقد سلم النحاة أيضاً بوجود أثر إعرابي من غير أن يكون هناك سبق عامل معنوم، وإذا كان هذا قد أحوج إلى استدعاء العوامل المعنوية. كالابتداء، والخلاف، والقصد، فإنه مع ذلك دليل على وجود الأثر الإعرابي بعبر عامل ملحوظ.

وعلى هذا فإن النجوب الاعمالى تعبير عن انتماء التركيب إلى تلك الجمل الأصولية "المشروعة".

وأحسب أن أي نوع من الدراسة التركيبية لا يمكن أن يصح مسجها

بعد اللفز على خطوة سبقت. هي حصر تلك الإمكانيات اللغوية المفولة التي تأتي العلامات الإعرابية معبرة عنها.

إنني أظن أن نظرية العامل بقودها وأحكامها وإياحتها تفصل ومنعها له. وتسويجها للتقديم والتأخير، لا بد أن تمنح معيبر ترصد على صوغها جميع وُصاع الجمل التي يمكن أن تسميها جملاً أصولية⁽⁹⁷⁷⁾ مفولة، وبعد ذلك تأتي باقي الخطوات المنهجية التي تختلف باختلاف الاتجاهات اللغوية.

إن استقراء صوائط الأعمال، يجب أن يكون مشروعا تحصر بواسطته الأساليب الأصولية لتكون منطلقا لأية دراسة وصيغة أو بنوية أو تحليلية بعد ذلك.

(977) لألسية نويديه والتمويلية وفواعد اللغة العرسية، د. مسيل ركرب، ص 9، ط. مؤسسة الجامعة للدراسات والبحوث، لندن، 1983.

العلاقة بين الأثر الإجمالي والتركيب

1- المركب الأول: لا إعمال خارج تركيب، ولا إعمال داخل تركيب غير ملائم

لا إعمال خارج تركيب، ولا إعمال داخل تركيب غير ملائم. هذه حقيقته إعماله كبرى بوجه من بدل جهدا في فحص كثير من ثواب الحو في مطولانه، وليس من الصرورة أن تأتي أصلا قائم الذات، أو عنونا برزا تحته قضايا مدرجة فيه؛ فقد تأتي حكما ثانويا على فصيها ما، كما قد تأتي عنراضا على توجيهه ما، كما يمكن أن تأتي برهنا على رأي ما. وقد سنطعت أن أرصد هذه الحقيقة من خلال أحكام تركيبية تنتهي صراحة أو ضمنا إلى إثبات هذه الحقيقة من ذلك.

1 1 | تصرّح النحاة بأن الإعراب مستوحى بالتركيب، فلا حديث عندهم عن كلمة معربة خارج تركيب، وحينما عرف ابن الحاجب الاسم المعرب، قال عنه بأنه الاسم المركب^(١٨٧) ولا إعراب خارج التركيب لكن رضي الدين قد لمس في كلام ابن الحاجب شيئا من التفسير، وحاول أن يكمله فنصر على أنه لا يكفي أن يكون الاسم داخلا في أي تركيب كن، بل لا بد من وقوع المعرب في تركيب خاص به، فالاسم المضاف مثلا قد دخل مع المضاف إليه في علاقة تركيبية وهو مع ذلك لا يستوجب حركة حصّة، أم المضاف إليه الذي ركب إلى عامله المضاف، فقد استفاد من ذلك الحر. يقول رضي الدين: فليس كل اسم مركب إلى عبره عبر مشابه لمبني الأصل معربا. بل الاسم المركب إلى عامله، ألا نرى أن المضاف اسم مركب إلى المضاف إليه، ولا يستحق بهذا التركيب إعراب، بل المضاف إليه يستحقه

بالتركيب الإضافي. لأن المصاف عمله على قول، أو لحرف المعذر على الآخر.^(١٧٧) وحين نحدث التمرسري عن داعي رفع المند ذهب إلى أن ذلك يرجع إلى التركيب الذي لولاء لكان المند مجرد كلمة منقاة، لا تستوجب حركة معينة.

قال في المفصل: وإنما استرط التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأيهما لو جردا لا للإسناد لكأن في حكم الأصوات التي حقها أن ينطق بها غير معرفة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد لعقد والتركيب.^(١٧٨)

ولأهمية التركيب فقد حرص رصى الدين على الإبانة عنه فوضح بأن له معنيين، فهو بطلق على كل جزء دخل في منظومة تركيبية.. كصر و زيد بالنسبة لضرب زيد" فصر مركب إلى زيد ومركب إلى صر. كما بطلق على الهيئة التركيبية فصر زيد مركب وهذا بطر قولنا عن أحد الحاديين إيه روح لآخر، وهما معا زوج.^(١٧٩)

1 2 يرى النحاء أن بعض الكلمات قد تكون مندرجة ضمن جملة لكنها تكون سائلة بعماليا فهي غير عاملة ولا معمولة.

وأثر موضع قال فيه لنحاء بهذا هو صمر. لفصل كم سمي به البصريون، أو العماد كما يدعو الكوفيون. فلقد لفت نظر البصريين حصة أنه قد يقع بين مطلوبى الحملة الاسمية وهما لمند والخبر، وبين الناسخ ومعموله وبين المنلازمين بصفة عمدة، فكون له وضع إعرابى حاصر، ففي

(١٧٩) سرح بكفة، ١٦/١.

(١٨٠) لفصل، ٢٤

(١٨١) سرح بكفة، ١٦/١.

الآية: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنُ أَلَّ مِّنْكَ مَا لَوْ وَدَّ﴾ (الكهف 38) فقد وقع الصمير أن نرس الفعل ومفعوله لكنه لم ينجاب مع ما قبله فحاء مستقلا إعمالا⁽⁹⁸²⁾، ولو كان له صلة ما قبله لوجب أن يستبدل به ضمير نصب لأن الموضع موقع نصب وهو صمير رفع⁽⁹⁸³⁾.

فصمير الفصل أو نعماد لم يدخل في علاقة تركيبه لأنه وقع بين مكونين متماسكين لحمة متكاملة، فمن هنا كان سلته الحركة الإعرابية تعبيرا عن تقحمة بين متلازمين.

1-3 لقد نصر النحاة على أن العمل مرتبط بالاحتصاص فليس مجرد افتراض أداة أو اسم أو فعل بأية كلمة ينولد عنه أثر إعرابي بل لا بد أن يصم الاسم أو الفعل أو الحرف انعاما ما يندسه ويحتص به، فبعض الأدوات لا تعمل إلا في الأفعال لأنها مخصصة بها، وبصعها يضام لأسماء فتعمل فيها ولا يعمل في غيرها، فبدأ وجد الأثر الإعرابي كان ذلك مظهر توافق نرس مختصين⁽⁹⁸⁴⁾.

وأخص وأدق من هذا أن تعمل بعض الأدوات في كلمات معنه، فمنذ لا تعملان في مطلق الأسماء، وإنما يعملان في ما دل على ريس ولا لا تعمل إلا في ما دل على زمن⁽⁹⁸⁵⁾ والتاء من حروف الجر لا تضام إلا اسم الجلالة ورب الكعبة، ولقد سنق الحديث عن هذا الأصل وعدى انطدقه، وحذر ما يوحد منه في هذا المجال هو اعتباره لترتيب موجب الحركة الإعرابية.

(982) مشكل إعراب القرآن، 42/2.

(983) شرح الكافية الشافية، 244/2.

(984) لأسببه و سطر، لنسوطي، 242.

(985) لأسموي، 126/1.

1 4 قول لنحاة بضرورة الكشف عن التعلق بين عناصر الجملة؛ إن

الكشف عن التعلق في الجملة العربية هو كشف عن الارتباط المعنوي بين عناصر تلك الجملة وليست العلامة الإعرابية إلا أنرا لذلك الترابط الباطني^(٩٨٦).

فإذا كان الفعل عاملا في الفاعل لفظا فإنه متعلق به معنى. وقد يرد في الجملة أكثر من عنصر صالح لأن يقال عنه بأنه فاعل. لكن أي واحد من تلك العناصر لا يستحق أن يكون فاعلا إلا بعد أن يصح رسم خط التعلق بينه وبين الفعل. فعلى أساس التعلق يتبين المعنى وعلى ضوءه يورع الحركات الإعرابية.

1 5 وأكثر ما يتحدث النحاة عن التعلق في باب وصل الجار والمجرور بالعامل فيهما، ومعلوم أن الفعل قد يفصر عن بلوغ المفعول فيتوصل إليه بحرف جر، فتتشأ عن ذلك علاقة تعليلية، فمثال: مررت بمحمد قد أدى فيه حرف الجر دور الوسيط؛ فعلق الاسم محمد بالفعل مر.

والنحاة لا يتحدثون عن التعليل في باب الجر إذا كان حرف الجر زائدا أو شديها بالزائد، فالأول لا يحمل معنى غير التأكيد. والثاني قد يفيد معنى لكنه لا يتطلب متعلقا كما في: رب أخ لم تلده أمك. فالحرف لم يؤد إلا معنى التكنير، وجاء متصدرا فلم يصل بين متباعدس^(٩٨٧).

والذي يعنيني من هذا كله هو إبراز أن البحث عن التعلق هو في الحقيقة بحث عن الترابط الداخلي بين أجزاء الجملة لتورع بعد ذلك علامات

(٩٨٦) صواء على لحر و لمجرور، لعي موسي القوسي، بحث مشهور في مجلة كلية الشريعة والعه

العربية العصيم 424، العدد 1400 هـ

(٩٨٧) لمرجع نفسه، ص 423.

الإعراب. ولو كان المرحع في إيلاء الكمة حركة معبئة هو نعامل الملحوظ
لم حنيج إلى ننع النعلق.

1 6 لقد عاب بعض الدارسين المحدثين على النحاة أنهم فلو
بالاحتمالات لإعرابه وقد كان جديراً ألا يكون في التركيب إلا احتمال واحد
ووجه إعرابي واحد (988)

لقد كان النحاة فعلاً يفررون في انعطف على اسم إن أنه بحور فيه
النصب والرفع كما في "إن زيداً قائماً وعمرو أو عمرو، نكن ذلك مسروط بأن
نستوفي إن خرها. فإذا لم تستوفه لم يكن من إمكان إلا النصب فيقال إن زيدا
وعمرًا قائمان ولا يصح رفع عمرو.

وقد كان الأحدث أن يتجه نظر الناحين عن سر هذا التحديد إلى
مقتضيات التركيب ودواعيه. فجملة إن إذا استكملت خبرها صح أن يكون
المعطوف منصوباً إشعاراً بتبعيته لاسم إن كما يصح أن يكون مرفوعاً على
أنه مشروع لحملة جديدة تكون كلها معطوفة على لسابقة، وفي الحالتين مع
فلا ضرر على الحملة الأولى من النصب أو الرفع.

ويزول هذا الاحتمال إذ عطف على اسم إن قبل أن تستكمل خبره
فيمتنع الرفع، لأن لمرفوع سيكون جسماً غريباً داخل تركيب متالف وهو لا
يد أن يؤدي إلى إحداث ارتباك في التركيب الأول وإلى تداخل تراكيب
متعددة، فمن لم يكن من وجه إلا النصب، وهذا النصب في المعطوف لا
يخرج الجملة عن كونها محوية على إن + سم مكرر + الخبر.

(988) ينظر على وجه المثال لدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ سأنها حتى نهاية القرن 4 هـ .
د. أحمد مصطفى الحسني، ص 452-456. الجامعة لمستصرية، عدد 978، .، إحصاء النحو، لإبراهيم
مصطفى، ص 36

وفصدي مما ذكرت أن نير أن نظرية الاحتمالات لإعرابه هي في
لحقيقة نظرية في تعدد نوع التركيب انمكنه. ومن الواضح أن كل تركيب
يتميز بخصائصه لدلالية.

1-7 مما بومي إلى اعتماد النحاة أن سلامة التركيب هي الموحدة
للحركة الإعرابية. ما نجده في كتبهم من تنصيص على أن الأدوات لعوامل
لمنمبة نأب واحد ليس نه العمل نفسه في جميع الأوضاع. فكل أداة
خصوصيتها وميرتها ولو حاولت تطبيق هذا على باب أفعال المفردة لني هي
منصوية تحت عنوان واحد نظهر الاختلاف فيما بينها.

'فكد وهي ملحوظة كان تتميز بأن تركيبها في شكله النموذجي ينطاب
أن يكون خبرها حملة فعلية فعلها مضارع. كاد زيد يبحر وقلم ترد على عبر
هذا النحو.

وعسى نخلف كاد وكرب في أنها تستدعي اقتران خبرها بأن في
الصورة لملي عسى أن يهدي.

وأفعل الرحاء تنطاب الارشاد وأفعل السروع ينحافى عن أن ولا
نسجم معها. ولطروف التركيبية غير منمبة. و"لادة الواحد لا يظهر أثرها
"لا يوفقها في تركيبها انملاء"⁹⁸.

1-8 من الآراء لمنمبة عن اعتماد التركيب أساساً لمنح الحركة
الإعرابية ما ورد في كتب النحاة من تفسيرهم لمعنى الفعلية. فبعد حرصهم
على التفريق بين الفعلية النحوية، والفعلية النحوية وهي تتمس بعمومها

وشمولها للفاعلية اللغوية، يقول ابن زكري: إن الفاعل الاصطلاحي أهم من النغوي إذ هو لغةً من أوجد الفعل واصطلاحاً يصدق بهذا وبغيره وهو من قد نه الوصف نحو مات زيد⁽⁹⁹⁰⁾.

فبعد هذا، اتفرق بحصر النحاة معنى الفاعلية في تركيب خاص يوجب أن يكون الاسم الفاعل مسبوقاً بفعل على سبيل الإسناد إليه إثباتاً أو نفي ولو تغير التركيب مع بقاء الإسناد لتحول الاسم إلى باب آخر غير باب الفاعل، وإن كان الإسناد ثابتاً لم يتغير وما ذلك إلا لتغير التركيب. فالإسناد وحده لا يمنح معنى الفاعلية، بل لا بد من نظم خاص. هذا على غير رأي الكوفيين.

هذه ملامح تثبت ما أشرت إليه في البدء من أن الكلمة لا تكون عاملاً ولا معمولاً حتى تنسبك في تركيب، وليس كل تركيب جديراً بأن تتولد عنه العلامة الإعرابية، فللفاعلية تركيب خاص وللابتداء تركيب خاص، ولأداة لا تعمل إلا أن تضام ما تختص به، والأثر الإجمالي يضيع إذا فصل العامل عن المعمول الذي من حقه أن يلزمه، وعلى هذا فمن السطحية أن يقال: إن العامل يعمل لمجرد وجوده في الجملة وإن تأثيره حتمي لا يتوقف إلا على وجوده ولا ينتفي إلا بعدمه. وأعتقد أن في ما أورده شواهد لا يسهل مدفعها لأنها تابعة من واقع اللغة.

(990) المهمة لمعبدة، لابن زكري، 1 248.

2- المربك الثاني: الكلمة لا تحكم بكونها عاملا أو معمولا بإطلاق

من مسؤولية التركيب عن منح كنهه ما صفة عمل ومنح أخرى صفة معمول حقيقة مؤكدة من خلال النظر في الواقع اللغوي. ومن من انحصر السبع من تحدثت دارس عن الكنهه العمل دائما وكنهه لمعمول دائما، فهذه بظرة معيارية تجريده، فلم تولي عناية لملاحظة الكنهات دخل أسلوب.

وأظهر أن إطلاق القول بكون الكلمة عملا مسؤول عن تصوير العامل عنى أنه حتمية أو قانون علية، وهذا ما حفر كثير من النقد على التعرض لنظرية العامل بالنقد ورفض ألها وهي بهذه المدة قانون للفاعل من الأشياء المادية، ولتأكيد قابها ليست قانونا فى اللغة.

ومن أجل تفرير نسبة الاعمال فى الكلمة وتوقف انسحاب أثر الكلمة على معمولها تناول الموضوع من زوايا لسانية:

2 1 نو فحصا مادة: ح. ل. س مبدلا وهى تعطى فعل جلس وهو لازم وقاربا ذلك بحتم أن تكون المادة المذكورة بطبيعتها لا بفضى تأثيرا فى معمول منصوب لها لكن ذلك صحيح. لأن إضافة بسيطة هى إضافة ألف المشاركة "حالى تحول لمادة للارمة إلى متعدية حالى محمد عليا". وقد بطرح هذا تساؤلا عن كون الصيغة الجديدة فاعل هى المسؤوله عن امتداد الفعل إلى معمول منصوب. لكن هذا سرعان ما يتهاق حيلما حد صيغ أخرى مماثلة وهى لازمة سافر، حافظ، بالغ، والصيغة بن غير مسؤولية كما أن المادة غير مسؤوله؛ فنصب المفعول راجع نى ما بفضيه التركيب الجديد من كون فعل المشاركة اجرء له طرفا أو أكثر، فكان هذا هو الذى حول ما كان لازما إلى منع وقواه على لوصول إلى المفعول.

2 2 من التواهد التي يصح نسبها على ربط اتجاه بين المدلول العام للتركيب وبين لإعمال تتصنصه على أن لأداة لا يعمل في تركيب ونهمل في آخر، فهي تعمل إذا قصد بها في التحس، ونهمل إذا قصد بها نفي الوحدة، فالخلاف بين معنييهما يتطلب الخلاف بين العلامات الإعرابية، لأنه حين ما يؤمر به اللبس، ومما يزيد هذا وضوح أن الجملة التي نعمل فيها لا لا يمكن التعقب عليها، بينما يمكن التعقب على الجملة التي نهمل فيها لا، فيقال مثلاً: لا رجل في الدار بل رجلان، ولا صح هـ في لا رجل في الدار، فلو عقب عليها لكان التعقب مناقضاً لقوى الحملة الأولى.

على أن عمل لا النافية التحس يتم بظهور أثره إذا وقعت في التركيب المناسب، فإن احتل المنظم بأن فصل بين لا واسمها بطل الإعمال كما في قوله: ﴿لا فيها غول﴾ (انصاف 47)، ونفقد لا عملها إذا ضاها حرف قلها كما في جئت بلا راد.

فمعلوم أن لا نافية للجنس في جميع هذه الأمثلة ثم يعمل لأن التركيب لأمر الذي نعمل فيه قد عدم، فمن هـ لم يكن لها تأثير.

2 3 وعلى نحو ما يتوقف وسم لكلمة بأنها عامل على موقعها من التركيب وعلى دلالة ذلك للتركيب، فإن تقرير أن تكون تكلمه معمولاً لا يختلف عن ذلك.

فقد تنبه النحاة إلى أن بعض الأسماء التي تتردد وفوعها موقعا معمولاً، قد لا تقع مواقعها لمعيودة، فؤدى ذلك إلى وهم خطير في فحص التركيب: فكلية 'يوم' تقع ظرف زمان، وكلية حيث تقع ظرف مكان، وهذا يدرك بأدنى نظر لكن الأمر لا يضر في الإتيان:

(1) ﴿يَحَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ (النور 36)

(2) ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ (الأنعام 125).

ففي الآية الأولى يتعذر تصور أن الفعل يحافون واقع في ظرف محصوص هو "يوم نتقلب فيه القلوب والأبصار فـاليوم" في لآة ليس مخوفا فيه وإنما هو مخوف منه فلا يصح اعتبار يوم'، مفعولا فيه بل هو مفعول به.

وفي الآية الثانية يمتنع أن يكون مدلول حيث ظرف مكان لأن الله ـ يعلم في مكان مخصوص وإنما المقصود أن المكان 'حيث' معلو به فهي مفعول به.

3- المبركر البالب: "نصص النجاه على سروط تركسه فى إعمال أكبر العوامل".

قد يكون هذا المبركر كلابصاح لثؤل، وكالسميم نئى، فبد، كن
المرنكر ن السابقر بنصص على وحب نخل الكمة فى علافة تركسه
ووقعها موقعها الملائم، فى من تمام ذلك أن ورد أن لحة طالم طلو
نوفر سروط تركسه فى بعض العوامل من حل إقراره على حداب
لحركاب النى نقتصها؛ فلعامل لا بونر لمحد الإسد ولحصوره فى الحمة
بل لا ب أن يكون له حصور حصص لى فى الفعل ولا يتقدم والأمر نفسه عال
عن أكثر العوامل.

3-1 حب نحب لحة عن وضع نعت سم لا لنية الحسن أنزو
فيه الفتح على نباء، فبقل: لا رجن طرف فيها، لكن نباء سروط بإمكان
تركيب نعت مع اسم لا، فإن منع تركيب بأن فصل بينهما لم حز النباء،
فبقل: لا رحل فيها طرف، ولا يجوز لا رحل فيها طرف.

ومعلوم أن الفصل بالجار والمحرور هو أصعف أنواع الفصل كم
بقر ذلك النجاه ومع ذلك فقد منع البناء، فدور تركيب فى بقر نحره
الإعرابية جنى واضح.

3 2 من السروط التركيبية النى دتى فى كتب النجاه ما نحد من
أشراطهم تأخر خبر ما و إن على سميهم لتكونا عاملين فبصح: ما رند
فانما (٧٩) - إن رند فانما.

ولا بصح: ما فالما رند. ولا: إن فم رند

(٧٩) الأسموي، 122/1، شرح انكافه لسافيه، 431، 1.

وقد منعوا أن يتقدم معمول الخير على اسمها، فلا يقال:

ما طعامك زيدا (92).

ومن شروطهم العدمية، ألا ترد بعد ما إلى لم نحمله من إبطال للنهي
تساو، فمن هذه الشروط تطانع الناظر في أكثر الأنواع وهي مقومات
لعملية الإعمالية، بلعى وظيفة العامل عند عدمها.

3 3 نعل من أخص الحالات التي يعمل فيها عامل في تركيب كثير
القبود ما قاله النحاة عن أعمال نقول بمعنى نظن، فلقد تحدث ابن مالك عن
الموضوع، فصّر على أن نقول تعمل دلة على المخاطب إذ وليت استفهاما
ولم تنفصل عنه بغير الجار والمجرور والطرف، كما في قول الشاعر:

منى نقول انقلص الروسما يدين أم فاسم وقاسما (93)

وفي غير هذه الصورة لمعية لا يعمل فعل قال هذا العمل ففي
من: فإن ريد عمرو مطلق لا يصل الفعل إلى نصب زيد مطلق، وإنما
يحكى لمقول (94).

3 4 بن "جدي الأدوات الناصبة للمضارع، لكن لبصريين استرطوا
في أعمالها أن نفع في صدر جملة جوابية، فلا بد من الوقوع في جملة حاصة
ولا بد من المنصدر، ولا بد أن يكون الفعل دالا على الاستقبال حاصة وإلا لم
تكن عملة (95).

(92) سرح لكفه السابقة، ر 431.

(93) اشب لهامة من احسرم بعدي، شرح شواهد الأسموي، تلعيبي، 36,2، وحرية الألب،
السعي، 396/9، مكة احسرى مصر، 1988

(94) الأسموي، 166/1

(95) سرح لكافه والساعة، 1535,6

4- المبركر الرابع: "وجود آثار إعراسه من غير عوامل".

هذه ظاهرة لغوية و ضحة قد واحها النحاة في أكثر من دة، فما كان منهم إلا أن عالجوه بما أسعهم به التقدير من عوامل مهما تكن باجعة في نسوية الصنعة فإنها في واقع الامر لا تنتمي إلى ظاهر التركيب، ومن ثم يصعب انتكهن بأن تكون مقصودة للمتكم أو ورده في حسنه، وفي تقديرها ولا شك تدخل في جملة لم ينطقها فائنها على نحو ما يؤول اله عند النحاة.

لقد كان حربا بالنحاة أن يعضوا في القول بالعامل المعنوي، فبرحوا إليه كل أثر عمالي لا يصحبه عامل لفظي، نولاً أنه قد صرفهم عن هذا التوجه سبار: أولهما الحرص على انطباق القواعد و لأصول لنى قرر وها، فقد عز عليهم أن يتحدثو عن منصوب لا فعل ولا فاعل له، فما كان منهم إلا أن قدروا حمة فعلية لما أئجاهم الأمر إلى ذلك كما في حمة الاحنصاص و النداء.

وتاني السببين أن النحاة قد كانوا يحدون في أنفسهم ميلا إلى القول بالعامل اللفظي وترحبا له فقد جعلوه قوى من لمعنوي وأحذر منه بالعمل، ولقد سبق بين أن الكوفيين كانوا أكثر نفور من القول بالعامل المعنوي من البصريين.

إن ظاهرة المعمولات التي لا عوامل لها برهن على سلطة النظم وأحقيته في منهج العلاقة الإعرابية لكلمة ما، ولو أن تلك العلامة غير مستوجبة إعماليا لفقد الجانب لها من العوامل.

ويحسن أن ردد ما ذهب إليه أبو الحسين ابن الطراوة من تعيل نصب سبحان الله، بأنه منصوب على مجرد لفص إليه، أي أن العرب قصدت

بصبه إلى بضح معنى التزييه من غير حساب لتسليط عامل لفظي عنه،
و الأمر نفسه يقال عن ول، وويج، وإياك من المنصوبات^(٥٦).

وإذا كن النحاة في إجماعهم يستعظمون وجود أثر إعرابي غير ناشئ
عن عامل، فإن هذا لا يعنى انطباق هذا التصور وشموله عند جميع النحاة
وفي جميع الأوب، فقد ضرب مظاهر إعرابية على أساس تحركه لإعرابه
لتنى يستدعيها التركيب، وقد وجدت تفسيرات نحوية وتحريكات لبعض
الفصايل حتى عند غلاة المبتدئين في الأعمال.

4 1 لقد أبان القراء عن حس دقيق ونظر دقيق بنظم لجملة، وذلك
حين رجع بعض الحركات إلى دواع تركيبة.

لقد قال عن الآية الكرمة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَنُفِثَ
فَوْقَهَا﴾ (النقرة 25)، بأن نصب بعوضة جر على أسلوب عربي خاص، وكان
الأصل ما نر بعوضة إلى ما فوقها. فإذا صح في الأسلوب إلقاء بين وكان
التركيب محتملاً لتقدير إلى نصبت لعرب الحرائن فنقول: مطرد ما ردة
فالتعليلية وأنه عسرون ما دقة فجمل^(٥٧). وعنى هذا فلا يصح النصب في
مثال: داري ما الكوفة فالمدينة، لاستحالة تقدير إلى ولأن الأسلوب لا يمكن أن
يسفاد منه امتداد الدار بين الكوفة فالنصرة لاسحاله ذلك.

فالنصب بن عنوان لاتصل بين المنصوبين ودئت لا يوقف على
حضور عامل نصب.

يقول القراء كلمستشهد على صحه ما ذهب إليه، قال الكسائي:

(996) أبو الحسين بن طر وه، المذكور إرهم ساء، ص 74.

(٥٩٧) معاني لغرن، لغرن، 28 1.

سمعت أعرابيا وُرى الهلال فقال: الحمد لله ما هلالك إلى سرارك يريد ما بين اهلالك إلى سررك، فحفظوا النصيب الذي يكون في نبي فما بعده إذا سقطت ليعلم أن معنى بين مر د (998).

إن ما ذهب إليه الفراء ليس قولاً بالعمل كما هو واضح، لأن طريقة العامل يفسر فيها وجود الحركة بوجود العمل، وما ذهب إليه الفراء هو تفسير لحركة النصب التي تنسر إلى خزال جزم من التركيب هو بين.

4-2 من المظاهر الإعرابية التي لم ترتبط بعمل لفظي ما ذهب إليه الفراء بناءً حديثة عن نصب: (صر - لرقاب)، ومعاد له وسبق لك، فقد رأى أنها منصوبة بتعارفها، مقام غيرها فصر - لرقاب تقوم مقام: اصروا لرقاب، ومعاد الله تقوم مقام، نعوذ بالله وسبقاً لك، سفاك الله (999).

وتخربح الفراء بخلاف كل المخالفة ما فسر به لحاء لنصب، فلقد كانوا يذهبون إلى أن تلك الكلمات منصوبة بعوامل لفظية، إذا أريد إظهارها فإنها تشتق من مادة تلك لمعمولات، فصر ب تؤول إلى اضربوا صرب الرقاب، وشتان ما بين هذا وبين ما صرح به الفراء وهو لا يقتضي عاملاً أصلاً.

4 3 وأصرح مما سبق ما نجده عند فراء من تعليل فراءة الجر في الحمد لله، (100) فقد قال: إن من حره فقد راعى أن اللام بعدها مكسورة، والعرب لا تستهجن توالي كسرين كم في: بل، فلذلك كسروا الدال في الحمد، فهذا يوحى تركيبه صوتي لا صلة له بوجود العامل.

(998) معاني الفراء، للفراء، 231.

(999) مصدر سبق، 31

(1000) مصدر السابق

4 4 نفذ تحدث من مالك عن صورة ينصب فيها لمصدر غير
ناصب نقضي، ذلك نيته:

كلى بكاء ذات عضنة⁽¹⁰⁰¹⁾

ينصب المصدر الذى بكاء لإفادته لتسبيه كإن الفاعل قال: كىء دات
وليس لمصدر منصبا إلا بسروط كلها تيل الى التوكيد فيح أن يكون
متعرا بالتسبيه، فلا نصب فى: 'نه صوت صوت حس. أن يكون المصدر
حادث فلا نصب فى: نه علم علم الحكماء.

وبن يكون مستوف بحملة تتضمن معناه فلا نصب فى: صوت زيد
صوت حمار⁽¹⁰⁰²⁾. فالسروط المتقدمة لا صنة لها بالتركيب.

4-5 إن المناهج مناهج النحه القاضية باستنفاء لعامل نعمونه لا بد أن
ترتكب ايم ارنباك فى تفسير أكثر الأساليب التى جاءت فيها العوامل غير
مصحوبة بمعمولات على خلاف ما يقرره اشعاه.

و لفران لكريم وهو فمه الشبان العرسى قد ندى حذف المعمولات بكثرة
حتى كان تلك لافت للأطوار وبهذا يحقق له الإيچار والبلاغة، وليس فى توسع
استقراء ظاهرة الحذف فى انفران، فهي موضوع مستقل يستتجد جهدا ووفنا،
وحسبى أن أحيى على كتاب البرهان وقد أبدع فيه الزركسى وأطال⁽¹⁰⁰³⁾،
وعلى كتاب معترك لإقرن فى إعجاز القرن للسبوطي، وقد تناول فيه

(1001) الخلاصة الألفية، باب المعمول سمطون

(1002) سرح لأسموي، 24، 1

(1003) البرهان فى علوم القرآن، للزركسى، ج 3 من 104 بي 220 تحقيق محمد نى لفضل، ط

در جده الكتب، 1968

وإن القرآن الكريم لم يكن عبداً بمقتضيات الأعمال، وهي تدعو إلى استنباء العامل لتعمول، وإما كن مشعولاً بفقرير لحقائق، وقد يكون الحذف من مقاصده لما ينشأ عنه من المعني التي تريد لقرآن حقيقته ونسبه ناس إليها بالعبارة الواحدة، ففي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ مِّنْهُمْ مَّنْ آتَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنِيسِرْهُ لِلْغَيْبِ﴾ (النمل 5 6 7)، فالقرآن الكريم أطلق الإعطاء وهو مصدر يتطلب معمه لير، ولو ذكر لكل إعطاء شيء معر لتحصن معر، وهذا ليس من قصد القرآن في هذه الآية بعينها.

ولو كان إيلاء لعمل معموله حتماً في انظم على نحو ما يفرضه النحاء لما كان بد من لدخول في متاهات التقدير والتأويل في مثل الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ (البقرة 102).

فلو تقتضى فعلاً يكون جواباً لها لكان لقرآن اسنعي عنه بفونه: (المتوبة) وهي خلاف ما أصنّه النحاء⁽¹⁰⁰⁴⁾، ومخالفة القرآن للنحاء كبر دليل على أن المرحع في التعبير هو سلامة النظم، ولو كان في ذلك إهمال لصواب الأعمال.

(1004) معتزلة لأقران في إعمار القرآن، حقوق محمد سحاي، الفكر، 1973.

(1005) معدي القرآن، لأخف، 124/.

5- المربك الخامس: الحمل المعقّلة، الحكاه:

5 1: 'الحمل المعقّلة'، 'الحكمة'.

من 'الملاح المفصحة' عن اعتماد لتركيب أساسا لتوزيع الحركات الإعرابية المتناقضة للعامل ما جده عند النحاة من قول بالجملة 'المفعلة الصماء' التي لا تتجاوب مع العوامل قبلها، وتعلق الأمر بقول النحاة بالحكاية، وهي عبارة عن إيراد كلمة أو جملة لكونها لا تنتمي إلى التركيب السابق فإنها لا تتجاوب مع لعمل فيه، وإن كان الظاهر يوهّم بمعمولين لما قبلها وللايضاح أورد بيت لشاعر: (176)

سمعت لناسٍ ينجعون عينا ففنتُ نصبح انتحى بلالا

فعل سمع متعد بطلب مفعولا نكر ما بعده، وهو الناس... جملة جاهزة حكاها الشاعر على نحو ما سمعها، ومن أجل الإيابة عن كون كلمة النسر لا تنتمي إلى سمع وإنما هي جملة جديدة فقد أهمل النصب إشعارا بانفصال الكلمة ودخولها مع ما بعده في تركيب جديد، ولو تعلق الأمر بربط لوجب أن يقول الشاعر: رأيت الناس ينجعون لأن الانجاع يرى ولا بسمع، ومثل هذا قالت العرب: دعنا من تمران وقول اني حنيفة: ولو رماه ناد قبيس. وقالت العرب ليس بقرشيب (177) وقال الشاعر (178):

وأحنتُ قاتل: كف أنت بصالخ حتى ملأتُ ومئتي عوادي.

(1006) البيت غير معروف عند المعنى، 93،4. ولا عند س م لك في شرح الكافية السابعة، 24، 142.

وعند المعنادي هو لأحد بني هاشم من الحاهلين شرح أبيات المعنى، 228،7.

(1007) شرح الكافية السابعة، 4، 172.

(1008) المصدر المسموع، وليس محمول لقتل ونظر شرح أبيات المعنى، 289،6. شرح سواه المعنى، 837،2.

ففي جميع هذه الأمثلة لم تخضع الأسماء لما قبلها من عوامل النحر، فلم تنحر: تمرن، ولا نوب قيس ولا قرني، ولا صائح.

وليس من دليل على استقلالية هذه الكلمات وكونها منفصلة عن التركيب الذي وقعت فيه إلا ما هنالك من ستعصاء على العوامل السابقة.

إن أمثلة الحكاية، وهي باب خاص في النحو العربي، تقوم دليلاً على تحكم النظم ولو أدى ذلك إلى إهدار العوامل.

إن من التبساطة بمكان أن يذهب بعض الدارسين إلى أن نظرية التعامل كانت دائماً حتمية نشبه الحتمية العقلية، وأن تصور أن هذا وقع بعض الدارسين المعاصرين في تصور جوهري، وذلك حينما فروا أن الجملة العربية ذات طابع شكلي، وهذه الشكلية هي التي تحتم سر التركيب في اتجاه خاص، هو مطووعة الكلمة لما قبلها، وإن كان المدلول خلاف ذلك^(١٠٩).

لقد أكد هذا، الدكتور محمد حير الحلواني معتمد على ما لاحظ من اختلاف الحركات بين أسلوبين يتبعان معنى وبخلاف في الألفاظ كما في:

ما في يدي حيلة.

ما في يدي من حيلة.

وما لاحظته من تحول المنصوب إلى محرور:

ما رأيت أحداً ما رأيت من أحد.

ليس كل ما ينمى ذهباً ليس كل ما يلمع بذهب.

وما لاحظته من تحول المحرور إلى منصوب:

نمرون بالديار نمرون بالدير

(1009) أصول النحو العربي، الدكتور محمد حير الحلواني، ص 39، ند جامعة سريين، دمشق

وملاحظته من تبدل الحركات:

الثل طوئث إن الثل طوئل كان الثل طويلا.

إن نعيم ألفوز بسكتة الحملة العربية لا يتم بساطة، خصوصاً وقد
تبر ما تعامل به لعرب حملة الحكاية، ولو كان الأمر سكتاً لما كان من دواعي
الحديث عن باب الحكاية.

ونقد كان هذا الموضوع محور محادثات ومناقشات بين قدماء النخبة،
فلقد تحدث الربيدي عن محمد بن زياد الفراء، فقال أبو العباس أحمد بن يحيى
ثعلب: العرب تخرج الألفاظ على اللفظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب
المعنى فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب. وإنما صح قول
الفراء لأنه عمل العربية، والنحو على كلام العرب فقال: كل مسأله وافق
إعرابها معناها ومعناها إعرابها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه
عمل كلام العرب على المعاني وخي عن الألفاظ.

ولم يوجد في كلام العرب ولا شعار النحول إلا ما المعنى فيه مطابق
للإعراب والإعراب مطابق للمعنى.

والفراء حمل العربية على الألفاظ والمعاني فرع واستحق التقديم،
وذلك كقولك: مات ريد، فهو عميت لمعنى نوحب أن نقول: مات رداً، لأن
الله هو الذي أماته لكك عمات اللفظ فزادت سكت حركات ريد^(10.0). فأنص
بصور اختلاف نظري الفراء وسبويه للحملة وقد عزي إلى سبويه لخلط،
لأنه كان مهتم بالمعاني وحالف الفراء لصواب لأنه استطاع أن يجمع في

(1010) طبعت الجوهري للرسى، ص 11، يعقوب محمد بن أبي فصل بر هـ، ط دار المعارف.

وجبه لإعراب بين اللفظ والمعنى، ونو أن نحوياً انتهج نهجاً ثالثاً راعى فيه اللفظ فقط لما كان من ناحية هذه اللغة لئلا قد نهمل دوراً على الألفاظ لصالح المعنى.

5 2 لقد قال النحاة في أصل نهم معروف بأن الجمل لا يعمل فيها ما فعلها⁽¹⁰¹¹⁾. ومن ذيول هذا أن بسط النحاة أن أفعال القلوب لا تعمل عملاً ظهراً في حمل معبئة مندوءه بأدوات لا تستعملها لعرب إلا للتصدير فلو أن أفعال القلوب عملت لصارت أداء الصدارة حسوا ولأدى ذلك إلى تعبير بده تلك الجمل، ففعل القلوب لا تعمل في حمل صدرها ما وإن ولا النافية ولام القسم وهن. كما في الأسائب:

عملت ما ريد قائم

حسبت إن خالد قدم

حسبت لا بكر في الدار ولا عمرو.

دريت لنوبة إلى الله حبر

رأيت ليفوزن الصالحون.⁽¹⁰¹²⁾

في جميع التراكيب الماضية لم يكن لفعل القلوب أثر لأن مدحوله جمل حاضرة متماسكة.

(1011) مفصّل، 3 263.

(1012) شرح لأسموي، 1/60.

6- المربك السادس: ارباط الدلالة بالعصل والوصل.

مم لا بدع مجالاً للثب في أن النحاء قد ربطوا حضور الحركة
الاعربية بواقع التركيب ما يجده لدى بعضهم من حظ على رعايه نداء
الجملة ونهايتها، لأن ذلك دوراً في تقرير دلالتها فقد أكد هؤلاء أن السعي
بحث بين النوقف عند جزء من الكلام وبين الاستمرار فيه، ولقد كان القراء
أكر الناس عناية بهذا الحاح، ويعبر النحاس أبرز شخصيه همت بهذا
الحث من النظم، فقد دل له حيناً ضللاً وأفرده بكتاب حص هو كتاب
القطع والانتشاف¹⁰¹³، الذي استهدف من وضعه بيان مواضع الوصل والقطع
الممكنه في القرآن الكريم، اعتمد القراءات القرآنيه طبعاً مبرراً ما ينح من
اختلاف المعنى باختلاف النوقف أو الوصل، ولقد أشاد الدكتور احمد بصيف
الجزاى بنظرية القطع والانتشاف، واعتبرها خطوة رائعة مقدمة فى دراسة
النظم.

ومن حل إصاح هذا وأحرواح به من التحريد أورد نماذج مما
استشهد به لجبى ومم أنه عن كتاب القطع والانتشاف مباشرة

6 1 فمن ذلك الآيات المتحدنه عن نى إسرائيل وطردهم من الارص
المقدسه، وذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾
(المائدة 28). فحين نقرأ لاية موصولة يكون المعنى: أن لأرض المقدسه
محرمه عليهم، وأنهم يتيهون فى الأرض أربعين سنة. وحين نقرأ بالقطع عد

(1013) كتاب القطع والانتشاف، لأبى جعفر السجس، دقه ر أحمد طاب العمر، وقد دل به سنده
الدكتور محمد من جامعه القاهرة بشراف من ر حسنى محمد صدر، وقد بولت وراره لوقوف إعرافه صبع
الكتاب مطبعة لعلى سنة 1978 قدء فى 940 صفحه

أربعين سنة يكون لمعنى: أن التحريم ممتد أربعين سنة، وهذا خلاف المعنى الأول.

2-6 ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُ مِنْ يَشَاءَ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾. (الإنسان 31). فلو وصلت كلمة الظالمين تكرار الاحتمال: أنهم داخلون في لرحمة عطفًا على من يشاء وإن كان ما بعده أعد لهم عذاب أليمًا بسند هذا المعنى (1014).

من أبرر الآيات لتي نذكر على الخلاف في لوصل والقطع فهي اختلاف فكري كبير ما فرئت به لانه تسببه من ل عمران وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَ بِهِ﴾ (ل عمران 7). فقد فرئت بالقطع عند لا الله، وقد قرأها نيف وعشرون رجلاً من أصحابه والتابعين والفرء وأهل اللغة⁽¹⁰¹⁵⁾، لكن طائفة من التابعين وصلت إذ جعلت معنى لتأويل لتفسير⁽¹⁰¹⁶⁾. ومعلوم أن اختلاف حاداً قد نجم عن هذا بين المعتزلة وأكثر الذين كانوا يتهيبون فتحام مبداء التمسبه، إذ كانوا يرون أن قصارى ما ينبغي إليه علم الراسخين أن يقولوا آمنا به.

هذه صورة موجرة عن الوقف و لوصل وأمرهما. وهي ظاهرة تركيبية لها أثرها الخطير في توجيه الجملة العربية، وهي بطرية تتجاوز ولاشك الاقتصار على فحص العلاقة بين العامل والمعمول لتحدد لاله

(1014) عن كتب الدراسات اللغوية والنحوية في مصر، د أحمد مصطفى الحسي، ص: 151، بحاشي

سفل عن مخطوطة القطع ولانف

(1015) القطع ولانف، ص 22.

(1016) المصدر السابق، ص 215.

الحملة العربية، وأحب أيضاً أن أكثر الأطروحات لمقدمة دراسة الحملة العربية لم يتوصل إلى الكشف عن أهمية القطع والانساف وقدرته على توحيه دلالة الحملة؛ فدراسة الدكتور تمام حسن مثلاً التي جاءت بتصاغر الفرض قد دلتها أن تشير إلى انقطع والانساف على عترة فريضة مهمة رعم أن لمحاوله قد تعرضت للنس وهو أدنى الفرائس التي يمكن الاستناد إليها في فحص الحملة.

لقد أسلفت أن نحاج لغة درسه حديثة للغة العربية بنوقف على تمثل
 حيد لإمكانات التعبير لغة العربية، ولأسس الأداء فيها، وليس من الممكن
 الحديث عن حاه دراسي حديث في عبء لوعي الكامل بأنماط الأداء في
 اللغة العربية. وحين يتعلق الأمر بتطبيق الدراسات الحديثة على اللغة العربية
 يلاحظ أن الفارق بين الدراسات الحديثة للغة الأوربية ودراسة اللغة العربية
 في ضوء اتجاهات 'الحديثة' يمثل في أن الدرس اللغوي عند الأوروبيين
 والأمريكيين قد جاء بعد استحضار جيد للغات 'المدرسة'؛ فلقد حصرت من
 خلال دراسات وصفية متعددة أنماط 'أداء' اللغات 'الأوربية'، ثم كان بعد ذلك
 اقتراح الدرس البنوي أو التوليدي وما زالت ساحة الدرس عدهم شهد
 الجديد.

أما ما يلاحظ لمتنوع للمحاولات 'الحديثة' فهي أنها في الأعلى لا
 تنوّل إلى هدفها إلا برعه عارمه في تطبيق اتجاهات 'الحديثة' على 'العربية'،
 ويظل عدد كثر الدارسين يتفرد لمعرفة مشروعيه تركيب لغوي أو رفضه
 لينم الدرس على منه.

ذكر على سبيل امتال أن كثيراً من الدراسات الحديثة التي جاءت
 لدرس الجملة الاسمية في النحو العربي ترى أن هذه الحملة تلف من مبدأ
 وخبر، فتفهم على هذا بدء بطرب. وحين يريد الحيفة كما هي فلا بد أن نرى
 بأن الجملة الاسمية عند النحاة منصورة في شكل 'وسع'، فالإضافة إلى حمله
 المبتدأ والخبر فالنحاة يدرجون في الجملة الاسمية لمبدأ الذي له فعل سد
 مسد الخبر، والمبتدأ الذي له حال سد مسد الخبر. وعلى الدارس 'الجملة'

الاسمبة أن يفحصها بهذه الترحابة، انه ليس من العسير أن يدرك الناحث أن
أكثر الدراسات الحديثة لا تعتمد قاعدة صلته من لعنم بأنماط التعبير العربي.
فحين ندول أحد الباحث موضوع لحمل الملابس التي لها بناء سطحي ينولد
عنه بناء عميق مثل ذلك بمثل: سرق المال من زيد

و عنده أن هذا البناء الظاهري يقضي إلى بيتين عميقين هما:

أ - سرق شخص المال من زيد.

ب - سرق لمال. والذي سرقه زيد.

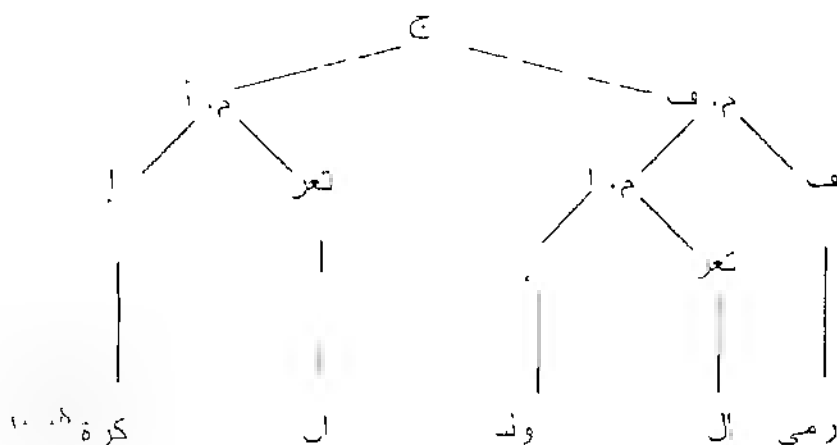
فمثل هذا التعبير لا يمت إلى اللغة العربية بصلة ذلك لأن جملة البناء
للمجهول في العربية بمتنع فيها ذكر الفاعل. وإلا لما كانت مبينة للمجهول.
وإذا كان زيد هو الذي سرق المال فإن العربية تستعمل لهذا تركبنا خاصا
يدعى 'بناء للمعلوم'؛ فنقول: سرق زيد المال. ولا تجيز 'بناء للمجهول' مع
ذكر الفاعل فجملة سرق المال من زيد ليس لها إلا بنية عميقة واحدة هي
سرق شخص المال من زيد، أما البنية الأخرى فإنها منوادة عن تأثير بلغات
أخرى تعرف هذا لأداء.

ومن صروب الغفلة عن التراكيب العربية، أو الحمل الأصولية كما
يدعوها اللغويون أن يصرح نااحث معاصر هو د. ميشال زكرياء أن استعمال
المفعول مقدم على الفاعل أمر مسكوك فيه⁽¹⁰¹⁷⁾.

إن عدم امتلاك بصور شمل ومبين عن الإمكانيات التركيبية في اللغة
العربية هو ما يشكل حائلا دون محاولة تطبيق مقتضيات أي فهم لغوي
معاصر على اللغة العربية.

(1017) الألسنة التونسية وشحولية وقواعد اللغة العربية، مسان، كرد، ص 27.

فحين كان لدارسوا المعاصرون أمم تحويل الجملة العربية إلى
مكوناتها وفقاً للاحكام الحديثة في النحو عكسوا أسلوب التحليل العربي على
العربية فحلوا 'الجملة' رمى لوك الكرة على النحو التالي:



ورأوا أن هذا يكاد يكون النمط المؤلف والمقبول في اللغة العربية،
ولو وقفنا عند دلالة م أ التي تتألف من التعريف (عر) + اسم (أ) لوجدنا أن
هذا تركن الإنشائي إن كان معبراً عنه بالألف ولام تم الاسم فإن ذلك ليس
إلا بعض الحالات التعبيرية في اللغة العربية فمفهوم التعريف لا يعبر عنه
دائماً برمز لفظ منظور هو (ال). بل قد يأتي التعريف بمحدد إضافة اسم إلى
آخر من غير تعبير بداءة معينة (علام ريد).

فهل حسب الدارسوا المعاصرون لهذا النمط حسابيه (فحلوا لجملة
انطلاقاً من خصوصية العربية).

(1018) مقال سومسكي والنور، بلعوبة حول سرل مع محاولة لترجم النصيب على الأمله العربية،
محله لفكر العربي، ص 129 عدد 9/8، 1979

وعلى النمط نفسه من عدم رعاية خصوصيات اللغة العربية بلاحظ
لدحت أن الصمير الذي عنبره الدارسون المعاصرون جسرًا مهمًا تنقل عليه
من السية لسطحية إلى لعنفة كما في:

صاع الكذاب الذي استربنه. التي تتحول إلى:

ضاع الكذاب الذي سررت لكذاب.

إن هذ ور لم يكن خطأً إلا أنه لا يعكس إلا بعض الحفيفة؛ ذلك لأن
العربية كما نعر بالصمير قد نعر بالألف واللام.

ففي حبيب أم ررع روجي ألمس مس أرب. ولريح ربح زرنس (10.2)
بتحول إلى المس مسه. الريح - رجه.

وفد تحول حركة عربية إلى اسم أو جملة كما في ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى
شاكلته﴾ (الإسراء 84)، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَسْمَ حَيْثُ تَنْظُرُونَ﴾ (الواقعة
87) نرى تحول إلى كل إنسان يعمل على شاكلته وحين بلغت الحفوم.

ونسب اعتقد أن هذه التراكيب ذات الخصوصية قد كان لها حظ من
العناية أو الاعتبار عند درسي الجملة العربية.

لقد قصدت إلى الإجابة عن لنفوت بين اللغة العربية ونافى اللغات
وأنه من الخطأ أن يتوهم لبحثون وجود أنماط تعبيرية فارة بعبرون عنها ب:

أ فعل + فاعل + مفعول به.

ب- فعّل - مفعول به + فاعل.

ج- فاعل + فعّل + مفعول به (*)

(1019) نرى لم نسمه حبيب أم ررع من الفول، ص 6، ط. وزارة الأوقاف، 1975

د فاعل - مفعول به - فعل.

ه مفعول به + فعل + فاعل

و مفعول به + فاعل + فعل⁽¹⁰²⁾

لينبهوا بعد ذلك إلى أن الحمل لأصوله نملائمة هي حمل أ/ب/ه/و
وسواء اعتمد هذا التصنيف أو غيره فإن هذا لا ينطبق إلا على الأنماط
المألوفة المتكررة. وبطل في لغة عربية إمكانات أخرى للأداء. فلا شك أن
جملة النسخ إن زيدا حاضر ذات خصوصيات. ولا شك أن جملة الإغراء
والنحذير ولتعجب ولمنضمة اسم فعل لا تمضي مع التفسير السابق. ولا
شك أيضا أن أفعال أعلم، رى أثبأ وخسر لها أسلوب خاص.

فلقد وجد في اللغة العربية الأسلوب الذي لا يستعمل إلا مع فعل واحد
ولقد سبقت الإشارة إلى أن فعل (قال) ينصب مفعولين مني كن مسنوف
داستفهام وكن مستعملا للمخاطب دون غيره. فهذه الأساليب لها حضور في
اللغة العربية وحين يراد تطبيق هذا المنهج أو ذاك. فإنه لا يصح التوقف عند
الأنماط الفارة وتجاوز هذه الأنماط التعبيرية العربية المخصصة. فالمشكلة
إن تكمن في ضرورة إيجاد رصد كامل للإمكانات التعبيرية في اللغة
العربية. ونستأسير بوجود الاستعانة (بالنظام) من أجل حصر الأساليب،
فهذا عمل تقني محض. وإنما أرى أنه لا بد من تبين طرائق التركيب في
أحملة العربية، وتصنيف أنواعها. وأطر أن قواعد الأعمال هي نصيب
يمكن أن نفيد بأسكل التركيب بما فيها تلك التركيب الخاصة التي لا تتجاوز
الباب الواحد. فحين نعتد قول النحاة في منع سبق خبر ليس عليها وحين

(1020) الألسنه بنو سده، .. مشل ٢٠ ص ٢٦.

عتمد أصل: لمعمول لا يتقدم إلا حبت بقديم لعامل.

نقول: إن جملة: فائما ليس زيد.

المعبر عنها:

اسم نيس اسم

وحمله: طعامك ليس زيد كلاً

المعبر عنها:

اسم + ليس + اسم + اسم

وحمله: طعامك أكل ليس زيد

المعبر عنها:

اسم + اسم + ليس + اسم

حمل عبر أصولية عنقاداً على لقاعدتين الإعماليتين المذكورين. ولا
رى أن هذه لقاعدة شتى يمكن أن تقدم بصو بط الإعمال مبادية لطبيعة
اللغة، وما ذلك إلا لأن أكثر تلك لقواعد و بصواب قد كانت مستمرة
ومستوحدة من نظر طويل في اللغة فهي بهذا ليست غريبة عن من اللغة.

إن بطريقة العام بوسعها أن تمدد بصواب كثيرة يمكن أن نرصد
على ضوئها التعابير وأذكر على ما أسلفت استشهاده من نما ح من لقواعد
التي صاعها النحاة:

أ المتصرف يعمل في لمتقدم و لمتأخر⁽¹⁷¹⁾. وهذا أصل يمنح
الفعل حربه الحركة وهو بقرر مشروعية:

صافح زيد علماً

(171) لأصل 44 المعصب 1904

2. لعل بصب ما تناعد منه⁽¹⁰²²⁾.

وهذا بحيز تركيب عدة منصوبات بعد الفعل لأن الفعل بفوى على ذلك

فيصح:

صرب رث عمرا صرنا أمد الشاب يوم الأحد

فهذا يمكن واسع بعضي للجملة بعدا ففيا ممندا بعد الفعل

3- رنة لعامل قبل رنة المعمول. (1023)

وهذا يحدد الرنة بين العامل والمعمول، فمتى وحت لعلاقة الإعمالية نحدد موقع العامل من المعمول، ووجب تقديم الأول وحبير لثنى، فالمضاف منقدم على لمضاف إليه والحار متقدم على المجرور به، وهذا أوجبوا أن يكون الفعل منفيما عن الفاعل ويمكن أن ننزع هذا الأصل ما نم جد له تعارضا مع واقع اللغة التي قد تقدم المعمول على العمل لدواع بيانيه.

4 لا يحوز الفصل بين العمل والمعمول⁽¹⁰²⁴⁾.

فلا فصل بين المضاف والمضاف إليه ولا بين الفعل والفاعل في الأغلب وه منعوا أن يكون لمصدر العامل مفصولا عن معموله ولو بوصف فلا يقال: أعجبني ضربك المبرح زيد.

5- لا يلي العمل مباشرة معمول غيره⁽¹⁰²⁵⁾.

(1022) لأصل 14 من ه البحث مفصلا، 450.

(1023) لأصل 23، لحل في إصلاح الخط، لأن سندا، 149.

(1024) لأصل 24، لأساه اسطر، 1، 256.

(1025) لأصل 25، لأسوي، 16، النحو لوفي، 576/1.

هذا أصل يحرص على لترتيب بين عنصر الجملة حتى لا يقع بين مكوناتها داخل يؤدي إلى اضطراب المدلول، فقد جوزوا أن يقال:

كان القدم راكبا سيارة

ومعوا: كان القدم سدة راكبا

فالفصل ولو معمول المعمول خلاف الأصل.

هذه أصول الترتيب ونُبت كل شيء في لموضوع، وقد أوردت ما يقوم مقام الشاهد ولنموذج، ويمكن الاستزادة من الأصول من خلال الرجوع إلى أبو ب إعمال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة لمشبهة والمصدر والاسم المبهم ففي جمعها رُوِط تركيبة كصفة تقدم معمول المصدر عليه مثلا على نحو ما سبق بيانه.

ولا أرى الحاجة داعية إلى إعادة ما ذكرت حين حديثي عن إعمال هذه لمشتقات وإنما أرى أن حصيلة تلك الشروط تعطى تصورا عن طبيعة التركيب في اللغة العربية.

إنني لا أدعى لسبق بالقول بإمكان النظر في الحملة على ضوء معنويات نظرية العامل، فقد سبق د. على أبو المكارم إلى كتابة الفصل الثاني من كتابه الظواهر اللغوية في التراث النحوي فبين أن نظرية العامل كانت من أسس الربط التي حلل النحاة على ضوءها الحملة العربية.

يقول د. أبو المكارم 'العمل هو المؤثر الثاني عند النحاة في ترتيب الجملة العربية إذ الأصل عندهم أن يتقدم العامل على المعمول وأن المعمول

نابع للعامل وأن النابع لا يقع في موضع، لا يقع فيه المتنوع⁽¹⁰²⁶⁾.

ولقد استقرأ د. أبو المكارم بعض شروط التركيب الترسية التي هي في الوقت نفسه شروط إعمائية.

هذا ما أقترح استفادته من نظرية العامل ليكون أساساً ترصد على ضوءه لإمكانات التركيبة العربية وذلك حتى لا يسقط في نمطيه قاره توافق لنظر التحويلي أو غيره ولكنها تتكرر لأساليب كثيرة هي من صميم اللعبة العربية.

وبعد هذا فليس يبعد عن جوهر عربية أن نوظف نظرية العامل بها تحليله من تقديرات وإن كانت لحد الآن في أكثرها مغالية صناعية - من أجل إجراء تجربة تحوسية تتناول متن اللغة العربية.

على أنني لا أرى لمباينة في الأمر ولا أرى ما يراه النحويون العرب من الحكم على أكثر الجمل العربية بأنها جمل ملبسة ذات أكثر من مدلول؛ فقد مثل د. داود عنده بأمثلة:

طلب كمال من فؤاد أن يسافر.

فؤاد طلب من كمال (فؤاد يسافر).

فؤاد طلب من كمال (هو يسافر).

فؤاد طلب من كمال (كمال يسافر).

فؤاد طلب من كمال (هو يسافر).⁽¹⁰²⁷⁾

فلا موجب لهذا الالتباس في الجملة الأصل حين نأخذ بقاعدة أن

(1026) لطواهر لسوعية في التراث الحوي، (الطواهر مركية)، ص 280

(1027) العنبر وطاهر، بعض، مقال - داود عنده الفكر العربي، 9/8، 1979

نصمير يعود على أقرب مذكور عليها.

فطلب كمال من فؤاد أن يسافر لا يؤدي إلا إلى فؤاد يسافر ولا سبيل إلى توليدها أن كمال يسافر.

وحيم كس لحد يجدون أنفسهم فعلا أمام أمته ملسه لا حتى
اللباس فيها بفرقة لفظية أو معنوية كانوا ينسرتون لإخراجها من اللباس
بضافة عناصر تركيبة.

فإذا وقع الخبر منتفا وحف اللباس كم في حمة:

زيد عمرو ضاربه.

التي تؤدي بحكم القاعدة التي ترى أن الصمير يعود على أقرب مذكور
أن عمر هو الضارب فإذا زيد نسبه الضرب إلى زيد قيل:

زيد عمرو ضاربه هو (1078)

وهذا ما أخبر عنه ابن مالك بقوله:

وأمرنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا (1079).

وفي باب النازع صور عدة من المصمرات التي يجب إيرادها
خشية اللباس.

فعلى هذا فإن كثيرا مما قال عنه التحويليون العرب بأنه حمل ملية
ليس كذلك؛ إلا أن يريد شخص م النظر إلى هذه تلة متأرا بأوجه النظر في
لغات أخرى.

(1078) شرح الأسمودي على لآله، 93/1

(1079) المصدر السابق، 62/1

إن نظرية العامل في النحو لعربی هي النظرية لمحوره التي خانطت النحو العربی وامرجت به امتزاج قويا. وقد يمكن الدفاع عنها على أنها مظهر المستوعبه في التركيب، فالإعمال لا يكون إلا بين عناصر مؤتلفه، وقد يعدم مع وجود العامل إن هو حالف موضعه الطبيعي، وقد يكون هناك أثر إعمالی بغير عمل. لكن نظرية العامل نقلا مشروعتها ومسوع وجودها حين تتجاوز تسجيل التواصل بين عناصر الحمنة الواحدة، فتدخل في مناهات هي من قبيل الفعل التواني والثواب التي لا سند لها إلا بحرصات النحاة. فبالإمكان القول بأن نظرية العامل تسجل أمرا ملحوظا هو التجاوب بين اسم الفاعل ومعمونه و بين الصفة المشبهة ومعمولها مثلا...

لكن النحاة بحرفون بما احراف حين يساءلون لم عمل اسم الفاعل مع أنه ليس فعلا، ونم عمل اسم المفعول والصفة المشبهة، فينطفون إلى اصطلاح الوشاح الوهمية التي لا تحلو من محل ومن ناقص طاهري.

إن نظرية العامل نحول فعلا إلى فلسفة معرفه في انحرید حين تركز على امتناع اجتماع عاملين على معمول واحد، وحين تقرر أن لعوامل لا تتبادل العمل، وحين تقرر أن العامل لا يكون معمولاً لمعموله، مما يتضح معه أن تلك الأحكام تخدم قانون العلية والسببية ولا نخدم في شيء واقع اللغة، فمثل هذه المماحكات الفلسفية مع ما حلتها من تعديرات صناعية، هو ما شأن نظرية العامل وصب عليها من التعبد ما لا يريد عنه. وحين يصح لعزم ويريد فهم نظرية العامل على أنها مجرد تعبير عن التوافق التركيبی.

فإننا سجد في آراء الوحدة سعة لنحاور أكثر التعقيدات، وفي باب التنازع
يغنيك قول القراء بأن العميين يمكن أن يجتمعوا على معمول واحد لأن كلا
منهما طالب للمعمول مفضل له.

يرسذيت بطريقة لعامل من التعهد وإقافها عن الغوصر عن العئل
التي نحول لدرس النحوي إلى تفلسف أمر تستدعيه طبيعة اللغة وهي مهمة
لا بد أن ينهصر بها كل دراسي هذه اللغة وليست هذه المحاولة ملغية نظرية
العامل من أصلها من حيث هي مؤشر سلامة التركيب ووجود النحواب
والندغم عن عاصره.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
يك بعد	لعانحه	4	188
لا يشعرون	البقرة	11	317
ولكن لا يعلمون	البقرة	12	317
إن الله لا يستحي أن يصر ب مثلاً ما بعوضة فما فوقه	البقرة	25	386
إلا إبليس أبى واستكبر	البقرة	33	317
ولولا نفاق لله ناس	البقرة والحج	249 / 38	216
وسنزيد المحسنين	البقرة	57	317
إن الله يامركم أن تذبحوا بقرة	البقرة	67	106
ولو أنهم أمروا واتقوا لمتوبه من عند الله خير	البقرة	102	389
كل له قانتون	البقرة	115	317
فصيام ثلاثة أيام	البقرة	195	222
فسربوا منه إلا قليلا منهم	البقرة	247	326
غفر لك ربنا	البقرة	284	326
وم يعلم تاويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به	ال عمران	7	395
فما رحمة	ال عمران	159	76 74
فمن ذا الذي يصرركم	ال عمران	160	106

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
178	73	النساء	يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما
145	128	النساء	فلا تميلوا كل الميل فتدروها كالمغلفة
76 74	154	النساء	فما لقصهم
312	170	النساء	بما آتاه و'أحد
183	7	المائدة	وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم
394	28	المائدة	قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض
324	40	المائدة	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
26	65	المائدة	لولا نهيهم لرببتنوا والاحرار عن قولهم لا اثم واكلهم السحب
75	73	المائدة	وحسبوا ألا تكون فتنة
79	73	المائدة	ثم عموا وصموا كثير منهم
106	99	المائدة	ولهدي والقلائد
327	107	المائدة	عليكم أنفسكم
183	4	الأنعام	وهو الله في السموات وفي الأرض
191	97	الأنعام	وجاعل الليل سكنا
209			
212	125	الأنعام	الله أعلم حيث يجعل رسالاته
382			
178	53	الأعراف	هذه لنا من سعداء فيسبحوا لنا
184	150	الأعراف	أعطينكم أمر ربكم
188	154	الأعراف	تدينهم لرحمهم يرشون
282			
184	5	التوبة	وقعدو لهم كل مرصد

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
بِمِ الصَّدَقَاتِ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا	التوبة	60	90
أَلَا يَوْمَ يَنْتَبِهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ	هود	8	310 67
أَقْمِنِ كَانِ عَلَى بَيْتِنَا مِنْ رَبِّهِ وَيَلْهُهُ شَهْدُ مَنْهُ	هود	17	316
لَا نُوحِ قَدْ جَادَلْنَا فَأَنْكَرَ تَ حَدَّثَانَا	هو -	32	216
فَعَلْ لِمَا يُرِيدُ	هود / والروح	107 / 16/	282
مَا هَذَا بَشَرًا	يوسف	31	249 296
إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ	يوسف	43	156 282
فَلْ كُفِيَ نَارَهُ شَهِيدًا	الرعد	43	76
وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلْ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا	البحر	30	346
وَتَطَّوُّونَ أَنْ لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا فَلِيلًا	الإسراء	52	64
كُلْ بَعْمَلِ عَلَى تَاكَلْتَهُ	الإسراء	84	400
حَزَائِنِ رَحْمَةِ رَبِّي	الإسراء	100	106
أَيَا مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى	الإسراء	109	278-18
وَكُلْتَهُمْ تَاسِطَ ذُرِّيَّتِهِ	الكهف	18	192
إِنْ تَرَى أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَا وَوَلَدًا	الكهف	38	375
وَاسْتَعْلِ اسْرَأْسَ شَيْيَا	مريم	3	227
أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنِ الْهَيْتِي بِ إِبْرَاهِيمَ	مريم	46	307
وَأَسْرُوا النُّجُوزِ الَّذِينَ ظَلَمُوا	الأنبياء	3	79

الاية	السورة	رقم الاية	الصفحة
نف علم ما هؤلاء نطقون	الأنبياء	65	312
هيهات هيهات لما توعدون	المؤمنون	36	282
حافون نوما تنقلب فيه قلوب و الانصار	التور	36	382
الا يسجدوا	النمل	25	318
وبومئذ يفرح المؤمنون بقصر الله يصر من يساء	نروود	4,3	216
فضلونا اسبيلا	لأحزاب	67	61
بل مكر اللئيل	سنا	33	222
لا يعصى عنهم فموتوا	فاطر	36	178
لا فيها عول	انصافات	47	381
فطفق مسح ناسوق و الأعقد	ص	32	317
بنا كل فيها	عقرو	48	317
فضرب الرقاب	محمد	4	214
و أنتم حسد تنظرون	الواقعة	87	215
ما هي أمهاتهم	المحاذنة	2	400
مصدقا لما بين يدي من انوار	الصف	6	249
و تعلمهم الكتب	الجمعة	2	282
و اللائي نبح حصن	الطلاق	4	106
بيات سندس حصر	الإنسان	21	313
يدخل من بناء في رحمة و لطائف أعد	الإنسان	31	183
نهم عداا ليما	الإنسان	31	395
إنه على رحمة لقادر يوم تنلى السرائر	و طارق	9	306 73

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
و إِيْطْعَامُ فِيْ يَوْمٍ ذِي مَسْجَةٍ يَتَمَذِّقُوْنَ	الدَّهْرُ	15/14	215
سَاقَهُ اسْمُهُ وَسَفَدَهَا	الْأَنْصَابُ	13	346
فَمَا مِنْ عَمَلٍ أَعْتَقَ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنِ	الْبُرْجِ	7/6,5	389
فَسَيَسْرَرُهُ نَسِيرِي			

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
80	بِعَافِيُونِ فَبِكُمْ مَلَائِكَةٌ
80	جُئِئِنِّ بِحَدِي عَسْرَةِ نِسْوَةٍ
89 (هَامِس)	نُبِئَ عَنْ أَسْفَرِ الْعَوَامِلِ شَيْءٌ
109	دَكَاةُ الْحَبِيبِ دَكَاةُ أُمِّهِ
316	لَوْ لَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ
344	لَا نَجْتَمِعُ أَمْنِي عَلَى ضَلَالٍ
359	كُلْ مَوْلُودٌ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ
400	رُوحِي أَلَمَسَ مِنْ أَرَبٍ

فهرس الأشعار والنظم العلمي

ب

- فم فومي بعللة بر سعة ١ ولا بعرارة السعري ارفا
لحرف بن ضائم، ص 204
ممارس السعة والكذب نيهن دي به بان الصوا
لاخصري، ص 46 (الهامش)
والحرم لفرع وكل محلب نعمر بتي به فهو نسد
بن مالك، ص 59
على حبن ألهي الناس حن أمورهم فدا لا رريق المال بل انعال
أعسى همدن و نو لأسود و حرن، ص 215
بار إم يحرحن ضالسي في معب من تكم لمفان
فليكر المعنوب عبر العالب وليكن المسلوب عبر اسناب
أبو ضاب، ص 224
أنهجر ليلي لك فراق حبيبه وما كال فسد للفرق طيب
لمحل السعدي، ص 228
على كل المسومة لعرات
مجهول لوث، 312

ح

- والقولة الشهيرة الصحيحه جوره لكامل العريحه
نظم الأحصري، ص 46 (الهامش)
من صدد ع بن بيراتها فانب ابن فبس لا اراج
سعد بن مالك، ص 317

- ورفعوه منى بالانفس، كذاك رفع حبر المنى،
 وسرط كل من يرى مطرد ابن مالك، ص 20
 الأخصري، ص 253
 ارفع مصرعاً أحرد من نصب وحارم كنسعد
 وعدهم من حمته المردود ابن مالك، ص 22
 وإن لمكور بصف أو حرذا أن تحل الأحكام فى الحدود
 وأجنب فئت كيف أنت بصالح الاحضري، ص 55
 نمتى لغائى لجور مغرور نفسه الرم نذكرا و بوحدا
 ووالك اسعهما أو حرف ن ابن مالك، ص 208
 و الذنى حرر وانو من أو فى دا حدى مالت وملى عودى
 و الذنى حرر وانو من أو فى دا مجهول الفائز، ص 390
 و الذنى حرر وانو من أو فى دا فلما رأى اراع ثبت عردا
 و الذنى حرر وانو من أو فى دا لم أعتز له على قبل، ص 201
 و الذنى حرر وانو من أو فى دا ونعا أو جب صفة أو مسد
 و الذنى حرر وانو من أو فى دا ابن مالك، ص 195

- و الذنى حرر وانو من أو فى دا ثم يصلح إلا ذاك واللام خدا
 ابن مالك، ص 284

- ذهب النحو حنعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
 ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس سمس وقمر
 ولا يلي العمل معمول الحبر الخليل بن أحمد، ص 35
 ابن مالك، ص 303-309

والابتداء رافع مبتدا يرى جعلك الاسم ولا تخبرا

السيوطي، ص 112

صروب بنصل لسيف سوق سمنها إذا عدمو از دا فابك عاقر

أبو طلب، ص 196

حذر امور لا تضير وامر ما ليس منحه من الأقرار

مجهول الغائل، ص 197

أما ابن ماوية إذا جد النفر

لفدكي بن أعبد بن أسعد بن منقر، أو لعبيد الله بن ماويه الطائي، ص 183

س

يا أيها الماتح دلوي دوك أبي رأيت الناس يحمدونكا

يتنون حير ومجدونكا

لسعر جاهني من بني أسد بن عمرو، ص 288 و 327

أكر وأحمى للحفيفة منهم وأضرب منا بالسيف الفواسيا

عناش بن مرداس، ص 209

بتوب ودبار وساة ودرهم فهل أنت مرفوع بما هاهنا راس

لم أعتز له على قتل، ص 202

ولدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

عمر بن الحارث، ص 220

ع

إذا أنت لم تنفع فصر فإنما يرحى الفتى كي ما يضر وينفع

النابعة الذبياني أو الجعدي، أو قيس بن الخطيم، ص 248

ف

بني غدانة ما إن أتم ده ولا صريفا ولكن أنم حرف

مجهول الغائل، ص 290

تتفي يداها الحصى في كل هاحرة نفى الدراهم تقاد الصياريف

الفرزدق، ص 200

ق

نم من الفعل وشبهه سق ذا انصب لا بالواو في القول الأحق
 بن مالك، ص 272
 أفسى نلادى وما جمعت من شئ قرع القوافيز فوه الابريق
 الأقيشر الأسدي، ص 216

ك

مرت بنا هيماء محدولة تركية ثمى لتركى
 أحمد بن فارس، ص 234 (الهامش)

ل

بصر بالسيوف رؤوس قوم زنا همهن عن امقيل
 المرار بن منعد، ص 216
 ضعيف النكبة أعداءه بدل الفرار براخي الأجل
 مجهول لفئل، ص 216
 كم دلتى منهم فصلاً على عدم إن لا أكاد من الإقتر حتمل
 العظامي، ص 233
 سمعت الناس ينحعون عيت فقلت لصيدح ينحوى نللا
 ذو الرمة، ص 277 و 390
 أنت تكون ما جد نبيل إذا هب شمم بليل
 أم عقيل، ص 77
 يذيب لرعب مه كل عصب قلولا العمد بمسكه لسللا
 أبو نعلاء المعري، ص 316
 كلي بكاء دات عضله كن مالك، ص 388
 قد رشحوك لأمر إن فطنت له فارباً بنفسك أن ترعى مع لهمل
 لطغرئى، ص 96

وإسكان د ارئكم وير أمركم له
وينصركم أيضا ويستعركم وكم
بذا فافد الخطباء فرحين رجعت
أخا الحرب لباس إليها جلالها
كان ثيرا في أفانين وبنائه
ووربه مطلق حيث نلا
ويأمرهم أيضا وتأمرهم نلا
حليل عن لدوري محلسا حلا
محمد بن فيره السطى، ص 107
ذكرت سليمى فى الحلبط المراسل
بشر بن أنى حرم، ص 193
وليس لولاج الحو الف أعفلا
العلاج بن حزن، ص 196
كبير أس فى حاد مرمل
امرو الفس، ص 183
مالس معناه له محصلا
اس مالك، ص 406

م

ات الموت تعلمون فلا ير
تمرون الديار ولم نعو جوا
وفعل هذا الباب لى يقدم
بنومونى فى شترء نحى
أمية بن أبى لصنت أو عزى إلى أحيه بن لجلاح، ص 79
حتى شاهها كليل موهنا عمز
بياتت طرنا وناات اللبل لم بدم
سعد بن حوبة، ص 293
متى تقول الفلص الرو سما
يديين أم قسم وقاسم
أمية بن أبى الصنت أو ححة بن الحلاح، ص 384

ن

شحك أطر ربع لطاعينا فلم تعباً بعدل العدلين
 مجهول. لقاتر، ص 64 و 78
 رفعه ونصباً أعرب البوعن والجبر ما للاسم فيه ثار
 ابن منك (الكافية)، ص 59
 لبيت شعري مسافر ابن أبي عمرو وليت يقولها المحزون
 أبو ظالب، ص 266
 أن أنو المبهل بعصر الأحيان
 عوف بن محلم، ص 294

و

مررت على وادي السباع ولا أرى كواذي السباع حين يظلم واديا
 أقل به ركب أنوؤه تئيه وأحوف إلا ما وفي الله ساريا
 لسحتم بن وتيل، ص 212
 وكم موطن لولاي طحت كما هو يجرأه من قلة البيق منهوي
 يزيد بن الحكم، ص 152
 مرت بنا هيفاء مجدولة تركيبة تنمى لتزكى
 تريسو بطرف ساحر فانتز أضعف من ححة نحوي
 أحمد بن فارس، ص 234 (الهامش) و 340
 تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قد قصى الله واقيا
 عبد الله بن قيس الذبعة الجعدي، ص 249

هـ

لله در اليوم من لأمها
 (عمرو بن قمنة)، ص 305

فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
95	احتلظ المرعى بالهمل
132	شر أهر ذا ناب
132	لو ترك القطا لنام و غفا
341	ليس هد بعثك فادرجى
341	ما ترك الأول للأخر شيئا

العران الكرد نزوية ورش عن دفع

المخطوطات

- 1 رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخط في الإفصاح، لأبي الحسين ابن
الضراوة.
- 2 مخطوط سر صناعة الإعراب، لابن جني نسخة نادرة، وهي لنسخة الكاملة
لسر صناعة الإعراب لأنس حن، كتبك يوم الثلاثاء 13 رجب سنة 563
هـ بمدينة حدة، ونسخة من مطبوعات خزنة سيدي عبد الحار الفححي.

المطبوعات

- 3 أبحاث في اللغة العربية، داود عبده مكتبة لبنان 1977
- 4 أبو البركات الأنباري ودرسته النحوية، د. فاضل صالح السامرائي،
لرموك بغداد 1975.
- 5 إجابة أسحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة نجدة التأليف والترجمة والنشر.
- 6- حار النحويين النصريين، الحسن بن عبد الله السيراقي، تحقيق طه محمد
الربيعي محمد عبد المعيم حفاجي، المطبعة الحلبية 1955.
- 7 الأزهية في علم الحروف، لعل بن محمد النحوي الهروي، حققه عبد النعيم
الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية،
1993/1413.

- 8 أسس النلاعة، محمود بن عمر الرمحي، تحقيق عد لرحيم حموده، در لمعرفة نبروت.
- 9 أسرر العربية، لعند الرحم بن محمد الأناري، ط. بربل لندن 1886.
- 10 الأنساة والنطائر في النحو، لجلال الدين عبد لرحمن السيوطي، حيدر نـ. دار المعارف العثمانية، ط. 2، 1359 هـ.
- 11 أصول الفلسفة لعربية، يوحنا قمير، لمطبعة الكاثوليكية بروت.
- 12- النحو العربي في طر الندة ورأي بن مصء وصوء علم اللغة نحدث، د. محمد عبيد، عالم نكتب 1948.
- 13 أصول نحو لعربي، د. محمد حبر الحلواني، ط. جامعة شرب سورب للدفية 1967.
- 14 الأصول دراسة استمولوحيه لأصول الفكر للعوي لعربي، صم حسان، دار النعافة اذار البيصء.
- 15- الإعلام بمن حء مراكش وأغمات من "الأعلام"، لعاس بن براهيم، المصنعة المنكية 1974.
- 16 الأعلام، خير الدين الرركلي، در العلم للملايس، بروت ط. 1979
- 17- أعلام الفلسفة لعربية، يازحي وكرم، ط. مكتبة اطوان، لبنان 1968.
- 18- الاقتراح في علم أصول النحو، للبيوطي، تحقيق أحمد محمد قسم، ط. السعادة 1976.
- 19 الألسية النوليدبة والنحولية وقواعد اللغة لعربية، د. مشال ركر، ط. المؤسسات الجمعية للدر ساب والنشر لبنان 1983.
- 20- الإعلام في معرفة أصول نرواية وتقنييد السماع، للفضي عياصر، تحقيق أحمد صقر، تونس المكتبة العتيقة، دار انراث 1980.

- 21 أملى السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، لأبي القاسم عبد الرحمن ابن عبد الله الأندلسي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، المطبعة الأولى 1970/1390.
- 22 إملأ م من به لرحم من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القراء، لأبي النعمان العكري، دار لكتب العلمية بيروت 1979.
- 23 الإيضاح في شرح الأبيات المشككة الإعراب، للحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني ط. 3 مؤسسة الرسالة 1980.
- 24- إنباه الرواة على أنباه السدة، لعلي بن موسى الفطحي، تحقيق محمد أبي الفصل إبراهيم، دار الكتب المصرية 1950.
- 25 الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف، لابن السيد النبطيوسي، تحقيق محمد رسوان الداية، دار الفكر دمشق 1974.
- 26- الإنصاف في مسائل خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي التركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر للطباعة والنشر والنوزيع.
- 27 - الأنموذج في النحو، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مطبوع مع نزهة لطرف في علم الصرف، لأحمد بن محمد الميدني، وكتاب الإعراب في قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، دار الافاق الجديدة 1981.
- 28 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لاس هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط. 6 دار إحياء التراث العربي بيروت.
- 29 الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق ساذلي مرهور، دار التأليف القاهرة 1969.
- 30 الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. مارن المبارك، دار النفائس بيروت 1973.

- 31- بدائع الصنائع في ترتيب السرائع، لعلاء الدين الكلاسي، ح 6، دار الكتاب ط. 2 بيروت.
- 32- البرهان في علوم الفرائ، ليدر الدين الرركسي، تحقيق محمد أنى الفصل، ط. دار إحياء الكتب 1958.
- 33- بعية الرائد لم بضمنه حديث أم ررع من لفوائد، للفاضى عاص، تحقيق صلاح الدين الألبى محمد الحسن أحنف، محمد عبد السلام الشرفاوى، الربط وزارة الأوقاف 1975، المغرب.
- 34- بعية الوعة فى طبقات اللغويين والنحاة، لحلال الدين عبد الرحمان السيوطى، دار المعرفة بيروت.
- 35- البلغة فى تاريخ أئمة اللغة، للبرور بادى، تحقيق محمد المصرى، وزارة الثقافة دمشق 1972.
- 36- تاج اللغة وصحاح لعربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ح 5.
- 37- تاج لعروس، للريدى، مكتبة الحياة بيروت.
- 38- تاريخ الأدب العربى، لكارل بروكلمان، نعريب د. عبد الحليم اسجار، دار المعارف، ط. 4.
- 39- تاريخ التراث العربى، لفؤاد سزكين نعريب فهمى أنى لفصل، لهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة 1971.
- 40- تاريخ وثيق نصر القرآن الكريم، الأستاذ خالد العك، دار الفكر دمشق 1979.
- 41- نهافت الفلاسفة، لأبى حامد العزالى، تحقيق د. سليمان ديب، سلسلة ذخائر العرب، ط. 6، دار المعارف.
- 42- تاريخ الفكر الفلسفى فى الإسلام، لد. محمد على أبى ريان، دار المعرفة الحامية الإسكندرية 1980.

- 43 - تريح الفلسفة الإسلامية، ت. ج. سيور، ترجمة محمد عبد الهادي في ردة، لجبه المؤلف و لسر ط. 4، 1957.
- 44 - تريح النعت لسميه، أ. ولفسون، دار العلم بيروت ط. 1980.
- 45 - الانحداهات الحديثة في النحو، مجموعه مقالات بإشراف أحمد برنق، دار لمعارف مصر.
- 46 - مرات الإسلام، صيف سحت، مقال رورتال، ترجمة د. حسين مؤسس و إحسن صفاي العمد، عالم المعرفة الكويت 1978.
- 47 - الترتيب الإداري، نظام الحكومة السوية، لعبد الحى الكتنى، دار إحياء التراث العربى بيروت.
- 48 - تسهيل انقوات و تكميل المقاصد، لانس مالك، تحقيق محمد كامل مركت دار اكاب العرب للطبعة و النشر.
- 49 - تسهيل انقوات و تكميل المقاصد، لانس مالك، بولاق الأميرية 1319.
- 50 - لتصريح على التوضيح على توضيح ابن هشام، لحالد بن عبد الله الأزهرى، دار الفكر بيروت.
- 51 - لتطور النحوى للغة العربية، لرحسبر سر، لمركر لعرى لتحت العلمى 1981.
- 52 - لتطور اللغوى، لتكور أحمد بن عبد الرحمن حمد، دار الأندلس.
- 53 - لتعريفات، للجرحاسى، ط. لدار لتونسية لتسر.
- 54 - لتسير انمسائل لتسكلة، لألى القاسم سعبد بن سعبد لفارقى، هامش لمفضب، عالم الكب بيروت 1963.
- 55 - لتقوم لفكر لتنحوى، لتكتور على أبى المكارم، دار لتفاقة بيروت.
- 56 - لتقريب لحد المضق و المدحل لى لتألفاظ التعمبه و لأمتلة لتفهية، لانس حزم، لتحقىق: د. إحسن عباس، مكتبة لتحباه بيروت، 1959.
- 57 - لتكملة، لألى على الفارسى، لتحقىق د. كظم بجر المرحن.

- 58 تمهيد لتأريخ الفلسفة الإسلامية، مصطفى عند نررو، ط. 3 مكة
لنهضة القاهرة.
- 59- جامع الأصول من أحاديث الرسول، لابن الأثير، تحقيق محمد حامد افقي
دار حياء لثرت بعري، بيروت ص. 3، 1983.
- 60 جامع العنود في اصطلاحات الفروع الفاضلي عند السي عبد نرسل ط.
مصورة نمؤسسة الأعنى بيروت عن نسخة دار لمعرف حيدر بد.
- 61 جذوة لاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مسبة فس، لأحمد بن
الفصي، دار المنصور لرباط 1973.
- 62 جريان العلم في شرح نسلم، لأحمد بن أحمد لرهوني، تطوان مطبعة
المهديه 1354.
- 63 الحسى الانانى في حروف لمعانى، لئحسن بن القسم المرائى، تحقيق د.
فحر لدير قبوة، ومحمد نسيم فاصل، المكتبة العربية حلب 1973
- 64- حاشية البناني على شرح المحلى لجمع الحوامع، ط. حلبية ونسر نسود
على مراقى السعود عبد الله بن بر هيم التنقيطى وراة الأوقاف لمعرب.
- 65 حاشية قصارة على شرح البندى فى المنطق، المطبعة الأميرية بولاق
1313 هـ .
- 66 حاشية السيد الشريف الحرحانى على شرح الرصد على الكافيه، مصورة
عن طبعة الشركة الصحفية العتمية لمكتبة العلميه بيروت 1300 هـ.
- 67- حاشية الصال على شرح الأنتموى على ألفيه ابن مالك، لمحمد بن علي
الصبي، صورة عن طبعة الحنية در افكر .
- 68- حاشية عبد لغدر العراقى على شرح ابن سودة، نسخة بن عصم، مطبعة
حجازي القاهرة 1936.
- 69 حاشية العطار على شرح زكريا الأنصارى على إيساعوحى، للبهري،
المطبعة الميمبية مصر 1321.

- 70 حاشية فتح لجئيل لسرح شواهد ابن عقيل، لمحمد قطه لعدوي، مطبعة لشرق 1957
- 71 حاشية يوسف الحنفى على سرح ركزب "الأصاري لمن يسدعوحى، نابهرى، ط. الميميه 1307 هـ.
- 72- حدود ابن عرفه سرح الرصدع، المفاعة، المكتبة العلميه بوس ط. 1.
- 73- الحدود فى "الأصول، لأبى الوليد الناحى، تحقيق د. بربه حمل، مؤسسة انز على بيروت 1973.
- 74- حديث ما، للسكنور محمد عبد الرحمن المنقدي، رياض النادى الأدى 1980.
- 75 أبو لحسين ابن لُراوة وأثره فى لحو، د. محمد براهيم الب، دار الاعتصام. 1980.
- 76 لحقائق النحوية، لأحمد النبر، لمكنة الثقافة بيروت.
- 77 لحقائق النحويه والمنطقية، ذبل لأجرومة وهى مسنرحة من كتاب حقائق الحقائق، على النوسى استخراح أحمد مهدي سنيفر، مكتبة الثقافة بيروت.
- 78 الحلقة لمفعودة فى تاريخ النحو، لعب العال سلم مكرم، دار شر الثقافة القاهرة 1977.
- 79- الحل فى إصلاح الخلل الواقع فى الجمل، لاس لسيد البطلوسى، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودى، در الرشد النشر بعداد 1980.
- 80 التحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية، لابن عنتره، تحقيق، د. مصطفى بن حمرة، رسالة تقدم بها إلى كلية الآداب وعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، لنبل شهدة دكتوراه الدولة.
- 81 الحماسة، لأبى عبادة الولد بن عبيد لحرى، بروايه خالد الأحول، تحقيق لويس سبخو، دار الكتاب العربى بيروت، ط. 2، 1967.

- 82- حوليات كلية الآداب، الكويت، الرسالة 15 1983، أُنشئت في
عند الحال سالم مكرم.
- 83- حوليات كلية الآداب، الكويت، لرسالة 20 - 1984.
- 84- حزانة الأدب وكتاب لسان العرب، لعبد القادر البعدي، تحقيق وشرح
عبد السلام هرون، دار الكتب العربي القاهرة 1967.
- 85 احصائيات، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي لبحر، دار
لهدي للطباعة ونشر بيروت لبنان.
- 86 حطى منعمرة على طريق نحدث النحو العربي، لدكتور عفيف، دمنقية دار
العلم للمبشرين بيروت.
- 87 الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن لتأليف محمد حسن ل
باسين، دار مكتبة الحياة بيروت 1980.
- 88 الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن 4 هـ.
د. أحمد نصف الجاني، الجامعة المستنصرية بغداد 1978.
- 89 دراسات لأسلوب لقرآن الكريم، د. محمد عبد الحائق عصيمه، القاهرة،
ط. 1، 1972.
- 90- درر الحكام تشرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر بن عرف فهمي نحسي،
مكتبة النهضة بيروت.
- 91 لأدب المذهب في معرفة أعيان المذهب، لاس فرحون، دار لكتب
العلمية.
- 92 لأدب إلى مكارم لسريعه، للراغب الأصفهاني، مراجعه وتقديم طه عبد
الرؤوف سعد مكتبة لكتبات الأهرية 1973.
- 93 الذيل والتكملة لكتابي الموصول و لصلة، لمحمد بن عبد المالک امر كشي،
السفر الأول القسم الأول، تحقيق محمد بن سريوة دار لثقافة بيروت.

- 94 الرد على النحاة، لابن مضاء الفرطبي، تحقيق شوقي صيف دار المعارف مصر القاهرة، ط. 1.
- 95 الرد على النحاة، لابن مضاء الفرطبي، تحقيق شوقي صيف دار المعارف مصر القاهرة، ط. 2.
- 96 رد المحتار على الدر المختار، صورة بولاق، دار إحياء التراث العربى بيروت.
- 97 رسالة إلفصاح ببعض ما جاء من الخطأ فى إلفصاح، لابن الطراوة، تحقيق د. حاتم صالح نضامن، عالم الكتب ط. 2، 1416 - 1996.
- 98 رصف لمباني فى حروف المعاني، لأحمد بن عبد البور الملقى، تحقيق أحمد حراظ، مجمع اللغة العربيه بدمشق مطبعة ريد بن تات 1955.
- 99 أنو زكربء الفراء ومذهبه فى النحو واللغة، د. أحمد مكى لأنصارى، لفاهرة المجلس الأعلى لى عاية الفنون والاداب 1964.
- 100 سراج الفاراء المبتدئ وتذكاء لىمفراء المنتهى، على بن عثمان بن الفاصح، شرح لىناطبة 150، ط: حنبة 1954.
- 101- السراج لمنبر على منر پسعوجى، عثمان بن المكى النوسى، المطبعة التونسية 1341هـ
- 102 سر صناعة الإعراب، لألى الفح عنمر بن حى، تحقيق مصطفى السقا ومحمد لرفرف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ادارة إحياء التراث لىم مكتبة البالى لىلبية.
- 103 سنن الدر قطنى، لعلى بن عمر سارقطنى، تحقيق عبد الله هسم على، ح 1، دار المحاس 1966.
- 104 شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية، لمحمد محمد مخلوف، دار الكتاب العربى بيروت.

- 105- شرح أدب سبويه، لأبي جعفر الجلسي، تحقيق أحمد حطاب، انمكة، العرصة حب، 1974.
- 106- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عد لمعم حفاي، مطبع صبيح 1961.
- 107- شرح أبيات سبويه، لأبي محمد موسى بن أبي سعيد السيريني، تحقيق محمد علي سلطان، دار المأمون للنشر ودمشق.
- 108- شرح أبيات المعنى، لعبد القادر البغدادي، ج 6، تحقيق عبد العزيز راج وأحمد يوسف دفاوق، دار المأمون للنشر ودمشق 1975.
- 109- شرح لأسموي مذهب لسانك أبي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار لكتاب العربي بيروت 1955.
- 110- شرح ألفية ابن مالك، لأبي طاهر أبي عبد الله بدر الدين محمد جمال الدين محمد بن مالك، منشورات ناصر خسرو.
- 111- شرح أمير هين، لمحمد نسوسي، المطبعة الأزهرية ط. 3، 1924
- 112- شرح ديوان سقط الرند، لأبي العلاء المعري، د. ر. رصا منشورات مكتبة الحية بيروت 1965.
- 113- شرح ركزب الأنصاري على متن يساعوي، بلأخري، المطبعة الممثلة 1907
- 114- شرح سواد لأسموي، لتعيني مع حاشية الصنابل، دار الفكر بيروت.
- 115- شرح سواد ابن عقيل، لعبد المعين الحراحي، مطبعة شروق القاهرة 1357.
- 116- شرح سواد المعنى، لعبد الرحمن السنوطيني، مع دليل محمد محمود بن التلاميذ البيهقي دار مكتبة الحية بيروت.
- 117- شرح عبد الرحمن الكودي عن ألفية ابن مالك، للمكودي، لطبعة الحلبيّة ط. 3، 1954.

- 118- شرح عمده الحفاظ وعدة اللاقط، لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، مطبعة الأمة نقاهرة 1975.
- 119- شرح لفصل السبع الطول الحذليات، لأبي بكر محمد لقاسم الاسري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعرف، مصر القاهرة ط. 2.
- 120- شرح كافيه ابن الحاجب، لرصى الس لاسرادي، دار الكتب العلمية بيروت.
- 121- شرح انكافية لنافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى 1982.
- 122- شرح للمحة نذرية في علم لعربية، لابن هشام المصري، تحقيق ودراسة هادي نهر، لجمعية المسنصرية بغداد 1977.
- 123- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعش، لمطبعة المنيرة مصر ط. 1.
- 124- شرح محمد بن الحسن الشافعي على متن السلم، للأخصري، مع حاشية فصره ونعقيب أحمد ابن مبارك السحلمسي، المطبعة الأميرية مصر 1318هـ.
- 125- شرح محمد لطيف بنكيران على توحيد عبد الواحد بن عاتر، دار مطبعة النوفيق إحياء لكتب العربية 1276.
- 126- شرح مبرة على منظومة ابن عاتر، المطبعة الأميرية بولاق 1319هـ.
- 127- الشعر والشعر، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ج. 1، دار المعارف 1966-1967.
- 128- الشعر والشعر، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ج. 2، دار المعارف 1966-1967.
- 129- ضرر الشعر أو كتاب ما يحور للشاعر من الضرورة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي الفزاز الفيرواني، تحقيق ودراسة د. محمد رعلون سلامة ود. محمد مصطفى هارة، منشأة المعارف الأسكدرية.

- 130 طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر، الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفصل
إبراهيم دار المعارف مصر 1973.
- 131- لظواهر اللغوية في انشازات النحوي، لد. علي أبي المكارم، القاهرة
الحديثة للطبعة 1968.
- 132- صهرة لإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، لأحمد
سليم ياقوت جمعه الرياض 1981.
- 133- طاهرة الشؤود في النحو العربي، لد. فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة
المطبوعات الكويت 1973.
- 134- عالم اللغة عند الفاهر الجرحدي، د. لندراوي رهزان، در المعارف
ط. 2، 1981.
- 135- علم اللغة لعربية: مدخل تاريخي مفارن، لمحمود فهمي حذري، وكالة
المطبوعات لكويت 1973.
- 136- علوم الحديث ومصطلحه، لصبحي الصالح، دار العلم للملايين ط. 10.
- 137- عوامل التطور، للعوي، لأحمد عبد الرحمن حمد، دار الأندلس بيروت
1983.
- 138- العوامل المائة، للجرحاني، صمر المجموع الكبير، ط. الحلبية 1949.
- 139- عيود الأثر في فنون المغازي والنمائل والسبر، لأبن سيد لناس
اليعمري، دار الافاق الجديدة 1977.
- 140- غاية النهاية في طبقات الفراء، لمحمد ابن جزري، نشر بارحسراسر
دار الكتب لعلمية بيروت 1983.
- 141- فتح الباري في شرح البخاري، لأبن حجر العسقلاني، ط. الحلبية 1959.
- 142- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في تشرح أليات سيويه، لأبي
محمد، الأسود العندحاني، تحقيق وتقدم د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة
دمشق 1981.

- 143- العرائد الجديدة وشرحها المطالع السعيدة والمذاهب الحميدة، لعبد الكريم المدرس، مطبعة الإرصاد 1977.
- 144- فرهنگ طلائى قاموس فارسى عربى، لمحمد التوحي، دار العلم للملايين بيروت 1969.
- 145- فقه اللغة في لكتب العربية، لد. عبده الراححي، دار انهصه بيروت 1975.
- 146- فهرس المخطوطات الظاهرية لأسماء الحمصي، مجمع اللغة العربية دمشق 1973.
- 147- الفهرست. لآين النديم، دار المعرفة بيروت.
- 148- في أصول اللغة، د. فؤاد حنا ترزي، مكتبة لبنان 1969.
- 149- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، لأنيس فريحة، دار النهار للنشر بيروت 1980.
- 150- في اللغة ودراساتها، لد. محمد عيد، عالم الكتب 1974.
- 151- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخرومي، المكتبة العصرية صيدا 1964.
- 152- في علم النحو، لد. أمين علي السيد، دار المعارف لقاهرة مصر ط. 3.
- 153- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، دار العلم للجميع.
- 154- القطع والانتاف، لأبي جعفر النحاس، حقه د. أحمد خطاب العمر، وزارة الأوقاف العراقية طبع الكتاب مطبعة العاني بغداد سنة 1978.
- 155- القواعد التحولية للغة العربية، د. محمد علي الخولي، نشر دار المريخ - الرياض.
- 156- القواعد الفقهية، لعزت عبيد الدعاس، مكتبة الغرالي حماة.

- 157 كتب إعراب القرآن، المسبوق للرحاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، ج 2/1
وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف
والطباعة والنشر.
- 158 كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب بيروت.
- 159- كشف لظنون عن أسمي لغوم والعون، لمصطفى بن عبد الله حاحي
خليفة، مكتبة المتنبى بيروت ط. أوفيسيت.
- 160 الكواكب الدرية شرح متممة لأحرومية، تأليف محمد بن أحمد الأهدل،
مكتبة أحمد ابن سعد بن نبهان سور لنا أندوسيا.
- 161 لسان العرب، لانس مضور، ط. دار المعارف القاهرة.
- 162 اللغة والنحو بين القديم والحديث، عيس حسن، دار المعارف، ط. 2،
1971.
- 163- اللغة من المعاربة ولوصفية، لد. تمام حسان، مكتبة الأنطلو المصرية
1958.
- 164 اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، 1977.
- 165- اللغة العربية في التراث، القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفي،
لد. أحمد علم الدين الحندي، لدر العربية للكتاب.
- 166 متممة الاجرومية، لخطاب، مع طرح الكواكب الدرية، لمحمد الأهدل،
ط. مكتبة النبهان أندوسيا.
- 167 مجمع الأمثال، لأحمد بن محمد الميداني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد،
مطبعة لسة المحمدية 1955.
- 168- مجموع فتاوى أحمد بن تيمية، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم،
مكتبة المعارف الربط.

- 169 مجموع مهمات المون متبمل على سنة وستين متبذ، المتبعة لبلبية ط. 4، 1949
- 170 - لمحبصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين الرلزي، تحقيق طه حابر العلواني بلمعة الإمام بن سعود 1979.
- 171 محبصر العين، للرببدي تحقيق علل العاسي ومحمد بن بآوب الطلحي، دار الوحدة العربية الدار الببضاء.
- 172 - المدارس النحوية، لد. شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة مصر ط. 2.
- 173 - مدخل إلى علم اللغة، لد. محمود فهمي ححري، در الثقافة للطباعة والسبر 1978.
- 174 المدخل إلى دراسة النحو العربي على صوء اللغات السامية، عبذ المحبب عبببن، ط. الشيكشي مصر 1951
- 175 المدخل الفقهي العام، لمصطفى الزرف، دار الفكر.
- 176 مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المحزومي، دار المعرفة ببزاز 1955.
- 177 مراتب النحوببن، لأبي الطيب للعوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.
- 178 المرهر في علوم العربية وأنواعها، لجلال الدين عبذ الرحمن السيوطي، مكتبة صبيح القاهرة.
- 179 - لمستصفي في عموم الفقه، لأبي حامد العللي، ط. بولاق لأميرية 1322هـ.
- 180 - مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد حبر الحلواني، مكتبة الشهباء حلب.
- 181 - مشكل إعراب القرآن، مكبي بن أني طالب القيسي، تحقيق يسبن محمد السوابن، دار المأمون للتراث. بمنق. ط. 2.

- 182- لمصباح المنير، للفيومي، تصحيح مصطفى السقا، دار الفكر.
- 183 المصطلح لنحوي شأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري، عوض حمد الفوري، ط. جامعة الرياض 1981.
- 184- المطالع السعيدة شرح فريدة، للسيوطي، تحقيق عبد الكريم المدرس، ط. وزارة الأوقاف العراقية.
- 185- المطرب من أشعار أهل المغرب، لانس دحية، تحقيق إبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد وحمد أحمد ندري، دار العلم للجميع.
- 186 المعاجم العربية، لد. عبد السميع محمد أحمد القاهرة، دار الفكر العربي 1979.
- 187- معاني القرآن، لأبي ركريا يحيى بن زبد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نحاتي، عالم الكتب بيروت 1980.
- 188 معاني القرآن، لسعيد بن مسعدة، للأخفش الأوسط، ح 2، تحقيق د. فائز فارس، الشركة الكويتية.
- 189- معاني الحروف، نعلي بن عيسى الرمانى، تحقيق محمد عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- 190- معترك الأقران في إعجاز القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد البجاري، دار الفكر، 1958.
- 191- المعجم الوسيط، لد. إبراهيم أنيس عبد الحليم منتصر عطية الصوالحي محمد خلف الله أحمد، مجمع اللغة العربية بالقاهرة دار الفكر 1961.
- 192- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لحمال الدين بن هشام، تحقيق مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت دار الفكر، ط. 1، 1964.
- 193- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لحمال الدين بن هشام حشية مصطفى عرفة الدسوقي، مكتبة المشهد الحسيني القاهرة 1986.
- 194 مفتاح الآمال في رسم القرآن، لأحمد مالك القوني، دكار الدار السنغانية.

- 195 مفاتيح العلوم، للخوارزمي، دار الكتب العلمية بيروت.
- 196- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، المطبعة الحلبيّة ط. 1، 1937.
- 197 المفصل في تاريخ النحو قبل سيّويه، لمحمد حبر الحلواني، مؤسسة الرسالة 1979
- 198- المفصل في شرح أبيات المفصل، لمحمد النعسبي، ديل المفصل المنيرية.
- 199- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر لزمخشري، بيروت دار الجيل.
- 200 مفلات في أصالة المفكر المسلم، ند. فوقيّة حسن محمود، القاهرة دار الفكر العربي 1976.
- 201- مقبّيس اللغة، لأحمد بن الفارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر.
- 202- المفتّضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، علم الكتب بيروت.
- 203 مقدمة كتاب صرائر الشعر، تح د. محمد زغلول سلام ود. مصطفى هدارة ط. منشأة المعارف الأسكندرية
- 204 مقدمة في النحو، المنسوب لخلف الأحمر، تحقيق عز الدين لتوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي 1961.
- 205 المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني 1971.
- 206- الملل والنحل، محمد عبد الكريم الشهرستاني، المطبعة الحلبيّة 1969.
- 207 من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية 1972.
- 208- مناهج البحث عند مفكري الإسلام د. علي سامي النشار، دار المعارف مصر 1977.

- 209 من تاريخ النحو، سعيد الأفعاني، دار الفكر بيروت.
- 210- المنحول، لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد حسن هينو، دار الفكر بيروت 1979.
- 211 المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، د. عفيف مشغية، ط. معهد الإنماء العربي، لبنان 1978.
- 212- المهمات المعقدة في شرح الفريدة، لمحمد بن ركري، نصحيح محمد الرايس ومحمد الغراوي، طبعة حرة 1319.
- 213- النجوم الطوالع على اندرر اللوامع، لإبراهيم المارعي، دار الطباعة الحديثة.
- 214- النحو الأندلسي وابن هشام المصري، لمحمد بن تاووت، دراسة مرقونة المغرب وزارة الثقافة 1981.
- 215- النحو العربي: نقد وساء، د. إبراهيم السامرائي، دار الصادق بيروت 1968.
- 216- النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الرجحي، دار النهضة العربية، 1979.
- 217- النحو العربي والعلّة النحوية، د. مازن المبارك، ط. دار الفكر، بيروت 1973.
- 218 النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد عرفة، مطبعة السعادة، القاهرة 1937.
- 219- النحو الوافي، عباس حسن دار المعارف، ط. 5.
- 220- النزعة المنطقية في النحو العربي، لد. فتحي عبد الفتاح الدجبي، وكالة المطبوعات الكويت 1982.
- 221- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات محمد الأنباري، جمعية مآثر علماء العرب.

- 222 نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د. علي سامي النشار، در المعارف
القاهرة ط. 5، 1971.
- 223- نشر النود على مراقبي السعود، لعبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، وزارة
الأوقاف المغرب.
- 224 نشر العلم محمد بحرق وشرح لامية العجم، للطعرائي، مطبعة النهضة
1359 هـ. 1955.
- 225- نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، لد.
محمد صلاح الدين بكر، جامعة الكويت 1984.
- 226 نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهد
الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1980.
- 227- نظم المتنشر من الحديث المتواتر، لجعفر الكتاني، مصورة عن طبعة
المطبعة المولوية بفاس 1328، دار الكتب العلمية بيروت 1980.
- 228 الوسيط في أصول الفقه، لد. وهبة الزحيلي، المطبعة العلمية دمشق
1969.
- 229 وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأحمد بن محمد بن حلكان، تحقيق
إحسان عباس، دار صادر 1968.
- 230- هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى بيروت.
- 231- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم اللغة، لعبد الرحمن السيوطي،
تصحيح محمد السعدي، دار المعرفة بيروت.

المجلات:

- 232 مجلة التراث العربي، دمشق اتحاد كتاب العرب، العددان 12/11، السنة
الثالثة أبريل - يوليو 1983

- 233 مجلة دعوة الحق، لمغرب وزارة الأوقاف، العدد 2، السنة 13، يناير 1979.
- 234 مجلة الطليعة الأدبية، العراق وزارة الثقافة والإعلام، العدد 1، 5، كانون الأول 1974.
- 235 مجلة الطليعة الأدبية، العراق وزارة الثقافة والإعلام، العدد 12، 5، 1975.
- 236- المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت جامعة الكويت، العدد 5، محلد 2، 1982.
- 237- مجلة الفكر العربي، العددان 9/8، السنة الأولى 1979، طرابلس معهد الإنماء العربي.
- 238- مجلة كلية الآداب، القاهرة، مجلد 11، سنة 1957.
- 239- مجلة كلية الشريعة واللغة العربية، القصيم السعودية، العدد 1، سنة 1400هـ—
- 240 مجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد 10، سنة 1980.
- 241- مجلة لغة العرب، انستانس ماري الكرمل، مجلد 2، يوليو 1913.
- 242- مجلة المناهل، المغرب وزارة الثقافة، لعدد 28، دجنبر 1983.
- 243 · مجلة المورد، العراق، شتاء 1976.

4	المقدمة
7	الذافع إلى البحث
8	منهج البحث
10	المصادر
13	الفصل الأول: موقع نظرية العامل من النحو العربي
14	المدخل
15	1 - توجيه نظرية العامل للدرس النحوي
8	أ - الخلاف في رافع المبتدأ والخبر
21	ب - الخلاف في رافع الفعل المضارع
28	2- استعمال نظرية العامل في الحجاج لإثبات الحقائق
32	3 - اعتماد نظرية العامل منهجا في التوبيخ والتأليف
45	4 - تدخل نظرية العامل في تحديد التعاريف والحدود
52	نماذج من تعريف النحاة المشتملة على الأعمال
57	5- إسهام نظرية العامل في صياغة المصطلحات النحوية
57	ألعاب حركات الإعراب
66	6- تحكم نظرية العامل في الأسلوب العربي
67	1 - دراسة نماذج من الحمل التي قيل فيها بالنقص
74	2 - بوهم الزيادة في الحملة العربية
83	الفصل الثاني: التعريف بالعامل
84	تعريف العامل
84	1- دلالة مادة ع دل في اللغة
97	2- التعريف الإصطلاحي للعامل
97	تصور النحاة للعامل
98	التعاريف

حصيلة لآراء في طبيعة العامل	123
حدود نظرية العمل	129
تحليل الآراء	157
تأريخ نظرية العامل	161
1 أولية القول نظرية العامل	162
2 نظرية العمل في الكتب لنحوه	163
3-إفرد نظرية لعمل بالتأليف المستقل	171
الفصل الثالث: إحصاء أنواع العوامل	172
العامل اللفظي والعامل لمعنوي	177
1- العوامل المعنوية	177
أنواع لعوامل لمعنوية	87
2- العامل اللفظي	187
2 1 عمل الفعل	189
2-2 عمل اسم الفاعل واسم المبالغه	195
2 3 عمل صيغ لمبالغة	198
2-4 عمل اسم المفعول	207
2-5 عمل الصفة المسبهة	206
2 6 عمل أفعال التفضيل	213
2 7 عمل المصدر	218
2-8 عمل الاسم المضاف	226
2 9 عمل الاسم المنهمل	234
2 10 عمل الحروف	256
الفصل الرابع: أصول الإعمال وقواعده	260
الأصل الأول: لا بد للمعمول من عامر	262
الأصل الثاني: لأصل في العمل للأفعال	264
الأصل الثالث: إذا ركب حرفان بطل عمل كل منهما مفردا	266
الأصل الرابع: الحرف لا يكون معمولا	267
الأصل الخامس: العمل أصيل أو نابع في عمله	

- الأصل السادس: العامل الفرع قد يكون أصلاً لغيره 270.
- الأصل السابع: العامل يعمل مباشرة وبواسطة 271.
- الأصل الثامن: دخول العامل معيار عدم العمل 275.
- الأصل التاسع: الحمل لا يعمل فيها ما قبلها 276.
- الأصل العاشر: العوامل لا تتبادل العمل 278.
- الأصل الحادي عشر: العمل قوي وضعيف 280.
- الأصل الثاني عشر: عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال 283.
- الأصل الثالث عشر: لأصل في الأسماء لا تعمل 284.
- الأصل الرابع عشر: الفعل الناصب يصب ما تعدد منه 286.
- الأصل الخامس عشر: تصرف العامل في العمل تابع لتصرفه هو في نفسه 288.
- الأصل السادس عشر: أم الداب أصل في العمل لأخواتها 289.
- الأصل السابع عشر: الفروع تنحط عن الأصول في العمل 29.
- الأصل الثامن عشر: المعمولات قوية وضعيفة 293.
- الأصل التاسع عشر: العمل فرع عن الاختصاص 295.
- الأصل العشرون: الحرف يعمل فيما يخص به إن لم يزل منه منزلة الجزء 298.
- الأصل الحادي العشرون: الأصل في الأحرف المختصة بالفعل أن تعمل الحزم 300.
- الأصل الثاني والعشرون: الأصل في الأحرف المختصة بالاسم أن تعمل الحر 301.
- الأصل الثالث والعشرون: رتبة العامل قبل رتبة المعمول 302.
- الأصل الرابع والعشرون: الأصل ألا يفصل بين العامل والمعمول 305.
- الأصل الخامس والعشرون: لا يلي العامل مباشرة معمول غيره 309.
- الأصل السادس والعشرون: لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العمل 310.
- الأصل السابع والعشرون: للإعمال حواجز 312.
- الأصل الثامن والعشرون: يحوز حذف العمل مع إبقاء عمله 313.

الأصل التاسع والعشرون: الحذف جائز في المعمولات كالحذف في

العوامل.....316

320 الفصل الخامس: نظرية العامل بين القبول والرد

دعاوى الثورة على نظرية العامل.....321

1- الفراء وموقفه من العامل.....323

2- ابن جني وموقفه من العامل.....329

3- ثورة ابن مضاء على نظرية العامل.....335

(1) التعريف بابن مضاء.....335

(2) ثورة ابن مضاء على نظرية العامل.....339

تأكيد دعوة ابن مضاء.....361

نظرية العامل بين القبول والرد.....363

369 الفصل السادس: أسس تركيبية: من نظرية العامل

ملامح النظر التركيب من خلال نظرية العامل عند النحاة.....370

العلاقة بين الأثر الإجمالي والتركيب.....373

1- المرتكز الأول: لا إعمال خارج تركيب، ولا إعمال داخل تركيب غير ملائم...373

2- المرتكز الثاني: الكلمة لا يحكم بكونها عاملاً أو معمولاً بإطلاق.....380

3- المرتكز الثالث: تنصيب النحاة على شروط تركيبية في إعمال أكثر العوامل...383

4- المرتكز الرابع: وجود آثار إعرابية من غير عوامل.....385

5- المرتكز الخامس: الجمل المقلدة، الحكاية.....390

6- المرتكز السادس: ارتباط الدلالة بالفصل والوصل.....394

مشروع رصد الجملة على ضوء مقتضيات نظرية العامل.....397

كلمة أخيرة.....407

409 فهرس الآيات القرآنية

414 فهرس الأحاديث

415 فهرس الأشعار والنظم العلمي

420 فهرس الأمثال

422 فهرس المصادر والمراجع

422	المخطوطات
422	المطبوعات
440	المجلات
442	فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com